الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية.

أطروحة بعنوان:

العلاقات الزواجية وعلاقتها بالتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه – تخصص: علم الاجتماع الأسري والتغير الاجتماعي

إعداد الطالبة:

لعلاونة أمال

إشراف الأستاذة الدكتورة:

لبرش راضية

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
نصرالدين بهتون	أستاذ محاضر أ.	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
راضية لبرش	أستاذ محاضر أ.	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا ومقررا
محمود بوقطف	أستاذ محاضر أ.	جامعة عباس لغرور خنشلة	عضوا مناقشا
مليكة عرعور	أستاذة التعليم العالي	جامعة محمد خيضر بسكرة	عضوا مناقشا
رزيقة عليلي	أستاذ محاضر أ.	المركز الجامعي بريكة	عضوا مناقشا
عبود فلاح	أستاذ محاضر أ.	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا مساعدا

الموسم الجامعي

2023/2022

شكر وعرفان

يسعدني بعد حمد الله وشكره أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير، وبأخلص آيات الإحترام والعرفان بالجميل للأستاذة الفاضلة الدكتورة "البرش راضية" التي أنارت لي الطريق بتوجيهاتها السديدة، والتي كان لإرشاداتها القيمة وروحها الطيبة الفضل الأكبر في إنجاز هذا البحث.

كما أتوجه بوافر التقدير والإمتنان لأساتذة قسم علوم الاجتماع بجامعة خنشلة، وأخص بالذكر الأستاذة الدكتورة: شنافي ليندة، الأستاذ الدكتور: عوفي مصطفى، الدكتور: بهتون نصر الدين، الدكتور: فلاح عبود، الدكتور: مامن فيصل والأستاذة: مصيبح سلمى.

كما لا أنسى أن أشكر الطاقم المشرف على إدارة المكتبة، على وقوفهم ومساعدتهم لي طوال السنة، وختاما أشكر كل الأستاذة والإخوة الذين ساعدونا من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع.

إلى الذين تنازلا عن حقهما لأكون شيئا في الوجود، والدي الكريمين حفظهما الله.

إلى توائم قلبي إخوتي: نورة، صونيا، عادل، وليد، حسين، عبد الغفور، خالد ومحمد الأمين.

إلى شموع قلبي وأمل حياتي أبنائي: أنيس، لؤي، زاكي، رتاج، سيدرة.

إلى الذي أرادني مثالا للمرأة العربية الأصيلة، وكان أنموذجا للرفقة والإحترام زوجي محمد.

إلى أعز صديقاتي: ندى، حياة، صورية، رزيقة.

كما لا أنسى أن أعبر عن امتناني العميق وشكري الصادق على الجهد الكبير الذي قدمه في مساعدتي في كتابة وتحضير رسالة الدكتوراه. الكاتب عبد الحكيم مالكية ومساعده لوجاني نصر الدين، إن إسهاماتكما القيمة ودعمكما اللافت للنظر كانا لا غنى عنهما في رحلتي البحثية.

إلى كل هؤلاء أهدي عملي المتواضع.

ملخص

تهدف هذه الدراسة الحالية إلى كشف اللثام على التغير الحاصل على العلاقات الزواجية في ظل التغير الاجتماعي وذلك بالتعرف على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها العلاقات الزواجية في المجتمع الجزائري والبحث على انعكاسات هذه التغيرات على نمط العلاقات الزواجية بناء ووظيفة، وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي: ما طبيعة العلاقة التي تربط العلاقات الزواجية بالتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري؟

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بهدف جمع المعلومات من خلال وصف العلاقات الزواجية، وتحليل العلاقة بين العلاقات الزواجية والتغير الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري، حيث شملت عينة البحث 200 زوج وزوجة بحي سكنات عدل 2000 سكن بولاية خنشلة.

وبعد أن تم جمع المعلومات وتفريغها بالاعتماد على الاستمارة الخاص بمقياس أبعاد العلاقات الزواجية ومقياس أبعاد التغير الاجتماعي، تمت المعالجة الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS ولقد أسفرت الدراسة على النتائج التالية:

- توجد علاقة ارتباطية متوسطة بين العلاقات الزواجية والتغير الاجتماعي.
- توجد علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين اختيار الشريك والتغير الاجتماعي.
- توجد علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين الحوار الزواجي وصراع الأدوار.

Abstract:

This study in hand aims to shed light on the change occurring to marital relationships in light of social change by defining the different social, economic and cultural changes aimed by material relationships in the Algerian society, also to highlight the repercussions of these changes on the pattern of marital relationships in terms of structure and function, by answering this main question what's the nature of the relationship between marital relationship and social change in the Algerian society.

This study adopted the descriptive approaches in order to collect information by describing the marital relationships and analysing the link between marital relationship and social change in the Algerian society.

As this survey sample encompassed (200) couples in (ADL Residence (2000 housing)

After having collected this information and tabulating they by means of a form pertaining to the scale of dimensions of marital relationships and social change scale, the statistical process was completed using the statistical programme (SPSS). Therefor this study fielded the following results:

- There is a moderate correlation between marital relationships and social change.
- There is a weak negative correlation between partner selection and social change.
- There is a weak negative correlation between marital dialogue and role conflict.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان: .....

الإهداء: .....

ملخص .....

Abstract:.....

فهرس المحتويات.....

فهرس الجداول .....

فهرس الأشكال: .....

مقدمة: .....أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة. **24**

تمهيد: 24

1 – تحديد الإشكالية: 25

2 – صياغة الفرضيات: 29

3 – أسباب اختيار الموضوع: 30

3 – 1 الأسباب الذاتية: 30

3 – 2 الأسباب الموضوعية: 30

4 – أهمية موضوع الدراسة: 31

5 – أهداف الدراسة: 32

5 – 1 الأهداف العلمية: 32

5 – 2 الأهداف العملية: 32

6 – تحديد المفاهيم: 33
7 – الدراسات السابقة: 50
8– المقاربة النظرية للدراسة: 72
خلاصة الفصل: 74
الفصل الثاني: تطوّر نظام الأسرة (الأشكال والمداخل النظرية المفسرة لها) **77**
تمهيد: 77
1 – الأسرة: خصائص الأسرة وأشكالها: 78
1 – 1 خصائص الأسرة: 78
2 – أشكال الأسرة: 80
3 – وظائف الأسرة ومقوماتها: 84
3 – 1 وظائف الأسرة: 84
3 – 2 مقومات الأسرة: 89
4 – المداخل النظرية المفسرة للأسرة: 94
4 – 1 النظرية البنائية الوظيفية: 94
4 – 2 نظرية الصراع: 95
4 – 3 النظرية التفاعلية الرمزية: 96
5 – الأسرة الجزائرية خصائصها وتطورها: 98
5 – 1 خصائص الأسرة الجزائرية: 98
5 – 2 التطور التاريخي للأسرة الجزائرية: 99
خلاصة الفصل: 107
الفصل الثالث: تطوّر نظام الزواج رحلة تاريخية وتحليل نظري 110

تمهيد: 110
1 – الزواج: 111
1 – 1 لمحة تاريخية لأشكال الزواج: 111
2 – خصائص الزواج ووظائفه: 119
2 – 1 خصائص الزواج: 119
2 – 2 وظائف الزواج: 120
3 – دوافع الزواج: 122
3 – 1 الدوافع الداخلية: 122
3 – 2 الدوافع الخارجية: 123
4 – أهداف الزواج: 126
4 – 1 أهدافه العالمية: 126
4 – 2 أهدافه الدينية: 127
5 – أهمية الزواج والحقوق والواجبات الزواجية: 128
5 – 1 أهمية الزواج: 128
5 – 2 الحقوق والواجبات الزوجية: 129
6 – الاختيار الزواجي مفهومه وصوره: 139
6 – 1 مفهوم الاختيار الزواجي: 139
6 – 2 صور الاختيار الزواجي: 140
7 – النظريات المفسرة للاختيار الزواجي: 143
7 – 1 الاتجاهات الاجتماعية الثقافية: 144
7 – 2 الإتجاه النفسي (التكامل بين الزوجين): 153

7 – 3 إتجاه التحليل النفسي: 156
خلاصة الفصل: 159
الفصل الرابع: معالجة تحليلية سوسيوثقافية للعلاقات الزواجية في المجتمع الجزائري 162
تمهيد: 162
1 – المحددات الثقافية المسيرة للعلاقة الزواجية في الثقافة الأصلية والعربية الإسلامية: 163
2 – المفاهيم الأساسية في العلاقة الزواجية: 165
3 – وظائف العلاقة الزواجية وشروط المحافظة عليها: 172
3 – 1 وظائف العلاقة الزواجية: 172
3 – 2 شروط المحافظة على العلاقة الزوجية: 173
4 – مراحل تطور المشاكل داخل العلاقة الزواجية: 176
4 – 1 مرحلة شهر العسل: 176
4 – 2 مرحلة بداية الحياة الزوجية: 177
4 – 3 مرحلة الإستقرار: 178
4 – 4 مرحلة الشيخوخة: 179
5 – أنواع العلاقات الزوجية وأبعادها: 184
5 – 1 أنواع العلاقات الزواجية: 184
5 – 2 أبعاد العلاقات الزواجية: 186
6 – الإتصال في العلاقة الزواجية: 191
6 – 1 أشكال الإتصال في العلاقة الزواجية: 194
6 – 2 أساليب التواصل بين الزوجين: 198
7 – النموذج العلائقي الجزائري: 202

7 – 1 بنية العلاقة الزوجية في الأسرة الجزائرية: 203
7 – 2 ميكانيزمات العلاقة الزواجية: 203
خلاصة الفصل: 207
الفصل الخامس: التغير الاجتماعي ضمن رؤية سوسيولوجية 210
تمهيد: 210
1 – التغير الإجتماعي والمفاهيم المقاربة: 210
1 – 1 التقدم الإجتماعي: 210
1 – 2 التطور الإجتماعي: 211
1 – 3 التنمية الاجتماعية: 212
1 – 4 التغير الثقافي: 213
1 – 5 التحديث: 215
2 – مصادر التغير الإجتماعي وآلياته: 216
2 – 1 مصادر التغير الإجتماعي: 216
2 – 2 آليات التغير الإجتماعي: 217
3 – أشكال التغير الإجتماعي ومراحله: 219
3 – 1 أشكال التغير الإجتماعي: 219
3 – 2 مراحل التغير الإجتماعي: 220
4 – مسارات ومرتكزات تفسير التغير الاجتماعي وعوامله: 221
4 – 1 مسارات ومرتكزات تفسير التغير الاجتماعي: 221
4 – 2 عوامل التغير الاجتماعي: 226
5 – طبيعة التغير الاجتماعي: 230

6 – معوقات التغير الإجتماعي: 233
6 – 1 المعوقات الإجتماعية: 234
6 – 2 المعوقات الثقافية: 235
6 – 3 المعوقات الإقتصادية: 236
7 – الاتجاهات النظرية المفسرة للتغير الاجتماعي: 236
7 – 1 الإتجاهات النظرية الكلاسيكية: 236
7 – 2 الإتجاه البنائي الوظيفي: 245
7 – 3 نظرية الصراع الماركسي (الإتجاه الصراعي التضادي): 250
7 – 4 نظرية التغير في التكامل: 253
7 – 5 نظرية الانتشار للتغيير: 255
8 – من أبرز مفكري اتجاهات التحديث: 255
خلاصة الفصل: 259
الفصل السادس: العلاقات الزواجية في ظل التغير الاجتماعي 262
تمهيد: 262
1 – مظاهر تغير الأسرة الجزائرية: 263
1 – 1 التغيرات البينائية: 263
1 – 2 التغيرات الوظيفية في الأسرة الجزائرية: 267
1 – 3 تغير النسق القيمي في المجتمع الجزائري: 270
2 – تطور العلاقات الزواجية داخل الأسرة الجزائرية: 272
2 – 1 الأسرة الجزائرية مواكبة للتغيرات: 272
2 – 2 مؤثرات التغيرات الاجتماعي على الاختيار الزواجي بالجزائر: 274

2 – 3 الشخصية الفردية وأثرها على التغير في العلاقات الزواجية: 278
2 – 4 العلاقة الزواجية والتغير الاجتماعي: 280
2 – 5 تحول نظام العلاقات الزواجية والرؤية القيمة الجديدة للزواج: 281
3 – تغير الأدوار الزواجية وصراع الأدوار: 284
3 – 1 تغير الأدوار الزواجية: 284
3 – 2 مفهوم الاختلالات الزوجية (الصراعات): 297
4 – صراع الادوار والمشكلات الزواجية في الأسرة الجزائرية: 300
4 – 1 اختلال أداء الدور الزواجي (صراع الأدوار): 300
4 – 2 الحوار الزواجي وصراع الأدوار: 303
خلاصة الفصل: 306
الفصل السابع: الإجراءات المنهجية للدراسة 310
تمهيد: 310
1 – الدراسة الاستطلاعية: 311
2 – مجالات الدراسة: 312
2 – 1 المجال المكاني: 313
2 – 2 المجال الزمني: 316
2 – 3 المجال البشري: 317
3 – المنهج المتبع في الدراسة: 317
4 – عينة الدراسة وخصائها وكيفية اختيارها: 318
5 – أدوات جمع البيانات: 320
5 – 1 الملاحظة: 320

5 – 2 المقابلة: 321
5 – 3 الاستمارة: 322
7 – القواعد والقياسات الإحصائية: 324
الفصل الثامن: عرض ومناقشة نتائج الدراسة الأساسية 327
تمهيد: 327
1 – استخلاص نتائج الدراسة: 371
1 – 1 استخلاص النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: 371
1 – 2 استخلاص النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: 371
1 – 3 استخلاص النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: 372
1 – 4 النتيجة العامة للدراسة: 373
2 – مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة: 373
خلاصة الفصل: 377
خاتمة: 379
قائمة المصادر والمراجع: 382
قائمة الملاحق 411

فهرس الجداول

جدول 1: يبين الحالات السبعة التي قد تنتج عن مستويات الحب بين الزوجين..... 201
جدول 2: يمثل عينة الدراسة الاستطلاعية: عينة من الأسر بحي من الأحياء الحديثة بمدينة خنشلة " بحي سكنات عدل 2000 سكن. 312
جدول 3: يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس 328
جدول 4: يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير السن 328
جدول 5: يبين توزيع أفراد العينة حسب الانحدار الأصلي 330
جدول 6: يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للزوج..... 331
جدول 7: يبين توزيع أفراد العينة حسب المهنة 332
جدول 8: يبين توزيع أفراد العين حسب نوع الزواج 333
جدول 9: يبين توزيع أفراد العينة حسب أفراد الأسرة. 334
جدول 10: يبين توزيع أفراد العينة حسب شكل العائلة 336
جدول 11: يبين توزيع أفراد العينة حسب بعد التوافق الزواجي 338
جدول 12 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب بعد التواصل الزواجي 341
جدول 13: يبين توزيع أفراد العينة حسب بعد السعادة الزواجية 343
جدول 14: يبين معايير الجانب الاقتصادي 345
جدول 15: يبين معايير الجانب الاجتماعي 347
جدول 16 : يبين معايير الجانب الديني والقيمي (الثقافي) 350
جدول 17: يبين بعد الحوار الزواجي 352
جدول 18: يبين المشاركة في رعاية وتربية الأبناء 354
جدول 19: يبين النقاش والحوار بين الزوجين 356
جدول 20: يبين بعد خروج المرأة للعمل. 359
جدول 21: يبين تغير بعد وظائف وأدوار الأسرة 361
جدول 22: يبين بعد استقلالية السكن 363
جدول 23 :جدول يبين بعد المستوى التعليمي 365

جدول 24 : جدول يبين بعد صراع الأدوار 367
جدول 25: يبين علاقة بين العلاقات الزواجية وخروج المرأة إلى العمل 369
جدول 26: بين العلاقة بين اختيار الشريك والتغير الاجتماعي في الأسرة الحديثة..... 369
جدول 27: يبين العلاقة بين الحوار الزواجي وصراع الأدوار. 370

فهرس الأشكال:

رسم توضيحي 1: يبين العلاقات المتبادلة بين الأسرة والنظم الاجتماعية 81
رسم توضيحي 2: يبين العلاقات المتبادلة بين الأسرة والنظم الاجتماعية 83
رسم توضيحي 3: يبين مراحل نمو الزواج وقطبي الحل في كل مرحلة وتجد مرحلة مقسمة إلى أربع أقسام (أ)، (ب)، (ج)، (د). 181
رسم توضيحي 4: مراحل الزواج التدريجية. 183
رسم توضيحي 5: أسباب الخلافات بين الزوجين في الأسرة. 299
رسم توضيحي 6: يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن. 329
رسم توضيحي 7: دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب الانحدار الأصلي. 330
رسم توضيحي 8 : توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للزوج..... 331
رسم توضيحي 9: يبين توزيع أفراد العينة حسب المهنة 332
رسم توضيحي 10: دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العين حسب نوع الزواج. 333
رسم توضيحي 11 : منحنيات بيانية توضح توزيع أفراد العينة حسب جنس أفراد الأسرة. 334
رسم توضيحي 12:دائرة نسبية تبين توزيع أفراد العينة حسب شكل العائلة 336

مقدمة

مقدمة:

المجتمع هو نسق كلي يحتوي على مجموعه من الأنساق الفرعية وهي الأسرة، ويقوم البناء الاجتماعي على عدد من النظم الاجتماعية المترابطة والمتداخلة، وتمثل الأسرة أول نظام اجتماعي عرفه الإنسان باعتبارها تقوم بأداء وظائف هامة، وتعتبر الأسرة الخلية الأولى للمجتمع وقوامه واللبنة الأساسية فيه في شرح بنائه واهم مؤسسة إجتماعية توكل مهمة التنشئة الإجتماعية لصالحها لما لها من أهميه كبرى من خلال تحويل الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن إجتماعي يصبح عضوا في المجتمع الذي يعيش فيه فيتعلم منه القيم، يكتسبها ويضيفها إلى إطاره الخاص، ومنها يعرف الفرد كيانه ويحدد شخصيته من خلال تفاعلاته مع أفراد أسرته ولقد اهتم بها علماء الاجتماع اهتماما لا مثيل له، لما لها من أهمية في المجتمع باعتبارها الأساس المتين الذي يستقيم عليه البناء الإجتماعي من خلال الاتجاهات النظرية التي تناولتها بالتحليل والتفسير للكشف عن العوامل التي أدت الى تغيرها من ناحية ووظائفها وبنائها من اسره ممتدة وما تحمله من بنائها التركيب الى أسره نووية.

والزواج كنظام اجتماعي يطلق على العلاقة بين الرجل والمرأة فهو الركيزة الأساسية التي تقوم عليه الأسرة وضرورة بيولوجية واجتماعية وصلة شرعية تقوم على الإشباع الجنسي وحفظ النوع الإنساني، والزواج كان ولا يزال العلاقة الاجتماعية والأساس الشرعي السليم لتكوين الأسرة، وأكثر النظم إثراءً للروابط الإنسانية في المجتمع ومن أهم هذه العلاقة الزواجية.

والعلاقة الزواجية أرقى أنواع العلاقات الإنسانية ورباط روحي مبني على أسس سليمة لاستمرارها وهي ضرورة أساسية لبناء الأسرة والمجتمع واكثر ما يميزها انها علاقه شديده الخصوصية اضافه إلى أنها علاقه دائمة وفي حالة نجاحها تتحقق معاني المودة والرحمة والسكينة وقد حرص الإسلام على ضمان حمايه واستقرار العلاقة الزواجية بداية من مرحلة الاختيار إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الزوجين التي تقوم على الحقوق والواجبات وتعد دينامية

العلاقات الثنائية زوج وزوجة موضوعه بحث العديد من التوجهات النظرية: اجتماعية، أنثروبولوجية، نفسية وغيرها ... إلخ.

وتتطلب أكبر قدر ممكن من الفهم الجيد والادراك العميق والعلاقة الزواجية باعتبارها الحجر الاساسي الذي تبنى عليه الخلية الأساسية للمجتمع وهي الأسرة لقد اعتبرها علماء الاجتماع على انها العلاقة الاجتماعية الاكثر حساسيه وتنمو بالعمق العاطفي والبعد الوجداني كما انها مشروع طويل يرتوي من نهر السعادة الزوجية ونجاحها يتوقف على التواصل والحوار بين الزوجين بالدرجة الاولى لكن الحياه الأسرية لا تخلو من المشاكل والاضطرابات والتوترات والصراعات خاصه تلك المشاكل الزوجية التي تؤثر على الاستقرار الزواج واستمرار الصراعات التي ترجع إلى التغير الاجتماعي.

وتعتبر التغيرات الاجتماعية أمرًا أساسيًا في تشكيل هيكل المجتمعات، وهي جوهرية في تكوين السمات الفريدة للعالم الذي نعيش فيه. تتنوع هذه التغيرات بين الجوانب المادية والروحية للحياة، وتحظى بتركيز واسع في المجال السوسيولوجي، سواء في التراث الكلاسيكي أو في الدراسات المعاصرة. يظهر تأثير هذه التغيرات بشكل خاص على مختلف جوانب المجتمع الجزائري، وتترك آثارها العميقة على هيكل العلاقات الزواجية. يجسد هذا التأثير نفسه بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء كان ذلك في النطاق الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي.

تعكس هذه التغيرات تحولات ملموسة في الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري. فالتحولات الاقتصادية، على سبيل المثال، تؤثر في هيكل الأسرة والعلاقات الزواجية من خلال تغييرات في أنماط العمل والدخل. في الوقت نفسه، ينعكس التغير الاجتماعي في تحولات في القيم والتصورات الثقافية، مما يؤثر على تفاعلات الأفراد في المجتمع. هذه التحولات ليست مقتصرة فقط على الجوانب الظاهرة، بل تمتد إلى الأبعاد الروحية والمعنوية للحياة، حيث يتعامل الأفراد مع تلك التغيرات بمختلف طبقات الوعي الفردي والجماعي. فيظهر أن التغيرات الاجتماعية ليست مجرد ظاهرة فردية، بل تشكل جزءًا لا يتجزأ

من تشكيل هويات المجتمعات. وفهم هذه التغيرات وتأثيراتها الشاملة على هيكل العلاقات الزواجية يعد أمرًا حيويًا لفهم الديناميات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الجزائري اليوم.

في موضوعنا "**العلاقات الزواجية وعلاقتها بالتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري**" نعتقد أن هناك قضيه مهمة يجب النظر إليها وهو أن الأسرة الجزائرية شهدت تغيرات وتحولات إجتماعية، اقتصادية، سياسية، قيمية وتكنولوجية أحدثت هزة في كيان الأسرة الجزائرية نتج عنها تحول في نمط العلاقات الزوجية بناءً ووظيفةً، فأخذت العلاقات الزواجية في الأسرة الجزائرية الإتجاه نحو الفردانية والاستقلالية نتيجة خروج المرأة إلى العمل، فأصبحت السلطة تشاركية، وتحولت الأسرة من الشكل الممتد الى النووي. فتغيرت بذلك الأدوار والوظائف وظهرت علاقات جديده فضعفت سلطة الأب وتغيرت القيم الخاصة باختيار الشريك حيث تغير أسلوب الاختيار الذي خرج من دائرة الاختيار التقليدي الوالدي إلى الاختيار الشخصي المبني على التعارف والاعجاب وعليه فالأسرة تواكب التغير بمختلف عوامله، فخروج المرأة إلى العمل غيرت من وضعية الزوجة فأصبحت مساوية في الحقوق والواجبات مع الرجل وهذا التغير كله كان انعكاسا للظروف الاقتصادية والاجتماعية بالدرجة الأولى، والتي غيرت مضمون العلاقة الزواجية فأثر ذلك على المنظومة القيمية للأسرة الجزائرية.

حيث تضمنت الدراسة جانبين؛ الجانب النظري والجانب الميداني.

الجانب النظري: جاء هذا الجانب قصد بلورة نظرة شاملة حول الدراسة وفق متغيرات الدراسة، واشتمل هذا الجانب النظري على ستة فصول:

الفصل الأول: والذي يندرج تحت عنوان الإطار المفاهيمي للدراسة **كمخطط للعمل** والذي يحتوي على عدة عناصر أولها اشكاليه الدراسة، ثم أسباب ودوافع اختيار موضوع الدراسة، وأهمية وأهداف الدراسة، تحديد المفاهيم والتي تعد الإطار التصوري للبحث لذا ركزنا على أهم المفاهيم التي تخدم البحث ثم بعدها تأتي الدراسات السابقة ومناقشتها لنصل بعدها إلى صياغه

وبناء الفرضية العامة والتي تندرج تحتها عده فرضيات فرعيه من خلال مؤشرات الدراسة التي تعد بمثابه الطريق الذي يسلكه الباحث في بحثه.

الفصل الثاني: خصص لموضوع ذو صلة بموضوع الدراسة وهو الأسرة حيث تطرقنا الى اهم خصائص الأسرة واشكالها كما اشرنا الى وظائفها ومقوماتها واهم الاتجاهات النظرية المفسرة لها وصولا الى الأسرة الجزائرية من خلال التعرف على اهم الملامح التي تميزها من خلال مظاهر وخصائص تطورها.

أما الفصل الثالث: فقد خصص للحديث عن نظام الزواج وفيه تناولنا لمحة تاريخية لأشكاله كما تطرقنا الى خصائص ووظائف ودوافع الزواج سواء كانت داخلية أو خارجية كما أشرنا إلى أهميته والحقوق والواجبات الخاصة بالزوجين ثم الاختيار الزواجي وصوره باعتباره خطوة هامة في العلاقة الزواجية، وأخيرا الاتجاهات النظرية المفسرة للاختيار الزواجي بدءا بالاتجاهات الاجتماعية الثقافية مرورا بالاتجاه النفسي وصولا إلى اتجاه التحليل النفسي.

أما الفصل الرابع: فقد تناول متغير الدراسة الأول "العلاقات الزواجية" حيث تضمن المحددات الثقافية المسيرة للعلاقة الزواجية في المجتمع الجزائري، والمفاهيم الأساسية في العلاقة الزواجية ثم وظائفها وشروط المحافظة عليها لنصل إلى مراحل تطور المشاكل داخل هذه العلاقة الزواجية، وأنواع العلاقة الزواجية من منظور إسلامي والحكمة منها كما تطرقنا إلى الإتصال والتواصل في العلاقة الزواجية والذي يقوم على مهارة الحوار بين الزوجين وفي الأخير النموذج العلائقي في المجتمع الجزائري.

الفصل الخامس: تناول متغير الدراسة الثاني التغير الاجتماعي ضمن رؤية سوسيولوجية من خلال التطرق إلى المفاهيم التي تتعلق به، ثم عوامله سواء أكانت داخلية أم خارجية، ومصادره وآلياته، مراحله، أشكاله، ثم طبيعة التغير الاجتماعي ومساراته والمعوقات التي تعرقل مساره، وفي الأخير الإتجاهات النظرية المفسرة للتغير الاجتماعي.

أما الفصل السادس: فقد تطرقنا فيه إلى تحليل العلاقة بين المتغيرين العلاقة الزواجية والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري. وقد ركزنا في هذا الفصل على العلاقات الزواجية وعلاقتها بالتغير الإجتماعي من خلال التطرق إلى مظاهر تغير الأسرة الجزائرية سواء كانت التغيرات بنائية او وظيفية ثم أثر عوامل التغير الإجتماعي على العلاقات الإجتماعية ضمن جملة من التغيرات التي عرفتها الاسرة الجزائرية، إنطلاقا من مؤثرات التغير الإجتماعي على الإختيار الزواجي مرورا بإختيار الشريك التقليدي والعصري وصولا إلى تحول نظام العلاقات الزواجية وبروز الرؤية القيمية الجديدة للزواج وفي الأخير نتطرق إلى تغير الأدوار الزواجية وصراع الأدوار لنصل إلى الحوار الزواجي الذي يساهم في حل المشكلات الزواجية.

أما الجانب الميداني فهو قسمين: القسم الأول خاص بالإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية بدءا بالدراسة الاستطلاعية وتحديد مجالات الدراسة (المجال المكاني والمجال الزماني والبشري) مع الإشارة إلى نبذة تاريخية لمدينة خنشلة حتى يكون للبحث مصداقية علمية أكثر، ثم المنهج المتبع في الدراسة ومجتمع الدراسة الذي من خلاله تحدد عينة الدراسة ومنهج وأهداف الدراسة، ثم أدوات جمع البيانات ثم الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

أما القسم الثاني والأخير: فقد خصصناه لعرض وتحليل النتائج وقد قسم بدوره إلى قسمين الأول ثم فيه تفريغ البيانات فيه جداول وتحليلها والثاني كان خاصا بعرض نتائج عامة ثم التعليق على النتائج المتوصل إليها، ثم مناقشتها وتفسيرها، كما توصلنا إلى مجموعة من الإقتراحات والتوصيات ثم الخاتمة وقائمة المراجع، وفي الأخير نجد الملاحق (كقائمة الجداول ونموذج الإستمارة والفهرسة) وأخيرا الصعوبات التي واجهت الباحث والبحث.

القسم النظري

الفصل الأول

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة.

تمهيد.

1 – تحديد الإشكالية.

2 – صياغة الفرضيات.

3 – أسباب اختيار الموضوع.

3 – 1 الأسباب الذاتية.

3 – 2 الأسباب الموضوعية.

4 – أهمية موضوع الدراسة.

5 – أهداف الدراسة.

5 – 1 الأهداف العلمية.

5 – 2 الأهداف العملية

6 – تحديد المفاهيم.

7 – الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة.

تمهيد:

يضم هذا الفصل والذي يندرج تحت عنوان: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة ومنطلقاته كمخطط عمل عناصر أساسية يرتكز عليها أي بحث، وهي تحديد وضبط الإشكالية من خلال صياغتها صياغة دقيقة، أسباب ودوافع اختيار الموضوع، الأهمية والأهداف المقصودة من الدراسة، وتحديد المفاهيم التي تعد نقطة مهم جدا في البحث، فكلما حددنا المفاهيم تحديد دقيق كلما تكون لنا إطار تصوري للدراسة، لذا ركزا على المفاهيم الرئيسية التي سوف يتم استخدامها في الدراسة، وبعدها تناولنا بعض النماذج من دراسات سابقة (جزائرية، عربية وأجنبية) التي تعرضت لهذا الموضوع ومناقشتها لنصل بعدها إلى صياغة وبناء الفرضية الأساسية والتي تندرج تحتها عدة فرضيات فرعية، من خلال مؤشرات الدراسة التي تعد بمثابة الطريق والمسلك التي يسلكها الباحث في بحثه.

1 – تحديد الإشكالية:

تعتبر الأسرة من أقدم وأعرق المؤسسات التي يبني عليها المجتمع كيانه، وقد قيل ولازال يقال أن الاسرة هي النواة الأساسية في بناء المجتمع، واللبنة الأولى والحجر الأساسي الذي يوضع في سبيل تشيد المجتمع، وهي بذلك تعد وحدة أساسية من وحدات الوجود الكوني وبناء جوهري من أبنية المجتمع يتظافر مع الأبنية الأخرى في سبيل تحقيق مقاصد الوجود الإنساني، والأسرة كنسق اجتماعي رئيسي بالمجتمع هي مصدر الاخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أولى دروس الحياة الإجتماعية وبالرغم من صغر حجمها إلاّ انها تعتبر من أقوى أنساق المجتمع فعن طريقها يكتسب الإنسان إنسانيته وفيها يتحول المولود من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي يعيش في انسجام مع الآخرين وفقا للقيم والمعايير القائمة في المجتمع ولعل أنجع آلية التي ألهمت بها السماء عقل الإنسان الباحث عن الاستقرار والأمن والتي بها يحفظ وجوده كإنسان أولا ثم كمجتمع ثانيا، هي آلية الزواج وبالتعبير السوسيولوجي النظام الزواجي فالزواج هو الإطار الاجتماعي المعترف به، الذي في ثنياه تتشكل الأسرة، وهو بعبارة أخرى الوسيلة القانونية والإجتماعية والشرعية التي تكتسب بها الأسرة طابعها الشرعي بل حتى طابعها الإنساني وبذلك يعتبر سنة من السنن الكونية الإجتماعية والنفسية التي من خلالها يحقق الإنسان وجوده الفيزيقي (المادي) كفرد، ثم وجوده المعنوي (كشخص)، والزواج نظام عملية بيولوجية واجتماعية ضابطة الغريزة الجنسية ومن ثم تأمين استقرار الحياة والتواصل البشري فهو بمثابة خطوة شرعية لتكوين نظام اجتماعي هام ضمن النظم الاجتماعية الأخرى، وتعتبر ظاهرة الزواج بمثابة مؤسسة اجتماعية حيث تحدد فيها العلاقة بين الرجل والمرأة ويعطي للأسرة صفتها الشرعية ومكانتها الاجتماعية في البناء الاجتماعي، ويبين حقوق أفرادها ويملي عليهم واجباتهم الأسرية والإجتماعية، كما يحافظ على تماسك الأسرة وتضامنها وتكاثفها، ومن المتعارف عليه هو ان الزواج شرطا أوليا لقيام الأسرة لأنه مثال للتفاعل الزواجي لذا يعد الزواج آلية من آليات المجتمع يقوم على مجموعة من القواعد والأسس، يضبط المجتمع وينظم مؤسساته وأفراده كما يحافظ على استمرارية المجتمع

ومكوناته، وهو مكان لترجمة المشاعر ويعمل على بث المودة والرحمة بين طرفي العلاقة، والزواج في بعده العقلاني من أهم النظم الاجتماعية التي تهتم به العائلة حيث يرغب من خلاله الفرد لإقامة العلاقة الزواجية وتكوين أسرة لا تنشأ هذه العلاقة الزواجية إلا بمراحل يقرها العرف والقانون والشرع.

فالارتباط الزواجي يشكل إحدى أبرز وأعمق الروابط الإنسانية الحميمة، حيث يتشكل كأساس لبناء الخلية الأسرية برمتها، وكمنبع للرحم الذي ينبت شبكة من العلاقات الواسعة بين أفراد الأسرة الموسعة. يتفرع من هذا الارتباط عدة علاقات، مثل الأمومة، والأبوة، والبنوة، وعلاقات المصاهرة، حيث تتأثر هذه العلاقات الفرعية بطبيعة الارتباط الزواجي نفسه. تأثير العلاقة الزواجية يمتد بشكل ضروري إلى أداء الأسرة ووظائفها، والتي تتمثل أساسا في توجيه تفاعلات الأبناء وتنظيم سلوكياتهم.

في الواقع، تُشكل العلاقة الزواجية، كأي علاقة اجتماعية، نتيجة لتفاعل بين شريكين مختلفين في الجنس، وتتجلى هذه العلاقة من خلال تفاعلات عميقة عبر عدة أبعاد، بدءًا من الجانب الجنسي وصولاً إلى الأبعاد العاطفية، والروحية، والعقلية، والاجتماعية.

تُعتبر هذه العلاقة الزواجية على أنها علاقة دائمة تنظم العلاقات الحميمية الإنسانية، وتشمل إشباع الحاجات الجنسية بطريقة مشروعة، وتُظهر معادلة الأخذ والعطاء على مستويات متعددة، مما يسمح للشريكين بتبادل مظاهر الأخذ والعطاء بشكل يحقق التوازن النفسي والرضا. يلعب كل شريك في هذه العلاقة دورًا في إشباع احتياجات الآخر، وهذا يسهم في الحفاظ على توازن الخلية الزوجية من خلال تفاعل متبادل. يظهر الدارس للعلاقة الزواجية كيف يتفاعل العوامل الذاتية والمجتمعية، مما يثير تساؤلات وجدلًا حول التوازن بينهما. يعكس اهتمام علماء الاجتماع بالعائلة هذه القضية بشكل خاص، من خلال استكشاف وتحليل الأبعاد البنائية والوظيفية للعلاقة الزواجية، وتفاعلها المتبادل، مما يكمل الدائرة الوظيفية للأسرة، وإذا كانت العلاقة الزواجية تعبر عن إتفاق بين زوجين فهذا الاتفاق يتقرر بمقتضاه مجموعة من الحقوق

والواجبات (مدخلات ومخرجات) والغاية من تشكيل علاقة زواجية هو تشكيل أسرة مستقرة ودائمة ولقد لعب التقدم الصناعي دورا أساسيا في تركيب العائلة وتطويرها من عائلة ممتدة إلى نووية والسبب نشوء المدن وما يتبعها من تغيرات في جميع نواحي الحياة ومنها العلاقات الأسرية ومع التصنيع أدى إلى ظهور الاختلاف بين أساليب الحياة الريفية والمدينة بشكل واضح، وتتركز العلاقات الزواجية في الأرياف داخل إطار الأسرة التي قد تشمل الريف كله من أقارب وأصدقاء وجيران، ويتعاظم دور العرف والعادات والتقاليد محددا السلوك الزواجي والاجتماعي للفرد ضمن دائرة الثقافة الريفية ويصبح أفراد الريف متقاربين في الأهداف والقيم والنظرة إلى الجنس الأخر وكيفية التعامل وإقامة العلاقات معه.

بينما تبدو دائرة العلاقات الزواجية في حياة المدن أشد ضيق وربما أكثر حميمية، وذلك بسبب الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي عززت الشعور بالفردية وقلصت من حدود العلاقات الاجتماعية خارج المنزل، ومنه تظافر العلاقات الزوجية والتعلق بالعائلة اكثر من التعلق بالجماعة وهكذا انعكس على تقلص عدد أفراد العائلة وهو من مميزات حياة المدن إجمالا وضعفت علاقتها الاجتماعية مع الأقارب إلى زيادة الاتصالات والتفاعلات بين الزوج والزوجة والأطفال.

وبدأت العلاقات تميل إلى شيء من الديمقراطية والتفاعل حفاظا على المركز والصيت الاجتماعيين، ومما هو جدير بالذكر هو أن العلاقة بين الزوج والزوجة في الطابع التقليدي يغلب عليها الطابع التسلطي أي تسلط الزوج على الزوجة وعدم المساواة في الأخذ والعطاء إذا كان الزوج ينفرد بالقرارات الخاصة بمستقبل العائلة ومصيرها ولم تعد المرأة مؤهلة للقيام بمثل هذه المهارات فالسلطة ترجع إلى الزوج وما على الزوجة إلاّ التبعية والخضوع أما العلاقة بين الزوج والزوجة في العائلة الحضرية الملائمة تتسم بالقوة والفعالية والتماسك إذ أصبح الزوجان يمثلان البؤرة الأساسية لنمط العائلة الحضرية.

فالتغير الاجتماعي سمة من سمات الكون يمس جوانب الحياة المادية والمعنوية، كما يمس الأفراد والمجتمعات والقيم والعادات والثقافات. والمجتمع الجزائري من المجتمعات التي شهدت تغيرات في مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بفعل عوامل التغير الاجتماعي سواء كانت داخلية أو خارجية.

وعليه فالنظام الاجتماعي في المجتمع الجزائري تعرض لهزات واضطرابات داخلية وخارجية عنيفة جعلته يعيش حالة من الصراع القيمي والمفاهيمي والأسرة كونها الخلية الأساسية لبناء المجتمع، من الطبيعي أن يتأثر بنائيا ووظيفيا بما يطرأ من تغيرات والتي تعتبر امتدادا تاريخيا للتغيرات الاجتماعية التي حدثت من قبل الاستقلال حيث كانت الثورة المسلحة المهيئ لهذا التغير.

أما الاستقلال فكان الانطلاقة والبداية لهذا التغير، ومما هو جدير بالذكر هو أن عقد السبعينات من القرن الماضي يعد أهم محطة من المحطات التي ظهرت فيها عوامل التحول والتغير في المجتمع الجزائري، في مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومنه الانتقال من حالة الستاتيكية إلى مرحلة الديناميكية، والعشرية التي تمخض عنها تحولات عميقة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، وهذا التحول المفاجئ كان له تأثير كبير فعال على الزواج بناءا ووظيفة فأصبح الزواج قضية فردية أكثر منها اجتماعية، ولقد ساهم الإتصال في إدخال تعديلات جوهرية على نظام الزواج، وعليه فإن معاني الزواج بالنسبة للشباب قد تغيرت، فالعلاقات الزواجية وجدت من أجل الفرد فهو المسؤول على نجاحه أو فشله.

ومنه إعادة التفكير في العلاقات الزواجية وخاصة مع بروز الفرد كفاعل اجتماعي سعى إلى تحقيق الاستقلالية الذاتية مع انتشار ظاهرة التعلم والتعليم لكلا الجنسين.

والنتيجة الحتمية للتغيرات التي شهدها المجتمع الحضري الجزائري، هي تأخر سن الزواج لدى الجنسين وبروز الزواج الخارجي، فعمل المرأة خارج البيت يعتبر مؤشرا اقتصاديا له تأثير كبير على ميزان القوى داخل الأسرة والتفاعلات بين قطبي العلاقة الزواجية، أما من الناحية

الاجتماعية قضية تقسيم الأدوار، وتناقض الأدوار، وتفاعل القيم، ومع صعوبة الظروف المعيشية أثر ذلك وبصورة جلية على المنظومة القيمية للمجتمع الجزائري، فتغير بذلك مضمون العلاقة الزواجية وهناك قضية مهمة يجب التطرق إليها وهي أن المجتمع الجزائري والأسرة الجزائرية لا تحتوي على نموذج علائقي واحد ثابت بصفة مطلقة ذلك لأنه يخضع إلى تحولات وتغيرات اجتماعية وتحولات (ظرفية)، فالتغير الاجتماعي الذي طرأ على الأسرة الجزائرية جرها الى تيار طابع النووي وأثر على منظومة القيم في المجتمع الجزائري شكلا ومضمونا وممارسة، وعليه يطرح إشكالا هامّا يتمحور حول:

- **ما طبيعة العلاقة التي تربط بين العلاقات الزواجية والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري؟** ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية:

  ❖ هل توجد علاقة بين العلاقات الزواجية وعمل المرأة؟

  ❖ هل توجد علاقة بين اختيار الشريك والتغير الاجتماعي؟

  ❖ هل توجد علاقة بين الحوار الزواجي وصراع الأدوار؟

2 – صياغة الفرضيات:

الفرضية: هي عبارة على قضية تقرر العلاقة بين ظاهرتين أو متغير أو أكثر، وتخضع للاختيار التجريبي وقضية احتمالية تحتمل الصدق أو الكذب والواقع هو محك صدقها أو كذبها وتخضع للاختبار التجريبي وتندرج احت الفرضية الرئيسية.

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة بين العلاقات الزواجية والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري.

وتندرج تحت هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية وهي كما يلي:

- توجد علاقة بين العلاقة الزواجية وخروج المرأة للعمل.
- توجد علاقة بين اختيار الشريك والتغير الاجتماعي.

- توجد علاقة بين الحوار الزواجي وصراع الأدوار.

3 – أسباب اختيار الموضوع:

إن أسباب اختيار الموضوع تخضع لجملة من الاعتبارات الذاتية والموضوعية التي تجعل الباحث يختار الموضوع الذي بإمكانه دراسته دراسة علمية أكاديمية وتنقسم هذه الأسباب إلى:

3 – 1 الأسباب الذاتية:

– لكل باحث أسباب ذاتية تدفعه لاختيار موضوع دون مواضيع أخرى فاختيارنا لهذا الموضوع لم يكن صدفة بل نتيجة لمعايشتنا لهذا الموضوع من جهة والقيام ببعض القراءات والمطلعات من جهة أخرى.

– فإحساس الباحث بالمشكلة ننطلب منه إزالة الغموض الذي يكتنفها وذلك بكشف اللثام على التغيير الاجتماعي الحاصل في العلاقات الزواجية داخل المجتمع الجزائري.

– رغبتنا في، الكشف على آليات تغير الأدوار الوظيفية ومدى تأثيرها على كيان الأسرة واستمراره.

– بداية ظهور ملامح جديدة على العلاقات الزواجية وهذا يرجع إلى التغير الاجتماعي.

– تفاقم المشكلات والخلافات في العلاقات الزواجية ومدى صلتها بالتغير الاجتماعي.

– الكشف على عوامل الاستقرار والتفكك داخل الأسرة في مجال مجتمع البحث.

– ملاحظات حالات الطلاق والانفصال والتفكك الأسري في تزايد مستمر.

3 – 2 الأسباب الموضوعية:

– إن اختيارنا لهذا الموضوع راجع إلى اطلاعنا على واقع ندرة الدراسات المتعلقة بالأسرة الجزائرية.

– ضرورة تناول المشكلة من جانب التحليل وهذا للكشف على مختلف الجوانب والإلمام بنواحي الموضوع.

– إبراز من خلال هذه الدراسة العلاقة التي تربط بين العلاقات الزواجية والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري وماهية كل منهما.

– باعتبار أن هذه الدراسة مرجع متواضع يرجع إليه الباحثون على الصعيد النظري والتطبيقي محاولة إثراء المكتبة بإضافة جديدة تكون سند لبحوث ودراسات مستقبلية جديدة.

– من ناحية التخصص يعتبر هذا الموضوع من أهم المواضيع في حقل الدراسات السوسيولوجية الحضرية.

– معرفة كيف تأثر المشاكل العلائقية على تأدية الأدوار التربوية داخل الأسرة.

– نظرا للاهتزازات التي تعيشها الأسرة الجزائرية من حيث البنية والأفراد، والتي يرجعها الأخصائيون إلى نقص الحوار وغموض الأدوار ومدى تأثير التغير الاجتماعي.

4 – أهمية موضوع الدراسة:

- أي دراسة تعتبر ذات أهمية ومنفعة وقيمة علمية دون النظر إلى الدوافع الذاتية الخاصة بها.

- وموضوعنا "العلاقات الزواجية وعلاقته بالتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري" قضية واقعية (مستمدة من الواقع المعاش) وتحتاج إلى باحثين يهتمون بها.

- إبراز من خلال هذه الدراسة العلاقة التي تربط بين العلاقات الزواجية والتغير الاجتماعي ولعل الربط بينهما هو ما زاد البحث أهمية.

- كونها تشكل دراسة يستفيد منها الباحثون في نفس المجال.

- يكتسي هذا البحث أهمية من خلال التزامه بمنهج علمي محدد واتباع أساليبه بدقة وموضوعية قدر المستطاع حسب إمكانيته المتاحة.

- طبيعتها المعرفية والنظرية وما تقدمه من رصيد معرفي جديد يضاف إلى الأعمال السابقة.

- التعرف على المشاكل الاسرية التي نجمت عن خروج المرأة إلى العمل وكيفية عملها وكيفية علاجها من خلال اقتراح حلول مناسبة.

5 – أهداف الدراسة:

لكل بحث علمي أهداف محددة يسعى الباحث لتحقيقها وذلك من خلال الكشف على حقائق الظاهرة المدروسة وعليه سنعرض جملة من الأهداف التي تخدم موضوع الدراسة وتنقسم الى نوعين من الأهداف.

5 – 1 الأهداف العلمية:

- بلورة فكرة واضحة حول الاهتمام بالبعد العلمي.
- يمكننا من خلال هذه الدراسة كسب رصيد معرفي كلي حول الموضوع الخاص بالعلاقات الزواجية وعلاقتها بالتغير الاجتماعي.
- ضرورة تقديم معلومات كافية حول الموضوع لمواصلة البحث وهذا انطلاقا من النتائج والتصورات.
- محاولة معرفة وضائف العلاقات الزواجية في إطار التغير الاجتماعي.

5 – 2 الأهداف العملية:

- مطلب لنيل شهادة الدكتوراه.
- محاولة الإجابة على الفرضيات من خلال البحث.
- تشخيص البناء الاسري في الجزائر ومنه الكشف على التغير الحاصل في البناء الاسري في المجتمع الاسري الجزائري.
- تحديد مدى ترابط وتأثير التغير الاجتماعي على طبيعة ونمط العلاقات الاسرية والزواجية من خلال معرفة المعايير التي تعمل على تحقيق التوافق والاستقرار الأسري والمعايير التي تحقق التفكك.

- الكشف عن عوامل الاستقرار والتفكك داخل الأسرة.

- السعي وراء معرفة التغيرات التي طرأت على دور المرأة العاملة داخل الأسرة الجزائرية وآثار خروجها إلى العمل وما الدافع إلى ذلك.

- محاولة إثبات التأثير الذي نتج عن خروج المرأة إلى العمل على العلاقات الزواجية وعلى الأدوار الوظيفية في الاسرة الجزائرية الحضرية.

6 – تحديد المفاهيم:

تعريف العلاقات الزواجية:

أ/ تعريف العلاقة لغة: آصرة (رابطة، علاقة)

1- ما يربط بين شيئين، ظاهرتين، مفهومين، مستويين، مجالين، معنيين ... إلخ. الرابط هو الواصل أو اللاصق.

2- الآصرة هي الرابطة الوطيدة، العلاقة المستديمة، بهذا المعنى، يقال أواصر صداقة بمعنى روابط لا تنفصم، تقال على المعاملات أو العلاقات الاجتماعية القارة، التي تشكل وقائع صالحة للدرس الموضوعي.

3- من العلاقات توليد البنية، ومن مجموع البنى ينشأ نسق أو تنظيم.

4- العلاقة الاجتماعية أو هي الترابط القار بين أفراد جماعة وجماعة ... إلخ[1].

[1] – خليل أحمد: "معجم المصطلحات الاجتماعية"، عربي– فرنسي– انجليزي، دار الفكر اللبناني، ط1، 1995، ص–ص (51، 52).

ب/ أما اصطلاحا: هي درجة عالية من الأفكار والاهتمامات والعواطف المشتركة في جو من الثقة المتبادلة والتفاهم كما يقتضي بها حالة الاستجابة المتبادلة بين جماعتين أو أكثر بحيث يمكن لكل منهما أن يستجيب فورا أو يتعاطف مع الآخر.[1]

- يعرفها **أحمد زكي بدوي:** "أنها رابطة بين شيئين أو ظاهرتين بحيث يستلزم أحدهما تغير الآخر.[2]

- أما **مصطفى الخشاب** فيعرها: "العلاقات هي الروابط والآثار المتبادلة التي تنشأ استجابة لنشاط أو سلوك مقابل، والاستجابة شرط أساسي لتكوين تلك العلاقة.[3]

– تعريف الزواج لغة: يشير مصطلح الزواج إلى الاقتران والازدواج، ويكثر استخدامه للدلالة على اقتران شخصين من جنسين مختلفين رجل وامرأة على الدوام والاستمرار.

يعرفه المعجم العربي: على أنه اقتران ذكر بأنثى أو رجل بامرأة بعقد شرعي يقال على أنه نكاح[4].

– وهذا التعريف يقرر الرباط الشرعي بين جنسين مختلفين (ذكر وأنثى) وبشكل خاص بين الرجل والمرأة.

ويشير معن خليل عمر: إلى أن الزواج والارتباط يدخل في معناهما إقتران الرجل بالمرأة وارتباطه بها والاستئناس والاستمتاع والتناسل.[5]

---

[1] – عبد الوهاب عبد الله، "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية"، إنجليزي – فرنسي – عربي، من مفردات علم الاجتماع، الخرطوم، 1953، ص 45.

[2] – أحمد زكي بدوي: "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية"، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص 352.

[3] – أحمد زكي بدوي، نفس المرجع، ص 403.

[4] – محي الدين صابرة، "المعجم العربي الأساسي للناطقين باللغة العربية ومتعلميها"، المنطقة العربية للتربية والثقافة، تونس 1986، ص 561.

[5] – معن خليل عمر: "علم اجتماع الأسرة"، دار الشروق، الأردن، ط1، 2000، ص 55.

– إن هذا التعريف يضيف إلى التعريف السابق الغاية من الاقتران والنكاح والسكن إلى الشريك والاستمتاع الجنسي وهو ما يشير إلى استمرار النوع الإنساني عبر الزمن من خلال التكاثر.

ولقد استعمل لفظ الزواج لغة في اقتران الشيئين وارتباط كل منهما بالأخر بعد أن كانا منفصلين ومن ذلك تقول العرب زوج الشيء وزوجه إليه بمعنى قرنه[1] ثم شاع استخدام هذا اللفظ على سبيل الدوام والاستمرار لتكوين أسرة وانجاب الأطفال.

التعريف السوسيولوجي: إن معجم مصطلحات العلوم يعرف الزواج على أنه عقد يبيح للرجل والمرأة اتصال كل منهما بالأخر اتصالا جنسيا وتكوين أسرة[2] والزواج وسيلة لاستمرار الحياة ودوامها في انجاب الذرية، وهو الحجر الأساس والدعامة الكبرى التي يقوم عليها بناء الاسرة، وهو رابطة مقدسة لما تقوم عليه من المعاني الإنسانية والعاطفية أكثر مما يقوم على أي معنى أخر[3].

ويعرف عبد الرحمان الصابوني في دراسة لزهير حطب " على أن الزواج عقد بين الرجل وامرأة غايته انشاء رابطة للحياة المشتركة والنسل، ويجعل لكل من الزوجين حقوقا وواجبات مقابله".

– أما محجوب عطية الفادي: فيعرف الزواج على أنه "سنة من سنن الحياة البشرية، حيث يميل الانسان بطبعه إلى اشباع غرائزه الجنسية ويرغب في المحافظة على الجنس البشري" وكان لا بد من وجود أسلوب لتنظيم العلاقات الجنسية، فالزواج يعتبر نظاما اجتماعيا يسهم بنصيب كبير في تنظيم الجماعة والغريزة الجنسية[4].

[1] – يوسف خياط ونديم مرعشي: لسان العرب، بيروت المجلد2، ط1، ص 61.

[2] – إبراهيم مذكور: "معجم العلوم الاجتماعية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص 254.

[3] – محمد يسرى إبراهيم دعبس: "الأسرة في التراث الديني والاجتماعي"، مصر، دار المعارف، 1995، ص 16.

[4] – محجوب عطية فادي: مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي، جامعة عمر المختار، البيضاء،1992، ص 215.

– أما احسان محمد الحسن يرى أن المعنى الواسع للزواج على أنه مؤسسة اجتماعية لها نصوصها وأحكامها وقوانينها وقيمها التي تختلف من حضارة إلى أخرى، فالزواج علاقة جنسية بين الرجل والمرأة يشرعها ويبرر وجودها المجتمع وتستمر لفترة طويلة من الزمن يستطيع من خلالها الشخصان المتزوجان البالغان انجاب الأطفال وتربيتهم تربية اجتماعية وأخلاقية يقرها المجتمع ويعترف بوجودها وأهميتها[1].

أما سامية "حسن الساعاتي": فتعرف الزواج على أنه نظام عالمي يتمثل في وجود دائمة بين الرجل والمرأة لتربية أطفالهم، كما يضمن انتقال الثروة لهم واكسابهم مكانة معينة[2].

– هذا التعريف يتجه إلى حل الاستمتاع بين الزوجين في اطار شرعي ومنه التناسل للحفاظ على النوع البشري والتزام طرفي العلاقة بالتزامات من حقوق وواجبات.

من خلال ما سبق يتضح لنا بأن الزواج نظام اجتماعي يربط بين رجل وامرأة في اطار شرعي، وهذه العلاقة يشرعها المجتمع ويبرر وجودها من خلال.

وضع قوانين ومبادئ، وتنتج عن هذه العلاقة التزامات من حقوق وواجبات، والزواج وسيلة لاستمرار الحياة ودوامها.

التعريف الفقهي:

– الزواج بالمعنى الفقهي: هو عقد وضعه الشارع يفيد حول الاستماع كل من الزوجين بالآخر على والوجه المشروع والسكن الروحي من أجل تأسيس أسرة تقوم على المودة والرحمة.

– هذا التعريف يتجه إلى حل الاستمتاع بين الزوجين في اطار شرعي ومنه التناسل للحفاظ على النوع البشري والتزام طرفي العلاقة بالتزامات من حقوق وواجبات.

[1] – إحسان محمد الحسن: "العائلة والقرابة والزواج"، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1985، ص 15.

[2] – سامية حسن الساعاتي: "الاختيار الزواجي والتغيير الاجتماعي"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1981، ص 17.

التعريف القانوني:

من المنظور القانوني الجزائري يعرف الزواج حسب المادة 4 من القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 يونيو سنة 1984 على أنه عقد يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي ومن أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون، وتحصين الزوجين والمحافظة على الأنساب[1].

وقد عرفه أحمد الشناوي على أنه نظام اجتماعي معروف، أساسه علاقة رجل بامرأة علاقة يعترف بها القانون وتقرها التقاليد، وتتضمن هذه العلاقة حقوقا والتزامات على الزوجين معا، وعلى الأبناء الذين يولدون نتيجة هذا الرباط[2].

من خلال هذا التعريف نجد أن القانون الجزائري يعرف الزواج بالرجوع إلى الشريعة الإسلامية، من خلال تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة كما يحمي العلاقة الزواجية ويحفظها من اختلاط الأنساب.

- ومن خلال تعريف أحمد الشناوي يتضح لنا بأن الزواج رابطة معترف بها، من طرف القانون والمجتمع وتتضمن هذه العلاقة في حقوق وواجبات يلتزم بها الزوجين والأبناء.

- أما من الناحية الأنثربولوجية: يعرف الزواج بأنه ظاهرة اجتماعية معقدة ويرجع ذلك إلى اختلاف صوره وعناصره ونظمه بدرجة واضحة تصل إلى درجة التناقض بالرغم من بساطة التكنولوجيا في المجتمعات البدائية، نلاحظ تعقد ظاهرة الزواج بها، وينطبق هذا التعريف على كل المجتمعات[3].

---

[1] - قانون الأسرة: "سلسلة قضائية بمساعدة المصالح التقنية بوزارة العدل"، ديوان المطبوعات، الجامعية، الجزائر، 1990، ص 6.

[2] - محمد صفوح الاخرس: "تركيب العائلة العربية ووظائفها -دراسة ميدانية لوقائع العائلة في سوريا-"، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1972، ص 174.

[3] - عاطف وصفي: "الأنثروبولوجيا الثقافية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1964، ص 210.

– أما ميردوك فيعرف الزواج بأنه: "علاقة بين رجل وامرأة أو اكثر، يقرها القانون أو العادات، وتنطوي على حقوق وواجبات معينة تترتب على اتحاد الطرفين، وعلى انجاب الأطفال الذين يولدون نتيجة هذا الزواج"[1].

ويشير هنري مندراس: "على أن الزواج يقوم على ثلاثة أسس منها أنه ارتباط بين مجموعتين أكثر منه ارتباط بين شخصين وكذلك يحدد نسب الأطفال وينقل لهم الميراث[2].

– وعليه فالزواج كإطار شرعي يحمي العلاقات الزواجية من اختلاط الأنساب كما يحمي الميراث ذلك أنه لا يربط بين شخصين فقط بل بين جماعتين قرابيتين.

تعريف العلاقات الزواجية: بالنسبة للباحثين تعتبر حقيقة علائقية ذات طابع خاص ففكر العلائق الزوجية كونها قانونية فقد لا تعتبر منطقية لأن هذه الأخيرة تعتمد أساسا على علاقات عقلية بين الأشخاص في اغلب الأحيان غرباء وليست كعلاقة رسمية تنمو بالحب الزواجي المتبادل، إن الرأي الاكلينيكي الذي ينص على أن أي اضطراب عقلي يمس أحد الزوجين ينتج عرض كلينيكي عند الزواجية (أو الزوج الأخر) وهذا ما يؤكده قول رونالد[3].

وتعتبر العلاقة الزواجية إطار موضوعي في الحياة الزوجية بل هي ركيزة معاشة حيث تداخل القوى مع الاشكال والاشتراط.

أما أندري لامرش: فهو لا يعتبر الزوجين أشخاص قرّروا العيش معا بارتباط قانوني يبني الزواج ويستمر على أساس وجود حياة مشتركة بين شخصين وليس نهايتها وهو تأسيس تكميلي جديد أين يتعلم الزوج أو الزوجة العيش معا[4] وتتمثل العلاقة الزوجية في السلوك والتفاعل بين

[1] – عزيب سيد أحمد وآخرون: "علم اجتماع الأسرة"، دار المعرفة الجامعية الأزاريطة، 2001، ص 25.

[2] – هنري مندراس: "مبادئ علم الاجتماع"، ترجمة ملحم حسن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، سنة 1991، ص278.

[3] – Roger Mucchielli: "Psychologie de la vie conjugale", ESF ; France 1980 p 44.

[4] – OBIT – page 45.

الزوجين إذ أنها مكان ترجمة المشاعر والرحمة والسكون بينهما وهي الارتباط الذي يحقق أهداف ومنافع الزواج.

إذا كانت العلاقة سامية متينة البنيان حيث يقوم كل طرف فيها بواجباته ومسؤولياته، فالزواج منافعه وغاياته نبيلة فهو مستقر العواطف وسكنها[1].

كما أن العلاقة الزواجية: هي اتصال جنسيا بين رجل وامرأة من خلال التفاعل بينهما تعتمد على علاقات عقلية ومنه وجود علاقة دائمة بين الرجال والنساء لتنظيم العلاقات الإنسانية الحميمة ومن ضمنها اسباع الحاجيات الجنسية للزوجين وتتضمن قدر من الثبات والامتثال بالمعايير الاجتماعية، وتعد من أسس وأعمق العلاقات الإنسانية الحميمة التي تجمع بين الرجل والمرأة ومكان لترجمة المشاعر والمودة ولرحمة، فالعلاقات الزواجية نمط من الأنماط الاجتماعية وهي أساس البناء الأسري[2].

التغير الاجتماعي:

– **التغير لغة:** "هو التبدل والتطور أي التحول من طور إلى طور –نقول تغير الشيء: يتغير، تغيرا فهو متغير وصار خلاف ما كان عليه، تحول وانتقل من وضع لأخر والأمر من: تغير – تغير (مادة: ع. ي. ر)، التغير: مصدر تغيرَّ التبدل والتحول من حال إلى حال وهو الصورة أي الانتقال من صورة إلى صورة، بلا تضمين قيمي، كما القول، إن التغير هو التقدم، فالتغير يتضمن التقدم والتأخير معا والأهم عدم الخلط بين التغيرّ والتغيير إذ أن مفهوم التغيرّ له معنى الحدث الواقعي، المحايد"[3].

---

[1] – عبد الرحمان بن ناصر السعيدي: "تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان"، مؤسسة الرسالة، ط7، بيروت، (1418 هـ – 1997م) ص 588.

[2] – علي عبد الله وأمينة ووجدي الدمجري اسمهان: "الاتصال داخل العلاقات الزاواجية"، مذكرة ليسانس، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007، ص 2.

[3] – خليل أحمد خليل، "معجم المصطلحات الاجتماعية"، دار الفكر اللبناني، لبنان، 1995، ص 130.

– **اصطلاحا:** يعرف محمد الدقس التغير عموما بأنه: " الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة محددة من الزمن أي استحداث أمر سيلاحظ من قبل، ويضيف بأن التغير يتعلق بالمجتمع وهو صفة أساسية ملازمة منذ القدم للمجتمعات على اختلافها سواء كانت رعوية أو زراعية، رأسمالية أو اشتراكية نامية أو متقدمة، والمجتمع بطبيعته متغير، فهو يأخذ من الجيل السابق جوانب ثقافية ويضيف عليها تماشيا مع واقعه الاجتماعي، ومتطلباته المستجدة فيصبح التغير الاجتماعي خلال فترة من الزمن ويمس ميادين عديدة من المجتمع منها الثقافة والاقتصاد ... إلخ[1].

تعريف جيرت وميلز: لقد حاول المفكرون الاجتماعيون التعرض لمفهوم التغير من عدة جوانب منهم جيرت وميلز اللذان يعتبران التغير هو " التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد وكل ما يطرأ على النظام الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن[2].

المجتمع لغة: "المجتمع مشتق من الفعل جمع، وهي عكس كلمة فرق، كما أنها مشتقة على وزن مفتعل وتعني مكان الاجتماع، وهو المعنى الذي يقصد بهذه الكلمة، وهو جماعة من الناس، وهذا رد على من يعتقد أنها كلمة خاطئة ويقول أنه ينبغي استخدام كلمة جماعية، بدلا منها، ويسمى العلم يعنى بدراسة المجتمع من جميع نواحيه، بعلم الاجتماع"[3].

اصطلاحا: المجتمع: (Société) "هو مجموعة معقدة من العلاقات الاجتماعية لا يبقى كما هو في حالة الاستقرار والثبات لكنه دائما في حالة من الحركة والتطور المستمر شأنه في ذلك شأن الكائنات الحية تماما وحينما تضاف كلمة الاجتماعي التي تعني ما يتعلق بالمجتمع

[1] – محمد الدقس: "التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق"، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1996، ص15.

[2] – محمد الدقس، المرجع نفسه ص 16-17

[3] – محمد الدقس، المرجع نفسه ص 18.

فيصبح التغير الاجتماعي هو التغير الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول أو التبدل الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن"[1]

ومن هنا يتضح لنا أن بأن التغير الاجتماعي يمثل التغير الملحوظ في أي ظاهرة اجتماعية خلال فترة من الزمن جاء في قاموس محمد عاطف غيث يقول: "يشير مصطلح التغير الاجتماعي إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي والنظم وأدوات المجتمع نتيجة للتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو كنتاج إما في بناء فرعي أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية"[2].

– تعريف التغير الاجتماعي عند جي روشي:

–التغير الاجتماعي عند جي روشي هو " كل تحول في البناء الاجتماعي ويتمثل في أربع صفات مهمة:

1. التغير الاجتماعي ظاهرة عامة توجد عند أفراد المجتمع وتؤثر في أسلوب حياتهم وأفكارهم.

2. التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل والجزء كما التغير الذي يصيب بناء الأسرة أو النظام الاقتصادي أو السياسي.

3. يكون التغير محددا بالزمن أي يكون إبتداءا من فترة زمنية ومنتهيا بفترة زمنية معينة ومن أجل الوقوف على مدى التغير ولا يأتي إدراك ذلك إلاّ بالوقوف على الحالة السابقة أي ان قياس التغير يكون انطلاقا من نقطة مرجعية من الماضي.

[1] – محمد الدقس، المرجع نفسه ص 19.

[2] – محمد عاطف غيث: "قاموس علم الاجتماع"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، سنة 1989، ص 415.

4. يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية وذلك من أجل ادراك التغير والوقوف على أبعاده، أما التغير الذي ينتهي بسرعة فلا يمكن فهمه، ولذلك فإن التغير الاجتماعي يكون واضحا من خلال ديمومته[1].

* فما دام الانسان كائنا اجتماعيا فإن التغير الاجتماعي معناه التغير الإنساني وكل تغير في المجتمع ينعكس على الانسان بالضرورة[2].

* ويفسر هربرت سبنسر "التغير تفسيرا علميا واعتقد بأن المجتمع يتطور من مجتمع بسيط بتركيبه ووظائفه إلى مجتمع معقد ومتشعب، وفي الوقت الحاضر يعتبر علماء الاجتماع التغير الاجتماعي بأنه حالة طبيعية من الحالات التي يمر بها المجتمع، وذكر العالم ولبرت مور أهم الصفات التغيرية التي يستهدفها المجتمع المعاصر فيدرجها كالآتي[3]:

1/ التغير السريع الذي يحدث في المجتمع أو في الحضارة يكون إما مستمرا أو منقطعا.

2/ تكون التغيرات بشكل سلسلة متتالية من الأحداث تتبعها فترات هادئة يعم فيها البناء والتعمير ويكون لنتائجها صدى على العالم كله.

3/ إن نسبة التغير في الوقت الحاضر هي أعلى من نسبة التغير في الزمن السابق.

4/ يكون التغير سريعا نحو مجالات التكنولوجيا المادية وفي السياسات الاجتماعية.

5/ يؤثر التغير على خبرات الأفراد وعلى النواحي الوظيفية للمجتمعات المعاصرة وذلك لتعرض جميع أفراد المجتمع لعمليات التغير.

– التعريف الاجرائي: مما سبق ذكره نجد ان التغير الاجتماعي هو تلك التغيرات التي تقع في مجتمع ما وخلال فترة زمنية معينة وتنعكس على سلوكيات الأفراد وعلاقاتهم الزواجية،

[1] – محمد الدقس، المرجع السابق، ص 16.

[2] – إبراهيم مذكور: "معجم العلوم الاجتماعية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة 1975، ص165.

[3] – دينكل ميتشل: "معجم علم الاجتماع"، ترجمة احسان محمد الحسن، دار الطبيعة، ط1، بيروت، سنة 1981، ص–ص (190، 191).

ويمكن أن تكون ذات طابع إيجابي أو سلبي أو الاثنين معا، وقد تمس جانب سياسي فقط أو تتعدى إلى جوانب أخرى كالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والدينية..... إلخ.

مفهوم الأسرة:

أ/- لغة: الأسرة والعصب: ويقال جاؤوا بأسرهم أي بأجمعهم الأسرة من الرجل: رهطة الأدنون وعشيرته التي يتوقى بها، والأسرة والدرع الحصينة"[1].

• مشتقة من "الأسر" والأسر لغة يعني القيد، يقال أسر أسرا قيده، وأسره أخذه أسيرا، والأسر من أنواعه: ما يكون طبيعيا لا خلاص منه كما في حالة الخلقة حيث يكون الإنسان أسيرا لمجموعة من الصفات والخصائص الفسيولوجية كالطول والقصر والبدانة والنحافة ... إلخ

أو يكون "الأسر" أو "القيد مصطنعا أو اصطناعيا كالأسر في الحروب أو يكون "الأسر" اختياريا يرتضيه الإنسان لنفسه، ويسعى إليه لأنه يعيد مهددا بدونه، ومن هذا الأسر الاختياري اشتقت الأسرة.

ومن حيث كانت الأسرة أهل الرجل وعشيرته فإن "الأسر والقيد هنا يفهم منه العبء الملقى على الإنسان أي "المسؤولية" لذلك فإن المفهوم اللغوي للأسرة. ينبئ عن المسؤولية.

وفي معاجم اللغة الإنجليزية. (Family) بمعنى كل الناس الذين يعيشون في منزل واحد.[2]

[1] – محمد هادي اللحام، محمد سعير، زهير علوان: "قاموس عربي – عربي"، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2005، ص19.

[2] – عبد الحميد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني: "الأسرة على مشارف القرن21"، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص15.

وهي الدرع والحصينة وأهل الرجل وعشيرته وتطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك وجمعها أسر"[1].

فالأسرة بمعناها اللغوي تعني الأسرة والقيد.

ب/- اصطلاحا:

- جاء في معجم علم الاجتماع:" أن الأسرة عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج والزوجة، وبين الأم والأب، وبين الأم والأب والأبناء ويتكون منهم جميعا وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة"[2]

- فمن **المنظور السوسيولوجي:** تشير كلمة أسرة إلى معيشة الرجل والمرأة معا على أساس الدخول في علاقات جنسية يقرها المجتمع وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات كرعاية الأطفال تربيتهم"[3] فأساس قيام الأسرة هو الزواج.

- ويعرفها **القاموس الاجتماعي:** "على أنها تلك العلاقة التي تربط بين رجل وإمرأة أو أكثر معا بروابط القرابة أو علاقات وثيقة أخرى، بحيث يشعر الأفراد البالغين فيها بمسؤوليتهم نحو الأطفال سواء أكان هؤلاء الأطفال أبنائهم الطبيعيين أو أبنائهم بالتبني"[4]

الأسرة عند الغرب:

- ويعرف **برجس ولوك: الأسرة** في كتابهما (الأسرة) الذي صدر عام 1953 بأنها "مجموعة من الأشخاص ارتبطوا بروابط الزواج والدم، الاصطفاء أو التبني مكونين حياة

[1] – عبد القادر القصير: "الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، سنة 1999، ص33.

[2] – Sumpf Joseph, Hugues Michel: "Dictionnaire de Sociologie", Librairie, Paris, 1973, p 131.

[3] – سيد رمضان: "إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية _ مصر، 1999، ص 25.

[4] – عبد الحميد الخطيب: "نظرة في علم الاجتماع المعاصر"، مطبعة النيل، القاهرة _ مصر، 2002 ص 358.

الاجتماعية كل مع الآخر، ولكل أفرادها الزوج والزوجة الأم والأب والابن والبنت، دورا اجتماعيا خاصا به، ولهم ثقافتهم المشتركة[1].

• الأسرة في تعريف **أوجيرن ونيميكوف:** الأسرة بأنها: "رابطة اجتماعية دائمة نسبيا تتكون من زوج وزوجة مع أطفال أو بدون أطفال، أو من زوج بمفرده مع أطفاله أو زوجة مع أطفالها أومن زوج بمفرده مع أطفالها زوجة مع أطفالها كما يشير إلى أن الأسرة قد تكون أكبر شمولا في ذلك، تشتمل أفراد آخرين كما لأجداد والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال" [2]

• ويعرف **كنجزلي ديفر الأسرة بأنها:** "جماعة من الأشخاص التي تقول العلاقات بين كل منهم والآخر على أساس قرابة العصب، ويكون منهم بناء على ذلك صهر للآخر"[3].

في حين نجد **اوكست كونت** يعرف الأسرة على أنها الخلية الأولى في جسم المجتمع وأنها النقطة الأولى التي يبدأ منها التطور وأنها الوسط الطبيعي الاجتماعي الذي ترعرع فيه الفرد"[4].

• أما عالم الاجتماع الفرنسي **دور كايم:** "إن الأسرة ليست ذلك التجمع الطبيعي للأبوين، وما ينجبانه من أولاد– على ما يسود الاعتقاد– بل إنها مؤسسة اجتماعية تكونت لأسباب اجتماعية، ويرتبط أعضائها حقوقيا خلقيا ببعضهم البعض"[5].

[1] – السيد رشاد غنيم، نادية السيد عمر، السيد محمد الرامخ: "دراسات في علم الاجتماع العائلي"، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، ط1، الاسكندرية، 2008، ص13.

[2] – سلوى عثمان الصديقي: "الأسرة والسكان من منظور اجتماعي وديني"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2012، ص15.

[3] – إبراهيم جابر السيد: "التفكك الأسري والمشكلات وطرق علاجها"، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، 2014، ص22.

[4] – محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم: "علم الاجتماع العائلي دراسة التغيرات في الأسرة العربية"، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، دط ،2003، ص 20.

[5] – عبد القادر القصير: "الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية"، مرجع سابق، ص 35.

• **وميردوك:** فيرى أن الأسرة هي: جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي ووظيفة تكاثرية يوجد إثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع"[1].

• كما يعرفها رهنت **ماكيفر** بأنها: جماعة تعرف على أساس العلاقات الجنسية المسترة على نحو يسمح بإنجاب الأطفال ورعايتهم" الأطفال ورعايتهم.[2]

• أما عالم الاجتماع الأمريكي وارد: "يعتبر أن المشاعر والأحاسيس الإنسانية قوة اجتماعية، وبنى على ذلك نظريته في الحب على أساس أنه أول خطوة في وجود نظام الزواج".[3]

وفي رأي عالم الاجتماع هنري مندراس:

"أن ليس للأسرة معنى واضح في اللغة الفرنسية حيث يشير المصطلح إلى الأشخاص (الأب، الأم، الأبناء) المرتبطين معا بروابط الدم، فإننا نعني بكلمة أسرة الأشخاص الذين يعيشون معا في منزل واحد[4].

ومن خلال قراءتنا لهذه التعاريف نرى أنها تنظر إلى الأسرة نظرة جزئية، فأحيانا تركز بعض التعاريف على الجانب البيولوجي على غرار ما ذهب إليه" **ماكيفر**" وأخرى تركز على الجانب الاجتماعي حيث تهدف الى المحافظة على النوع الانساني وتقوم على المقتضيات التي يقضيها العقل الجمعي والقواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة (حسب ما ذهب اليه دور كاليم)، وتهتم أخرى بإبراز الجانب الثقافي في الأسرة باعتبارها البيئة الملائمة لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء.

[1] – حسن عبد الباسط: "علم الاجتماع"، مكتبة غريب القاهرة، 1982، ص 33.

[2] – محمد يسري دعبس: "التربية الأسرية وتنمية المجتمع 399 رواية في أنثروبولوجيا الزواج والأسرة والقرابة – سلسلة الأسرة التربوية (3)" 1997، ص 56.

[3] – محمد أحمد بيومي وعفاف عبد العليم، المرجع نفسه، ص 20.

[4] – عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص 33.

أما مفهوم الأسرة في الفكر الاجتماعي العربي الاسلامي فإننا نجد "**محمود حسن**" يعرف الأسرة على أنها صورة التجمع الانساني الأول وهي جماعة أولية بمعنى أنها أساس الإنجاب والتطبيع الاجتماعي للجيل الثاني، وهي كذلك الأهل الأول لعادات التعاون والتنافس التي ترتبط بإشباع الحاجات الى الحب والأمن والمركز الإجتماعي[1].

أما عبد المنعم شوقي يعرف الأسرة بأنها شق إجتماعي بقوم على:

- معيشة رجل وامرأة أو أكثر معا في مكان مشترك؛
- قيام علاقات جنسية يقرها الدين والمجتمع أساسها الزواج؛
- علاقات متينة تتم بالخصوصية والاستمرار لفترة طوية؛
- سلسلة من الحقوق والواجبات حقوق الزوج والاولاد وواجباتهم إزاء بعضهم البعض وإزاء غيرهم[2].

- أما محمد دكلة: فيعرف كلمة عائلة أو تلك المجموعة أو الأسرة بأنها تعني لكثير من الناس تلك المجموعة المتكونة من الزوج والزوجة وأطفالهما والأقارب الذين يسكنون معهم في دار واحدة، إن مفهوم كهذا المفهوم يجعل منها مجموعة اجتماعية تربطهم علاقة زواجية أو قرابية يقطنون مسكن واحد وهي مؤسسة اجتماعية تشتمل كافة العلاقات الاجتماعية التي تنظم عملية التكاثر وتنشأة الجيل والوظائف الأخرى في المجتمع [3].

من خلال هذه التعاريف يتجلى مدى ارتباط مفهوم الأسرة عند محمود حسن بالوظائف التي تؤديها (الأمن، الحب، والمركز الاجتماعي).

[1] – محمود حسن: "الأسرة ومشكلاتها"، النهضة العربية، ط1، بيروت، 1967، ص 17.

[2] – أمير منصور: "قضايا السكان والأسرة والطفولة"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999، ص 42.

[3] – محمود العماري دكلة: "المجتمع الريفي"، جامعة بغداد، 1979، ص 178.

وتعتبر قراءة "عبد المنعم شوقي" لمفهوم الأسرة من أهم القراءات لاحتوائها على تحليل يشتمل على الجوانب المادية والمعنوية وهذا ما يجعلها تحيط بنوع من الشمولية. ويعتبر مفهوم دكلة من أدق المفاهيم لاشتماله على تحليل دقيق.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الأسرة تعد الركيزة الأساسية في بنية المجتمع، حيث تشكل كل خلية عائلية جزءًا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي. تعمل الأسرة كوحدة تنظيمية تسهم في تشكيل وتوجيه حياة الأفراد وتسير شؤونهم اليومية. إن وجود العديد من الأسر داخل المجتمع يعكس التنوع والتعددية في الطبائع والأفكار.

تعتبر الأسرة محورية في تلبية احتياجات الفرد وتوجيه ميوله وتأسيسه في القيم والعادات والتقاليد. إذ تقوم بدور حاسم في نقل التراث الثقافي والاجتماعي من جيل إلى جيل، مما يعزز استقرار المجتمع وتماسكه. يعكس تنظيم الحياة اليومية في إطار الأسرة القيم الأخلاقية والاجتماعية التي تعكس هوية المجتمع.

تبرز الأسرة أيضًا كمساحة لتحقيق الاحتياجات الأساسية للأفراد، سواء كانت احتياجات مادية أو عاطفية. يشكل وجود بيئة داعمة داخل الأسرة أساسًا لتحقيق التوازن النفسي والاجتماعي لأفراد المجتمع. بالتالي، يعتبر فهم دور الأسرة في بناء المجتمع جوهريًا لفهم التفاعلات الاجتماعية والديناميات الثقافية في إطار علم الاجتماع الأسري.

مفهوم الأسرة الجزائرية:

الأسرة هي المدرسة الأولى التي تهيء الأطفال للاندماج في المجتمع، وللوصول بالأسرة إلى التوازن الذي يتماشى والنمو الديمغرافي يجب التركيز على اعتماد سياسة خاصة بالأسرة تتحدد في إطار القيم الوطنية، والتي تركز على احترام كل من الأم والطفل، وتطبيق هذه السياسة يستلزم توفير امكانيات مادية وبشرية ومالية، إضافة إلى تجنيد وسائل الإعلام، والمؤسسات الثقافية المختصة، والمساجد والاتحادات المهنية والعلمية والثقافية للقيام بالتوعية المستمرة لقضايا وأهمية الأسرة.

يرى "محمد مصطفى زيدان" أن الأسرة الجزائرية ترتبط بثقافة المجتمع الذي توجد فيه، حيث يعرفها فيقول أنها: "الوعاء الثقافي الأول الذي يشكل حياة الفرد ويتناوله بالتربية بما فيها من علاقات وأنماط ثقافية تعبر عن الثقافة الأم، كأساليب الزواج والعلاقات الزواجية ومركز الرجل والمرأة وعلاقة الآباء بالأبناء ووسائل الكسب ومعنى التماسك العائلي والمسؤولية الاجتماعية وغير ذلك من الاتجاهات السلوكية والممارسات الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد منذ ميلاده ثم إلى عدد كبير من السنين."[1]

الأسرة الجزائرية وحدة اجتماعية قائمة وفق مجموعة قوانين ونظم وعادات وتقاليد وأعراف جزائرية تتكون من مجموعة أشخاص تربطهم علاقات الزواج والدم والتبني"[2].

ويعرف "مصطفى بوتفنوشت" العائلة الجزائرية بأنها المجتمع المنزلي المسمى عائلة مكنونة من أقرب الأقارب المشكلون للكيان الاجتماعي والاقتصادي والمؤسس عن علاقات الالتزام متبادلة بتبعية ومساعدة[3] فأي تصور يعوق العائلة الجزائرية في القيام بدورها يؤثر سلبا على سلوك الطفل وبالتالي في قدرة وسائل الضبط على أداء وظيفتها بفاعلية وإيجابية وقد تغيرت الأسرة الجزائرية الحالية عن الأسرة الجزائرية في الماضي بحيث أصبحت أغلبها تتكون من الأب والأم والأبناء المتزوجين العيش في سكن مستقل سواء كان بعيدا أو قريبا عن بيت العائلة، إضافة إلى تغير الأدوار من مسؤولية وسلطة الأب إلى مسؤولية كل فرد عن نفسه.

ومن خلال التعاريف السابقة للأسرة الجزائرية يتضح لنا بأنه لا يوجد فرق في المفهوم من الناحية الموضوعية والوظيفية، فالأسرة هي المحيط الذي يولد فيه الفرد وينشأ ليصبح كائن

[1] – محمد مصطفى زيدان: "علم النفس الاجتماعي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 110.

[2] – لطيفة طبال: "التنشئة الاجتماعية وإشكالية القيم في الأسرة، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، الجزائر، 2009، ص 262.

[3] – مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، تر: دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1984، ص 200.

اجتماعي، والأسرة كمؤسسة اجتماعية تعرضت لمجموعة من التغيرات والتطورات التي مست مختلف جوانبها.

مفهوم المجتمع الجزائري:

المجتمع الجزائري يشير إلى الكيان الاجتماعي والثقافي الذي يضم مجموعة متنوعة من الأفراد الذين يعيشون ويتفاعلون داخل حدود الدولة الجزائرية. يتم تشكيل هذا المجتمع من خلال تفاعلات متعددة بين عناصر مختلفة مثل الأسرة، والتعليم، والدين، والاقتصاد، والثقافة.

تمتاز المجتمعات بالتنوع والتعدد، وهو الأمر الذي يعكس تاريخًا طويلًا من التأثيرات الثقافية والتاريخية. تشكل اللغة العربية والتأثيرات الإسلامية جزءًا هامًا من الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري، ولكن في الوقت نفسه، تظهر تأثيرات تقاليد الأمازيغ والعناصر الثقافية الفرنسية نتيجة للتأثير الاستعماري الفرنسي.

يتأثر المجتمع الجزائري أيضًا بالعديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك التحولات الاقتصادية، والبطالة، وقضايا التعليم. يحمل المجتمع الجزائري تاريخًا ثقيلًا من التحولات الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك حركة الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي في عام 1962.

فهم المجتمع الجزائري يتطلب النظر إلى هذه الديناميات المعقدة والتفاعلات بين مختلف عناصره للحصول على فهم أعمق لطبيعة وهويته وتطوره على مر الزمن.

7 – الدراسات السابقة:

إن الدراسات التي اهتمت بالعلاقة الزوجية عديدة ومتنوعة سواء منها العربية أو الغربية وذلك الأهمية البالغة التي تكتسبها هذه العلاقة سواء بين الزوجين أو الأبناء أو الأسرة ككل إلا أن الدراسات التي تناولت العلاقة الزواجية وعلاقتها بالتغير الإجتماعي قليلة خاصة العربية.

الدراسات السابقة التي تتعلق بالعلاقة الزواجية

دراسات جزائرية: دراسة حميد آيت عمارة الموسومة" الإستراتيجيات الزواجية للنساء ذوات التعليم العالي في الجزائر 1991".

هدفت الدراسة الى معرفة الإستراتيجيات التي تتخذها المرأة الجزائرية الجامعية في إختيارها لشريكها وقد إنطلق البحث من فرضية أن علاقة المرأة الجزائرية بالرجل كانت تتسم بسيطرة هذا الأخير وتبعية المرأة وهذا نظرا للمكانة الخاصة التي تعطى لهذه الأخيرة لكن يفترض أن الزواج المتجانس يؤدي الى تقليص المسافات الإجتماعية وبالتالي تحرير المرأة من الظروف الموضوعية للتحكم فيها أو على الأقل الإعتراف بكل أبعاد هويتها الإجتماعية وقد إعتمد الباحث على المنهج الوظيفي التحليل بإستعمال إستبيان أعد لهذا الغموض مع العلم أن نفس الإستبيان تم إستعماله للدراسات المتماثلة في كل من تونس والمغرب وقد احتوت العينة على 400 إمرأة متزوجة ذات شهادة تعليم عالي وتمارس وظيفة.

وكانت معايير الزواج المتجانس: المستوى الدراسي، المستوى الإقتصادي، المستوى الإجتماعي للأسرة الأمنية، ولم يأخذ الباحث بعين الإعتبار عامل السن لأنه إنطلق من المسلمة التي أوردها بوزون أن التباعد في السن (أي كبر سن الزوج عن سن الزوجة) يعتبر من الشروط الأساسية التي لا زالت تحافظ على أهميتها في تكوين الأزواج في الوقت الحالي وقد توصل الباحث الى النتائج التالية:

- 20٪ من النساء تزوجت من رجل أقل منها مستوى من الناحية الدراسية مقابل 31.9 % عند الرجال.
- 16 ٪ مستواها الأصلي أرقى من مستوى الزوج مقابل 37.8 ٪ من الرجال.
- 16.5 ٪ لهن وضع إقتصادي (وظيفة) أرقى من مستوى الزوج مقابل 17,8٪ بالنسبة للرجال .

- 17.2٪ نسبة النساء ذوات المستوى الإجتماعي العالي اللواتي تزوجن من أبناء عمال

- بسطاء مقابل 11,2 ٪ من الأزواج أبناء عمال بسطاء تزوجوا ببنات الطبقة الراقية.

- الرجال يفضلون النساء الأقل سنا والأقل تعليما والأقل مستوى مادي وهذا وفق منطق السلطة الرجولية حسب رأي الباحث.

- الجمال لم يكن من المعايير الأساسية في الإختيار عكس المستوى الإجتماعي الأصلي

- النساء الأقل من حيث الشهادة يحققنا مكاسب أفضل من اللواتي لهن شهادة جامعية عليا (ماجستير، دكتوراه) لأنهن يتبادلان قيم متساوية أو أكبر مع أزواجهن.

- الرجال يفضلون النساء الممارسات لمهنة التعليم في حين أن النساء يفضلن الرجال.

- الممارسين للمهن الحرة وقد أورد الباحث الإستنتاج التالي من هذه الدراسة إذا كانت معايير الأصل الإجتماعي المستوى الإقتصادي والرمزي للعائلة الأصلية من أهم القيم المتداولة في السوق الزواجية على حط تعبير الباحث في المنظومة التقليدية لأن الزواج كان وسيلة للحفاظ أو لإرتقاء برأس اعمال (الإجتماعي والمادي) للأسرة الأصلية، فإن المعطيات الحالية تشير الى أن الهيكل الإجتماعي المهني، المستوى التعليمي من القيم التي تنحوا للتعويض القيم القديمة أو بمعنى آخر المجتمع بناء نموذج زواج يرتكز على قيم الزوج وتبادل القيم بين الزوجين.

Hamid Ait Amara, stratégies matrimoniales des femme diplômées du supérieur en Algérie in insaniyat familles d'hier et d'aujourd'hui, C.R.S.C.N 4 ; Janvier– Avril (vol. LL, 1), 1998, P–P (47, 58).

– دراسة دليلة ارزقي الموسومة "المرأة في الحياة الزواجية في الجزائر بين الأصالة والمعاصرة: محاولة فهم سيكولوجية" "1993."

هدفت الدراسة الى معرفه مدى تأثير كل من عامل الزمن والعصرنة وتطور العادات على العلاقات الزواجية ولهذا اتبعت الباحثة المنهج المقارن مستعملة المقابلة نصف المواجهة على عينة قوامها 86 زوجا* 46 زوجا *تتراوح أعمارهم بين 21 و 43 سنة مدة زواجهم لا تتعدى ثلاث سنوات (فئة الأزواج الشبان) و40 زوجا* تتراوح أعمارهم بين 50 و70 سنة مدة زواجهم تتراوح بين 20 و 40 سنة(فئة الأزواج القدامى)، و كانت العينات مزيج من القرية و المدينة، و جاءت المقارنة على ضوء ثلاث متغيرات رئيسية هي: تطور العادات تأثير الزمن على الزوج و التجمد الناتج عن ثقل التقاليد والتناقص بين طريقة التفكير، و طريقة الحياة، و كانت النتائج كالتالي :

- **بالنسبة للمتغير الأول:**

أ- الفئة الثانية (الأزواج * القدامى): - استقرار زواجي نسبي. - القليل من التواصل، من التبادل، من المطالبة).

- يظلون مع بعضهم من أجل توحد الأهداف (وكأن الأزواج لا ينظرون الى بعضهم ولكن ينظرون في نفس الإتجاه).

- أهدافهم تحسين مستواهم المعيشي، تربية جيدة.

بالنسبة للأزواج القدامى سواء تعلق الأمر بأهل الريف أو المدينة فالأمر سيان لأن الأسرة بالنسبة لهم ليست مفهوما وإنما واقع متطور.

- بالنسبة لكلتا الفئتين فإن الهدف الذي يسعى وراءه الزوجان هو تحسين مستوى المعيشة من الناحية الإقتصادية والاجتماعية.

- مشكلة الشباب المعاصر والتي تعد بمثابة تهديد للعلاقة الزوجية هو الطلاق.

– بالنسبة للأزواج القدامى ليس المجال للحديث عن "سوء إختيار الشريك" أطلب دائما هو المحاولة مهما كلف الأمر لتخطي العراقيل والمشاكل .عموما يمكن القول أن عامل الزمن ساعد على تغيير السلوكيات.

– بالنسبة للمتغير الثالث الفئات أصبحت أكثر حرية وتحصين تختلف إهتماماتها، أهدافها ومثاليتها، عن المرأة التقليدية.

– لكن العامل المشترك بينهما هو مبدأ التربية التي تلقتها الإثنتان خاصة فيما يتعلق بالأمور الجنسية.

– الأزواج المعاصرون يعيشون تناقضا بين ما يقال وما لا يقال ولهذا فالصراع قائم طموحات الأزواج (وخاصة المرأة) والمرجعية القيمية التي يتحكمون إليها مما يجعل التوازن في الحياة الزوجية أمر صعب المنال.

ب – الفئة الأولى (الازواج الشباب):

– قلة الإستقرار حاجة متزايدة للتواصل، للمطالبة.

– الأسرة أصبحت مجال للتفاوض حول تحقيق الذات وتطورها.

– الزوج يفكر في مستواه الإجتماعي الإقتصادي وأيضا في مستواه الثقافي.

– قلة الأطفال من أجل القدرة على التكفل بكل متطلباتهم بالنسبة للمرأة أصبحت أكثر إستقلالية وإندفاعا، وإنتقاما، تستطيع العقلنة والتحليل أن يكون لها رأي آخر، لكنها بمقابل أصبحت فريسة لازمة الهوية والصراعات الداخلية الرجل بعد الزواج يصبح أكثر سلطة ورجولة متمسكا بأمور الحياء والشرف. الإنتقادات تكون متطابقة لكن سن الرجل والمرأة قبل الزواج، بعده يظهر الإنفصال بين التوقعات والواقع ويمكن ان نقول إن التمثيلات واحدة ولكن السلوكيات المختلفة، عامل التربية يثقل كامل الطرفين بالموروث التقليدي، وهنا أي مشكل أو حادث بسيط من شأنه أن يفقد الزوج توازنه وحتى كيونته.

– بالنسبة للمتغير الثاني أي عامل الزمن بالنسبة للأزواج الشباب فأهل الريف كانوا أحسن من حيث التفاهم من أهل المدينة.

للأبناء، تعويضهم عما إفتقده الوالدان في طفولتهم.

– الحاجات المشبعة في الزواج هي حاجات أولية.

– بالنسبة للمرأة: فهي تتعلم كيف تتكيف مع كل الحالات لتواجه ازمة هوية ولا حتى مشاكل نفسية شخصية، تقبل دون مقاومة فهي منصاعة بالعادة، لا تفكر ولا تحلل أمور الحياة مع الزوج لا تتحدث عن الحب والسعادة في حالة وجود مشكل، فأحيانا يشكو الزوج من جهل زوجته لأنها لا تستطيع مساعدة الأبناء في الدراسة ولا أن تعطيهم تربية سليمة.

D. Arezki, La femme dans la vie conjugale en Algérie con temporaire: entre tradition et modernité. Essaie componé recension psychologique, thèse de doctorat non éditée, université catholique de Louvain, faculté de psychologie et des sciences de l'éducation, lovain la neuve, Belgique, 1993.

– دراسة مراد بوقطاية المعنونة: "التوافق الزواجي في المجتمع الجزائري"، 2000.

هدفت الدراسة إلى الكشف على البنية القيمية العاملية للحياة الزواجية في المجتمع الجزائري من جهة والمقارنة بين المتوافقين وغير المتوافقين من الأزواج في القيم العاملية والقيم الفردية في الحياة الزواجية من جهة أخرى .ولأجل هذا صاغ الباحث 8 فرضيات توقعت وجود عوامل قيمية متعددة العوامل وليست وحيدة العامل لقيم الحياة الزواجية , وافترض وجود عوامل قيمية فارقة من جهة وجود قيم فردية فارقة من جهة أخرى تساهم في إبراز الفروق بين المتوافقين من الأزواج (الزوج والزوجة معا والزوج والزوجة على حدا) قام الباحث بتعميم مقياس القيم المرتبطة بالحياة الزوجية ومقياس التوافق الزواجي , وطبق المقاييس على عينة قوامها 404 فرد اي (202) ذكور، 202 إناث وكان متوسط العمر لدى عينة البحث يساوي (37 سنة)

ومتوسط مدة الزواج 10 سنوات نتائج الدراسة أظهرت بأن بنية القيم الزواجية تنطوي على 9 عوامل هي: عامل المعاملة والذي كان في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، ثم يليه عامل التواصل كمرتبة ثانية، عامل المثل الأخلاقية في المرتبة الثالثة، النظرة إلى الحياة في المرتبة الرابعة، عامل العلاقة بالأهل في المرتبة الخامسة، عامل الجمال والتناسق في المرتبة السادسة عامل الحياء والحشمة :في المرتبة السابعة، قيمة العمل المرتبة الثامنة، ثم عامل رعاية الأسرة في المرتبة التاسعة. وحسب هذه الدراسة فإن التوافق الزواجي يقوم على طبيعة قيم الزوجين بشكل كبير وإنسجام هذه القيم يساهم بشكل فعال في نجاح العلاقة الزواجية، بالتالي تحقيق التوافق الزواجي في حين أن عدم إنسجام وتناسق هذه القيم قد يؤدي الى هدم العلاقة الزواجية وبالتالي سوء التوافق الزواجي.

مراد بوقطابة: القيم والتوافق الزواجي في المجتمع الجزائري أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2000.

– دراسة بلميهوب كلثوم (2004) الموسوعة عوامل الإستقرار الزواجي: دراسة مقارنة على عينة من الأزواج المضطربين وغير المظربين زواجيا.

– مع إقتراح برنامج في العلاج الزواجي وهدف البحث الى تحديث العينة التي من شأنها المساهمة في تحقيق الإستقرار الزواجي والتي حددتها بتحقيق مستوى عال من التوافق والرضا والإتصال والتوقع والسعادة الزوجية إستخدمت الباحثة خمسة مقاييس لكل عامل وإستبيان تضمن البيانات الشخصية تكونت العينة من (400) فرد من كلا الجنسين. وتوصلت الباحثة إلى تحديث ثلاثة أنواع من العوامل التي تساعد على الإستقرار الزواجي هي:

عوامل لوجستيكية، عوامل شخصية، عوامل تفاعلية .كما توصلت الدراسة إلى أن العوامل المرتبطة بالسن عند الزواج، مدة الزواج، الفارق في السن بين الطرفين، عند الأطفال، الجنس، طريقة التعارف، الإلتزام الديني لم يكن لها تأثير على الإستقرار الزواجي. ولقد تجد الباحثة تأثير السن عند الزواج على مدى إستقراره، تبين كذلك بأن الفئة الأكثر تحقيق لتوقعاتها الزوجية

هي الفئة الأكثر توافقا، والأكثر تحقيقا لتوقعاتها الزوجية هي الفئة التي يتراوح سنها بين 31 و44 سنة بالنسبة لعامل الجنس الفروق غير الدالة الصاعيا، في كل من الرضا والتوقع، والسعادة الزوجية بين الرجال والنساء، لكن الإتجاه العام للنتائج يظهر حصول الرجال على متوسطات أعلى من متوسطات النساء في هذه المقاييس بالنسبة لمدة الزواج فهي غير دالة، إلا أن دراسة "كورديك ودينفر "تؤكد أن قصر مدة العشرة هي أحد العوامل المنبئة بإضطراب العلاقة الزوجية، كما أن الإضطراب يكون في الثلاث سنوات الأولى ثم يبدأ بعدها الزواج في الاستقرار، ولم تجد فروقات داله فيما يخص عامل عدد الأطفال وبالنسبة لفاعليه البرنامج العائلي الزواجي ربطته الباحثة بعاملين رئيسيين هما:

- تمسك كلا الطرفين في العلاقة الزوجية.
- مدى رغبة الطرفين في تلقي المساعدة.

بالميهوب كلثوم، عوامل الإستقرار الزواجي دراسة مقارنة على عينة من الأزواج المضطربين زواجيا مع إقتراح برنامج في العلاج الزواجي، أطروحة دكتوراه سلسلة دراسات، منشورات الحبر، الجزائر, 2006.

ب- دراسات عربية: دراسة "ماري حبيب" (1983) بمصر الموسومة بـ: "إدراك الزوجين للعلاقات الزوجية المتوترة".

- هدفت الدراسة الى معرفة أثر الإدراك المتبادل لدى الزوجين لوجود توتر في علاقتهما الزوجية ولقد إستعملت الباحثة مقاييس التوافق من إعدادها ومقابلة مقننة على عينة تكونت من 120 فرد (60 زوج و60 زوجة) وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

إختلاف درجات التوتر بين الزوجين ترجع إلى إختلاف نوع الضغوط وبنائها النفسي وإدراكها لهذا التوتر.

– هناك عدد من الصفات التي يدركها مجموع الأزواج، وهي يعتبرونها غير مرضية، تؤدي الى زيادة التوتر مثل الشكوى المستمرة من الشريك أو عدم الطاعة أو كثر الطلبات.

– اعتبرت الزواجات أن الصفات التالية غير مرضية في الأزواج هي الإهانة، عدم الإحترام، عدم المشاركة، اللامبالاة، التحكم، العناد.

حنيفة صالحي: اضطراب العلاقات بين الزوجين وتأثيره على أداء الزوجة العاملة لدورها الامومي، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة، 2009، ص 37.

– دراسة راوية دسوقي (1986) في مصر الموسومة بـ: العوامل الإجتماعية وتأثيرها في عملية التوظيف الزواجي "دراسة ميدانية بمصر حيث قامت الباحثة بدراسة (90) زوج وزوجة من المستوى الإجتماعي والإقتصادي المتوسط.

والذي تتراوح أعمارهم من 25 الى 50 عاما وتوصلت الباحثة الى مجموعة من النتائج أهمها :– لا يوجد علاقة بين التعليم والتوافق الزواجي.

– إن الأسرة التي لديها طفل واحد أكثر توافقا من الأسرة التي لديها عدة أطفال.

– كما توصلت الباحثة الى أن الانسجام في السمات الشخصية والحاجات النفسية هو العنصر المؤثر بشكل كبير في عملية التوافق الزواجي .

سلوى عبد الحميد الخطيب نظرة في علم الإجتماع الأسري مكتبة الشقري، الرياض ،2007، ص 159.

– دراسة سعاد الكاشف الموسومة: ديناميات إضطراب العلاقة الزوجية، مصر، 1992.

(7) هدفت الدراسة الى التعرف على دينامية العلاقة الزوجية من حيث التعامل أو الفهم والتوافق ومن حيث العلاقة الجنسية بين الزوجين على المتصلات الثلاثة الإيجابية (النجاح) الحيادية.

(المألوف والمعتاد) والسلبية (الفشل) وقد أستخدمت الباحثة استبيان فن التعامل بين الزوجين إستبيان الفهم والتوافق بين الزوجين وإستبيان العلاقة الجنسية وإختبار شكل العلاقة الزوجية المصور وتكونت العينة من 12 زوج و12 زوجة من الطبقة المتوسطة وقد توصلت الى النتائج التالية:

- وجود فروق بين النساء والرجال على المتصل الإيجابي لصالح النساء لفن التعامل وعلى المتصل المحايد لصالح الرجال.

- عدم وجود فروق بين الرجال والنساء على المتصل السلبي.

- بالنسبة للفهم والتوافق بين الزوجين وجدت فروق على المتصلين الإيجابي والمحايد لصالح النساء.

- عدم وجود فروق بين الجنسين على أي من المتصلات الثلاثة بالنسبة للعلاقة الجنسية

سعاد الكاشف مصطفى: (1992): "ديناميات العلاقة الزوجية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر.

- دراسة" نوال الحنطي"(1999) في السعودية المعنونة ب :مشكلات التوافق الزواجي لدى الأسرة السعودية خلال السنوات الخمس الأولى للزواج وقد تكونت عينت الدراسة من أزواج وزوجات سعوديين (284 زوجة و222 زوج) وطبق عليهم مقياس مشكلة التوافق الزواجي من إعداد الباحثة وأظهرت نتائج الدراسة أن أكثر المشكلات شيوعا لدى الأزواج وزوجات السعوديين على الترتيب:

- مشكلات الزمن الذي يقضيه الزوجان معا.

- مشكلات آداء الأدوار.

- مشكلات الإتصال.

- مشكلات الغيرة.
- مشكلات رعاية الطفل.
- مشكلات وجود التربية لدى أحد الزوجين أو كليهما.
- مشكلات الإختلاف المستوى الثقافي والإجتماعي والديني بين الزوجين.
- مشكلات تدخل أهل الزوجين.
- مشكلات العلاقة الجنسية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الزواجي.

للمتزوجين لسنة أقل أو أكثر من ثلاث سنوات وكذلك توجد فروقا في التوافق الزواجي ممن ليس لديهم أطفال ومن لديهم أطفال.

نوال الحنطي عبد الله (1999): "مشكلة التوافق الزواجي خلال السنوات الأولى في ضوء بعض المتغيرات، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية.

- **دراسة "ناهد سعود" (1999) بسوريا مشكلات التفاعل الزواجي وعلاقتها بإضطراب العلاقات الزواجية:** بهدف دراسة مشكلات التفاعل الزواجي التي تنعكس من خلال مجالات حياتية مختلفة منها ما يمس سلوك وعادات الأزواج شخصيا ومنها ما يمس الحياة المشتركة بين الطرفين كالتواصل بينهم وقد سعى البحث لدراسة نوعية الزواج وبيان وعلاقتهما بإزدياد حدة الإضطرابات والمشكلات النفسية والزوجية كانت عينة البحث مشكلة من الأزواج والزوجات في مدينة دمشق بلغت (233) زوج وزوجة وتم إستخدام مقياس التفاعل وأسفرت النتائج على وجود علاقة إرتباطية بين نوعية الزواج المنخفضة لدى الأزواج وإنتشار المشكلات النفسية والجسدية والخلافات حول الأمور الحيادية المشتركة وأن الزوجات يعانين من مشكلات في التفاعل والعلاقات الزوجية ولديهن ميولا أشد نحو ردود الفعل العصبية على الأزواج حيث أظهرت الزوجات معاناة نفسية أكثر من الأزواج.

ناهد سعود: مشكلات التفاعل الزواجي وعلاقاتها باضطراب العلاقات الزواجية، رسالة ماجستير في الصحة النفسية، كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا 1999.

– دراسة الشريفين في الأردن الموسومة بالتوافق الزواجي في ضوء بعض التغيرات الاجتماعية 2003 بهدف التعرف على أثر أسلوب إختيار شريك الحياة ونوع الزواج والتقارب في المستوى التعليمي وعدد مرات الزواج وفترة الخطوبة في مستويات التوافق الزواجي بصورته الكلية ومجالاته الفرعية على عينة مكونة من (291 فردا)، (136 ذكرا) و(155 أنثى) جميعهم من العاملين في القطاع الصحي في مديرية الصحة " إربد" وفقا للطريقة العشوائية الطبقية الاوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية وإستخدام الباحث مقياس التوافق الزواجي وأظهرت نتائج الدراسة:

– أن درجة التوافق الزواجي لدى أفراد العينة على الأداة الكلية كبيرة وكانت أعلى درجة للتوافق في المجال العاطفي.

– وجود فروق دالة إحصائية في مستوى التوافق الزواجي بصورته الكلية تعرى الأسلوب إختيار شريك الحياة وإختلاف فترة الخطوبة.

– أما في مجال التوافق الإجتماعي والأسري فقد وجدت فروق ذات دلالة إحصائية تعرى للتقارب العمري وإختلاف فترة الخطوبة عدم وجود فروق دلالة إحصائية في مستوى التوافق الزواجي بصورته الكلية تعرى الى أسلوب الحياة ونوع الزواج والتقارب العمري والتعليمي .

أحمد عبد المجيد الحمادي: هلال حمدان الجهوري 2011، مجلة دراسات نفسية وتربوية، عدد 07، مخبر تطوير الممارسات نفسية وتربوية، جامعة اليرموك إربد – الأردن.

الدراسات السابقة التي تناولت العلاقات الزوجية وعلاقتها بالتغير الإجتماعي في المجتمع الجزائري:

ركزنا على بعض الدراسات السابقة لها وثيقة بموضوعنا إستلمنا من خلالها مضمون العلاقات الزوجية في زمن بدأت تظهر فيه مؤشرات التغير والتطور أثرت على العائلة التقليدية هذه العائلة التي يخفي عليها الأستاذ" بوتفنوشت" في مرجعه "الأسرة الجزائرية" عن واقعها موضحا كيف أن الأسرة الجزائرية كانت أسرة تقليدية تحمل العقل الجمعي وفق معايير صارمة تعمل على الضبط الإجتماعي، ومبنية على التدرج السلمي بين الأجيال وبين الجنسين مبررا التحولات التي طرأت على مضمون العلاقات الأسرية في النظام الأبوي من أهم التغيرات ظهور الأسرة النووية بعد ما تغيرت مورفولوجية العائلة التقليدية يوضح بوتفنوشت مراحل بروزها في مقال له يعمل عنوان" الأسرة الجزائرية أي نمط "(2)التساؤل في مضمونها أين العادات و التقاليد والرموز المقدسة الحاملة لمشاعر الأخلاق والتضامن طاغية في ذاتية الفرد.

Boutfnouchet Mustapha : la famille algérienne (évaluation), diffusion Alger, 1980.

Boutfnouchet Mustapha, la famille algérienne : Quelle modèle, revue changement familiaux, changement sociaux, 2006, n°2 Alger.

– ومنه الأستاذ فغوسي ضمن نفس الموضوع يشير الى مورفولوجية الأسرة الممتدة التي تغيرت، وموضحا رمزية العلاقات بين الأبناء والآباء في المجتمع الجزائري حيث لاتزال الأسرة متمسكة بمعتقداتها الثقافية من حيث المضمون.

– أما فيما يخص واقع العلاقات الزواجية. عدي الهواري يشير الى أن العائلة رغم التحولات العامة لاتزال أسرة محافظة متمسكة بتقاليدها ومعتقداتها، مبررا دور الأم ومكانتها الإجتماعية في علاقات التفاعل مع أعضاء العائلة خاصة في المواضيع المتعلقة بالزواج

– ويواصل الأستاذ "فسيان "ضمن رسالة الحاملة لعنوان هوية الذكورة والأنوثة في ظل التغيرات الإجتماعية في نفس المضمون معنى الأسرة التقليدية وشبكة العلاقات القائمة في نظام الزواج، موضحا علاقة الزوجة بأسرة الزوج.

– وفي نفس السياق دراسة le marchant أفادتنا كثيرا لفهم العلاقة المعقدة بين الأدوار والأوضاع ضمن الروابط الزواجية، مبررا قوة مكانة الأم _الحماة في علاقتها بالزوجين.

– كما ركزنا على دراسة "la Coste Dujardin:" تعرفنا على النمط التربوي التقليدي لكل من الفتى والفتاة ضمن الأسرة الأجوبة وأثرها على العلاقات الزواجية قبل الزواج وبعده وضح بذلك واقع العلاقات الزواجية

من الإختيار للشريك الى غاية فترة ما بعد الزواج حيث يسلط الضوء على علاقات الأم بإبنها ومضمون علاقتها بالكنة

- Kouaouci Ali : famille femme et contraception : contribution â une sociologie de la famille Algérienne, CENAP. FN UAP, Alger, 1992.
- Addila Nouari : les mutations de la société algérienne : famille et lien sociale dans l'Algérie, 1994.
- Fsian Hocine, thèse doctorat d'état, psychologie clinique, identité masculine â propos des relation Homme, femme en Algérie, université d'Oran, Amé universitaire, 2005 – 2006.
- Le marchant Clotilde, Préface : François de singly, belles filles : avec les beaux-parents trouver la bonne distance, le sens social, Editions et presses universitaires de Reims, 1999.

– بالنسبة لإختيار القرين Camilleric أعطى الخطوط العريضة للتطورات التي اقتحمت المجال العام أين تبلورت الفوارق الطبقية والعرقية والثقافية بموجب الحراك الإجتماعي المهني والجغرافي، غيرت بذلك من طريقة تفكير الأسرة في إختيار الشريك وعلاقات التفاعل بعد الزواج بين الزوجين والوالدين.

– والأستاذ فعوسي ضمن نفس المرجع المعتمد عليه يوضح مستعينا بمعنى الإحصائيات المنتقاة من المراكز العلمية الجزائرية، حيث يستنبط كيف أن زواج الأقارب المفروض في واقع الأسرة الجزائرية إنخفض منذ بداية السبعينات مع ديناميكية التغير الإجتماعي حيث تبدلت الإتجاهات، الرغبات في علاقات الزواج الزوجان والعلاقات الأسرية.

دراسات غربية:

– دراسة Millar ميلر الموسومة "التحليل التفاعلاتي لأنماط التواصل الزواجي"، الولايات المتحدة الأمريكية، 1973 وقد هدفت هذه الدراسة الأمريكية الى تحديد الخصائص التفاعلاتية التي يمكن استخدامها للتمييز بين أنماط التواصل بين الزوجين، وللوصول إلى هذا الهدف استخدم الباحث المقابلة لجمع بيانات الزوجين ثم مقابلة كل زوج على انفراد، مع تسجيل حوارات ومناقشات لفظية في أجهزة تسجيل صوتي واشتملت العينة على 45 زوج وزوجة بطريقة عشوائية وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

– الأزواج المستقرين في سلوكهم التواصلي اللفظي يحصلون على رضا تواصلي بين شخصين أكثر من الأزواج غير المستقرين، حيث احتوت حواراتهم على عدد أكبر من عمليات الأخذ والعطاء اللفظية.

– الزوجات يكن أكثر سيطرة على التفاعل عندما يكون السلوك اللفظي بين الزوجين مرنا، وهنا تجدر الإشارة إلى أن المرونة اللفظية تتفاوت مع درجة اتفاق الزوجين على دور كل منهما في إطار الشراكة الزوجية، في حين أن الجانب الذي يتصل بالاستقرار الزواجي يدل على مدى توافر الإجماع حول قواعد التفاعل نفسه.

حنيفة صالحي، 2009. ص 40.

دراسة Brichler بريشلر الموسومة "الاتصال الزواجي في كل من الزواج المتوافق والزواج غير المتوافق" 1979"

– هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة التواصل بين الزوجين في التوافق الزواجي لديهم ولهذا الغرض اتبع الباحث طريقة دراسة التفاعل والاتصال في مواقف معملية يتحدث فيها الزوجان مع بعضهما البعض دقائق في اي موضوع يختارانه، تلي ذلك 10 دقائق كل مشكلة تتعلق بموقف صراع زواجي يعطي لهما وتكونت العينة من 24زوج و24 زوجة نصفهم متوافقين والنصف الآخر غير متوافقين وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– الأزواج المتوافقين يمارسون عدد أكبر من السلوك اللفظي والغير اللفظي الموجب في حين أن غير المتوافقين أظهروا عكس ذلك من السلوك السالب الزوجان المتوافقان يشتركان معا بدرجة أكبر في أنشطة وقت الفراغ والسلوك الجنسي، بينما غير المتوافقين يشتركان معا بصورة أقل في هذه الأنشطة ويشتركان أكثر مع آخرين غير الزوج أو الزوجة

– وجد أن الأزواج غير المتوافقين لديهم مشكلات زواجية قدرت بأضعاف ما لدى الأزواج المتوافقين أهمها: سوء التوافق الجنسي، العلاقات الشخصية السيئة، العادات السلوكية السيئة (يمكن افتراض أن من لديهم سوء توافق زواجي لديهم سوء توافق نفسي عام).

(حنيفة صالحي، 2009. ص41)

دراسة Mary Ward ماري وارد الموسومة "التواصل الزواجي: الاتفاق والتكرار" 1980.
هدفت الباحثة الى دراسة السلوك التواصلي عند الزوج والزوجة من حيث التصور الذي لدى كل منهما حول مستوى. الاتفاق وتكرارية التواصل بينهما وعلاقته بمجموعة من التغيرات مثل (متغيرات التواصل، دورة الحياة، بعض التغيرات الديمغرافية) وقد احتوت العينة على 1519 زوج وزوجة، وقد توصلت الباحثة الى النتائج التالية:

– وجود ارتباط إيجابي بين الوقت الذي يقضيه الزوجان في الحديث معا من جهة ومتغيرات التواصل الأسري الأخرى مثل التفهم، تصور وجود عدد قليل من المشكلات الأسرية وعدم الاتفاق والاستمتاع بالوقت مع الشريك الآخر والسعادة الزوجية والرضا المعيشي

– يقضي الأزواج وقتا أطول في الحديث معا في المراحل الأولى أزواجهم.

(حنيفة صالحي، 2009، ص41).

دراسة كيلرهالس Kellerhals لانقين Languin، برين Perrin وويرث Wirth الموسومة: "الهيكل الاجتماعي، المشروع الأسري والطلاق"، سويسرا، 1985.

– وهي عبارة عن دراسة طولية استهدفت مجموعة كبيرة من الأزواج السويسريين المتزوجين لمدة عشر سنوات اي ما بين 1975 و1985 من خلال استبيان يقيس الاختلالات الزواجية وأسباب الطلاق من نتائجها الأساسية:

– وجوب تحليل اسباب الزواج لفهم آلية الطلاق ومدى انتشاره، وهذا لأن التحليل بين أن العلاقة الزواجية أصبحت مركزة على الزوج اكثر من التركيز والتخطيط لبناء أسرة.

– **دراسة هافنر وافرين** "and al – Hafner" **1988:** هذه الدراسة التي استهدفت الكشف على اثر العمر الزواجي (مدة الزواج) والتوافق الزواجي وعلاقتها بالأعراض النفسية المرضية لدى عينة الدراسة تتوزع من حيث العمر الزواجي إلى:

-مجموعة مدة زواجها قصيرة من (1الى 16 سنة).

-مجموعة مدة زواجها متوسطة من (7الى 16 سنة).

-مجموعة مدة زواجها طويلة من (16 سنة فأكثر).

ومن ضمن الادوات المستخدمة في الدراسة مقياس تقييم الاتجاهات الزواجية الذي أعده شوتز (Schutz,1967) والمكون من (45) عبارة تقيس مظاهر السعادة والاشباع في العلاقات الزوجية، وقد أشارت النتائج في هذه الدراسة بشكل عام إلى أن الأعراض النفسية والتوافق الزواجي استمرت على حال من الثابت خلال زمن الزواج، إلا أن النتائج التفصيلية قد أشارت إلى أنه: –في المجموعة المتوسطة– من حيث زمن الزواج كانت الزوجات على حال أسوأ.

– من الأزواج في جميع المقاييس وتبين أن مستوى العداء في المجموعة ينبئ بمستوى الاشباع الزواجي بين الزوجين. أما المجموعة القصيرة من حيث زمن الزواج فقد سجل الأزواج فيها تأثر توافقهم بإحباطاتهم النفسية، بينما الزوجات فقد تأثرت في توافقهن الزواجي بأعراض مثل الفوبيا والتوتر.

– في حين أنه في المجموعة الطويلة *من حيث زمن الزواج* فقد تبين أن هناك عوامل نفسية واضحة التأثير على الرضا الزواجي منها: ميل الأزواج إلى توكيد ذواتهم وكذلك درجة مرونة الزوجات.

– **دراسة فرانك وافرون :1991**: والتي تهدف إلى معرفة العلاقة بين ضغوط الحياة والاكتئاب والسعادة الزوجية، وتكونت عينة البحث من (157) من الأزواج وزوجاتهم حيث أوضحت النتائج أن المشكلات الانفعالية وخاصة الاكتئاب والضغوط الاجتماعية لها تأثيرها الإيجابي على زيادة معدل الخلافات الزوجية وانخفاض في مستوى الدافع الجنسي واختلاف طرفي العلاقة في التوقعات الزواجية الخاصة بدور كل منها داخل هذه العلاقة، بالإضافة الى ان هؤلاء المكتئبين ينخفض لديهم مستوى التقييم الإيجابي للحياة و الشعور بعدم الكفاية الشخصية داخل العلاقة الزوجية نظرا لتدهور حالتهم الصحية.

– وبالتالي توضيح نتائج هذه الدراسة التأثيرات السلبية للإكتئاب على التوافق الزواجي وتقدير الذات لدى هؤلاء الأزواج والزوجات.

عواطف حسين صالح: المرونة الزواجية وعلاقتها بالحاجات الإنفعالية والاجتماعية والاكتئاب لدى المتزوجين من الجنسين، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد 05، سبتمبر 2004، ص 15.

الزواجية الخاصة بدور كل منهما داخل هذه العلاقة، بالإضافة إلى أن هؤلاء المكتئبين ينخفض لديهم مستوى التقييم الإيجابي للحياة، والشعور بعدم الكفاية الشخصية داخل العلاقة، الزوجية نفرا لتدهور حالاتهم الصحية وبالتالي توضيح نتائج هذه الدراسة التأثيرات السلبية للاكتئاب على التوافق الزواجي وتقدير الذات لدى هؤلاء الأزواج والزوجات)عواطف حسين صالح.

عواطف حسين صالح: المرونة الزواجية وعلاقتهما بالحاجات الانفعالية الاجتماعية والاكتئاب لدى المتزوجين من الجنسين، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد 56، سبتمبر 2004.

- **دراسة " ديفور وسكوت** Dufor and Scott" **2000.**

الموسومة بالتشابه الزيجي والتفاعل الزواجي والآراء المشتركة الأزواج والزوجات عن الزواج وهدفت الدراسة إلى معرفة العلاقات بين متغيرات التواصل الزواجي، وإدراك الأزواج والزوجات للمودة بينهم، وقد استعمل الباحثان منهج "كيني واستيلي" لاستبعاد الآثار النمطية، كما تم استخدام كاميرا فيديو لتصوير الأزواج وهم يناقشون أحد الجوانب التي تشكل مشكلة في زواجهم، تكونت العينة من (53) زوج وزوجة تم تصنيفهم وفقا لتوجههم السلبي أو الإيجابي في الحديث، وقد توصل الباحثان الى النتائج التالية: الازواج الذين يتمتعون بتوجه إيجابي في الحديث هم الأكثر تشابها فيما يتعلق بأفكارهم عن المودة من ذوي التوجه السلبي التواصل الإيجابي اللفظي يقوي التآلف بين الزوجين في العلاقة الزوجية.

(حنيفة صالحي، 2009 ص 42)

هي الفئة التي يتراوح سنها بين 31 و44 سنة. وبالنسبة لعامل الجنس الفروق غير دالة احصائيا في كل من الرضا والتوقع والسعادة الزوجية بين الرجال والنساء، لكنه الاتجاه العام للنتائج يظهر حصول الرجال على متوسطات أعلى من متوسطات النساء في هذه المقاييس . بالنسبة لمدة الزواج فهي غير دالة، إلا أن دراسة " كورديك ودينفر " تؤكد أن قصر مدة العشرة هي أحد العوامل المنبئة باضطراب العلاقة الزوجية، كما أن الاضطراب يكون في الثلاث سنوات الأولى ثم يبدأ الزواج في لم تجد فروقات دالة فيها يخص عامل عدد الأطفال. وبالنسبة لفاعلية البرنامج العلاجي الزواجي ربطته الباحثة بعاملين رئيسيين هما تمسك كل الطرفين بالعلاقة الزوجية مدى رغبة الطرفين في تلقي المساعدة.

(حنيفة صالحي، 2009، ص 34، 35)

- **دراسة رونالدبيرك وتامارا** (1976) "Burk and Weir" **المعنونة بـ: "آثار العمل على شخصية المرأة المتزوجة وتوافقها الزواجي ومدى رضاها على حياتها وتعدد أدوارها"** وتكونت عينة الدراسة من (189) زوجا وزوجة، (45) زوجة عاملة وازواجهن، (135) زوجة غير عاملة وازواجهن، وقد استخدم استبيان يتضمن :

- الرضا عن الحياة، الرضا عن العمل، مقياس، ضغوط الحياة، مقياس ضغوط العمل، التمتع بصحة جسمية ونفسية طيبة، والصلة الحميمية بين الزوجين، وكانت أهم نتائج هذه الدراسة:

العاملات أكثر رضا عن الحياة بشكل عام وعن الزواج بصفة خاصة، وهن يتمتعن بصحة جسمية ونفسية، جيدة، ويتميزون بالثقة والاستقلالية والتقدير المرتفع للذات والشعور بالكفاية والقدرة على الإنجاز، رغم تعرضهم لضغوط تفوق ما تتعرض له ربة المنزل وانهن أكثر اتصالا بالقرين تميز ازواج غير العاملات باتجاه أكثر إيجابية نحو الزواج وأكثر كفاءة وسعادة ورضا مقارنة بأزواج العاملات الذين أظهروا ضغوطا نفسية ومشكلات منزلية ومالية، وأبد وصعوبة الاتصال الحميم مع الزوجة أو إظهار عواطفهم نحوها.

سميرة محمد شند: الإضطرابات العصبية لدى المرأة العاملة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000، ص83، 84.

- **دراسة** J. Ckau Fmann **كوفمان الموسومة " المضايقات: الحروب الصغيرة للزوج (فرنسا ،2007)** هدفت الدراسة إلى تحديد الأسباب اليومية التي تدخل في الحياة العادية لاي زوج والتي تؤدي إلى بعض الخلافات أو الصراعات والتي يتعايش معها الزوج _ بطريقة أو بأخرى _ لكن دون أن يصل الأمر إلى العنف أو حتى الطلاق، لكن مع هذا فالزوجان يعيشان حالة معينة من الارضاء واللاتوافق وقد اتبع الباحث طريقة مبتكرة وهي التواصل مع أفراد العينة عبر الانترنت اي من خلال البريد الالكتروني (email) لمدة تعدت السنة. واشتملت

العينة على 30 زوجا. وقد توصل إلى النتائج الموالية من الأسباب الرئيسية العلاقات الزواجية في الحالي:

- الروتين الذي يؤدي إلى الشعور بالملل.
- التغيير المفاجئ.
- الرغبة الدائمة في التشابه مع الشريك.
- الرغبة في تأكيد الذات حتى ولو لم تكن المواقف محفزة على مثل هذا الاتجاه.
- التناقض بين انتظارات كلا الطرفين فالرجال أكثر ميلا للجنس في حين النساء ميالات للتواصل.
- اختلاف الأدوار داخل الأسرة فالزوجة أكثر استثمارا للعلاقة الزوجية والحياة الأسرية مما يؤدي إلى اختلاف في الاهتمامات والانتظارات عدم وضوح الأنماط التواصلية لاحتوائها على بعض الرسائل الغامضة أو المتناقضة حتى فيما يتعلق بالحياة اليومية يزيد من التباعد والدخول في متاهات تزيد من حدة بعض المشاكل البسيطة متحول إلى صراعات حقيقية.

*** مدى الاستفادة من الدراسات السابقة:**

وقد تمت الاستفادة من الدراسات السابقة على مستويين هما:

على مستوى البناء وعلى المستوى الوظيفي:

1- على مستوى البناء: أن الدراسات السابقة كلها تمهد للفصول وتنتهي بالخلاصة والتوثيق بالهامش وفصل خاص بالاجراءات المنهجية كمخطط للعمل، حيث يتم فيه ضبط وتحديد الاشكالية وصياغة الفرضيات وأعتمدنا عليها في بحثنا هذا.

2- على المستوى الوظيفي: وينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام:

أ/ على المستوى النظري: أخذنا بما جاء في دراسة "مصطفى بوتفنوشت" وقد ساهمت هذه الدراسة وبالخصوص في الجانب النظري بالدور الكبير من حيث الدقة في إعطاء تعريف للعائلة الجزائرية وأهم الخصائص التي تميزها عن غيرها ومع التغير الاجتماعي الذي مس العائلة الجزائرية بصفة عامة والعلاقات الزواجية بصفة خاصة وهذا ما يساهم في تهيئة الارضية العلمية لدراستنا.

كما تكلم من بوتفنوشت قواوسي عن مرفولوجية الاسرة وهذا الامر الذي اوليناه أهمية كبيرة في بحثنا، اما فيما يخص واقع العلاقات الزواجية فيشير عدي الهواري إلى ان العائلة رغم التحولات العامة لازلت محافظة ومتماسكة بتقاليدها ومعتقداتها بالرغم من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

ب/ على المستوى المنهجي: كل الدراسات استخدمت المنهج الوصفي والذي يعد احسن منهج كونه يصف الظاهرة ويقوم بالكشف على حيثياتها على طريق التنسيق في التحليل النظري والامبريقي للمعطيات السوسيولوجية والدي يعني طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من اجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية او مشكلة اجتماعية والهدف من استعمال هذا المنهج هو وصف الظاهرة المدروسة وصفا تفسيريا دقيقا ومنه التعبير عن الظاهرة تعبيرا كميا وكيفيا.

ج/ على مستوى نتائج الدراسات السابقة: بخصوص نتائج الدراسات السابقة فقد كانت نقاط الالتقاء في التحليل والتفسير لبعض قضايا موضوعنا مع نتائج هذه الدراسات كثيرة ومتنوعة بالرغم من أن الدراسات السابقة التي اعتمدناها لم تتطرق إلى دراسة العلاقات الزواجية بصورة مباشرة إلاّ انها افادتنا على المستويين البنائي والوظيفي، كما ساهمت في تعزيز عنصر من عناصر دراستنا خاصة تلك التي تناولت موضوع العلاقات الزواجية، باعتبار انها دراسات مقاربة ومشابهة.

8- المقاربة النظرية للدراسة:

التعريف بالنظرية البنائية الوظيفية:

يمكن القول بان النظرية البنائية في جملتها تعبر عن نموذج دراسي تم اشتقاقه عند استخدام المماثلة بين المجتمعات الإنسانية و الكائنات البشرية و هو يركز على دوافع الفعل لأي إنسان في الموقف، فالأفراد في وجهة نظر البنائيين الوظيفيين يمارسون أنواعا شتى من الأفعال و أثناء أدائهم يتبادلون العلاقات فيما بينهم ، وللمحافظة على هذه العلاقات الاجتماعية لابد لهم من وجود أنواع أخرى من النشاطات الجزئية التي تكون هادفة الى الحفاظ على الكل ، اي بناء المجتمع الذي توجد فيه ومن خلاله ، وهذا هو المعنى التقريبي المتفق عليه للوظيفة ، حيث هي الدور الذي يؤديه الفرد في الحياة الاجتماعية و في الكل الاجتماعي الذي هو البناء و الذي يتألف من أجزاء او انساق اجتماعية تتوافق فيما بينها ، بإيجاز شديد ترجع تسمية هذه النظرية الى استخدامها مفهومي البناء و الوظيفة حيث يجدر الوقوف عند المفهومين الأساسيين اللذان يعدان العمود الفقري للاتجاه و هما :

أ/- البناء الاجتماعي: الذي يمثل من مجموعة العلاقات الاجتماعية المتباينة التي تتكامل وتشتق من خلال الأدوار الاجتماعية، فثمة مجموعة أجزاء مرتبة مشتقة تدخل في تشكيل الكل الاجتماعي، وتتحد بالأشخاص والزمر والجماعات وما ينتج عنها من علاقات.

ب/- الوظيفة الاجتماعية: التي يقصد بها ذلك الدور الذي يسهم به الجزء في الكل[1].

المفاهيم الأساسية في النظرية البنائية الوظيفية:

عند معالجة هذه النظرية ظاهرة الاسرة او اي نسق اخر تستخدم مجموعة من المفاهيم والتصورات أهمها ما يلي:

ا/ البناء والوظيفة: يشير البناء الاجتماعي للأسرة الى الطريقة التي تنظم بها الوحدات الاجتماعية، والعلاقات المتبادلة بين الاجزاء، كما تشير الى انماط التنظيم التي تختلف بصورة واضحة في انحاء العالم الا ان الاسرة على الرغم من هذا الاختلاف فإنها تكشف عن نمط

[1] - محمد عبد الكريم الحوراني: "النظرية المعاصرة في علم الاجتماع "، دار مجدلادي، ط 1، عمان، 2008، ص 109.

معين من التنظيم، كما انها تؤدي الى نتائج متكررة محددة، فاتخاذ زوجة أو زوجات او تأسس منزل مستقل، او مشاركة الزوج والزوجة في اتخاذ القرارات.

كل هذا يبين نفس الأشياء يمكن ان تشارك فيها مجتمعات عديدة. وتشير الوظيفة الى الدور الذي يقوم به البناء الاجتماعي الشامل وربط– راد كليف براون –بين مفهوم الوظيفية ومفهوم البناء قائلا" اذا اردنا استخدام مفهوم الوظيفية هنا فسيكون اساس ان حياة الكائن العضوي تستمر نتيجة لوظيفة بنائه، فالبناء يحتفظ ببقائه عن طريق استمرار قيامه بوظائفه"[1]

ب/ الوظيفة والخلل الوظيفي: استخدم مفهوم الوظيفية في الفقرة السابقة للإشارة الى ما يقوم به بناء معين، فاذا تمكن البناء والنتائج المترتبة عليه من ان يتوافق ويتكيف مع النسق ويؤدي الى نتائج مرغوبة فان مثل هذا الموقف يوصف بانه وظيفي اما اذا ظهر بانه اقل تكيفا وتوافقا مع النسق فان الوضع الناتج يوصف بانه خلل وظيفي.

ج/ المتطلبات الوظيفية: ومن أهم المتطلبات الوظيفية المعروفة في نطاق علم الاجتماع هي التي قدمها بارسونز التكيف، تحقيق الهدف، التكامل المحافظة على بقاء النسق وامتصاص التوتر.

تتعدد المقاربات النظرية وتتنوع في مختلف ميادين الدراسات والبحوث الخاصة بالأسرة والعلاقات الزواجية بجميع انواعها ومختلف اهدافها، وبالرغم من صعوبة تحديد نظرية واحدة تفسر ظاهرة العلاقات الزواجية بناءا ووظيفة في الاسرة الجزائرية لطبيعة الدراسة واتساعها اذ بموجب النظرية البنائية الوظيفية يمكن رصد العلاقة التي تربط بين العلاقات الزواجية والتغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري الحديث، ارتأينا ان تكون النظرية البنائية الوظيفية مدخلا لدراسة موضوعنا هذا.

ولقد تبنت الباحثة النظرية البنائية الوظيفة في العلاقات الزواجية لأنها النظرية الانسب للدراسة بحكم انها تتكلم على وظائف الاسرة، وخاصة في العلاقات بين الزوجين، فعند الحديث عن الاسرة والعلاقات الزواجية نتعرض للحقوق والواجبات (مدخلات ومخرجات)، والادوار بين

[1] - سناء الخولي: "الزواج والعلاقات الأسرية"، دار النهضة العربية، ص 20.

الزوجين تلك الادوار التي تتعرض للتعديل كي تتناسب مع التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما ترتبط التغييرات في بنية العلاقات الزواجية ارتباطا وثيقا بعمليات التغيير.

كما انها تساعد على فهم الطريقة التي تنظم بها الوحدات الاجتماعية للأسرة والعلاقات بين افرادها، فالأسرة نسق اجتماعي فرعي يتكون من اجزاء عدة، ولهذه الاجزاء وظائف تتبادل التفاعل وتأثير بعضها في بعض.

لكن اعتماد الباحثة على النظرية البنائية الوظيفية لا يعني عدم الافادة من نظريات اخرى في تحليل معطيات هاته الدراسة.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل تحديد وضبط إشكالية البحث والإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة ومنطلقاته كمخطط عمل، اعتمدنا فيه على الدقة والموضوعية حتى يزول الغموض من أجل الإجابة على تساؤلات البحث وفرضياته، بالإضافة الى تحديد المفاهيم الرئيسية للموضع، كما تناولنا ذكر بعض النماذج لدراسات محلية أجنبية وعربية تناولت جوانب عديدة تخدم موضوعنا، ولكن على الباحث في أي حقل معرفي أن يحدد الإطار العام الذي يتموقع فيه بحثه وذلك بالتطرق لأهم النظريات المفسرة للأسرة والزواج والتي سيتم تحديدها في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

تطوّر نظام الأسرة (الأشكال والمداخل النظرية المفسرة لها)

1 – خصائص الأسرة.

2 – أشكال الأسرة.

3 – وظائف الأسرة ومقوماتها.

3 – 1 وظائف الأسرة.

3 – 2 مقومات الأسرة.

4 – المداخل النظرية المفسرة للأسرة

4 – 1 النظرية البنائية الوظيفية.

4 – 2 نظرية الصراع.

4 – 3 النظرية التفاعلية الرمزية.

5 – الأسرة الجزائرية مفهومها وخصائصها.

5 – 1 مفهوم الأسرة الجزائرية.

5 – 2 خصائص تطور الأسرة الجزائرية.

6 – التطور التاريخي للأسرة الجزائرية.

6 – 1 مرحلة ما قبل الاستعمار.

6 – 2 الأسرة الجزائرية أثناء الاحتلال.

6 – 3 مرحلة الاستقلال.

الفصل الثاني: تطوّر نظام الأسرة (الأشكال والمداخل النظرية المفسرة لها)

تمهيد:

سوف نتطرق في هذا الفصل لموضوع ذو صلة بالموضوع الأساسي للدراسة والذي يندرج تحت عنوان: التطور التاريخي للأسرة والزواج (أشكال، وظائف، اتجاهات نظرية) ويحتوي على عدة عناصر أولها الأسرة، تناولنا فيها الخصائص التي تميزها عن باقي الأسر الأخرى وأهم الوظائف والمقومات التي تقوم بها، كما تطرقنا إلى النظريات المفسرة لها وصولا إلى الأسرة الجزائرية مظاهرها والملامح المميزة لها باعتبارها وحدة اجتماعية لها قيم عادات وتقاليد، والتطور التاريخي الذي مرت به.

1 – الأسرة: خصائص الأسرة وأشكالها:

تعد الأسرة وحدةً أساسيةً ذات أهمية كبيرة. تتمثل الأسرة في تشكيل اجتماعي يضم مجموعةً من الأفراد الذين يتقاسمون الروابط الدموية أو القانونية أو الاجتماعية. تتميز الأسرة بخصائصها المتعددة، حيث تقوم بتوفير الدعم العاطفي والاقتصادي، وتلعب دورًا حاسمًا في تكوين الهوية الفردية وتحديد القيم والتقاليد. تختلف أشكال الأسرة باختلاف الثقافات والتقاليد، مما يجعلها ظاهرة ديناميكية تتأثر بالتطورات الاجتماعية والثقافية. يشكل فهم هذه الخصائص والتفاعلات داخل الأسرة جانبًا أساسيًا في دراسة تأثيراتها على المجتمع وتكوينه الاجتماعي.

1 – 1 خصائص الأسرة:

تتميز الأسرة بجملة من السمات والخصائص نذكر منها ما يلي:

- الأسرة أول خلية يتكون منها البنيان الاجتماعي وهي أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشارا، فلا ترى مجتمع يخلو بطبيعته من النظام الأسري لأنها أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية.
- تعتبر الأسرة الإطار الذي يحدد تصرفات أفرادها فهي التي تشكل حياتهم وتضفي عليهم خصائصها وطبيعتها، والأسرة هي بؤرة الوعي الاجتماعي والتراث القومي والحضاري فهي التي تنقل التراث من جيل إلى جيل آخر، هي مصدر العادات والتقاليد والعرف والقواعد السلوكية والآداب العامة، وهي(الدعامة) دعامة الدين والوصية على طقوسه ووصاياه، ويرجع إليها الفضل في القيام بأهم وظيفة اجتماعية، وهي عملية التنشئة الاجتماعية، والأسرة هي المعلم الأول الذي يقوم بعملية الترويض الاجتماعي هذا ولكل أسرة سماتها الثقافية المستمدة أساسا من الثقافة العامة للمجتمع.
- تعتبر الأسرة وحدة اقتصادية وتبدو هذه الطبيعة واضحة إذا رجعنا إلى تاريخ الأسرة فقد كانت قائمة في العصور القديمة بكل مستلزمات الحياة واحتياجاتها وكانت تقوم بكل مظاهر النشاط الاقتصادي وهو الاقتصاد المغلق " الإنتاج الهدف الاستهلاك"[1].

[1] – مهدي محمد قصاص: "علم الاجتماع العائلي"، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2008، ص–ص (29، 30).

- تعتبر دعامة أساسية من دعائم البناء الاجتماعي فهي كمنظمة اجتماعية ترتكز عليها بقية منظمات المجتمع الاجتماعية الأخرى.
- إن الأسرة هي الوسط الذي يحقق الفرد إشباعاته الاجتماعية بصورة شرعية يقرها المجتمع وذلك تحقيق لبقاء النوع البشري وتحقيقا لغاية الوجود الاجتماعي وإشباعا لعواطف الأبوة والأخوة.
- تمتاز الأسرة بأنها تمارس قواعد الضبط الاجتماعي من خلال التنشئة الاجتماعية التي توفر الأسرة لأفرادها[1].
- تعتبر الأسرة وحدة إحصائية، تتخذ أساسا لإبرام الاحصائيات المتعلقة بعدد السكان، ومستوى معيشتهم.
- تمتع أفراد الأسرة بالحريات الفردية العامة فلكل فرد كيانه الذاتي وشخصيته القانونية، حيث أصبح لكل فرد حق التملك في حدود النظام الاقتصادي للدولة وكل فرد له حق التملك في حدود النظام الاقتصادي للدولة وكل فرد له حق التصرف بحرية المسؤول الأول عن تصرفاته.
- تغير المركز الاجتماعي لعناصر الأسرة فقد كان وضع المرأة في الحياة الاجتماعية أشد المركز تغييرا لاسيما في نصف القرن الأخير، فقد نزلت المرأة إلى ميدان العمل[2].

وعليه يمكن القول أن الأسرة الحديثة فأصبحت صغيرة العدد محدودة النطاق أسرة نووية، فالأسرة تعتبر حلقة واسعة من الملامح المميزة والصفات وتتبدل هذه الأخيرة وتتغير حسب التغيرات الحاصلة في المجتمع.

[1] – جابر عوض سيد خيري خليل الجميلي: "الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة"، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص–ص (10،11)

[2] – شوق اسعد محمود: "علم اجتماع العائلة"، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن، 2012، ص–ص (47،48).

2 – أشكال الأسرة:

إن الأسرة بوصفها وحدة اجتماعية تتميز بالسكن المشترك والتعاون الاقتصادي والانجاب وتحتوي على البالغين من كلا الجنسين على الأقل إثنين من جنسين مختلفين لهما حق ممارسة العلاقة الجنسية وطفل واحد وأكثر تنجبه أو تتبناه فلقد جاء في معجم **العلوم الاجتماعية لفريديريك معتوق** أن الأسرة قد اهتم بها علماء الاجتماع أكثر بكثير من زملائهم الأنثروبولوجين الذين تعمقوا من جهتهم، بدراسة القرابة وأنساقها وأنماط الزواج، وهناك عدة أصناف من العائلة سنعرض أهمها:

أ/ الأسرة النواتية: وتتألف من الأب والأم والأولاد، سواء أعاش هؤلاء جميعا تحت سقف واحد أولا، إلا أن هذا الشكل هو النواة الأساسية للأسر كافة.

ب/ الأسرة الممتدة: وهي مجموعة تتألف من عدة أسر ويكون القاسم المشترك للأسرة الممتدة المسكن الواحد.

ج/ الأسرة المجموعة: وهي أسرة ممتدة ترتبط بين أعضائها علاقة السكن، ولكن أيضا علاقة نشاط اقتصادي مشترك أو أيضا نشاط تربوي واحد[1].

ومن خلال هذا التصنيف الذي جاء به معجم العلوم الاجتماعية نلاحظ أن صنف الأسرة إلى ثلاثة: **أسرة نووية، أسرة ممتدة، وأسرة المجموعة.**

وسنحاول استعراض تصنيفات أشكال الأسرة عند علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا والباحثين:

فالباحثة سناء الخولي تقسم الأسرة إلى ثلاثة أشكال رئيسة وهي:

أ/ الأسرة النواة: وهي التي تتكون من رجل متزوج وامرأة واحدة ومعهما أطفالهم.

[1] – Fredric Maatouk: "Dictionary of sociology English – Arabic", edited and revised by Mohamed de bc, Beirut, Lebanon, 2001, p 156.

ب/ أسرة الجمع: ويشير هذا المفهوم إلى ظاهرتين: الظاهرة الأولى هي أن يكون هناك زوج واحد وله أكثر من زوجة واحدة وتدعوها الأسرة الممتدة الزوجات، الظاهرة الثانية: هي الأسرة الجمع وهي الأسرة الناجمة من زواج رجل من أكثر من امرأة واحدة، وكل امرأة لها أولادها الذين أنجبتهم من الزوج نفسه.

ج/ الأسرة الممتدة (العائلة): وتتكون من أسرتين أو أكثر تفرعا من العلاقة آباء وأبناء، أو هما امتداد لهذه العلاقة أكثر من تفرعها عن العلاقة الزوجية أو هي اجتماع أسرة شخصين (رجل، وامرأة) مع أسرة أهلهم[1]، وقد حصرت الباحثة أشكال الأسرة في ثلاثة أشكال: **الأسرة النواة، وأسرة الجمع، والأسرة الممتدة.**

أما الباحث "**غريب سيد أحمد**" فيقسم الأسرة إلى شكلين هما:

أ/ أسرة التوجيه: وهي الأسرة التي ولد فيها الإنسان وتربى في احضانها وتلقى عنها القيم والمعايير وشكلت اتجاهاته وشخصيته، وتعرف هذه الأسر بأسرة التوجيه[2].

ب/ أسرة الإنجاب: وهي الأسرة التي يكونها الفرد عندما يكبر ويتزوج ويستقل بحياته الشخصية عن أسرة التوجيه.

كما أنه لا ينكر التقييم الآخر للعلماء والباحثين للأسرة إلى أسرة نواة ممتدة، ودعم تقسيماته للأسرة بالشكل التالي الذي يمثل العلاقات المتبادلة بين الأسرة وبعض النظم الاجتماعية وهما كالآتي:

شكل رقم 01: يبين العلاقات المتبادلة بين الأسرة والنظم الاجتماعية

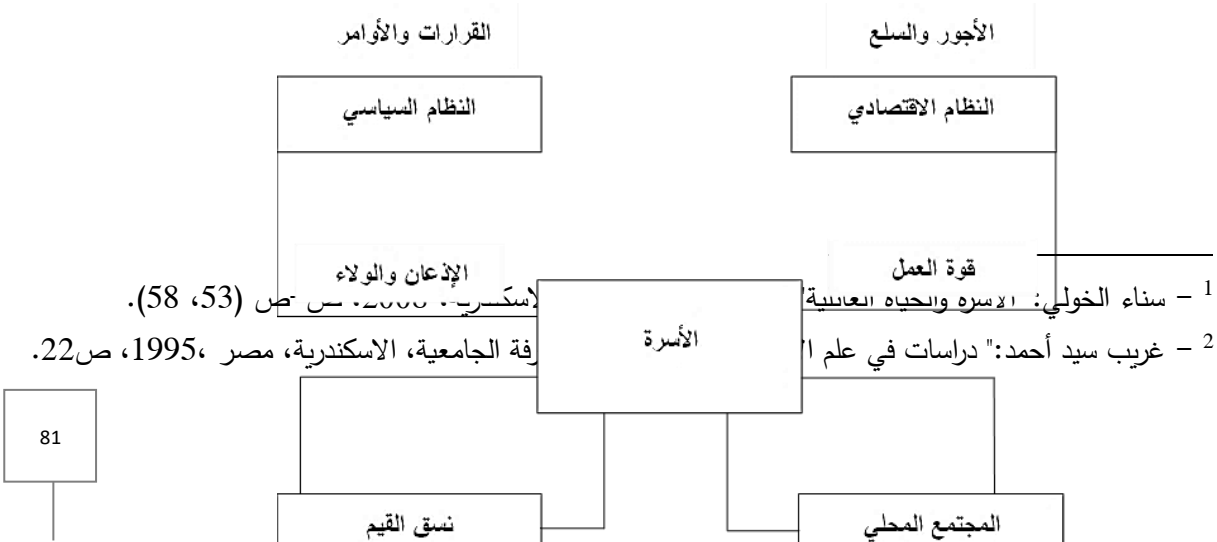

[1] – سناء الخولي: الاسرة والحياة العائلية، الاسكندرية، 2000، ص ص (53، 58).

[2] – غريب سيد أحمد:" دراسات في علم الاجتماع العائلي"، المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر ،1995، ص22.

المصدر: غريب سيد أحمد: "دراسات في علم الاجتماع العائلي"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1995، ص22.

من خلال هذا الشكل نستنتج أن الأسرة لها علاقة بمختلف النظم الأخرى سواء أكانت اقتصادية أو سياسية باعتبارها جزء من المجتمع المحلي، من خلال الولاء وهذا ما تجسده مؤسسات الضبط الاجتماعي، كما لها علاقات بباقي الأنساق الأخرى سواء أكانت اجتماعية أو قيمية وكلها تشكل البناء الاجتماعي.

أما التقييم الذي جاء به الباحث **أحمد بيري** نصنف الأسرة إلى شكلين هما:

أ/ الأسرة الممتدة: عرفها على أنها تضم جيلين أو أكثر، الوالدين وأبنائهما غير المتزوجين وعلى الأقل أحد أبنائهما غير المتزوجين وعلى الأقل أحد أبنائها المتزوجين وأطفالهم، وربما بعض الأقارب الآخرين.

ب/ الأسرة النووية: وهي تلك الجماعة الاجتماعية المكتفية ذاتيا تتكون من الأب والأم والأطفال وغير المتزوجين الذين يعيشون معا.

لقد أضاف هذا التقسيم للأسرة الممتدة أنها تضم ثلاثة أجيال مع بعض في منزل واحد وهنا الأسرة تعمل كوحدة اقتصادية واحدة (مشاركة في العيش)، أما الأسرة الممتدة فأكد بأنها تلك الجماعة المكتفية ذاتيا، المكونة من الأب والأم والأبناء غير المتزوجين وتقطن في مكان واحد.

أما الباحث "**صالح محمد أبو جادو**" قسم الأسرة إلى:

أ/ أسرة التنشئة أو التوجيه: وهي الأسرة التي يولد فيها الشخص وتتكون من الوالدين والإخوة والأخوات.

ب/ أسرة الإنجاب: وهي الأسرة التي يكونها الفرد بعد زواجه وتتكون منه، ومن زوجته وأطفاله إلى هذين النوعين تربطهما علاقات بنائية ووظيفية، فهي تؤدي وظائفها من خلال شبكة علاقات مع أسر نووية أخرى، حيث تقدم خدماتها لأفرادها وتحتفظ باتصالات وثيقة معهم وهذا ما يمثله الشكل التالي:

شكل رقم02: يمثل أسرة التنشئة وأسرة الإنجاب.

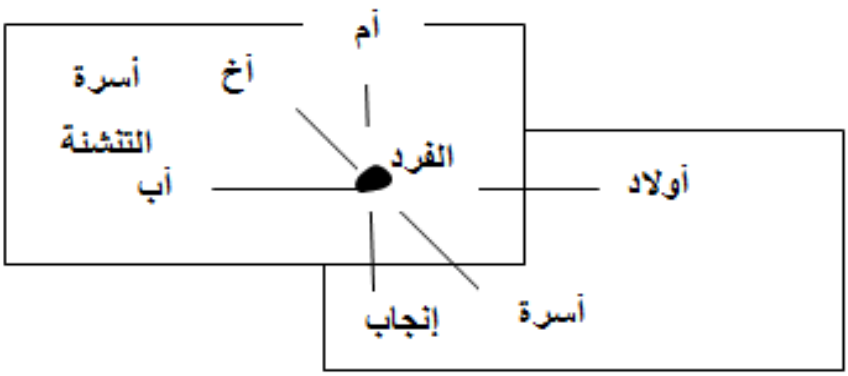

المصدر: صالح محمد أبو جادو: "سيكولوجية التنشئة الاجتماعية "دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص–ص (64، 65).

التعليق: يمثل الشكل أعلاه أسرتي الإنجاب والتنشئة أو التوجيه، وشبكة العلاقات التي تربطهما معا، فالفرد نقطة وصل بينهما.

3 – وظائف الأسرة ومقوماتها:

3 – 1 وظائف الأسرة:

إن الأسرة هي الوسط الأول الذي يتلقى فيه الفرد اللغة والعادات والتقاليد وآداب السلوك وقواعد العرق والدين فهي التي تقوم بأهم وظيفة، وهي التنشئة الاجتماعية جانب الوظائف الأخرى هي:

أ/ الوظيفة البيولوجية: الوظيفة البيولوجية من أهم الوظائف وهي عبارة عن تنظيم السلوك الجنسي والإنجاب ويلاحظ أنها ظاهرة البيولوجية تخضع لمجموعة من الضوابط الثقافية تجعل العلاقات الجنسية إجبارية لبغض الأشخاص ومسموحا لها للبعض الآخر وممنوعة للباقين[1] وتعتبر من الوظائف النظرية التي تقوم بها الأسرة وهي من الوظائف الأساسية للزوجين لتحقيق الإشباع الجنسي ولتقوية العلاقات بينهما فوظيفة الإنجاب هي الوظيفة الأساسية التي تستأثر الأسرة في غالبية المجتمعات للمحافظة على النوع، ولقد تعرضت هذه الوظيفة لعمليات تنظيمية متأثرة في ذلك بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتوقف عملية الإنجاب على العمر الزمني الذي يفضل عنده الزوجان الإنجاب فيه[2] إن للأطفال دور هام في إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية المباشرة للأسرة ولهذا نجد أن العلاقة الزوجية تهدف إلى توفير هذا الإشباع : من خلال إنجاب الأطفال من أجل امتداد الأسرة وتخليد اسمها واستمرار بقائها في المجتمع، وهذا الإنجاب يحقق استقرار نفسيا واجتماعيا، إن عملية الإنجاب في الأسرة عملية اختيارية يمارسها الزوجان باختيارهما، ففي بعض المجتمعات الحديثة العديد من الضوابط والحدود ابتي يخضع لها الأفراد في عملية الإنجاب، تبقا لثقافة المجتمع، حيث

[1] – إبراهيم جابر السيد : "التفكك الأسري والمشكلات وطرق علاجها"، دار التعليم الجامعي، دط، الاسكندرية، 2012، ص183.

[2] – نادية حسن أبو سكينة ومنال عبد الرحمان خضر: "العلاقات والمشكلات الأسرية"، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، عمان – الأردن، 2011، ص51.

نجد أن كثرة الأبناء لها معنى اجتماعي يضفي مكانة اجتماعية، ومع ذلك خضعت هذه المجتمعات للتطور والتقدم، وفرضت الحد من عملية إنجاب الأطفال.

ولكن مهما خضعت المجتمعات للتطور، إلا أنها لا يمكن أن تصل إلى انعدام الإنجاب مهما كانت العوامل والتطورات في أي مجتمع، بسبب غريزة حب البقاء لدى الإنسان[1].

❖ مازالت الأسرة الجزائرية تقوم بهذه الوظيفة بمختلف صورها وتعتبر من أهم الوظائف سواء أكان ذلك في الأسرة التقليدية أو الحديثة، كانت تتم دون تخطيط وعليه فالوظيفة الإنجابية في الأسرة الجزائرية مازالت عندها قيمة اجتماعية أما في الأسرة الغربية أصبحت بيولوجية اختيارية.

ب/ الوظيفة الاقتصادية: لعبت الأسرة القروية والبدوية القديمة دور المحرك الاقتصادي الذي يمد الحضر بمتطلبات العيش وعملت على تسويق منتجاتها بينما كانت الأسرة الحضرية مستهلكة أكثر من كونها منتجة، وهذا لا يقل أهمية – في نظر الباحثين– من منظور المجتمع كمل عن وظيفة الإنتاج.

لكن المجتمع شهد تغيرات هامة إبان منتصف القرن التاسع عشر للتغيرات الهامة التي برزت نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي، وتحول المجتمع من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي أفرز أنماطا جديدة لطرق ومستلزمات العيش، لم تعد الأسرة القروية تحقق اكتفائها الذاتي اقتصاديا حيث غزتها الخصائص الحضرية وشرعت تعتمد على المدن في متطلبات عيشها وتسويق المنتجات التي انحصرت في تربية الدواجن وصناعة الألبان، بينما أصبحت الأسرة الحضرية تمارس وظيفة الإنتاج المتعددة التخصصات وفي نفس الوقت تستهلك كل ما يتناسب

[1] – فيصل محمود الغرابية: "العمل الاجتماعي مع الأسرة والطفولة"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن – عمان، 2012، ص 12.

وطبيعة حياتها الخضرية وعموما، يمكن القول أن الأسرة باختلاف أشكالها تشكل وحدة متكاملة وظيفيا تساهم في البناء الاقتصادي من خلال وظيفتي الإنتاج والاستهلاك.[1]

وتتمثل بالتعاون الاقتصادي داخل الأسرة بين الرجل والمرأة وتصبح الأسرة وحدة متكاملة وفق لنوع العمل، فإذا كانت أعمال الرجل خارج البيت وأعمال المرأة داخله هذا معناه تكملة العملية الاقتصادية وتصبح الأسرة وحدة منتجة متعاونة، خاصة اذا خرجت المرأة للعمل وساهمت في مصاريف وتغطية حاجاته فكل هذا يسمى بالوظيفة الاقتصادية، وغالبا ما تكون الأسرة بتقييم استراتيجياتها المادية من خلال اتباع طرق معينة في رصد المدخول وتقسمه على النفقات والاحتياجات وإن كان فيه باقي يوفر لوقت الحاجة.[2]

- وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأسرة التقليدية بعدما كانت أسرة منتجة أصبحت أسرة مستهلكة أكثر ماهي منتجة وتؤدي قدر ممكن من نظام الإنتاج الأسري (نظام الورشات المصغرة) "**المانيفاكتورا**" وهذا التغير أنتجته الصناعة.

- وعليه يطغى النمط الاستطلاعي في الأسرة الجزائرية دون تغييب النمط الإنتاجي.

ج/ الوظيفة العاطفية: إن هذه الوظيفة جديدة ولم يهتم بها التحليل السوسيولوجي من قبل. "Affectional function" ونعني بها التفاعل العميق بين الزوجين وبين الآباء والأبناء في منزل مستقل بما يخلق وحدة أولية صغيرة تكون المصدر الرئيسي للإشباع العاطفي لجميع أعضاء الأسرة وقد أصبحت هذه الوظيفة من الملامح المميزة للأسرة الحضرية الحديثة ويعكس الحال في الأسرة الممتدة في المجتمعات الزراعية حيث يتم التفاعل الأولي بين حلقة كبير من الأقارب الذين يعيشون متجاورين.

[1] – رضا الجندي ممدوح: "علم الاجتماع العائلة"، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان – الأردن، 2016، ص18.

[2] – رمضان السيد: "إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان"، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ،1999، ص 71.

وقد يترتب على هذه الوظيفة الجديدة أن أصبحت الأسرة النواة تحمل عبئا ثقيلا، لأنها أصبحت المصدر الوحيد الذي يستند منه الأفراد الحب والعاطفة ولهذا لا يريد الأفراد البالغين الزواج فقط وإنما يريدون الزواج السعيد[1].

ولقد أثبتت الدراسات النفسية المختلفة حول الوظيفة العاطفية: أن التجاوب العاطفي بين الوالدين والطفل له اثر كبير في شخصية الطفل المستقبلية وصحته النفسية وأن الحرمان والعطف والحب يعد من أشد العوامل خطورة على الأطفال حيث يؤدي إلى التعلق النفسي وفقدان الثقة، وتزداد ثقته عندما ينتمي إلى جماعة أسرية تقبله وتقدر وتحقق له مكانة اجتماعية.[2]

وهي وظيفة على درجة على درجة كبيرة جدا من الأهمية، بالنسبة للفرد وبالنسبة للمجتمع على حد السواء وذلك لأن الأسرة تصبح بذلك ملاذا نفسيا من خلال تزويد الأفراد بشحنات من الأمن والحب والتدعيم العاطفي يساعدهم على تحمل رسمية العلاقات داخل التنظيمات البيروقراطية التي تسود أغلب جوانب المجتمع الحضري الحديث، وهذا يصدق أيضا على الأسرة العربية المعاصرة التي تشبع هذه الحاجات عند الأفراد من خلال العلاقة الزوجية ومن خلال الإنجاب وتربية الأولاد من خلال المشاركة في النشاطات الزوجية المختلفة.[3]

تظهر تحولات كبيرة في ديناميات الأسرة الحضرية الحديثة، حيث أصبحت وظيفة الأسرة تحمل خصوصية بارزة. يتميز النمط الحالي للأسرة الحضرية بانخراط أفرادها في مجموعة متنوعة من الوظائف، مما يعكس التغيرات في هيكلها وطبيعة تفاعلات أفرادها.

[1] – سناء الخولي: "الزواج والعلاقات الأسرية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، كلية التربية، جامعة الاسكندرية، بيروت، دس، ص78.

[2] – عصام الدسوقي: الانفتاح الاقتصادي وآثاره على الأسرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة، سنة 2002، ص 264.

[3] – سناء حسين الخولي: "الأسرة والحياة العائلية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان،2011، ص 75.

تبرز الوظيفة الفردية كسمة مميزة للأسرة الحضرية، حيث يتم التركيز على تحقيق التحديات الشخصية والاستقلالية. يشعر الأفراد بضغوطات الحياة اليومية والتحديات المهنية، وهم يسعون إلى تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية.

في المقابل، يتناقل الوسط الزراعي القديم نمطًا مختلفًا، حيث كان التفاعل الأساسي يحدث ضمن حلقة واسعة من الأقارب الذين يشاركون نفس السكن أو يعيشون بالقرب من بعضهم البعض. كانت الأسرة الممتدة تعكس ترابطًا أقوى بين أفرادها وتفاعلًا مكثفًا يسهم في دعم الفرد على مختلف الأصعدة.

هذا التباين في الوظائف الأسرية يلخص تحول الديناميات الاجتماعية في المجتمعات الحضرية الحديثة، حيث يتعين علينا فهم هذه التغيرات والتحديات التي تطرأ على هياكل الأسرة وكيفية التكيف معها لضمان استقرارها ورفاهيتها.

يظهر أن الأسرة تقوم بوظائف أكثر من الأربع الأساسية المعترف بها عمومًا. بالإضافة إلى الوظائف الأساسية التي تشمل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والنفسية، هناك وظائف أخرى تلعب دورًا مهمًا، مثل الوظيفة الترفيهية التي تسهم في تعزيز الترابط الأسري من خلال الأنشطة الترفيهية المشتركة.

كما تؤدي الوظيفة الدينية دورًا محوريًا في تشكيل هوية الأسرة وتعزيز القيم والأخلاق الدينية بين أفرادها. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الأسرة وظيفة منح مكانة، حيث يشعر أفرادها بالانتماء والتقدير داخل بيئتهم الأسرية. تعمل الأسرة أيضًا كوحدة حماية، توفر الدعم العاطفي والاجتماعي لأفرادها في مواجهة التحديات الحياتية.

مع ذلك، يُلاحَظ أن الأسرة فقدت تدريجيًا بعض وظائفها التقليدية نتيجة للتغيرات في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. ويُشار على سبيل المثال، إلى ازدياد تأثير المؤسسات الخارجية مثل المدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية. على الرغم من ذلك، تظل الأسرة تحتفظ بدورها الأساسي كوحدة رئيسية لتوجيه ورعاية الأفراد، وتحمل مسؤولية كبيرة في

عملية الرقابة والتوجيه للأفراد الصغار، مما يبرز أهمية تحملها للمسؤولية الرئيسية في تشكيل هويتهم وتربيتهم.

3 – 2 مقومات الأسرة:

تعتمد الأسرة في حياتها على عدد من المقومات الأساسية حتى تتمكن من القيام بوظيفتها كمؤسسة اجتماعية، ونلاحظ أن نجاح الأسرة توافقها الاجتماعي يتوقف على تكامل هذه المقومات.

أ- **المقوم الاقتصادي** : تعتبر الوفرة المادية من الأمور الحيوية في حياة الأسرة، ويتجه النمط الأسري في مجتمعنا نحو الزوج بالحصول على الدخل اللازم للاحتياجات الأسرة، فالعامل الاقتصادي هو أساس قيام الحياة الأسرية، ففكرة الارتباط وتكوين أسرة من بدايتها ترتبط بمدى قدرة الزوجين على الالتزام بالمسؤوليات الاقتصادية الملقاة على عاتق كل منهما، فمسؤولية الزوج أولا لا تبدأ بفكرة الارتباط والمهر وإعداد مسكن الزوجية، وبعد الزواج تبدأ أهمية العامل الاقتصادي في تحقيق الاستقرار الأسري حيث يعتبر الأساس في إشباع الحاجات الأساسية والمتغيرة، والوسيلة للمحافظة على بنائها المادي والنفسي والاجتماعي، ويترتب على قصور العامل الاقتصادي ما يسمى بالفقر الذي يحرم الأسرة من المشاركة الاجتماعية وكثير من جوانب الحياة[1].

فالأسرة التي تعجز عن تلبية رغبات أفرادها المادية تتعرض أكثر من غيرها إلى أمراض اجتماعية وحتى نفسية، ويصل بها الأمر إلى غاية الانحلال والتفكك، ولعل البوادر الأولى التي تنجم على ذلك العجز، انحراف أفراد الأسرة خاصة منهم الأطفال والذي يؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية الأسرية والفقر من الحالات العجز المادي[2].

[1] – سلوى عثمان الصديقي وآخرون: "قضايا الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة الاسكندرية، 2004، ص-ص (61، 62).

[2] – محمود حسن: "الأسرة ومشكلاتها"، مرجع سابق، ص-ص (52، 71).

وعليه فالعامل الاقتصادي له أهمية بالغة في تحقيق الاستقرار الأسري وهو أساس قيام الحياة الأسرية وتماسكها، وذلك من خلال تلبية الحاجات المادية والأساسية، وتحقيق هذه الحاجات يتم من خلال قيام كل من الزوجين بالأدوار والوظائف المتاحة لهم على أكمل وجه من خلال الحقوق والواجبات (مدخلات ومخرجات).

ب- المقوم الصحي: يجب أن تحقق الأسرة كأداة بيولوجية إنجاب النسل واستمرار حياة المجتمع، ونقل السمات الوراثية السليمة عبر الأجيال، فإن سلامة الأسرة، وخلوها من الأمراض يساهم في تكوين وراثي سليم، ويدعم حركة تحسين النسل، والوراثة السليمة تمثل حجز الزاوية في بناء حياة أسرية سعيدة تمكن الأسرة من إحداث النمو الصحي المأمون للأطفال، ومن المسلم به أن المرض يؤثر في حياة الأسرة، ويعجزها عن القيام ببعض أو كل أنواع النشاط أو الوظائف التي تباشرها الأسرة السوية أو الاجتماعية أو الجو النفسي المحيط بها.[1]

فعندما يتعرض أحد أفراد الأسرة لأي مرض تؤثر حالته في جميع أفراد أسرته، فتضطرب الحياة الأسرية، وتزيد الأعباء والمسؤوليات خاصة في حالة المرض المزمن، خاصة في حالة ما إذا مرض أحد الوالدين، فبمرض رب الأسرة يتوقف الدخل أو ينخفض مما يؤثر على دخل الأسرة، فيزيد قلق الأب ويتوتر ويعجز عن تدبير شؤون المنزل، كما تتأثر الأسرة أيضا إذا مرض أحد أبنائها، فيتأثر الوالدين نفسيا ويسكنهم الخوف على حياة أبنائهم ومستقبلهم إذا كان المرض مزمنا، فالمرض يؤثر سلبا على استقرار الحياة الأسرية نفسيا واجتماعيا، ويجعل الأسرة تفقد توازنها واستقرارها، ولتحقيق التكامل الأسري[2] لا بد من توفر الصحة لجميع افراد الأسرة فلا جدال في أن سلامة الأبوين الصحية تؤدي إلى نسل سليم وبالتالي أسرة سعيدة.

ج- المقوم النفسي:

[1] – جابر عوض سيد خيري خليل الجميلي: "الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة"، مرجع سابق، ص 17.

[2] – حنان عبد الحميد العناني: "تنمية المفاهيم الاجتماعية والدينية في مرحلة الطفولة المبكرة"، دار الفكر، الأردن، 2005، ص186.

يعد المقوم النفسي من أهم مقومات الأسرة، فعندما توفر الأسرة الاستقرار النفسي والطمأنينة والأمن والعطف لأفرادها، فهي تكون أكثر فاعلية في رعاية أبنائها فهي بذلك تضمن سلامة أفرادها من التفكك الأسري والصراع بين أفرادها والتفاهم والتعاون المتبادل بين الوالدين شرط أساسي لاستقرار الحياة الأسرية، كما أن تحديد سلوك الأسرة ينعكس على الطفل منذ السنوات الأولى في حياته لأن وظيفة الأسرة هي صياغة استعداده في نمط اجتماعي مقبول[1].

ويعتمد المقوم النفسي للتوافق بين الزوجين واستمراريته الحياة الأسرية إلى مراعاة الاعتبارات الآتية:

تكوين أساليب مشتركة للحياة الأسرية، وهذا يتوقف على تماثل الأسر التي ينتمي إليها الزوجين في العادات والتقاليد والبيئات الاجتماعية المتقاربة.

- تقارب الخبرات النفسية الماضية التي عاشها كل من الشريكين قبل الزواج فقد أكدت دراسات علم النفس مؤثرات الطفل المحروم من الحب أو المهمل في خلق أبا قاسيا أو غير موفق في حياته الزوجية.
- توفر درجة من النضج العقلي ترتبط بالمنطقية وتتقبل ما تأتي به من الحياة من مواقف بما يمكن الأسرة من أن توفر لها النضج الانفعالي.
- اشتراك الزوجين في الميول والأهداف المشتركة العامة بما يمكن من تحقيق التكيف المتبادل، وعدم تعارض وجهات النظر حول فلسفة الحياة.
- التعارف المتعمق والمتكامل بين الشريكين والمبني على فكر متعمق وعقل سليم بعيدا عن الحب الرومانتيكي المصنوع من ضباب الأحلام، ويخفي حقائق الموضوعية، ولكن يجب أن يكون هناك تفكير عقلي منظم بعدة فترة مناسبة للتعارف، وهذا افضل من الزواج الذي يتم في عجلة ولا يسبقه فترة تعارف حقيقي.[2]

[1] – زياني دريد فطيمة: الأسرة والتنشئة الاجتماعية للطفل، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 13 ديسمبر2005، ص 210.

[2] – جابر عوض، سيد خيري خليل الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص–ص (28، 29).

د- المقوم الديني:

يعتبر الدين من أهم النظم الاجتماعية في كافة المجتمعات البشرية ولا بد أن تستفيد الأسرة من النظام الديني والنظم الأخرى، ويعرف **دور كايم:** الدين بأنه نسق متكامل من المعتقدات والممارسات ترتبط بموسوعات مقدسة يوجد بين أولئك الذين يؤمنون بهذه المعتقدات والممارسات في مجتمع أخلاقي معين.

فالدين في مجتمع معين يؤلف بين حقوق الأفراد وواجباتهم ويربط هذه الالتزامات بالقوة العليا المهيمنة على البشر التي يستطيع أن توقع العقاب على من يتجاوز حقوقه أو يتعدى على حقوق الآخرين كما يمكننا أن نثبت المحسن الذي يكبح جماح شهوات ونزوات ويحترم حقوق غيره من الناس فالفرد لا يمكنه أن يعيش منعزلا عن المجتمع ولا تستقيم الحياة الاجتماعية إذا خضعت العلاقات بين الناس لمجموعة من القواعد والتنظيمات وعندما تتعرض لمقومات الحياة الأسرية التي تساعد في المحافظة على استقرارها فإننا نجد أن الدعامة الأولى هي ضرورة توفير القيم الروحية داخل الأسرة، فالأسرة بمثابة الحارس والحكم والرقيب في حياة الفرد وهي أولى المؤسسات التربوية وأهمها في نمو الخلق ومن المسلم به أن الأنماط الأسرية من العوامل الأساسية في تشكيل الشخصية، فالأسرة لا تنقل إلى الطفل الوراثة البيولوجية وحدها بل خصائصها أيضا.[1]

وعموما يمكن القول بأن الحياة الأسرية تكون متوافقة إذا توفرت فيها بعض العوامل المساعدة الآتية:

- ✓ وجود أهداف مشتركة للأسرة؛
- ✓ تفاقم واتفاق الوالدين حول علاقتهما ودورهما مع الأبناء ورعاية الأسرة؛

[1] – أميرة منصور يوسف: "محاضرات في قضايا السكان والأسرة والطفولة"، المكتب الجامعي الحديث، د ط، مصر، 1999، ص-ص (56، 57).

- ✓ الاكتفاء والاستقرار الاقتصادي وتقدير كل فرد لما يبذله الآخرين في سبيل إسعاد الأسرة؛
- ✓ التجارب الناجحة في مواجهة ما تتعرض إليه الأسرة؛
- ✓ توفر الصحة والقدرة الجسمية التي تهيء لكل أفراد الأسرة من القيام مسؤولياتهم وإشباعات العلاقات الأسرية؛
- ✓ السلوك الديني والتمسك بالفضائل والقيم الدينية تقي الأسرة وأفرادها من المشكلات والانحراف.[1]

هـ – المقوم الاجتماعي:

ويتضح في نجاح الحياة الأسرية بانسجام خيوط العلاقات والروابط الاجتماعية واستقرار الجو الأسري يقوم على احترام متبادل في أداء الأدوار الزوجية من ناحية الإشباعات الجنسية والعاطفية وعلاقات الصداقة والديمقراطية والمشاركة في السلطة وتقسيم العمل.

وتحتاج الأسرة للاحتفاظ بتكيف الحياة الأسرية إلى مراعاة الاعتبارات الآتية:

أ– المرونة والتلائم مع التغير الاجتماعي والتطور

ب– القيام بارتباطات واسعة عملية مع القوى الدينية الاجتماعية والاقتصادية.

ج– أن تخضع للروابط البيولوجية الأساسية لكل من الرجل والمرأة والأم والطفل وفي هذا المقوم الاجتماعي للأسرة تتضح أهمية عنصر المرونة بين الزوجين في مواجه المشكلات، والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة وحق الأبناء في اتخاذ قراراتهم واستقلال الزوجين بحياتهما الأسرية، وعدم إثارة المتاعب وتقبل التعامل مع الآخرين بحياتهم الراهنة، واللباقة في تقديم المقترحات والمشاركة في المسؤوليات والواجبات.[2]

[1] – محمد سيد فهمي: "العنف الأسري"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص24.

[2] – جابر عوض سيد خيري وخليل الجميلي، مرجع سابق، ص–ص (17، 18).

وتقوم الحياة الزوجية على نوع جديد من العلاقات تنشأ بين الزوجين ولا يمكن أن تنجح هذه العلاقات إلا إذا شعر الزوجان بأهمية العلاقات الاجتماعية التي ينسجان خيوطهما معا، فالرغبة في استمرار هذه العلاقات والروابط الاجتماعية تعنى الاستقرار والاطمئنان في الجو الأسري وعملية بناء علاقات جديدة ليست عملية آلية تتم بمجرد وجود الزوجين تحت سقف واحد، بل تنشأ هذه العلاقات على أساس التقبل المتبادل، وتعبير كل طرف في رغبته لمساعدة الطرف الآخر والوقوف إلى جانبه في نختلف الظروف والمواقف[1].

4 – المداخل النظرية المفسرة للأسرة:

4 – 1 النظرية البنائية الوظيفية:

تعتبر هذه النظرية من أهم النظريات الرئيسية التي تستخدم كإطار لفهم الموضوعات المتاحة داخل نطاق الأسرة، تشمل العلاقة بين الزوجين والعلاقة بين الآباء والأبناء إضافة إلى التأثيرات المنبعثة من الأنساق الأخرى في المجتمع والسياسة الدين، التعليم والاقتصاد وغيرها على الحياة الأسرية وتأثير تلك الحياة على تلك الأنساق، تعتبر فكرة النسق المقولة الرئيسية في هذا المدخل الرئيسي للنظرية الوظيفية في تحليل وتفسير كل جزء وبناء في المجتمع، وإبراز الطريقة التي تترابط عن طريقها الأجزاء بينهما البعض، من هنا يمكن عمل التحليل في الماكرو (والوحدات الكبيرة التي تعالج وتفسر الأنساق والنظم الكبيرة) إلى المايكرو (الوحدات التي تعالج الأسر الفردية والأنساق الصغيرة)، إن تفسير استقرار الأسرة وأفرادها بوظائفهم كل حسب النسق والدور الذي يمثله يؤدي إلى استقرار الأسرة والمجتمع معا بما أن الأسرة نسق داخل المجتمع والعكس صحيح فإن عدم استقرار الأسرة وتفككها ناتج عن عدم قيام أفرادها بوظائفهم الموكلة لهم باعتبارهم يشغلون نسق داخل نسق المجتمع، إن الإشكالية من أفراد الأسرة الواحدة يسبب خلل قيامهم بوظائف داخل الأنساق في الوحدات الصغيرة التي تؤثر على استقرارهم واستمرارهم الأسري.[2]

[1] – محمود حسن: "الأسرة ومشكلاتها"، مرجع سابق، ص–ص (117، 119).

[2] – سناء الخولي: "الأسرة والحياة العائلية"، مرجع سابق، ص 31.

4 – 2 نظرية الصراع:

وتعتبر هذه النظرية من النظريات الاجتماعية التي اهتمت بدراسة الأسرة إذ حاول علمائها تطبيق مبادئها في دراسة العلاقة بين الزوج والزوجة، لذا وجد أنصار هذه النظرية اهتماماتهم للكشف عن كيفية استغلال الأفراد داخل الأسرة قوتهم في سبيل تحقيق أهدافهم وغاياتهم، لكنهم لم يعتبروا العلاقات الأسرية كنوع من المرأة تمثل الطبقة المحكومة ولكنهم حاولوا، معرفة كيف يحاول كل فرد من أفراد الأسرة استغلال امكانيات المتاحة للوصول إلى غاياته.[1]

وحاول أصحاب هذا المدخل دراسة العلاقات الزوجية والعلاقات الوالدية بين الأفراد الأسرة الواحدة واعتبروا أن الصراع داخل الأسرة ما هو إلا شكل من أشكال استخدام القوة من الآخرين محاولين معرفة مصادر قوة كل فرد من أفراد الأسرة، وكيف يستغلها في تأثيره على اتخاذ القرارات[2].

ويشير ماركس وأجلز إلى أن تغير النظام الاجتماعي من الرأسمالية إلى الاشتراكية، يترتب عليه إلغاء الملكية الفردية وتصبح تنشئة الأطفال من الموضوعات التي يرسم ملامحها ويرسى دعائمها، ويشير ماركس في كتاباته المبكرة إلى الزواج على أنه شكل من أشكال الملكية الخاصة الحصرية حيث يستحوذ الرجل على امرأة ينتزعها من مجتمع النساء وقصير ملك يمينه – دون غيره من الرجال– والمرأة في هذه الحالة شأنها شأن الثروة التي يمالكها الفرد ملكية خاصة ليحرم منها المجتمع ويسلم كثيرا من الماركسيين بصحة هذه القضية التي أثارها ماركس ويذهبون إلى أن الزواج ما هو إلا علاقة استغلال المالك لما يملكه، فالأنثى تمنح

[1] – سلوى عبد الحميد الخطيب:" نظرة في علم الاجتماع الأسري" المصرية لخدمات الطباعة والنشر، القاهرة، 2007، ص94.

[2] – علياء شكري وآخرون: "الأسرة والطفولة"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص–ص (30، 31).

زوجها المتعة الجنسية في مقابل الأمن الاقتصادي الذي يضمنه لها، والأنثى بذلك الوضع تكون الجانب الضعيف في هذه العلاقة لأنها أكثر اعتمادا على الرجل[1].

تؤكد هذه النظرية على أهمية الطبيعة الديناميكية لحياة الأسرة وتعتبر العوامل الخارجية قوى رئيسية تغير المجتمع فالأحوال الاقتصادية المتغيرة، وتغير البنى الاجتماعية وعلاقات السلطة في المجتمع من أهم عوامل التغير الأسري فالحياة الاجتماعية تتصف بصراع المصالح الفردية، والتغير هو نتيجة هذا الصراع الذي يحطم التوازن السابق وينتج توازنا جديدا يحمل بدوره صراعات جديدة[2].

- ولكن هذه النظرية لاقت انتقادات كثيرة حيث أنها بالغت حينما اعتبرت أن الصراع سيطر على كل العلاقات داخل الأسرة.

4 – 3 النظرية التفاعلية الرمزية:

يعتبر العالم جورج هاربرت ميد من أشهر العلماء الذين عملوا على تطوير هذا النظرية وكذا الحال مع عالم النفس الاجتماعي بلومر ويقوم هذا المدخل على مقولة المعاني المشتركة أو الاتفاقات المشتركة، التي تجعل التفاعل بين الأشخاص في المجتمع ممكنا وبالتالي يركز هذا المدخل على دراسة عمليات التنشئة الاجتماعية التي تكسب الفرد من خلال المعاني المشتركة في الأسرة والمجتمع بحيث يطور شخصية اجتماعية تجعله قادرا على القيام بأدواره الاجتماعية بنجاح، فالأنثى من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية تتعلم القيام بأدوارها الاجتماعية كدور الزوج، والأم ربة المنزل، أو المرأة العاملة، ويتعلم الذكر من خلال هذه العملية القيام بأدواره كدور الزوج والأب وصاحب المهنة، وكما يهتم أصحاب هذه النظرية بدراسة هذه العمليات التي تحول الكائن الإنساني من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي بحيث

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان: "الأسرة والمجتمع" – دراسة في علم اجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012، ص–ص (132، 133).

[2] – أحمد سالم الأحمر: "علم اجتماع الأسرة (بين التنظير والواقع المتغير)، دار الكتاب الجديد، ط1، لبنان، 2004، ص92.

يستطيع أن يشارك في تراث مجتمعه، ويهتمون أيضا بالتفاعلات التي يحملها كل منهم لهذه العلاقة.[1]

ومن أهم ما يميز هذه النظرية الحتمية الفائقة إلى ضرورة النظر في الأدوار يعتبرها" رالف دارندورف Ralf Danrendorf أنها ببساطة الأفكار المشتركة والموروثة التي تتوجب وترشد السلوك ولكنها لا تحتمه، لا بد من اعتبار الأفراد فاعلين مرتجلين وملتزمين بنص محددة.[2]

ويحظى مفهوم الدور في الأسرة وفقا للتفاعلية الرمزية بمساحة كبيرة في دراستها بحيث يرى كل جيل أن المفهوم التفاعلي للأسرة يتضح من خلال إدراك الفرد للمعايير او توقعات الدور الذي يجعله ملتزما في سلوكه بأعضاء الجماعة، سواء على المستوى الفردي او على مستوى الجماعة.[3]

فأدوار أعضاء الأسرة منها ما هو ثابت كدور الأب، الأم، الأخ، الأخت، ومنها ما هو متغير كأن يقوم الأب بدور الصديق مع إبنه وهكذا فالتغير هو ما يحول عملية التفاعل عملية ديناميكية فيأخذ العضو عدة أدوار على عكس التفسير الوظيفي الذي يرسم حدود الدور في إطار التوقعات النظامية للأدوار أي أن دور الأب في الوظيفة يبقى هو نفسه ولا يمكن العدول عنه بسبب الإطار الذي وضع له مسبقا، إن هذا التفسير الوظيفي ينطبق على ما كان سائدا أي في الأسرة الجزائرية حيث لا يستطيع الأب أن يكون صديقا لأبنائه، فدوره كان إعالتهم وعدم السماح لهم بالخروج عن قيم الجماعة المتعارف عليها، أي معايير خارجة عن ذات

[1] – نخبة من المتخصصين: "علم الاجتماع الأسري"، القاهرة الشركة العربية المتحدة للتسويق، والتوريدات، د ط، 2008، ص–ص (440، 441).

[2] – جون سكوت:" معجم علم الاجتماع" المفاهيم الأساسية" ترجمة: "محمد عثمان" الشبكة العربية للأبحاث والنشر، علي موكا بيروت، 2009، ص376.

[3] – يسرى إبراهيم وعيسى: "الأسرة في التراث الديني الاجتماعي" دار المعرفة مصر، 1995، ص56.

ممارس الدور فالتفاعل هنا يأخذ شكلا مستقيم أما في نظرية التفاعلية الرمزية فيأخذ الأب أكثر من دور بحسب طبيعة الموقف الذي يكون فيه كالصديق الأخ الأكبر ...

فيأتي التفاعل في شكل علاقة متبادلة مما ينتج قيم ومعايير جديدة بالإضافة إلى ذلك ركزوا في دراستهم على طبيعة الاختلاف الموجود بين العالم الرمزي للزوج والزوجة وتأثيره على تحديد توقعات أدوارها وعلى مجريات التفاعل بينهما.[1]

وعليه فالتفاعلية الرمزية تركز على العلاقة بين شخصين فأكثر ومنه تفسير التفاعلات الداخلية للأسرة مثل العلاقة بين الزوجين والأدوار التي يقومان بها من خلال الأنشطة السليمة لشخصية الأبناء، ولم تكتفي بتحليل التفاعل بل قامت بتفسيره من خلال عوامل خارجية وهذا ما يساعد على الحفاظ على العلاقة الزواجية في ظل التغيرات الاجتماعية من خلال المعالجة والتصدي لمختلف الصراعات التي تؤدي إلى التفكك.

5 – الأسرة الجزائرية خصائصها وتطورها:

5 – 1 خصائص الأسرة الجزائرية:

من خلال ما تقدم يلاحظ أن الأسرة الجزائرية لا تختلف عن الأسرة الإنسانية عامة أينما كانت وحيثما وجدت فذلك فيما يخص الخطوط العريضة والصفات العامة إلا أن كون الأسرة الجزائرية باعتبارها أسرة إسلامية بالدرجة الأولى فإن لها ثقافتها وقيمها ومعتقداتها الخاصة بها والتي تميزها عن غيرها من الأسر، الأمر الذي توصلت إليه مختلف الدراسات، وكشفت عنه معظم البحوث ولعل دراسة "مصطفى بوتفنوشت" تعد أكثر الدراسات إلماما بأهم الخصائص والتي عددها في الآتي".

- **الأسرة الجزائرية موسعة** تعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية وتحت سقف واحد، ألا وهي الدار الكبرى عند الحضر والخيمة الكبرى عند البدو، إضافة إلى العائلات الزواجية

[1] – راضية لبرش: "نظام الزواج في المجتمع الجزائري في ظل المتغيرات الجديدة" (قانون الأسرة المعدل والمتمم 2005)، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة ،2010، ص78.

الكبيرة الحجم هي الأكثر انتشارا وقد أرجعت الدراسات السبب إلى كون الزوج الجزائري زوج منجب، حتى قيمة الأم تقدر بعدد الأبناء التي تنجبهم، ويضع الأب ضمانه الاجتماعي في أبنائه الذين يساعدونه في أيام شيخوخته، وتجدر الإشارة إلى أن النظام الاجتماعي المعاصر يشجع هذه الظاهرة، فيؤدي إلى إكثار الأب الولادات ليضاعف التعويضات المالية أو الإعانات العائلية إضافة إلى كون تخطيط الولادات وتحديد النسل ليس بأمر مصرح به ومشجع، **والأسرة الجزائرية أسرة أكناتية** النسب فيها ذكوري والانتماء أبوي، وتتميز الأسرة الجزائرية كذلك **باللا إنقسام**، أي أنه الأب له مهمة ومسؤولية على الممتلكات، فالبنات يتركون المنزل العائلي عند الزواج أما الأبناء يواصلون الإقامة مع الأهل.[1]

5 – 2 التطور التاريخي للأسرة الجزائرية:

إن الأسرة نظام اجتماعي وهي أساس البناء الاجتماعي يتكون بنائها من أشخاص تربطهم علاقات دموية واجتماعية، ولأن المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات يتكون من هذا البناء فقد شهد تحولا ملحوظا أكده الباحثون في مختلف دراساتهم، فالأسرة الجزائرية مرت بمراحل تطورية يمكن تصنيفها كالآتي:

أ/ مرحلة ما قبل الاستعمار (1518 – 1830):

كان المجتمع الجزائري في بداية تكوينه عبارة عن مجموعات متفرقة مهاجرة أتت في بقعات متفرقة اختارت شمال إفريقيا بما فيها الجزائر مستقرا لها وترجع أسباب هذه الهجرات إلى عدة عوامل وظروف مناخية غير ملائمة للبقاء، أو التوسع أو لإخراجها بقوة من ديارها الأصلية، أو جاءت لترافق امتداد الإسلام، وأول جنس استقر في شمال إفريقيا هو الجنس البربري"[2].

[1] – مصطفى بوتفنوشت: "العائلة الجزائرية" التطور والخصائص الحديثة، نفس المرجع، ص–ص–ص (321، 322، 337).

[2] – صباح عياشي: "الاستقرار الأسري وعلاقته بمقياس التكافؤ والتكامل بين الزوجين في ظل مختلف المتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري"، دكتوراه، تخصص علم الاجتماع الثقافي، الجزائر، 2008: ص118.

كما كان في هذه الفترة يسود المجتمع النظام القبلي أي وجود علاقة بين البدو والرحل (بدو شبه مستقرين – بدو مستقرين حضر) وقيل أنه لا يوجد في الجزائر قبائل رحالة (تائهة) بالمعنى المطلق للكلمة، فالقبائل الأكثر حركة تتمثل في حركيتها إلى بعض القوانين التي تحدد بطريقة غير متغيرة تقريبا مجال السكن، الزراعية[1].

وللوقوف على معرفة ما طرأ على الأسرة الجزائرية من تحول، وتغير إبان الحقبة الاستعمارية يجب معرفة طبيعتها قبل بسط هذا الأخير سيطرته على البلاد، فالمجتمع الجزائري قبل1830، كان عبارة عن قبائل وعشائر يكون على رأس كل قبيلة أو عشيرة شيخ يمثل الأب الروحي لها، ويتولى تسيير شؤونها ماديا وروحيا، إذ أن المجتمع المغاربي لم يكن يتبع النمط الطوطمي كما أن المجتمع كما أن المجتمع المنزلي لم يكن مبينا على العائلة، بل كان عبارة عن جماعة اجتماعية قائمة على القرابة الأبوية كرابطة طبيعية أما السلطة العشائرية فقد كانت تحت حكم الشيخ الذي يتولى مهمة توزيع الأدوار والوظائف والتدخل لتسوية الخلافات والنزعات التي تقع داخل القبيلة، ويقوم بتزويج أعضائها.[2]

ويجب التذكير إلى أن المجموعات السكانية البربرية الأولى كان لها اعتقادات جماعية وثنية مرتبطة بالتفكير البدائي وظروف المجتمع الطبيعية، ثم كان اعتناقهم للدين المسيحي. راجع لظروف استعمارية وأخيرا كان اعتناق الدين الإسلامي الذي يزال مستمر إلى اليوم، كما أن هذه الأسر تشكلت عن طريق الزواج الداخلي (من نفس النسق القرابي أو القبلي) إلى جانب نظام الزواج الخارجي (زواج خارج الإطار العائلي أو النسق القرابي) الذي كان له علاقة تعايش مع مجموعات محلية وأخرى مهاجرة "وتبدوا القيم الروحية الأخلاقية في هذه الجماعات

[1] – نفس المرجع: ص123.

[2] – اليمين شعبان: "الأسرة الجزائرية عبر التاريخ، الثابت والمتغير" مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، العدد22، جوان 2017، ص 51.

الاجتماعية المنزلية آخذة الأهمية على القيم المادية، وفي العلاقات الاجتماعية والاقتصادية هو المحافظة على روح البركة كما أن نظام القيم يبدوا أن كل شيء ينصب حول الشرق"[1].

ب/ الأسرة الجزائرية أثناء الاحتلال (1830 – 1962):

يشهد العالم بانتهاء القرن 19 ثورات استعمارية من أوروبا على إفريقيا وبعض دول المشرق العربي وأبرزها على الإطلاق الثورة الفرنسية التي عانى منها المجتمع الجزائري وكان لها الأثر الواضح على بناءه واستقراره، وإن الاستعمار الفرنسي كان يعمل مشروع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، الهدف منه جعل الجزائر قطعة لا تتجزأ من التراب الفرنسي، أرضا، لغة، ثقافة، دين متبعا في ذلك السياسة الفرنسية في جميع مجالات الحياة ضف إلى ذلك منع الجزائريين من التعليم، حتى يتسنى له تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع فرنسي اللسان والثقافة[2].

والسياسة الفرنسية لم تكن عشوائية بل كانت مخططة وهذا لأن اللغة تؤثر على الفرد وترتبط وظيفيا بالأسرة والدين ومختلف الأنظمة الأخرى، وقد أدى دخول الاستعمار الفرنسي للمجتمع الجزائري إلى العديد من التغيرات الاجتماعية المختلفة، فقد عمد إلى تفكيك نظام القبائل وذلك بسلب الأراضي من الجزائريين كونها مصدر رزقهم ووحدة النظام الاجتماعي وهذا للقضاء على روح الجماعة والعلاقات المدعمة بالملكية الجماعية، وتحرير الفلاح من العلاقات القرابية التي تنسجها القبيلة وهذا ما أدى إلى تلاشي الملكية الجماعية وظهور الملكية الفردية وانتقلت السلطة من حكم شيخي إلى نظام أبوي، ومن هنا انتقل المجتمع الجزائري من النظام العشائري إلى النظام العائلي في شكله الممتد[3].

[1] – مصطفى بوتفنوشت:" العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة"، مرجع سابق، ص52.

[2] – راضية لبرش: "نظام الزواج في المجتمع الجزائري في ظل المتغيرات الجديدة"، مرجع سابق، ص 90.

[3] – ليلى معاك: "دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية" رسالة ماجستير، تخصص علم الاجتماع العائلي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011، ص45.

كما أنه لا يمكن نفي أن الاستعمار دخل الجزائر مستعمر ومدمر كل ما فيها، ومن بين الأساليب الاستعمارية التي هدفت إلى تفكيك الأسرة الجزائرية: تحطيم النسب العائلي، والتقتيل، والتشريد، والتنصير، ونشر الموبقات وقد عانت الأسرة الجزائرية من الصعوبات والتهميش، والبطالة، وانخفاض مستوى المعيشة مما أدى إلى رفض الاندماج في المشروع الجديد الوافد، في الوقت الذي ظن فيه المستعمر أن مشروع تفكيك الأسرة الجزائرية يسهل تنفيذه ولكنه أخطأ الظن، إذ أن عمليات الإبادة والقهر والتسلط إليها، دعت أفرادها إلى الالتفات حول بعض والوقوف ضد المستعمر الغاشم، فبدل أن تفكك الأسرة ويتجه بعض أفرادها للرد القاسي والمتمثل في تنامي قيم التعاطف والتضامن بين الأسرة والتمسك باللغة العربية والقيم الثقافية الوطنية"[1].

ج/ مرحلة الاستقلال (من 1962):

وبما أن الثورة كانت العامل القوي للتحول المجتمع الجزائري فباستقلاله ظهرت معطيات جديدة حيي عاش المجتمع تحولات على مختلف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد مس هذا التغير البناء الأسري وقد عرفت الأسرة الجزائرية آنذاك عدة تحولا ت حيث تغير شكل الأسرة الممتدة بالهجرة إلى المدينة لأجل البحث عن عمل وأصبحت تتيم بدرجات متفاوتة حسب الأوضاع الحضرية للمجتمع وشيئا فشيئا بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة لتتجه نحو شكل الأسرة النووية غير أن هذا التغير بقي بصورة نسبية طبقا لتقدم الأحوال العامة في المجتمع ككل، وهكذا تحولت الأسرة الجزائرية من نموذج اجتماعي اقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ويعتمد على الزراعة والفلاحة وتربية الحيوانات إلى نموذج فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي، والعمل المأجور والملكية الخاصة والاستقلالية الفردية على جميع الأصعدة وظهرت الأسرة الجزائرية الحديثة"[2].

[1] – سليمة حمودة: "التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على السلطة الوالدية كما يدركها الأبناء في الأسرة الجزائرية"، دكتوراه، تخصص علم النفس الاجتماعي، بسكرة – الجزائر، 2014، ص72.

[2] – ليلى معاك: "دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية"، مرجع سابق، ص46.

وقد عرفت الأسرة الجزائرية اهتزاز كبير في زمن الاستعمار على غرار مصادرة الأراضي التي أدت إلى تفكك الأسرة الجزائرية، والذي بدوره نتج عليه تشرد أفراد الأسرة وانتشار الفقر، ولما قامت الثورة المجيدة عجلت على تغيير الأدوار داخل الأسرة خاصة في دور المرأة حيث أصبح لها دور المسؤولية كما كانت عليه فلقد شاركت في النضال إلى جانب الرجل، كما أن الاحتكاك بالثقافة الغربية أثر على الأسرة عامة، والعلاقة بين أفرادها، خاصة وبالتحديد بين الزوجين من حيث تغير مكانة ومركز الفتاة الجزائرية والذي جعلها تقتحم مجال العمل ومنه مشاركة الزوج في ميزانية البيت واتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة، كما أصبح لها الحق في اختيار الشريك على عكس ما كانت عليه من قبل العائلة والأهل هم المكلفين بالاختيار نظرا لعدم وجود فرص تقابل الطرفين حتى الزوج لم يكن له الحق في التعرف على زوجته إلى غاية يوم الزفاف.[1]

ولدراسة الأسرة الجزائرية الحديثة يرى العلماء والباحثين أنه يجب تناول أو معرفة تطورها التاريخي، وهذا الإلمام بمختلف جوانبها لأن التحولات في مختلف الأنظمة أدت إلى تحول في البنية الأسرية ومختلف البنى الاجتماعية التقليدية في البدو والحضر.

"وقد اعتاد الباحثون الغربيون والعرب أن يصفوا الفاعلية العربية التقليدية بأنها ممتدة وأبوية، وأنها تنزع نحو تفضيل الزواج بين الأقارب وتسمح بتعدد الزوجات، وهي بالأساس وحدة اجتماعية إنتاجية تشكل نواة ومركز للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية تقوم على التعاون والالتزام والتبادل المودة، وأبوية من حيث تمركز السلطة والمسؤوليات ومن حيث الانتساب، وهرمية على أساس الجنس والعمل، وممتدة ثم إن هناك خصائص أخرى تتعلق بالزواج والطلاق والإرث، وبنوعية علاقات العائلة بالمجتمع ومؤسساته".[2]

[1] – عمار بوهلال: "أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر المعاصر" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1882، ص 122.

[2] – حليم بركات: "المجتمع العربي المعاصر" مركز دراسات الوحدة الاجتماعية، بيروت ،2011، ص175.

وعن العائلة الجزائرية التقليدية يعرفها الباحث "العيد دبزي" و" روبير ديزكلوتر" بأنها" جماعة منزلية تدعى العائلة من الأقارب الأقربين الذين يشكلون وحدة اجتماعية واقتصادية قائمة على علاقات الالتزام من تبعية وتعاون"[1].

- وهنا يتضح لنا بأن العائلة التقليدية كان يسودها التعاون والتساند والتضامن وهي عمليات اجتماعية قوية كانت تتميز بها العائلة الجزائرية التقليدية.

"وتعرف الأسرة الجزائرية الحديثة بأنها تلك المجموعة المكونة من عدد من الأفراد ذوي روابط قرابية دموية من الدرجة الأولى، وعليه فهي تضم كل من الآباء وزوجاتهم والأبناء المباشرين فقط وهذا النموذج يعرف في علم الاجتماع العائلة بالأسرة النووية أو الزواجية، وفي بعض الحالات قد يضاف لتلك الزمرة أفراد من الدرجة الثانية كأحد الأجداد من الأب، أو أخذ الأخوات لرب الأسرة أو الأخوة غير المتزوجين خاصة والمنفق على الأسرة كلها رب الأسرة وهنا تصبح الأسرة الجزائرية أسرة شبه نووية أو ممتدة، وفي حالات ثالثة قد يضاف إلى هذه الأخيرة الأخزة المتزوجين وبما لهم من عوائل، شريطة أن ينفق كل رب أسرة على أسرته لن يسكنون كلهم في بيت واحد وهنا بصبح الأسرة الجزائرية في هذه الحالة أسرة مركبة، غير أن النموذج الأخير لم يعد موجودا منذ أكثر من عشرون سنة تقريبا إلا في القليل من المناطق الريفية على الخصوص، وبناءا عليه فإن الأسرة الجزائرية ليس لها شكل ثابت واحد من زمرة الأشكال التي اتخذتها الأسرة الإنسانية"[2].

- لكن الواقع يبرهن عكس ذلك على أن الأسرة المركبة هي النموذج المفضل والمثالي في المجتمع الجزائري.

[1] – حنان مالكي: "الخصائص السيسيولوجية للأسرة الجزائرية التقليدية الحديثة"، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد 22، جوان 2011.

[2] – مليكة عرعور: "الأدوار الزواجية في الأسرة الجزائرية المعاصرة" أطروحة دكتوراه، علم الاجتماع التنمية، بسكرة، 2010، ص 113.

- إن الأسرة الجزائرية ليست ذات طابع واحد بناءا أو وظيفة، حيث أنها تعيش في الريف بمعطياته وتعكس مدلولاته وتسكن الحضر فتلبس خصائصه وتتكيف مع معطياته والأهم أن حتى هذه الأخيرة ليست ذات طابع واحد لأن المجتمع الجزائري ليس مجتمع متجانس ثقافة وبيئة ومع ذلك ام يكن الاختلاف جوهري أي في القضايا الأساسية للمجتمع، إذ أن هذا المجتمع لم يكن متنوع في صميم ثقافته وكينونته الاجتماعية التي تنعكس على تشكيل بناءه للأسرة ووظيفتها إلا بين النموذج النووي والممتد أساسا، وهذا ما أكدته الدراسات الأنثربولوجية، ومن هنا يمكن القول بأن الأسرة الجزائرية لم تنتقل في تحولها البنائي على الخصوص انتقالا كليا وكاملا من القالب الأسري الممتد إلى الذي يليه في مراحل التحول حسب رصد العلماء والدارسين وهكذا إلى أن يصل النموذج النووي والزواجي للأسرة الجزائرية.[1]

أي أن الأسرة الجزائرية ليست نفسها في الريف، والحضر فهي تختلف من منطقة إلى أخرى، وهذا راجع إلى اختلاف الثقافات بينهم إلا أنها تحافظ على بعض الخصائص المشتركة لذا نستخلص أن البنية الاجتماعية للأسرة الجزائرية تأثرت بتغيرات المحيط والواقع الاجتماعي، وتكيفت مع متغيرات التطور الواسع، ولكنها في الواقع لازالت متحفظة بمعنى القيم الأصلية والعادات والتقاليد المستمدة من التراث العربي الإسلامي التي تساهم في تكوينها وتأهيلها، لذلك نجد سمات أساسية مشتركة بين الأسرة العاصمية والقبائلية والزيانية والأسرة التارقية، بينما تختلف في الأصل وتختلف في جزيئات مرتبطة بطبيعة المنطقة وخصائصها.[2]

وفي بناء المجتمع برهنت من خلاله على أنها كائن له وجود، وقد كانت هذه التغيرات في مجمعها كنتيجة لانتشار التعليم والتضييع ومحو الأمية الذي يطرح نفسه كعنصر محرك في تطور المجتمع، ونقطة اختلاف مهمة بين البيئتين التقليدية والحديثة.[3]

---

[1] – مليكة عرعورة: "الأدوار الزواجية في الأسرة الجزائرية المعاصرة"، مرجع سبق ذكره، ص 114.

[2] – أحمد عبد الحكيم بن بعطوش: "النظام العائلي الحديث في الممارسات القرابية في المجتمع الجزائري"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 13، باتنة – الجزائر، ديسمبر 2014، ص 135.

[3] – مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص 213.

وفي إطار هذا النظام عرف النظام القانوني الجزائري نقلة نوعية من نظام قائم على الشريعة الإسلامية يتمحور حول المذهب المالكي، ومن اختصاص الجماعة فقاضي المحكمة في المجتمع التقليدي إلا نظام قانوني من اختصاص العدالة المعترف بها كمؤسسة وطنية مقبولة تعتمد أساسا على إحكام الشريعة الإسلامية بمختلف مذاهبها الفقهية الاجتهادية المتماشية مع روح العصر.

ومن مظاهر التطور أيضا المظهر الاجتماعي المهني الذي يعبر عن تطور ملحوظ بالنسبة للوضعية السابقة داخل البيئة التقليدية، فبعد استعادة البلاد لسيادتها الوطنية والتحكم في كل القطاعات للأمة أصبح هناك مفهوم مهني جديد ذو تقنية عالية وتسيير علمي في مختلف القطاعات.[1]

الأسرة الجزائرية الحديثة تقترن بمفهوم الاستقلالية، حيث يقيم أفرادها في سكن مشترك ويشاركون في تكوين بنيتهم الاجتماعية والاقتصادية بشكل ذاتي. تلك الاستقلالية تعكس تغيرات في التفاعلات الاجتماعية والقيم الثقافية، حيث يُفضل الآن التركيز على الأسرة الصغيرة كوحدة أساسية تلبي احتياجات أفرادها بطريقة أكثر فعالية.

تحمل الأسرة الجزائرية الحالية في طياتها مزيجًا من التقاليد والتطورات الاجتماعية الحديثة، مما يظهر تكاملًا بين الحضر والتقاليد في هيكلها. هذا التحول يمثل تحديات وفرصًا لفهم عمق الديناميات الاجتماعية في المجتمع الجزائري وتكوين المعنى الجديد للأسرة في سياق الحياة المعاصرة.

[1] – مصطفى بوتفنوشت، المرجع السابق، ص–ص (152، 153).

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل، استعرضنا موضوعاً مكملًا ومرتبطًا بالدراسة الرئيسية، المتعلق بالتطور التاريخي للأسرة، مع التركيز على أشكالهما المتنوعة ووظائفهما المهمة، والتحقيق في الاتجاهات النظرية التي تفسر هذا التطور. قمنا بتسليط الضوء على خصائص الأسرة، أين وضحنا ما يميزها ويجعلها فريدة من نوعها بين الأسر الأخرى. تناولنا أيضاً الوظائف الرئيسية للأسرة والمقومات التي تسهم في تحقيقها بشكل فعّال. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا باستعراض النظريات التي تحاول تفسير هذه الظاهرة الاجتماعية الرئيسية، مع التركيز على الأسرة الجزائرية ومظاهرها الفريدة، وكشفنا التطور التاريخي الذي شهدته عبر الزمن.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

تطوّر نظام الزواج:رحلة تاريخية وتحليل نظري

ثانيا: الزواج

1 – لمحة تاريخية لأشكال الزواج.

2 – خصائص الزواج ووظائفه.

2 – 1 خصائص الزواج.

2 – 2 وظائف الزواج.

3 – دوافع الزواج.

3 – 1 الدوافع الداخلية.

3 – 2 الدوافع الخارجية.

4 – أهداف الزواج.

4 – 1 أهدافه العالمية.

4 – 2 أهدافه الدينية.

5 – أهمية الزواج والحقوق والواجبات الزواجية.

5 – 1 أهمية الزواج.

5 – 2 الحقوق والواجبات الزوجية.

6 – الاختيار الزواجي مفهومه وصوره.

6 – 1 مفهوم الاختيار الزواجي.

6 – 2 صور الاختيار الزواجي.

7 – النظريات المفسرة للاختيار الزواجي.

7 – 1 الاتجاهات الاجتماعية الثقافية.

7 – 2 الإتجاه النفسي (التكامل بين الزوجين).

7 – 3 إتجاه التحليل النفسي.

خلاصة الفصل.

الفصل الثالث: تطوّر نظام الزواج رحلة تاريخية وتحليل نظري

تمهيد:

في هذا الفصل المعنون بـ: تطوّر نظام الزواج رحلة تاريخية وتحليل نظري ويتطرق إلى عنصر الزواج فقد تناولنا فيه المسيرة التطورية والتاريخية لأشكال الزواج، خصائصه ووظائفه لما له من أهمة كبيرة في الاسرة والمجتمع ويظهر ذلك في الحقوق والواجبات الزوجية التي يؤديها كل من الزوجية ومرورا بالاختيار الزواجي وصوره باعتباره عملية مهمة جدا في حياة الانسان والمحدد الأساسي لمصير العلاقات الزواجية والأسرية، لذلك لا بد من الاهتمام كممارسة اجتماعية وكدراسة علمية حتى نتمكن من تحقيق بناء أسرة سعيدة ومتوافقة ومستقرة وذلك من خلال التطرق الى الاتجاهات النظرية المفسرة له.

1 – الزواج:

يمثل الزواج أرقى آلية ضبط إنساني في التعامل مع الغريزة الجنسية وتأسيسها، وقد منحت المجتمعات الإنسانية الزواج صفة القدسية بواسطة عقد يخضع لمراسيم دينية واجتماعية وشروطا قانونية، والزواج علاقة روحية تليق برقي الإنسان، وهي أساس ثبات الأسرة التي تنشأ وتنمو في ظله، وهو ضمان لبقاء النوع الإنساني ومحافظة على رقيه وتكاثره، ولقد شرع الزواج لأغراض سامية ومنه تحقيق العديد من المصالح والأسرة.

1 – 1 لمحة تاريخية لأشكال الزواج:

لقد عنت الأنثروبولوجيا الاجتماعية بدراسة النظم كالزواج القرابة، الدين والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي وغيرها من النظم، التي تؤلف البناء الاجتماعي في الأنماط الاجتماعية المتمايزة، وكان ذلك في المجتمعات البدائية ومع تطور المجتمعات الإنسانية طورت هي الأخرى، دراساتها بحيث لم تعد تقتصر على تلك المجتمعات القديمة بل أصبحت تدرس المجتمعات المتقدمة والفروق الريفية والحضرية وغيرها من الموضوعات من أجل التعرف على جوانب وكيفيات التقدم والتطورات في البنيات السوسيوثقافية الأخرى والتي تؤثر بلا شك في الحياة.

توافق وتطور وتناغم مع الحياة الكلية للمجتمع، وعليه فإن أي معالجة نظرية، لموضوع القرابة تدفعنا للتعرف إلى نظام الأسرة والزواج، وقد حاول الأنثربولوجيون أن يتعرفوا على طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل النظم الاجتماعية وبحثوا في أبعادها التنظيمية وقوانينها وعاداتها وطقوسها المرتبطة بالزواج وظروف اختيار القرين والعلاقات التي تجمع الزوجين، لذلك فإن الوقوف على نظام الزواج، بغض النظر عما اذا كان داخلي او خارجي يتطلب التعرض لأشكاله ثم مقارنة الحقائق العلمية المتوصل إليها وهذا ما أكدته البحوث والكتابات الأنثروبولوجي الأمريكي "راد كليف براون" عند قوله: "إن دراسة طبيعة المجتمع الإنساني هي

دراسة منهجية منظمة تعتمد على مقارنة الأشكال المختلفة للمجتمعات الإنسانية بالتركيز على الأشكال الأولية.[1]

إن نظام الزواج يرتبط في خلفيته ضمنيا بأشكال الزواج المتعددة التي تنتشر في مختلف مناطق العالم وكذا بالتغيرات التي مست جميع البنى الاقتصادية، السياسية والثقافية والأخلاقية وأشكال الطقوس التي أثرت وبدرجات متفاوتة في هذا النظام.

ويرجع الفضل في توضيح أشكال الزواج عبر التاريخ للدراسات الأنثربولوجية والاجتماعية التي اهتمت بدراسة المجتمعات البدائية، حيث أسهم العديد من الباحثين بشكل واضح في هذا الموضوع من أمثال: "مالينوفسكي"، "لويس هنري"، "مورجان" و"باخوفين" وغيرهم هذا الأخير الذي صنف نظام الزواج من خلال خاصيتين اثنتين هما: المشاعية الجنسية وثانيها النظام الأمي بمعنى أن السيادة السياسية في المجتمعات الأولى، إلا أن ذلك لم يدم طويلا إذ بدأت معالم التنظيم تتضح بظهور مصطلح التملك حيث أخذت العلاقات تأخذ طريقها نحو الانضباط والتنظيم إلى أن تبلورت وأخذت شكل عقد بين المرأة والرجل يقتضي المعاشرة المستمرة بينهما طبق القوانين في السياقات الآتية سنوضح الأشكال التي مر بها الزواج عبر العصور التاريخية بدأ بالمشاعية الزوجية إلى وحدة الزوج والزوجة.

أ/ المشاعية الجنسية:

ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن الزواج كان مشاعا في الحياة البدائية الأولى ففي هذه المرحلة ساد النظام الزواجي الذي يقوم على الإباحية الجنسية، حيث كان كل النساء حقا مشاعا لجميع الرجال، وكذا الحال بالنسبة للرجال فهم حق مشاع بين جميع النساء دون التقيد

[1]– فاتن محمد شريف: "دراسات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية – الأنثربولوجيا الأسرة والقرابة"، مطبعة الانتصار، مصر، 1999، ص19.

بنظام يضبط حياتهم الجنسية، فلا يوجد لقوانين أو قواعد تنظم ممارستهم وأنشطتهم في جميع المجالات.[1]

ويعتقد جانب من الباحثين الوضعيين أن الصورة الأولى لاتصال الرجل بالمرأة كانت "الشيوعية الجنسية" "prom scully" وتشتق هذه الكلمة من الثلاثية "miscere" وتعني يخلط "promiscue" هو المختلط ويقصد "pro–miscuite" الاختلاط أو المعاشرة الجنسية "Sexual communism" فالأمر مشاع بين الرجال والرجال والنساء يستمتعون وفقا لأهوائهم دون قواعد أو ضوابط ويتربى الطفل في أحضان أمه إلى أن ينسب فينفصل عنها ويهيم على وجهه مثل سائر الجماعة، ومن المسلم به علميا أنه لم يعثر على شعب بدائي واحد يعيش حالة الشيوعية الجنسية الكاملة .

وقد اعتمد القائلون بالشيوعية الجنسية على بعض من العادات قيل بأنها بعض من آثار هذه المرحلة وذهبوا في ذلك إلى أقوال : فالعالم السويسري "باخوفين" "Bachofen" وهو من أكثر المتشيعين لهذه المرحلة في حياة البشر استقى معلوماته في كتابه (سيادة الأم) "Mutterrecht" سنة 1861 من إشارات وردت في أقوال بعض من المؤرخين مثل "هيرودوت" و"تاسيت" بانتساب الطفل لأمه ولأهمية الأخت، وأقام نتائجه على أن الجماعات الإنسانية كانت تخضع في البداية لسيادة المرأة، وأن النظام الأموي مرحلة وسطى سبقتها الشيوعية الجنسية، وأن المرأة هي التي كافحت تعمل بشجاعة وإصرار على كيح شهوات الرجل ورغباته وأجبرته على احترام ميولها، فكان النظام الأموي والذي مهد للنظام الأبوي القائم الآن.[2]

أما العالم الإسكوتلندي "ماك لينان M' Lennan" كتابه الزواج البدائي "Marriage primitive" سنة 1825م، فقد اعتمد في نظريته على الشيوعية الجنسية إلى

---

[1]– علي عبد الواحد الوافي: "الأسرة والمجتمع"، مطبعة النهضة المصرية، الطبعة السابعة، 1977، ص 11.

[2]– مليكة يوسف زرار: "موسوعة الزواج والعلاقة الزوجية في الإسلام"، دار الفتح للإعلام العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000، ص–ص (17، 18).

إعادة اختيار الزوجة من خارج الجماعة التي ينتمي إليها الزوج "exogamy"، ويدعي أنه نظام وجد نتيجة لعادة وأد البنات التي أدت إلى اختلاف التوازن العددي بين كثرة الرجال وقلة النساء ثم ارتبطت عملية الاختطاف بالزواج حتى استقر الزواج من الخارج.

وذهب العالم الأمريكي مورغان "Morgan" مؤلف كتاب المجتمع القديم "Ancien society" سنة 1878م أن الوضع الأول للبشرية هو حالة الشيوعية الجنسية وأن الإنسان لا يتميز كثيرا عن الحيوان يعيش في شكل قطيع في عصر الوحشية savagery ولم يجد مورغان دليلا لأقواله إلا أنه اعتمد على نظام القرابة، classificatory system of relation ship عند بعض قبائل جزر هواي.[1]

ويفترض أحمد أبو زيد هذا الرأي بأن النظام الأمومي ليست له علاقة بالجهل بالأب، بل هو من النظم التي أدخلتها بعض الجماعات لتحديد القرابة، كما تتخذ مجتمعات أخرى النظام الأبوي (patriarchal) دون أن يرجع الجهل للظلم.[2]

ب/ تعدد الأزواج والزوجات: الزواج الجماعي

وهو النظام الذي بمقتضاه يتاح لعدد من الرجال أن يتزوجوا عدد من النساء على أن يكون حقا مشاعا بينهم وقد سارت عشائر قديمة على هذا النظام في بعض نواحي استراليا وميلانيزيا وبعض قبائل الهمالايا وسيبيريا وتودا وقبائل الهاواي، وقد تفرع هذا النظام إلى أشكال فرعية كثيرة منها الزواج الأخوي الذي بمقتضاه يتعاشر الأخوة والأخوات معاشرة زواجية في نطاق الأسرة، ومنها زواج الأقارب بطائفة من أقاربهن أو من الأباعد على حسب النظم التي يؤخذ بها المجتمع.

[1]– مليكة يوسف زرار: المرجع السابق، ص 18.

[2]– جلال إسماعيل حلمي: "علم اجتماع الزواج والأسرة – رؤية نقدية للواقع والمستقبل، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة – مصر، 2012، ص 47.

ويرى العالمان "مورجان وفريزر" أن نظام الزواج الأخوي قد ترك آثار كثيرة في النظم الزواجية القديمة والحاضرة وأهمها نظامان : أولهما يسمى: "الليفيرا levirat" وبمقتضاه يتعين أن يتزوج الرجل بأرملة أخيه المتوفي أو أخواته، وثانيهما يسمى (السوروا Sorora) وبمقتضاه يتزوج الرجل بأخت زوجته أو أخواتها بعد وفاتها أو يجمعهن في زواج واحد، والملاحظ أن الأطفال الذين يولدون في ظل هذين النظاميين يعتبرون أشقاء للأولاد الموجودين قبلا، كما يكسب العم في النظام الأول صفة الأب، وتكتسب الخالة في النظام الثاني صفة الأم وهذا ما يدل على الأبوة والأمومة والأخوة وتخضع لأوضاع اجتماعية ولعادات الجماعة وعرفها وتقاليدها ولا ترتبط في أساسها بالقرابة الدموية أو العصب.[1]

وهذا الشكل غير منتشر ويوجد بصفة أساسية بين قبائل الديري في أستراليا حيث كان يسود بينهم زواج عدة رجال بعدة نساء ولكل منهم حق الإتصال الجنسي بالآخر، ولكن هذه الامتيازات لم تكن تعنى بالمسؤوليات الاقتصادية، وكان يوجد أيضا بين إحدى الطوائف الدينية وكانت تتألف من أربعة رجال وثلاثة نساء وستة أطفال يعيشون في خيام الحب بالقرب من منطقة بريسبان "Brisbane" في أستراليا وقد دافع قائد هذه الجماعة عن ممارسته بقوله :"نحن نؤمن بأننا عندما نتبادل الشركاء فإن ذلك يتم وفقا لإرادة الله ونحن لا نفعل ذلك بدافع الشهوة ولكن بدافع الحب، وأحيانا نصلي طوال الليل من أجل الهداية والتوفيق".[2]

كما توجد أنواع من الزواج مثل الزواج المؤقت، وهو نوع من مظاهر ووحدانية الزوج والزوجة، وهو نموذج لا يسامر إلا لفترة قصيرة تحددها التقاليد والأعراف والقوانين كذلك زواج الماعة وهو زواج قائم على التقاعد المؤقت إذ ينص في العقد أنه موقوت بأجل معين تنتحي بحلوله رابطة الزوجية ولا تزال بقاياه سائدة في بعض البلاد الغربية وحتى العربية الإسلامية،

[1]– مصطفى الخشاب: "دراسات في الاجتماع العائلي"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، سنة 1985، ص–ص (107، 108).

[2]– يحي مرسي عبد بدر: "أصول علم الإنسان الأنثروبولوجيا"، ج1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2000، ص 247.

وإذا كان الإسلام لا يقر مثل هذا الزواج، إلا أن الشيعة الإمامية هي الفرقة الإسلامية التي تعترف بصحة وجواز هذا الشكل من الزواج وتقر مشروعيته[1].

ج/ وحدة الزوجة مع تعدد الأزواج:

هذا الشكل من الزواج يباح فيه أن يشترك جماعة من الرجال بزوجة واحدة فتكون حقا مشاعا بينهم، وقد وجد هذا الشكل في عدد غير يسير من المجتمعات البدائية، ولاتزال تمارس في بعض المناطق مثل أمريكا الشمالية والقبائل التي تعيش في نيجيريا وهنود البافيتسود وقبائل الأكريز، كما أشار العديد من الأنثروبولوجين على وجوده في بعض المناطق في الهند الكشمير وهو مانشستر "غصن الذهب الكلاسيكي" والسبب في التوجه نحو هذا الشكل هو الحفاظ على الميراث إذ أن الإخوة يتزوجون بزوجة واحدة مشتركة بينهم بغض النظر عن العمر إذ تتزوج المرأة من الصبي الصغير أحيانا حتى لا يتطلب منهم ذلك تقسيم الأرض التي يرثونها من الآباء"[2].

لكن من الناحية السيسيولوجية "يقوم هذا النمط في ضوء نظام اجتماعي اقتصادي يجعل ثقافة المجتمع منطوية على نفسها، حيث تظهر عمليات التنشئة الاجتماعية التي ترسم توجهات الشخصية للأفراد حيث تحدد أدوارهم ووظائفهم من خلال الحفاظ على وحدة الأسرة ووحدة الأرض حتى لا تتشتت وتتوزع باتجاهات مختلفة ومن ثم تفقد الجماعة قوتها ونفوذها وهيئتها أمام الآخرين.

وفي هذا النظام الاجتماعي يعاشر الأخ الأكبر دون أن يجد حساسية لدى بقية إخوته، باعتباره يمتلك في ذات الوقت السلطة أما فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية فهم يعيشون على

[1]– الوحيشي أحمد لبديري: "الأسرة والزواج مقدمة في علم الاجتماع العائلي"، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، الجماهرية الليبية العظمى، د ط، 1998، ص–ص (327، 328).

[2] –سامية حسن الساعاتي : "الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي"، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1872، ص32.

الصعيد البحري إضافة إلى الزراعة البسيطة، فهذا الشكل لا يضم الإخوة بالضرورة بل قد يضم الأقارب، ونادرا ما تجمع المجموعة رجالا لا تربطهم صلة قرابة.[1]

وقد يرجع نظام تعدد الأزواج إلى قلة النساء بسبب ظاهرة وأد البنات وقتلهن خشية الفقر ويسود هذا الشكل على العموم في المجتمعات التي يفوق فيها عدد الرجال عدد النساء إلا أن ذلك لا ينفي أن هذا النظام الاجتماعي، والثقافي القائم على تعدد الأزواج قد يؤدي إلى خلل في النسق الزواجي بين الرجال والنساء ونتيجة لعدة ظروف ظهر شكل آخر للزواج وهو الذي كان يجمع بين العديد من الزوجات مع زوج واحد.

د/ وحدة الزوج مع تعدد الزوجات:

هو نظام يباح فيه للرجل أن يكون في عصمته أكثر من زوجة واحدة، وقد وجد هذا النظام في كثير من المجتمعات في العصور القديمة وحتى الآن، فأشهر المجتمعات القديمة تمييزا بهذا النظام هي المجتمعات العبرية والعربية الجاهلية، أما بعض الباحثين الأنثربولوجيون فذهبوا إلى أن هذا النوع من الزواج تعرفه المجتمعات الأكثر تحضرا ونسبته تفوق نسبة ظهوره في المجتمعات القديمة، حيث ذكر ذلك كل من وسترمارك وهوبهوس (Hobhouse, Westermark) بأن هذا الشكل من أشكال الزواج أخذ في الاتساع وستأخذ به العديد من المجتمعات كلما ازدادت نسبة التحضر[2].

فالعلاقة إذن بين التحضر وظهور هذا النمط علاقة طردية، يقتضي هذا الشكل من الزواج حسب ممارسته، أن يؤخر للزوج منزلا مستقلا لكل زوجة، وتكون المعاشرة مقسمة عليهن بالتوالي أما دواعي انتشار هذا النمط فهي ارتفاع معدل وفيات الذكور من جراء الحروب في مقابل ارتفاع نسبة الإناث، وهذا ما يصدق على قبائل الباجندا التي تفقد العديد من رجالها

[1]– محمد حسن الغامري: "مقدمة في الأنثربولوجيا العامة"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1991، ص 83.

[2]– محمد على الجوهري: "الأنثربولوجيا – أسس نظرية وتطبيقات علمية –"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط2، 1993، ص 294.

عند حروبها مع القبائل المجاورة، وحتى وإن سلمنا بأن عددا معتبرا من النساء يفوق عدد الرجال، وهذا[1] الترجيح في العدد جعل نظام تعدد الزوجات ينشر بشكل واسع.

ولكن يبقى أن موقف كل من وسترمارك وهوبهوس نسبي فقد لا تكون العلاقة طردية بين النمط التعددي للزوجة ونسبة التحضر ملزمة لجميع المجتمعات المتحضرة ذلك أن نظام تعدد الزوجات يقوم في كثير من المجتمعات على أساس ما يحققه من وظائف عديدة سواء بالنسبة للرجال أو النساء، فعلى الرغم من المميزات التي تصاحب هذا النظام، إلا أن انتشاره في العالم ينحصر في أجزاء محددة، ويكاد يتواجد بنسبة ضئيلة في المجتمعات الصناعية البالغة التعقيد في حياتها المختلفة، حيث تميل غالبا إلى تفضيل الزواج الأحادي نظرا للتغيير السوسيولوجي الثقافي والتعليمي والوعي الذي بانت عليه المجتمعات حيث أصبح الفرد على مستوى من الوعي إلى درجة التخطيط لمستقبله وفقا للتغيرات الحاصلة وخاصة في المجتمع الحضري، وهذا ما دفع إلى خلق نوع آخر من الزواج يتلاءم أكثر مع الحياة البشرية للفرد وهو الذي يجمع رجل واحد بزوجة واحدة، وهذا ما سنعرضه في الفقرة الموالية.

هـ/ الزواج الأحادي أو وحدة الزوج والزوجة:

بمقتضى هذا النظام يرتبط الرجل بامرأة واحدة في وقت واحد ويعد أحدث النظم الزوجية وهو نهاية المطاف في تطور نظم الأسرة، ويعتبره مورغان أرقى أشكال الزواج، وهو شكل حديث يرتبط بالحضارة الغربية الراقية، إلا أن هذا الاعتبار خاطئ، إذن تبين من دراسة وتحليل نظم الأسرة القديمة، أن المجتمعات الأولى زاولته وأخذت به المجتمعات الطوطمية، وقدامى اليونان والرومان وقد اعتبرته المسيحية الزواج الأمثل.

[1]– عبد الفتاح تركي موسى: "البناء الاجتماعي للأسرة"، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، مصر 1998، ص 42.

حتى الإسلام الذي أباح تعدد الزوجات واقتصره على اربع قيده بالعدل والقدرة على الإنفاق، ويقصد بالعدل المساواة بين الزوجات في الحقوق والواجبات الزوجية، فإذا كان العدل غير مستطاع فيكتفي بواحدة: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾[1].

لهذا ذهب بعض الباحثين إلى القول بأن الأصل في الإسلام هو الزواج الأحادي، بل إن بعض الحكومات وضعت قيودا على التعدد مثل سوريا التي اشترطت قانونا ضرورة أن يثبت الرجل قدرته المادية على الإنفاق على زوجتين، كما اشترطت مصدر على الزوجة الأولى أما تركيا بنظامها العلماني فقد حرمت التعدد قانونيا.[2]

لكن ومهما ذكر الباحثون فيجب أن نعترف بأن تعدد الزوجات "ستة" في المجتمعات الإسلامية ولا يمكن تجاهل ذلك رغم أن الإحصائيات الرسمية تفيد تزايد أعداد الأسر المتعددة الزوجات.

2 – خصائص الزواج ووظائفه:

2 – 1 خصائص الزواج:

أ/ التواصل:

يجعل الزواج الأفراد أقاربا وأصهارا ويشكل بينهم علاقات حميمية كما يجعل من الأسر الصغيرة بالمصاهرة أسرا كبيرة معنوية يترتب عنها أدوار كثيرة ومتنوعة واتباع دائرة الشبكة العلائقية الاجتماعية، وبما أن الحياة الزوجية اليومية وسط هذا البناء الكبير فإن يحدث تجاذب أو تنافر ومن هنا فالزواج يعتبر وسيلة للتواصل الاجتماعي.

ب/ الاتفاق:

في المواقف اليومية يقرر التواصل الزوجي علاقات تجاذب أو تنافر وفي الحالتين تحدث مشكلات نحتاج إلى إزالتها كليا، ولأجل هذا الغرض يجب "توفر الفهم" المبحث من التلاؤم

[1] – سورة النساء، الآية 3.

[2] – جلال اسماعيل حلمي: "علم اجتماع الزواج والأسرة" مرجع سابق، ص 48.

في العواطف والأماني والتطابق الحقيقي في الأشياء المشتركة وإن كانت قليلة إذ يجب الاستناد عليها في حل الخلاف، كما استند عليا سلفا في تحقيق الزواج في الغالب المعهود ولا يبرز الفهم بوضوح، دون اتفاق يجلي الغموض عن الأشياء المشتركة، وينشط تلك العواطف الباهتة المتذبذبة بين الزوجين، وعليه يعد الاتفاق قاعدة لو كان مؤسس على الرغبة في الشركة الحقيقية من الطرفين.

ج/ العقد:

إن ارتباط الرجل بإمرأة زواجيا، يحمل في ثناياه الارتباط الجنسي الوجداني النفسي، الاجتماعي وحتى الاقتصادي لهذا فهو يتجسد في عدة صور زواجية هي: الزواج العاطفي، يلزم إلى الزواج لأنه حقيقة وحق طبيعي لاكتمالهما واستجابة لضغوط اجتماعية في توجيه الحالات واستجاباتها، ومن هنا تنشأ بذور العلاقة الزواجية.[1]

2 – 2 وظائف الزواج:

تبرز أهمية الزواج من خلال ما يؤديه من وظائف وإشباع الحاجات الفردية والاجتماعية والتي يمكن حصرها في:

أ/ الوظائف الجنسية والبيولوجية:

فالزواج تشبع هذه الحاجة للحصول على المتعة الحسية والنفسية، وللزوج أن يستمتع بزوجته والزوجة أن تستمتع بزوجها، فالإشباع الجنسي للزواج فيه الاستمتاع والسعادة للزوجين، أما الإشباع من خارج الزواج ففيه الشقاء والأمراض والانحرافات ويتفق كثير من علماء النفس والاجتماع العائلي في مجتمعات كثيرة على أن الزواج نظام اجتماعي مقبول يوجد بين الرجل

[1]– مليكة عرعور: "العلاقات الزواجية وانعكاساتها على الفعل الاجتماعي"، رسالة ماجستير، تخصص على الاجتماع العائلي، جامعة باتنة، 2003، ص 48.

والمرأة في دوري الزوج والزوجة بهدف الإشباع الجنسي والإنجاب وتربية الأطفال، كما يعتبر الزواج الطريقة المثلى لإثبات قدرة كل من الزوجين على الإنجاب[1].

ب/ الوظائف النفسية:

يحقق الزواج الوظائف النفسية التالية:

- ❖ إشباع الانجذاب إلى الطرف الآخر وتبادل مشاعر العطف
- ❖ الشعور بالراحة النفسية والجسدية وتهدئة الأعصاب [2]
- ❖ الحصول على الهدوء والسكينة، ويكسب الزواج روح الأزواج هدوءا وسكينة ويجعل أعماقه المضطربة تخلد إلى الطمأنينة وهذا عين السعادة التي يحي الإنسان في ظلها وهو في طريقه لتحقيق وأهدافه السامية التي يصبو إليها.[3]
- ❖ الشعور بالأمن والطمأنينة فالزواج ينفع كل من الرجل والمرأة ويكتمل خلقها، وتستقر نفسها في ذلك الحصن الذي يجدان فيه الحماية والنشر والإشباع العفيف للحاجات.

ج/ الوظائف الاجتماعية:

لعل أهم ما يؤديه الزواج من وظائف اجتماعية يكمن في:

- ✓ الاستقرار وبناء الأسرة.
- ✓ ضمان مستقبل أسري.
- ✓ الاندماج والشعور بالانتماء.

[1]– كمال إبراهيم مرسي: "العلاقة الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس"، ط 1، دار القلم للنشر والتوزيع، 1991، ص 37.

[2]– عبد الرحمان الوافي: في "سيكولوجية الزواج"، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 67.

[3]– كمال إبراهيم مرسي: مرجع سابق، 1991، ص 37.

- ✓ تكوين روابط وصلات اجتماعية[1].

إنشاء الأسرة التي يقضي فيها الرجل والمرأة معظم حياتها ويمارسون نشاطها ويشبعان حاجاتهما وهي اللبنة الأساسية في المجتمع التي بصلاحها يصلح وبفسادها يفسد وصلاح الأسرة مرهون بالسعادة الزوجية، فالأسرة عند المؤيدين لها تقوم على الزواج التقليدي وهي وحدة اجتماعية ضرورية لصحة الفرد وسلامة المجتمع [2].

3 – دوافع الزواج:

لا شك أن الأسباب التي تحيط بالفرد وتدفعه للزواج كثيرة ومتعددة تختلف وتتعدد من فرد لآخر داخل المجتمع الواحد، وتختلف بين الأفراد بحسب البيئة التي تنشأ فيها كل فرد، ولكن رغم هذا هناك دوافع رئيسية يقوم عليها الزواج هي نفسها عند معظم أفراد المجتمع رجالا ونساء مهما كانت نوعية مراكزهم الاجتماعية مع العلم أنه قد توجد كل هذه الدوافع معا وقد يوجد بعض منها وقد صنفتها مليكة لبديري كالآتي:

3 – 1 الدوافع الداخلية:

ويمكن خصرها فيما يلي:

أ/ الدافع الجنسي: قد يكون الدافع الجنسي سببا لزواج الفرد وذلك بمجرد رغبة اشتهاها ولا يمكن له تحقيق ذلك إلا عن طريق الزواج[3].

إن رؤية الفرد للدافع الجنسي تختلف عن رؤية المجتمع فإن كانت استجابة الرجل والمرأة للدافع الجنسي متباينة رغم أنها موجودة وضرورية لاستمرار الحياة بينهما نتيجة للرغبة الكامنة في البقاء والاستمرار الطبيعي والاجتماعي والنقص الموجود لكل من المرأة والرجل على حد سواء، فإن رؤية المجتمع إلى مشكلات متعددة الأبعاد وطويلة الأمد وهو في غنى عنها، وعليه

[1]– عبد الرحمان الوافي: "في سيكولوجية الزواج"، مرجع سابق، ص 68.

[2]– كمال إبراهيم مرسي، مرجع سابق، ص 49.

[3]– مليكة لبديري: "الزواج والشباب إلى أين"، دار المعرفة، الجزائر، 2005، ص 17.

عمل المجتمع منذ بدء الحياة على هذه الغريزة الحيوانية، وتنظيمها بأسلوب عرف بالزواج ومن له القوانين لضبطها وردع من خرج عنها، إضافة إلى توضيح الكيفية التي يجب، وإذا كانت الكيفيات غير ثابتة وليست واحدة زمانا ومكانا نتيجة للتغير الاجتماعي المستمر.[1]

ب/ الدافع الديني: إن رغبة الأفراد في إكمال نصف الدين يمكن أن يكون سببا ظاهريا للشروع في الزواج خاصة في المجتمعات التي تسيطر عليها العاطفة الدينية.

ج/ الدافع لإنجاب الأطفال: قد يعد إنجاب الأطفال دافعا للزواج حيث يهدف الفرد رجلا كان أم إمرأة إلى تكوين أسرة تحميه أو حيث تؤمن له مستقبله عند الكبر

د/ دافع الحب: لقد أصبح الميل العاطفي لشخص نحو شخص آخر عند مختلف الجنسيين دافعا للزواج، علما بأن هذا الأخير أصبح من الأسباب الهامة التي فرضت نفسها على مجتمعها في الآونة الأخيرة نتيجة للتغير والتطور الذي عرفه في مختلف المجالات.

3 – 2 الدوافع الخارجية:

وتتمثل فيما يلي:

أ/ الدافع الاجتماعي: يمكن إرجاعه إلى الضغط الذي تمارسه بعض الأسر على أفرادها نتيجة لظروفها، حيث يعيش هؤلاء في مشاكل دائمة لا يرون خلالها إلا في اللجوء إلى الزواج، كما أن رحمة المجتمع بالفرد الأعزب رجل كان أو إمرأة قد يدفع بهؤلاء إلى الزواج لأنه يحميهم من تهجم المجتمع عليهم.[2]

ولقد أدرك المجتمع الإنساني أن كبح الغريزة الجنسية للفرد أمرا يعد من المستحيل ليس فقط لأنها جزء من تركيبة الإنسان البشرية أيضا هي المورد والأسلوب الوحيد لبقائه الطبيعي

[1]– مليكة عرعور: "العلاقات الزواجية وانعكاساتها على الفعل الاجتماعي"، مرجع سبق ذكره ص 46.

[2]– مليكة لبديري: "الزواج والشباب إلى أين"، مرجع سابق، ص 18.

وديمومته الحضارية ولذا فإن المجتمع مستويين من الدافع لإنشاء نظام الزواج[1] وهما: الدافع الجنسي والدافع الوجودي (للبقاء).

ب/ الدافع الاقتصادي: قد يكون الضغط الاقتصادي بمعنى الحاجة المادية دافعا للزواج عند بعض الأفراد حتى يجد كل منهما (الزوجين – الرجل والمرأة معا) معينا للآخر في الحياة الأسرية المستقبلية[2].

إن البحث عن المال كدافع للزواج بعرض الأسرة جمالا إلى الكثير من الانهيار، فإذا كانت المرأة غنية مسرفة، استنفذت مالها في سبيل مصلحتها وأحيانا مصالح أولادها لأجله، وهو أن يتحمل أعباء النفقات الباهظة من أجل الحفاظ على مستوى معين من الحياة العلائقية الزوجية في مظاهرها الاجتماعية، وإذا كانت المرأة مقتصدة وتعمل ما بوسعها للحفاظ على مالها الموروث أو العلاقات الزوجية، ويؤدي إلى سيطرة الزوج غير المتفهمة، وقد نجد في

بعض المجتمعات عادة (الدوطا Dota)* لأجل الزواج ولقد حثت الشرائع السماوية في هذا المجال على الزواج القائم على القيم التي ترفع عن المصالح المادية فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث شريف: ﴿**لَا تَزَوّجُوا النّسَاءَ لِحُسْنِهِنَّ فَعَسَى أَنْ يُرْدِيهِنَّ وَلَا تَزَوَّجُوهُنَّ لِأَمْوَالِهِن فَعَسَى أَمْوَالُهُنَّ أَنْ يُطْغِيهِنَّ**﴾.

وفي حديث آخر: ﴿**تُنْكَحُ المَرْأَةُ لأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ، وقدْ أخبرَ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في هذا الحديثِ بِأوصافِ المرأةِ الَّتي يَتعلَّقُ بها النَّاسُ في الزَّواجِ، وهي المالُ، والحسَبُ، والجَمالُ، والدِّينُ، ثُمَّ نصَحَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بِاعتبارِ الدِّينِ**﴾[3].

---

[1]– مليكة عرعور: "العلاقات الزواجية وانعكاساتها على الفعل الاجتماعي"، مرجع سابق، ص 46.

[2]– مليكة لبديري: "الزواج والشباب إلى أين"، مرجع سابق، ص 19.

[3]– نسيم الخوري: "الزواج مقاربة نفسية واجتماعية"، دار المنهل اللبناني، ط 1، الكويت، 2008، ص–ص (62، 63).

فإن من يبحث عن الزواج من فتاة ثرية من الدرجة الأولى، وهذا ما نجده منتشرا في المجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة حيث طغت المادة والمصلحة وأصبح الزواج في هذا العصر يقوم على الماديات، والزواج بهذا المعنى أصبح سوق فيه بحث واختيار وعرض وطلب وهذا ما أدى إلى كثرة المشكلات الزوجية ومنه إلى الطلاق.

ج/ الدافع التقليدي: كثيرا ما يتزوج الابن أو البنت عندما يصلان إلى سن معينة بمجرد أن آباءهم وكذلك بمجرد أن الأفراد الذين يعيشون محيطهم الاجتماعي تزوجوا، وبالتالي لا يريدون أن يكونوا آخر من يفعل ذلك. وهنا تجدر الإشارة إلى أن كل ما قيل عن دوافع الزواج تؤكده سامية الساعاتي في كتابها الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي حيث تقول: يرى بومان أن الناس يتزوجون لعديد من الأسباب المجتمعية أو لسبب واحد أو أكثر وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:[1]

1- الحب.

2- الأمان الاقتصادي.

3- الرغبة في حياة المنزل.

4- الأمان العاطفي.

5- تحقيق رغبة الوالدين.

6- الهرب من الوحدة.

7- المشاركة.

* الدوطا "dotta" أو البائنة هي مبلغ من المال أو منزل جاهز أو عقار يتفق عليه لأجل الزواج وهنا يخطأ الضن بأن تكون الثروة أو المال ضمانة للسعادة الزوجية، فالغني لا يضمن علاقات زوجية سعيدة، وربما كان الأغنياء يحسدون الطبقات المتواضعة في سعادتها وقناعاتها في داخل الأسرة.

[1]- سامية حسن الساعاتي: "الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي"، مرجع سابق، ص-ص (14، 18).

8- الهرب من أوضاع غير مرغوب فيها في المنزل.

9- إغراء المال.

10- وجود الصحبة والصداقة.

11- الحماية.

12- تحقيق مركز اجتماعي.

4 – أهداف الزواج:

4 – 1 أهدافه العالمية:

جاء الزواج في الإسلام استجابة لحكمة الله في خلق الإنسان لخلافته في الأرض وعمارة الكون كما جاء ملائمة للطبيعة البشرية، وما ركب في الإنسان من غريزة جنسية تميل إلى هذه العلاقة كما أنه به تحصل المودة والراحة والسكن النفسي للإنسان، حيث قال تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً**﴾[1]. ففي دراسة كمال مرسي (1995) نجده قد قسم أهداف الزواج إلى أهداف دينية وأخرى عالمية ففي:

- الإشباع الجنسي: فالزواج الشرعي هو الطريق الوحيد لإشباع هذه الحاجة والحصول على متعتها الحسية والنفسية.

- الإمتاع النفسي: ويتم بإشباع الحاجات النفسية والجسمية من أهمها حاجة الأمومة والأبوة التي تشبع بالإنجاب الشرعي، وتربية الأطفال فالحاجة إلى الأمومة والحاجة إلى الأبوة من الحاجات الفطرية قال تعالى: ﴿**المَالُ وَالبَنُونُ زِينَةُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾[2].

[1] – سورة الروم الآية 21.

[2] – سورة الكهف الآية 46.

- الشعور بالأمن والطمأنينة: ويتم من خلال العلاقة الزوجية التي تقوم على الحب والمودة والتعاون والتآزر بين الزوجين في بناء الحياة بالزواج ينضج خلقهما وتستقر نفسيتهما في ذلك الحصن الذي يجد أن فيه الحماية والستر والإشباع العفيف للحاجات.

- إعطاء الحياة معان جديدة ترفع من قيمتها عند الرجل والمرأة، وتدفعها إلى الاجتهاد في العمل، وتزيد من طموحها في الكسب والتفوق، وتوجد أهدافهما في الأسرة فيعمل الزوج من أجل زوجها وأولادها ويصبح نجاح أحدهما نجاحا للآخر وفشل أحدهما فشلا لهما.

- إنشاء الأسرة التي يقضي فيها الرجل والمرأة معظم حياتهما ويمارسان نشاطهما، ويشبعان حاجاتهما.

- المحافظة على النوع الإنساني من خلال التكاثر، وتربية الأجيال القادرة على حمل رسالة الحياة وتعمير الأرض.

- حفظ الأخلاق وحماية المجتمع من الفساد، وتحصين الشباب ضد الانحراف.

4 – 2 أهدافه الدينية:

أما الأهداف الدينية للزواج فجملها فيما يلي:

ربط الإسلام الزواج بالثواب من الله في الدنيا والآخرة، فالزواج الشرعي من الأمور التعبدية ابتي يثاب عليها الرجل والمرأة، فيه يكتمل دينهما، وبدونه مع القدرة عليه تضل عبادتهما ناقصة، قال عليه الصلاة والسلام: ﴿**إِذَا تَزَوّجَ العَبْدُ فَقَدْ اِكْتَمَلَ نِصْفُ دِينِهِ فَلْيَتَّقِي اللهَ فِي النِّصْفِ الآخَرِ**﴾ رواه البيهقي.

وقال عليه الصلاة والسلام: ﴿**وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ**! قالوا: يا رسولَ اللهِ! أيأتي أحدُنا شهوتَه ويكونُ له فيها أجرٌ؟ قال: **أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وِزْرٌ؟** قالوا: بلى، قال: **فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الحَلَالِ كَانَ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ**﴾ رواه مسلم والنسائي.

وقد وعد الله تعالى الرجل والمرأة بالثواب العظيم في الآخرة إن هنا تركا في الدنيا ولدا صالحا يدعو لهما، قال النبي عليه الصلاة والسلام: ﴿إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ وَعِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، وَوَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَه﴾ رواه مسلم[1].

5 – أهمية الزواج والحقوق والواجبات الزواجية:

5 – 1 أهمية الزواج:

علاقة الرجل بالمرأة ضرورية بالنظرة والتكوين والوظيفة والغاية، لما جبل عليه الرجل والمرأة من احتياج غزيري للآخر، والحياة السليمة التي تكون في الإطار الأخلاقي والشرعي، هي التي تكفل هذا الإشباع من خلال نظام يعرف بالفطرة ويضعها على حافة الطريق وللزواج أهمية كبرى، فهو ضرورة بحكم الوظيفة والغاية لأن الإنسان في هذه لحياة –رجلا أو امرأة– لم يخلق لمجرد الإشباع أو الاستمتاع، وإنما خلق للعبادة وللحفاظ على البقاء والاستمرار ولا يأتي ذلك بغير التناسل لحفظ النوع الإنساني في الوجود، والإنسان في رحلته الممتدة عبر التاريخ، لم يتخلى عن تنظيم هذه العلاقة وضبط تلك الرابطة الفطرية، شارك في ذلك يعقله وممارسته وجاءته الأديان السماوية وخاتم الرسالات إلى الناس كافة، وضع للأسرة نظاما ثابتا، له أثول حاكمة وقواعد مستقرة لكي تنعم الأسرة بالأمن والاستقرار[2].

ولقد اهتمت الشريعة بأمر الزواج، لما للزواج من أهمية عظيمة، وأثر بالغ في حياة الفرد، والمجتمع اهتمت به في جميع مراحله: قبل الشروع فيه وعند الإقدام عليه وبعد اتهامه، وعند انتهائه في حال الضرورة.

تؤكد الباحثة "كلثوم بلميهوب" أن الزواج يساهم في تحقيق التوافق الاجتماعي للمتزوجين نظرا لما للزواج من قيمة اجتماعية، فالذي يقاوم الزواج غالبا ما يشعره الأهل والأصدقاء بأنه

---

[1]– كمال إبراهيم مرسي: "العلاقة الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس"، دار القلم للنشر والتوزيع، ط1، ط2، الكويت، (1990، 1991) ص–ص (20، 46).

[2]– محمد كمال الدين: "الزواج في الفقه الإسلامي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998 ص–ص (2، 3).

منبوذ أو سيكون منبوذا، اذا ستمر على هذه الحال، ويسهم الزواج بدرجة كبيرة في تحقيق التوافق الانفعالي فتزول معه عوامل القلق والخوف من المستقبل.[1]

5 – 2 الحقوق والواجبات الزوجية:

إن الحياة الزوجية رباط قوي، وميثاق غليظ، يتحقق المقصود منه بالتفاهم بين الزوجين ومعرفة كل منها لما عليه من واجبات وحقوق اتجاه الطرف الآخر والقيام بها على أكمل وجه، فإن سعى كل منهما لتأدية ما عليه اتجاه زوجه وأولاده ويتغاضى عما يقع فيه الطرف الآخر من هفوات وزلات تحقق للجميع السعادة والأمان ضمن استقرار أسرته واستمرار وجودها قوية متماسكة كما يتحقق في الأسرة وئام وتتوفر السعادة إذا ما عرف كل طرف فيها حقوقه وواجباته[2].

5 – 2 – 1 حقوق الزوجة على الزوج (أي واجبات الزوج):

يجب على الزوج إزاء زوجته القيام بالآداب التالية:

أ/ حق المهر: (أو الصداق): والمهر هو ما يجب على الرجل للمرأة مقابل زواجه منها، فهو اسم للمال الواجب للمرأة على الرجل بالنكاح، ويسمى الصداق والفريضة، وثبتت فريضة في القرآن والسنة، إذا أخرج البخاري ومسلم قول الرسول "صلى الله عليه وسلم" لمن أراد أن يزوجه: ﴿إِلْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ﴾ والأصل في المهر التيسير وعدم التشديد[3].

ومن حسن رعاية الإسلام للمرأة واحترامه لها، أن فرض على الزوج المهر حقا خالصا للزوجة، وليس لأبيها ولا لأقرب الناس إليها أن يأخذ شيئا منه إلا في حال الرضا منها، قال

---

[1]– بلميهوب كلثوم، 2006، ص 44.

[2]– أسماء ابراهيم خلف عبد الله: "طرق اختيار شريك الحياة للزواج واستقرار الحياة الأسرية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، عمان، 2018، ص 91.

[3]– علاء الدين حسن رفال، مروان إبراهيم القيسي: "نظام الأسرة في الشريعة الإسلامية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط 5، الأردن، عمان، 2021، ص 87.

سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾[1]، والنحلة كلمة فيها معنى العطاء المفروض، فالصداق عطية من الله تعالى للمرأة.

المجتمع الجزائري يشهد تحديات اجتماعية ملحوظة، حيث يتصاعد مشكلة غلاء المهور كعامل مؤثر بشكل كبير. هذه الظاهرة تعمل على تقويض استقرار الشباب وتدفعهم نحو تأجيل قرار الزواج. يمكن أن تُفسر هذه الأزمة من خلال الضغوط الاقتصادية التي يتحملها الأفراد وأسرهم، حيث يصبح من الصعب على الشباب توفير المهور المطلوبة بالمستوى المطلوب. هذا بدوره يؤدي إلى زيادة نسبة العزوف عن الزواج وتأخيره.

تجدر الإشارة إلى أن هذه المشكلة ليست محدودة فقط للشباب، بل إنها تؤثر أيضًا على توازن الجنسين في المجتمع، حيث تزيد من نسبة العزوبية وتقلل من فرص الزواج للشبان والشابات. ينبغي على المجتمع والجهات المعنية البحث عن حلول جذرية تشمل تشجيع التوعية حول أهمية الزواج وتقليل تكاليف المهور، بالإضافة إلى تعزيز فرص العمل للشباب لتحسين وضعهم المالي وزيادة استقرارهم الاجتماعي.

ب/ المعاشرة بالمعروف: وفي ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾[2]، وذلك بأن يطعمها إذا طعم ويكسوها اذا اكتسى، ويؤديها إذا خان نشوزها بما أمر الله أن يؤدي به النساء، بأن يعضها موعظة حسنة من غير سب ولا شتم ولا تقبح.

ومن حق المرأة على الرجل أن يصبر على أذاها، وأن يعفو عما يكون منها من زلات لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: ﴿لَا يَفْرَكْ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ﴾ حديث صحيح، وقوله صلى الله عليه وسلم: ﴿اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا﴾ متفق عليه.

- تعليمها الضروري من أمور دينها وإقامة دين الله.

[1]– سورة النساء: الآية 04.

[2]– سورة النساء: الآية 19.

- عدم إفشاء أسرارها وذكر عيوبها.
- استشارتها في الأمور ولاسيما التي تخصهما وأولادهما اقتداء برسول الله.
- العدل في حالة تعدد الزوجات والعدل يكون في الجانبين المادي- الطعام، اللباس، السكن والمبيت في الفراش، وكذلك العدل في الجانب النفسي والمعنوي وهو الميل القلبي[1].

ج/ حق النفقة: المقصود بالنفقة ما يضطلع عليه العرف من حاجة عائلية، تشمل الكثير من الممارسات التي تأتي ضمن الإلتزام بميثاق الزوجية وفي الغالب تختص النفقة بالغذاء والمسكن والملبس وأثاث المنزل وأدوات التجميل ووسائل التنظيف وغيرها من الأمور التي تتطابق مع شأن الزوجة والظروف الاجتماعية التي تعيش فيها، إن وجوب النفقة على الزوج هي غير نفقة الوالدين ويجب على الزوج أن يؤدى هذا الحق ويجوز لها أن تطالب الزوج وحتى أن تأخذ من ماله عند عدم قيامه بدفع النفقة، ولها كذلك أن ترفع أمرها إلى المحكمة للمطالبة بالنفقة[2]، يقول تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾[3]، ووفقا لقانون الأسرة الجزائري:" جاء في المادة 78 ق.أ على أن: "تشمل النفقة الغذاء والعلاج والسكن وأجرته وما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة".

وقد اتبع في ترتيبها في حياة الإنسان، فقدم العلاج على السكن الذي اشترطه وأجرته متى تعذر على الرجل توفيره والذي يقع حقا مقيدا في النفقة هو ما يجعله مشمولا بالعرف والعادة، حيث تختلف من منطقة إلى أخرى من مناطق الوطن، ضف إلى ذلك كلمة ضروري يعني كل شيء كان لافتقاده أثر على حياة الشخص ومركزه كعضو في الأسرة والمجتمع"[4].

---

[1]- عبد العظيم بن بدوي الخلفي: "الوجيز في فقه السنة والكتاب العزيز"، دار ابن رجب للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2001، ص-ص (301، 304).

[2]- حبيب الله طاهري: مشاكل الأسرة وطرق حلها، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، بيروت – لبنان، 2003، ص-ص (60-61).

[3]- سورة الطلاق، الآية: 07.

[4]- فتيحة حابي: "النفقة وفق القانون والشريعة الاسلامية "، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص 09.

ومن خلال قراءة المادتين 78 و79 من قانون الأسرة الجزائري فإننا نجد أن الأولى تنص على أن تشتمل النفقة الغذاء والمسكن، او اجرته، وكل ما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة ونجد أن الثانية تنص على أن يراعي القاضي في تقدير النفقة حال الطرفين وظروف المعاش ولا يراجع تقديره قبل مضي سنة من الحكم وعليه فمن تحليل هذه النصوص يتضح لنا بأن الأسر الجزائرية قد حددت مدى شمولية النفقة بوضوح[1]، والمشرع الجزائري ساير في ذلك متطلبات العصر الحالي وازدياد الحاجة للعلاج وسعته في المدلول، فلم يعد يقتصر على معنى محاربة المرض الحال بالشخص وإنما يمتد إلى الرعاية الطبية، والذي يقع حقا مقيدا في النفقة هو ما جعله، مشمولا، بالعرف والعادة[2].

من خلال ما سبق يتضح لنا بأن الإسلام اعتبر النفقة عصب الحياة وهي حق مترتب عن عقد الزواج الصحيح، ومنصوص عليه في قانون الأسرة الجزائري. إلا أن خروج المرأة إلى العمل قلل من أهمية هذا الواجب وأصبح من واجب المرأة العاملة مشاركة زوجها في نفقة الأسرة، بل وتوجب عليها وحدها في حال عجز زوجها واستطاعتها وذلك تبعا لما جاء في الشريعة الاسلامية وقانون الأسرة الجزائري المادة 76.

د/ الإشراف على شؤون الأسرة وتوجيهها: لا يستقيم أمر الأسرة إلا إذا أشرف الزوج على شؤونها وأولادها مزيد من عنايته وقوم أمر عناصرهما، ولذلك أوجبت القوانين على أفراد الأسرة الطاعة والخضوع لرب الأسرة والاستماع إلى نصحه وهديه[3].

وتقرر الشريعة الاسلامية في هذا الصدد أن القوامة للرجال على النساء يقول الله عز وجل: ﴿**الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ**

[1] – عبد العزيز سعد: "الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائري"، دار هومة، الجزائر، ط 3، 2007، ص107.

[2] – فتيحة حابي، مرجع سابق، ص 31.

[3] – مصطفى الخشاب: "دراسات في علم الاجتماع العائلي"، مرجع سابق، ص 55.

أَمْوَالِهِمْ﴾[1]. ولا تعني القوامة كما يفهمها الكثيرون التسلط والتجبر بغير الحق بل هي العطف والحنان والرحمة والرعاية والانفاق والتعليم والتربية والتوجه والسلطة.

وتتطلب هذه القيادة أن يسعى الزوج إلى غير الأسرة وإسعاد عناصرها وحمايتها من الانزلاق إلى هاوية التفكك والانهيار، فالرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته، ولا تنطوي هذه ضرورية لحفظ كيان الأسرة،[2] وذلك لما يتمتع به الرجل من مميزات فيزيولوجية وعقلية تساهم في التحكم في مجريات تسيير شؤون الأسرة.

هـ/ حق المرأة في التصدق في مالها: أعطى المشرع الجزائري حرية التصرف للمرأة في أموالها الخاصة دون أن تحتاج إلى إذن الرجل وهذا يعني الاعتراف الصريح بانفصال الذمة المالية للزوجة عن الذمة المالية للزوج وبقائها مستقلة عنه فلا يجوز له التصرف أو تشغيل أموالها وهذه القاعدة الأساسية قررها التشريع الاسلامي منذ 14 قرنا لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾[3]. وهذا يعني أن ولاية المرأة كاملة في مجال التصرف في الأموال.

و/ حق الزوجة في إبداء الرأي: من حق الزوجة إبداء رأيها والتعبير عما تراه مناسبا أو غير مناسب في بيتها غلى مستوى بيت الزوجية حيث قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾[4].

---

[1]– سورة النساء: الآية 34.

[2]– مجدي الغريسي: "الحياة الزوجية المثالية"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ص89.

[3] – سورة النساء، الآية 32.

[4] – سورة الشورى، الآية 38.

ويعد البيت الأسري من أهم المؤسسات التربوية التي ينبغي أن تقوم على مبدأ الشورى في الحياة الأسرية وخاصة مشاورة الزوج فيما يتعلق بأمور البيت والاسرة فهي تمتلك الحق الشرعي في إبداء رأيهما[1].

5 – 2 – 2 حقوق الزوج على الزوجة (أي واجبات الزوجة):

يجب على الزوجة أمام زوجها القيام بالحقوق والآداب التالية:

أ/ الطاعة في المعروف: فتطيعه في غير معصية الله تعالى وبالمعروف فلا تطيعه فيما لا تقدر عليه، أو يشق عليها لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾[2]. وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: ﴿لوْ كنت أَمَرْتُ أَحَداً أَنْ يسجُدَ لأحَدٍ؛ لأمَرْتُ المرأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِها؛ مِنْ عِظَمِ حقِّه عَلَيْها﴾ رواه الترمذي.

- حفظ ماله وصون عرضه والسفر معه إن شاء ذلك واستئذانه في الصوم.

- تسليم نفسها له متى طلبها، اذ الاستمتاع بها من حقوقه عليها، لقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء فبات غضبان عليها، لعنتها الملائكة حتى تصبح" متفق عليه [3].

ب/ التأديب: للزوج حق النصح وتوجبه الإرشاد إلى زوجته لأنها أم أولاده، بها يتأثرون بسلوكها، فغاية الزواج من هذا هو تقويم اعوجاج زوجته إن انحرفت عن النظم والقواعد التي وضعها الشارع للأسرة المسلمة، ومن الطبيعي أن هذا لا يلجأ إليه الزوج إلا أخطأت الزوجة أو انحرفت، أما الزوجة التي تعرف حق الله في نفسها وفي أولادها وفي زوجها فهي مدرسة تعلم الناس الخلق والأدب، ومثال يقتدى به ونموذج حي للأم المسلمة والزوجة المسلمة، أما

---

[1] – محمد عبد السلام العرود: "العنف الأسري دوافعه وآثاره وعلاجه من منظور تربوي إسلامي"، دار الفاروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص–ص (127، 128).

[2] – سورة النساء، الآية 34.

[3]– أبو بكر الجزائري: "منهاج المسلم"، مطبعة الفن الجرافيكي، ط 5، باتنة – الجزائر، 1983، ص–ص (439، 440).

إذا انحرف الزوج فللزوجة الحق أن ترفع الأمر للقاضي لكل أمر خالف فيه حدود الشرع بعد محاولاتها إصلاحه عن طريق التوجيه والإرشاد وعلى القاضي أن يعذره بعد النصح وقد يلجأ لحبسه وذلك ليكون الأب أيضا قدوة صالحة أمام أولاده"[1].

ج/ صيانة عرض الزوج والمحافظة على شرفه: ورعاية ماله وولده وسائر شؤون منزله لقوله تعالى: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾[2].

د/ لزوم بيت زوجها: فلا تخرج منه إلا بإذنه ورضاه وغض طرفها- عينها- وخفض صوتها، وكف يدها في السوء، ولسانها عن النطق بالفحش والبذاء، ومعاملة أقاربه بالإحسان الذي يعاملهم هو بهم، إذا ما أحسنت إلى زوجها من أساءت إلى والديه وأقاربه"[3].

ولذلك لقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ﴾[4].

وقوله أيضا: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾[5].

هـ/ الأخلاق الطيبة: من القضايا المؤكدة أن على المرأة أن تتحلى بالأخلاق الحسنة مع زوجها وأن تتجنب الأخلاق السيئة والمزاج الحاد وألا تؤذي زوجها بلسانها، فينبغي على المرأة أن تستقبل زوجها الاستقبال الحسن وتوفر الجو المناسب للحياة الهادئة المطمئنة وألا تتصرف التصرف الذي يسبب له عدم الارتياح[6].

---

[1] – عبد الرحمان الصابوني: "نظام الأسرة وحل مشكلاتها في ضوء الإسلام"، دار الفكر المعاصر، ط 1، بيروت – لبنان، 2001، ص 53.

[2] – سورة النساء: الآية 34

[3] – عبد المجيد سيد منصور وزكريا أحمد الشربين: "الأسرة على مشارف القرن الـ 21" مرجع سابق، ص 88.

[4] – سورة الأحزاب: الآية 33.

[5] – سورة النور: الآية 31.

[6]– حبيب الله طاهري، مرجع سبق ذكره، ص 20.

5 – 2 – 3 أما الحقوق والواجبات المشتركة بين الزوجين:

مع أن هناك حقوقا خاصة بكل زوج على حدى إلا أن هذا لا يعني عدم وجود حقوق مشتركة بين الزوجين على كل منهما تبادلها مع الطرف الآخر وقد حددت في إطار الشريعة الاسلامية والقانونية كما يلي:[1]

أ/ الأمانة: إذ يجب على كل من الزوجين أن يكون أمينا مع صاحبه فلا يخونه في قليل ولا كثير، إذ الزوجان أشبه بشريكين فلابد من توافر الأمانة والنصح والصدق والأخلاق بينهما في كل شأن من شؤون حياتهما الخاصة والعامة

ب/ المودة والرحمة: بحيث يحمل كل منهما لصاحبه أكبر قدر ممكن من المودة الخالصة، والرحمة الشاملة، يتبادلانها بينهما طيلة الحياة مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾[2] وتحقيقا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: ﴿مَنْ لَا يَرْحَمْ لَا يُرْحَمْ﴾.

ج/ الثقة المتبادلة بينهما: بحيث يكون كل منهما واثقا في الآخر ولا يخاسره أدنى شك في صدقه ونصحه وإخلاصه له وذلك لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[3] وقوله صلى الله عليه وسلم: ﴿لَا يُؤْمِنُ أَحَدَكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ﴾ والرابطة الزوجية لا تزيد إلا توثيقا وتأكيدا وتقوية.

د/ الآداب العامة: من رفق في المعاملة، وطلاقة وجه كريم قولا وتقديرا واحتراما، وهي المعاشرة بالمعروف[4] التي أمر الله بها في قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾[5].

---

[1]– هدى محمود الناشق: "الأسرة وتربية الطفل"، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، عمان، الأردن، سنة 2007، ص 104.

[2]– سورة الروم، الآية: 21.

[3]– سورة الحجرات، الآية 10.

[4] – عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني: "الأسرة على مشارف القرن 21"، مرجع سابق، ص–ص (85، 86)

[5] – سورة النساء: الآية 19.

هـ/ الصراحة والصدق بين الزوجين: ينبغي أن تكون حياة الزوج والزوجة مفعمة بالصدق بعيدة عن الخداع والتضليل والمراوغة، وذلك لأن الكذب والخداع سرعان ما تنكشف حقيقتهما، وهما عاملان رئيسيان في انهيار الحياة الزوجية وعدم ثقة كل بالآخر وفقدان حديث كل منهما عند الآخر[1].

ويمكن إجمال الحقوق والواجبات الزوجية المشتركة بين الزوجين قانونيا كما وردت في المادة 36 على النحو التالي:[2]

1- المحافظة على الروابط الزوجية وواجبات الحياة المشتركة.

2- المعاشرة بالمعروف وتبادل الاحترام والمودة والرحمة.

3- التعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم.

4- التشاور في تسيير شؤون الأسرة وفي تباعد الولادات.

5- حسن معاملة كل منهما لأبوي الآخر وأقاربه، واحترامهم وزيارتهم.

6- المحافظة على روابط القرابة، والتعامل مع الوالدين والأقربين بالحسنى.

7- زيارة كل منهما لأبويه وأقاربه، واستضافتهم بالمعروف.

أما المادة 37 المعدلة بموجب الأمر رقم 5-2 لسنة 2005 فلقد تضمنت في الفقرة الأولى أحكاما جديدة لم تكن موجودة في السابق، وهي أحكام تتعلق بالذمة المالية لكل واحد من الزوجين، حيث نصت على أن لكل واحدة من الزوجين ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للزوج الآخر، ثم جاءت الفقرة الثانية ونصت على أنه يجوز للزوجين أن يتفقا في عقد الزواج أو في عقد رسمي لاحق حول الأموال المشتركة بينهما، التي يكتسبانها خلال الحياة الزوجية،

[1] – حبيب الله طاهري: "مشاكل الأسرة وطرق حلها"، مرجع سابق، ص 61.

[2] – عبد العزيز سعد: قانون الأسرة الجزائري في ثوبه الجديد أحكام الزواج والطلاق بعد التعديل، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط3معدلة، 2018، ص-ص (103، 104).

وتحديد النسب التي تؤول إليه كل واحدة منهما ، وهي مادة تكاد تكون مشابهة لما يتضمنه التشريع الفرنسي فيما يتعلق بالأموال المشاركة بين الزوجين أثناء قيام عقد الزواج.

وعليه حتى تكون العلاقة الزواجية ناجحة يجب على الزوجين الالتزام بالحقوق والواجبات من خلال القيام بالأدوار المناطة لهم وهذا حتى يسود الانسجام والتفاهم ومنه تحقيق الاستقرار والتماسك الأسري.

ففي سياق علم الاجتماع الأسري، يمكننا التعمق في أهمية الالتزام بالحقوق والواجبات في العلاقة الزواجية. إن بناء علاقة زواجية ناجحة يعتمد على تفهم عميق للأدوار والمسؤوليات المشتركة بين الزوجين. عندما يلتزم الزوجان بأدوارهم المناطة لهم بشكل صحيح، يمكن أن يسفر ذلك عن تحقيق العديد من الأهداف الجوهرية في العلاقة الزواجية.

إن الالتزام بالحقوق والواجبات يشجع على التفاهم المتبادل بين الزوجين. إن فهم كل طرف للمسؤوليات التي يجب عليه تحملها يؤدي إلى إقامة علاقة متوازنة وصحية. على سبيل المثال، يمكن أن يشمل ذلك القدرة على التعبير بحرية عن الأحاسيس والاحتياجات، والقدرة على الاستماع والتفاعل بفعالية مع الشريك.

كما أن الالتزام بالأدوار والمسؤوليات يسهم أيضًا في تعزيز الاستقرار والتماسك الأسري. إن العمل المشترك على تحقيق أهداف الأسرة، مثل تربية الأطفال وتوفير الرعاية والدعم المتبادل، يعزز الروابط الأسرية ويجعل الأسرة تعمل كوحدة متكاملة. كما يساعد في التغلب على التحديات والصعوبات التي يمكن أن تواجه الأسرة.

وفي النهاية، يجب على الزوجين أن يعيوا أن الالتزام بالحقوق والواجبات ليس مجرد إجراءات قائمة على القوانين واللوائح، بل هو أساس عملية بناء علاقة زواجية مستدامة وناجحة. إن هذا الالتزام يعزز الانسجام والتفاهم بين الزوجين ويشكل أساسًا قويًا للحياة الزوجية السعيدة.

6 – الاختيار الزواجي مفهومه وصوره:

إن اختيار شريك الحياة من أهم الخطوات التي يقوم بها الفرد في حياته، وهو الحجر الأساسي التي تقوم عله العلاقة الزواجية خالية من المشاكل المعيقة للاستقرار الزواجي، وبما أن الزواج يقوم على علاقة بين رجل وامرأة معترف بها دينيا واجتماعيا، وهو رباط مقدس يجمع بينهما، وهذا الرباط هو الشركة التي يعيش الاثنان ضمن رحالها، ويعملان على أن تنمو من جميع الأصعدة: عاطفيا، ماديا وأسريا وعلى صعيد إنجاب وتربية الأبناء، ما يؤدي إلى نجاح الحياة الزوجية للشريكين[1].

6 – 1 مفهوم الاختيار الزواجي:

يعرف الاختيار الزواجي بأنه الطريقة التي يغير بها الفرد وضعه من أعزب إلى متزوج وهو سلوك اجتماعي يتضمن فردا ينتقي من عدد من المعروضين، ويعرف أيضا بأنه عملية اختيار فرد ما والرضا بالارتباط به ليكون شريكا وفقا للمعايير والخصائص التي يراها القائم بالاختيار مناسبة[2].

ويعرف أيضا بأنه استجابة سلوكية ثنائية تشمل على التوفيق في الاختيار للزواج والاستعداد لمسؤوليات الزواج والتشابه في القيم والاحترام المتبادل والتعبير عن المشاعر والانفاق المالي وتربية الأبناء.[3]

---

[1]– بن السايح مسعودة: "الاخيار الزواجي لدى طلبة الأغواط" (الجزائر)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد 41، كانون الأول 2018، ص 726.

[2]– إياد محمد فياض عيساوي: "معايير اختيار شريك الحياة لدى الشباب الفلسطيني بمحافظة طولكرم، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط، المجلد (07)، العدد 29، 21– 31 مارس 2018، ص23.

[3]– الحسين بن حسن السيد: "معايير اختيار شريك الحياة وأثرها في تحقيق التوافق الزواجي"، مكة المكرمة، مكتب الملك فهد الوطنية، ط1، 2015، ص 22.

والاختيار الزواجي أول خطوة لانتقال الشاب او الفتاة من مرحلة العزوبية إلى الحياة الزوجية، وهي خطوة مهمة في حياة الشباب، إما بنهج الزواج، وبالتالي يسعد الزوجان بصفة عامة والمجتمع بصفة خاصة.[1]

6 – 2 صور الاختيار الزواجي:

على ضوء ارتباط الاختيار الزواجي بالثقافة السائدة في المجتمع فإنه نتجت له عدة صور في الممارسة الاجتماعية له، وهناك نوعان سائدان في جل المجتمعات، وهما الاختيار المرتب، والاختيار الحر، ويعرفان كذلك بالاختيار الأسري والاختيار الذاتي.

أ/ الاختيار الأسري المرتب: يعتبر هذا النمط من الاختيار الزواجي هو النمط السائد في العصور القديمة والوسطى وحتى في العصر الحديث فإنه النمط السائد في البيئات الغير الصناعية وفي المجتمعات النامية ويقوم في جوهره على أساس تدخل الأب والأم أو أحد الأقارب في عملية اختيار الزوجة للشاب المقبل على الزواج، ونفس الشيء بالنسبة للفتاة، ويرجع إلى كون أن" مكانة الفرد كانت من مكانة الأسرة، فهي مكانة موروثة وليست مكتسبة كما هي الآن في كثير من الحالات، فإذا كانت الأسرة هي التي تكسب الفرد مكانته فمن حقها أن تختار زوجته أو زوجه ولأن هذه الأسرة الصغيرة جزء من الأسرة الكبيرة أو الممتدة، فلابد أن تختار الزوجة بمعايير ومقاييس الأسرة الكبيرة، وكذلك يختار الزوج بمعايير مماثلة عند أسرة الزوجة، وعلى ذلك فإن الأسرة الكبيرة في هذه الحالة لها حساباتها الخاصة عندما تتقدم وتخطب لأحد شبابها فتاة لأسرة أخرى، وكذلك فإن قبول أسرة الفتاة يتم طبقا لحساباتها الخاصة أيضا، إذن فهو زواج مرتب، وله حساباته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد يحدث في بعض الحالات أن يفصح الشاب عن رغبته في الزواج من فتاة معنية أو قد يبدي رأيه فيمن اختارتها اسرته كزوجة له، ولكن يظل قرار الاختيار على يد الأسرة والاختيار الأسري بالإضافة

[1]– فاطمة مصطفى: "فاعلية برنامج إرشادي لتنمية الوعي بأسس اختيار شريك الحياة لدى الطالبات الجامعيات بصعيد مصر"، مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، المجلد السابع، العدد34، كلية التربية النوعية، جامعة المنيا، جمهورية مصر العربية، مايو 2021، ص 63.

إلى كونه تأسيسا لأسرة جديدة، فإنه وسيلة لاستمرارية وثبات القائمة، ولذلك يجب أن يكون الشريك الذي وقع عليه الاختيار له نفس مميزات الجماعة.[1]

وعلى هذا الأساس فإن الاختيار الأسري يؤكد دائما على الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لكنه نادرا ما يعطي أدنى اهتمام إلى عاكفة الحب، أو الصلات الشخصية الحميمية التي قد تربط الأنباء المقبلين على الزواج، وكذلك فإن السعادة الشخصية ليست بالشيء الهام في هذا الأسلوب من الاختيار الزواجي، حيث يعتقد الآباء والأقارب أن الحب هو أحد أهداف الزواج، أي أن عاكفة الحب تنمو تدريجيا بين الزوجين بعد الزواج لأقبله.[2]

لكن وفي ظل التغيرات المعاصرة على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية الاقتصادية والتكنولوجية بدأ هذا الأسلوب في الانحصار خصوصا في المجتمعات الحديثة فتراجعت فيه سلطة الوالدين، وهذا راجع لعدة اعتبارات منها:

خروج المرأة إلى العمل والتعليم، مما سهل عملية الالتقاء بين الجنسين وشجع على انتشار الفردية والحرية الذاتية حيث أصبح للفرد حرية في اختيار شريك حياته وهو المسؤول على نجاح زواجه أو فشله وهذا الانفتاح بين الجنسين عجل في ظهور النوع من أنواع الاختيار الزواجي، ألا وهو الاختيار الذاتي.

ب/ الاختيار الذاتي (الحر):

ظهر هذا الأسلوب في اختيار نتيجة التحولات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وسيطرة الطابع الفردي على المجتمعات الحديثة، حيث تقوم رابطة الزواج على الاختيار الحر من الطرفين فالرجل والمرأة هما اللذان يملكان حرية تأسيس علاقة زواجية قائمة على عاطفة الحب والميل المتبادل.

[1]– علاء الدين كفافي: "الإرشاد والعلاج النفسي الأسرة"، دار الفكر العربي، 1999، ص 410.

[2]– سناء الخولي: "الزواج والعلاقات الأسرية"، مرجع سابق، ص 169.

ويعتبر المجتمع الأمريكي (النموذج) في اعتماده للأسلوب الفردي في الاختيار أين أصبح الزواج مسألة شخصية محضة، فبالتالي يقوم أسلوب الاختيار الفردي على فعالية الفرد المقبل على الزواج في اتخاذ قرار الزواج ممن يرغب، مع التسجيل أن أغلب المجتمعات العربية أخذت على عاتقها مسؤوليات كبيرة في الاختيارات الخاصة بالزواج وبالتالي أصبح المجتمع من عوامل الضبط البارزة في استقرار نسق الزواج، وبالرغم من ذلك قد أتيح للشباب في المجتمعات الحضرية والعواصم الكبرى فرصا أكبر للاختيار الحر.[1]

ويرى بيرجس ولوك، أن للوالدين تأثير على الاختيار الزواجي في الأسلوب الذاتي، ويقصدان بهذا التأثير اللاشعور للوالدين على عملية الاختيار والذي يريان بأنه من أهم التأثيرات على الاختيار في الزواج في الأسلوب الذاتي ويتلخص هذا التأثير في مظهرين:

الأول: توقعات الأسرة، والتي تسير في فلك الثقافة العامة التي تنتمي إليها، والطبقة التي هي منها، والصفات المفضلة مجتمعيا في شريكة أو شريك المستقبل.

الثاني: التفاعل النفسي العميق والأصيل في الأسرة، وهو يخلق نموذج رد الفعل أو الاستجابة التي يريد لها الشباب الدوام، والتي يبحث عنها بعد ذلك في الزواج.[2]

ولقد أدت عملية التغير في الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي إلى ضعف دور الأهل وتراجعه في عملية الاختيار للزواج، وتشمل الأسرة الممتدة على الزوجين وأبنائهما المتزوجين الذين يعيشون معهما تحت سقف واحد، غالبا ما يتحكم الأب بالسلطة الأسرية ويستلم عملية اتخاذ القرارات، أما الأسرة النووية التي تشمل على الزوج والزوجة وأطفالهما فقط، فتميز بوجود مشاركة في السلطة فيها بين الزوجين والأبناء جميعا.[3]

[1]– محمود حسن: "الأسرة ومشكلاتها"، مرجع سابق، ص 374.

[2]– علياء شكري: "الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1992، ص 140.

[3]– "نخبة من المتخصصين علم الاجتماع الأسري"، مرجع سابق، ص 20.

وخلاصة القول أن هناك تفاعل معقد بين الاختيار الأسري والاختبار الذاتي عندما يتعلق الأمر بعملية اختيار الشريك الحياة. يُظهر هذا التداخل الأهمية الكبيرة للعوامل النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في عملية اختيار الشريك.

الأسرة تلعب دورًا مهمًا في توجيه ابنائها في اختيار شريك الحياة. إذ يتعين على الأسرة أخذ العديد من العوامل في اعتبارها عند اختيار زوجة أو زوج لأحدهم. هذه العوامل تتضمن القيم والتقاليد والمعتقدات الثقافية للأسرة، وأيضًا الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للزوج المحتمل. يتعين على الأسرة أن تسعى لضمان توافق الشريكين المحتملين من خلال مشاركتهم في عملية الاختيار وتشجيعهم على فهم احتياجاتهم الشخصية والمهنية.

من ناحية أخرى، يجب على الأفراد أن يتخذوا قرارات مستقلة عندما يتعلق الأمر بشريك الحياة. يجب على الفتى أو الفتاة أن يأخذوا في اعتبارهم العوامل التي تلعب دورًا في اختيار شريك يتناسب مع أهدافهم وقيمهم الشخصية. يتعين عليهم أن يتجاوزوا التأثيرات الأسرية ويبحثوا عن شريك يلبي توقعاتهم وتطلعاتهم في الحياة.

هذا التفاعل بين الاختيار الأسري والاختبار الذاتي يبرز أهمية التوازن بين الالتزام بالتقاليد والقيم الأسرية وبين تطوير الذات واختيار شريك الحياة بناءً على احتياجات وأهداف شخصية. إن فهم هذا التفاعل يمكن أن يساعد على تعزيز الرفاهية الاجتماعية والنفسية للأفراد والأسر على حد سواء.

7 – النظريات المفسرة للاختيار الزواجي:

الزواج كمشروع اجتماعي خاص بكل فرد مقبل عليه يحتاج إلى نوع من الترتيب والتفكير المنهجي المنظم المبني على أسس وقواعد سليمة.

والاختيار الزواجي كخطوة أساسية وهامة في طريق الزواج، يحتاج إلى بناءات ذهنية ونظرية، طبعا مستندة من الواقع للإجابة على أسئلة ربما تخطر على كل من يفكر في الزواج، وهذه الأسئلة هي: لماذا أتزوج؟ ومن يتزوج من؟ وكيف أختار للزواج؟

وقد اشترك علماء النفس وعلماء الاجتماع في بلورت جملة من النظريات التي تحلل ظاهرة الاختيار الزواجي وحتى نكون على بينة فإن النظرية تمثل:" وجه نظر تعمل على إعادة إنتاج الواقع على مستوى الفكر"[1].

وهناك ثلاث اتجاهات نظرية أساسية عالجت قضية الاختيار الزواجي وهي: الاتجاه الاجتماعي الثقافي، الاتجاه النفسي، واتجاه التحليل النفسي، وتحت كل اتجاه تنطوي عدة نظريات، سنتطرق إليها بشيء من التفصيل.

7 – 1 الاتجاهات الاجتماعية الثقافية:

يحاول هذا الاتجاه أن يقدم تفسيرات علمية لظاهرة الاختيار الزواجي، وهي الأقل محاولات لتبرير لماذا يختار وعلى أي أساس قام الاختيار.

7 – 1 – 1 نظرية التجاوز المكاني:

وتسمى أيضا نظرية التقارب المكاني، واهتمت هذه النظرية بهؤلاء الذين يعيشون ويعملون غي مكان واحد كالجامعة والأحياء السكنية حيث تتقلص العزلة تماما، ومن ثمة يميل الناس إلى الزواج بهؤلاء الذين يعيشون بالقرب منهم وتتضمن فكرة الاختيار في الزواج بالضرورة، وكما يظهر في كتابات علم الاجتماع العائلي عامل القرب المكاني فقد تبين من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن الناس يتزوجون ممن يلتقون بهم، وهؤلاء يعيشون عادة بجوارهم سواء في المسكن أو في العمل، وتبين أن للقرب المكاني أهمية ووظيفة في لقاء وتعارف الشباب.[2]

ويرى أصحاب مدرسة شيكاغو "بيرجس ولوك" أن العزلة المكانية تجمع أناسا متشابهين أكثر منهم مختلفين، فالتجانس يتولد إذا عن طريق القرب المكاني، لأن الناس يعيشون، ويتعبدون ويعملون ويدرسون في مكان واحد يتعارفون وسرعان ما يتآلفون ويتزوجون أي أن

[1]– عبد الله إبراهيم: "المسألة السكانية وقضية تنظيم النسل"، المركز الثقافي العربي، ط 1، بيروت، 1996، ص 05.

[2]– حواوسة جمال: "دور نظرية التجاور المكاني في تفسير ظاهرة الاختيار للزواج – دراسة ميدانية بمدينة قالمة"، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية"، المجلد 11، 2019/04 ص 85.

أصحاب هذه النظرية يرون أن عملية الاختيار للزواج تتم في نطاق جغرافي محدد، يكون بمثابة مجال مكاني يستطيع الفرد أن يختار منه وهو ما يطلق عليه الفرصة السيكولوجية للاختيار[1].

وتقوم هذه النظرية على أن الفرد عندما يختار للزواج فإنه يختار من مجال جغرافي محدد وهو البيئة التي يعيش فيها سواء في المسكن أو المدرسة أو العمل، حيث تكون الفرصة أمبر للاحتكاك بأفراد الجنس الآخر، والذي يمكن أن يختار من ببنهم شريك حياته ومن الطبيعي أن يختار الفرد زوجه ممن أتيح له أن يراهن أو يتعامل معهن"[2].

وهي نظرية تقوم على وجهة نظر ثقافية اجتماعية في تفسير الاختيار الزواجي وتتعلق بالتقارب المكاني فالفرد يلجأ أولا إلى محيطه الجغرافي الأقرب فالأقرب ضمن البيئة التي يعيش فيها حيث تكون معارفه وعادات وتقاليد متشابهة ومستوى اقتصادي واجتماعي أقرب، ومن الأفراد الذين لهم ظروف المكان أن يراها ويتعرف عليها ويعرف عنها ما يحتاجه لأخذ القرار بالزواج وهذه النظرية هي مكملة لنظرية التجانس وتتوافق معها في المحصلة العامة وهذا الاختيار سائد في المجتمعات الريفية، لأن تنقلات الفرد محدودة ومعارفه محدودة بالناس المجاورين له في حيه أو قريته أو محيطه القريب فيكون هذا مجال معارفه وتطلعاته"[3].

ويعبر وولر عن تلك الفكرة أصدق تعبير حينما يقول: "إن الفرد يختار زوجته فقط من بين كل من يمكن الزواج منها، بل إنه يختار زوجته فقط من بين مجموعة النساء التي يعرفها" ولهذا فإن الانعزال الإيكولوجي (الجغرافي يميل إلى تحديد دائرة الاختيار بالنسبة للفرد).[4]

وقد كانت نظرية التجاور المكاني في أول شكلها تهتم بالأفراد الذين يقطنون في مساكن متقاربة كالجيرة، ثم تطورت أصبحت تهتم بمجال المدارس والجامعات والمصانع وأماكن العمل

[1]– أحمد بيري لوحيشي: "الأسرة والزواج " طرابلس المنشورات الجامعية المفتوحة سنة 1997، ص 84.

[2]– علاء الدين كفافي: الإرشاد والعلاج النفسي الأسري، مرجع سابق، ص 424.

[3]– عسيري يمينة: "سيكولوجية الزواج والأسرة في المجتمع الجزائري"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2013، ص 11.

[4]– سامية حسن الساعاتي: الاختيار الزواجي والتغير الاجتماعي مرجع سابق، ص 165.

أي أصبحت تهتم بالدراسة والعمل وقد حظيت نظرية التجاوب المكاني باهتمام كبير من طرف الباحثين كما أجريت حولها عدة دراسات ومن أهم الدراسات التي اهتمت بالتجاور المكاني كعامل مهم في الاختيار الزواجي، والتي تجيب على سؤال من يتزوج من؟ دراسة بوسارد وكذلك دراسة روبي جوريفز.[1]

دراسة بوسارد: التي كان عمادها خمسة آلاف بطاقة زواج استخرجت متتالية في فيلاديلفيا حول الإجابة على أسئلة حددها لنفسه، وأهم هذه الأسئلة هي:

– إلى أي مدى يتزوج الحضريون من الجيرة المباشرة أو القرينة؟

– إلى أي مدى تلعب الصلات الدائمة والمتكررة للجيرة سواء في الأسواق أو في الكنائس أو في الشوارع وفي أماكن أخرى دورا في العلاقات العاطفية بين الأفراد التي تنتهي بالزواج وفي هذه الدراسة وجد بوسارد أن أكثر من نصف الأزواج الذين شملتهم دراسته (51,9%)كانوا يقيمون متجاورين بحيث لا يفصلهم على بعضهم البعض إلا عشرين عمارة سكنية.

وأنه (12.6%) من أفراد العينة كانوا يقيمون في العنوان نفسه، كما وجد بوسارد أن الصلات الدائمة والمكررة للجيرة، تلعب دورها في العلاقات العاطفية التي تنتهي بالزواج.

دراسة موريس دافي وروبي جوريفز: وقد تضمنت هذه الدراسة عن التجاور المكاني كل الزيجات التي عقدت سنة 1931، في نيوهيفن وعددها 935 حالة، وقد استخدما فيها طريقة بوسارد نفسها، وقد توصلا إلى نفس نتائج بوسارد، غير أنهما عابا عليه اعتماده على الأسلوب الإحصائي فقط دون تحليل للنتائج ومعرفة الأسباب التي جعلت هؤلاء الذين يتجاورون في المسكن أكثر ميلا إلى الزواج بعضهم من بعض، وقد ذهبا إلى حد القول: أن بوسارد لم يتوقف ليسأل نفسه إلى أي مدى يعد التجاور أو التقارب المكاني وبخاصة بالنسبة لهؤلاء

[1]– نفس المرجع، ص–ص (166، 169).

الذين لا تفصلهم سوى عمارة سكينة واحدة أو عمارتان علامة على التشابه الثقافي بين خلفيتي الشريكين أو بيئتهما؟

وفي نتائج الدراسة توصل الباحثان أن التشابه في الجنس والجنسية يعظان المسؤولين عن النسبة العالية من التجاور المكاني قبل الزواج كما أن أكثر العناوين المتجاورة قربا بالنسبة للشركين قبل الزواج، كانت في حالة الزنوج واليهود والإيطاليين ويشير التجانس هنا إلى العزلة بالنسبة للزنوج أو وجود مناطق ثقافية داخل المدينة هي التفسير الأساسي بصلة التجاور المكاني بالاختيار الزواجي.

ووجد الباحثان أن 43.5% من حالات الزواج كان الشريكان يعيشان في المنطقة السكنية نفسها، حيث لم يكن يفصلها سوى11 عمارة، أما 30.2% من العينة فقد كانوا يعيشون في محل الإقامة نفسها ومعنى هذا أن مجموعة 73.6 % من مجتمع البحث تزوجوا داخل مدينة نيوهيفن فاختاروهم ممن يقيمون معهم في الجيرة نفسها.

ومن خلال تحليل نتائج هذه الدراسة يتضح لنا بأن التجاور المكاني ناتج عن عاملين أساسيين:

- الجنس والجنسية والدين، والمكانة الاجتماعية وهذا ما كان عند اليهوديين والإيطاليين.
- العزلة المكانية وهذا ما كان عند الزنوج.

وقد توالت بعد هاتين الدراستين دراسات اخرى تؤكد دور التجاوز المكاني في تحديد الاختيار الزواجي، ومنها دراسة " كينيدي" سنة 1940، ودراسة "لاكوست" سنة 1930، التي دامت 10 سنوات.

ومن هذا المنطلق يتضح لنا بأن التجاور المكاني من العوامل الأساسية التي تساعد الفرد في ممارسة الاختيار الزواجي، لكنه ليس هو العامل الوحيد فهناك عوامل أخرى وبالرغم من ذلك حظيت باهتمام كبير من طرف الباحثين.

7 – 1 –2 نظرية التجانس:

وتقوم هذه النظرية على فكرة أن الشبيه يتزوج الشبيهة، وأن التجانس هو الذي يفسر اختيار الناس بعضهم كشركاء في الزواج.[1]

وتذهب نظرية التجانس إلى أن الاختيار الزواجي يرتكز في المحل الأول على أساس التشابه والتجانس في الخصائص الاجتماعية العامة وأيضا في الخصائص والسمات الجسمية أي أن يكون هناك تشابه بين الشريكين في الدين والجنس والمستوى الاجتماعي والاقتصادي وفي السن والتعليم والحالة الزواجية ... الخ، وإلى جانب وجود تشابه في الطول ولون البشرة ... إلخ[2].

ومن هنا يتضح لنا الخصائص الاجتماعية والسمات الشخصية هي التي تحدد عملية الاختيار الزواجي، وأما الدين فيلعب دور كبير في اختيار شريك الحياة.

ويستعمل "وينشن" مصطلح الزواج المتجانس دلالة على التجانس ويعرفه بأنه: "ميل الناس شعوريا أولا شعوريا لاختيار شريك متشابه خصائصه من خصائصهم".

وترتبط هذه الخصائص بالجنس والعرق الدين السن الخصائص الاجتماعية، التعليم، الجسم ... إلخ

ويحفل التراث السوسيولوجي، ببحوث ودراسات اهتمت بمدى تأثير التجانس في توجيه عملية الاختيار الزواجي، وسنأخذ عينات من هذه الدراسات الوفيرة.[3]

---

[1]– كلثم علي غانم: "اتجاهات الشباب نحو قضايا الزواج"، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، قطر، 2010، ص–ص (36، 37).

[2]– خميس حياة ودرويش شريف: "أسلوب الاختيار الزواجي للزواج ومعاييره" – مجتمع الطارف نموذجا – (محاولة في قراءة أنثربولوجية)، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2020، ص 30.

[3]– سامية حسن الساعاتي: "الاختيار الزواجي والتغير الاجتماعي"، مرجع سابق، ص–ص (138، 157).

دراسة هولينجزهيد: تركزت دراسته على العوامل الثقافية في الاختيار للزواج والتي أراد أن يبين فيها أن الفرد محكوم في اختياره لشريكه بعوامل تقيد من حرية اختياره على الرغم من أنه قد لا يحس بهذه العوامل أو الضغوط، بل إن الفرد ليعتقد أحيانا أنه يختار شريكه بمنتهى الحرية، وهنا يتبين أن الباحث "هولينجزهيد" متأثر باتجاه الحتمية الثقافية، والتي ترى أن للفرد الناضج بيولوجيا سواء أكان رجلا أو إمرأة فرص جد محدودة في اختيار شريكه.

أما **دراسة "لاندي وادي"**: اعتبرت التعليم كعامل من عوامل الاختيار الزواجي ومن جهة نظر تجانسية وكما تؤكد أيضا النساء يملن إلى الزواج برجال أعلى منهن بالمستوى التعليمي، وأن الرجال يميلون إلى الزواج بنساء أقل منهن من حيث المستوى التعليمي، وقد بينت دراسة لاندي وادي والتي أجراها على 330 طالبا وطالبة من الطلبة الذين كانوا في جامعة هاواي و.م.أ والذين كانوا وقت إجراء تلك الدراسة متزوجين (1936) أنه كلما ارتفع مستوى تعليم الشباب (من أحد الجنسين) زاد ميله أو ميلها إلى تفضيل الزواج من شريك أو شريكة يكون وصل أو وصلت إلى مستوى تعليم الشباب (من أحد الجنسين) زاد ميله أو ميلها إلى تفضيل الزواج من شريك أو شريكة، يكون وصل أو وصلت إلى مستوى تعليمي عال، وأنه كلما ارتفع مستوى تعليم الذكور ، ارتفع مستوى تعليم شركائهم من الإناث والعكس صحيح، أي هناك ارتباطا موجبا بين مستوى كل منهما أو ما يسمى بالتناسب الطردي.

دراسة بيرجس ووالت: وقد أجريت هذه الدراسة لإثبات مدى تأثير التجانس على الاختيار الزواجي واعتباره عامل مهم من عوامله، وتمت هذه الدراسة على عينة قدرها 100خطيب وخطيبة، وقد وجهت هذه الدراسة لمعرفة دور المشاركة الاجتماعية، والسلوك أثناء مرحلة الخطبة، والمفاهيم التي تدور حول الزواج، باعتبارها من الخصائص الاجتماعية في توجيه عملية الاختيار الزواجي.

أما **دراسة توماس هينيت:** حاول هينيت في هذه الدراسة أن يحدد دور المكانة الاجتماعية والاقتصادية، كما تدل عليها المهنة، في اختيارات أفراد جماعة معينة في الزواج وذلك من خلال الإجابة على سؤالين هامين:

- ✓ هل الجماعات المهنية التي تنتمي إلى المكانة الاجتماعية والاقتصادية نفسها، يتزاوج أفرادها داخليا؟ وإلى أي مدى يمكننا أن نتحدث عن الزواج الطبقي الداخلي أو الخارجي وإذا كان الأمر كذلك فما هي أكثر هذه الجماعات المهنية في هذا الشأن؟ وإلى أي درجة؟
- ✓ ماهي التغيرات التي حدثت في هذا المجال خلال سنوات الأزمة أو الكساد؟

وقد وجد هينيت عند تحليل بيانات الدراسة أن الرجال والنساء والذين ينتمون إلى مكانة إقتصادية معينة كما يستدل عليها بالمهنة، في نورود قد تزوجوا ممن ينتمون إلى المكانة نفسها فيما عدا حالات نادرة.

صحيح أن التجانس عامل مهم في عملية الاختيار الزواجي فهناك عوامل اخرى تتحكم في عملية الاختيار الزواجي. ومهما قبل عنه يبقى مبدأ التجانس أهم العوامل المؤثرة في عملية الاختيار الزواجي سواء أكان تجانسا ثقافيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا.

7 – 1 – 3 نظرية القيمة:

أما نظرية القيم في الاختيار للزواج فتعتمد على أن الفرد يختار شريك حياته حسب قيمه الشخصية، يبدو منطقيا أن الفرد سوف يختار شريك حياته من بين هؤلاء الذين يشاركونه أو على الأقل يقبلون قيمته الأساسية، حيث يتوافر قدر من الأمان الانفعالي ومما لاشك فيه أن القيم موجات هامة للسلوك فالفرد يسلك حسب ما يقيم الموضوعات، فالقيم التي يعتز بها الانسان والتي تعتلي قيمة نسقه القيمي تحدد اختياراته وسلوكه، فهو يرتب أولوياته حسب هذا النسق القيمي وبالطبع فإن هناك ارتباطا بين التجانس في المتغيرات الديمغرافية الأساسية

والأنساق القيمة للناس حيث أن المعيشة في بيئة واحدة وتلقي تعليما واحدا، والتعرض لمثيرات واحدة أو متشابهة والانتساب إلى عقائد دينية واحدة من شأنه أن يسهم في توحيد القيم.[1]

والقيم هي تلك المعتقدات والمبادئ المكتسبة التي يحملها الفرد نحو الأشياء والمعاني وأوجه النشاط المختلفة، والمتدرجة من الأهم إلى المهم أو من الأعلى إلى الأسفل تحت أطر وقوانين ومقاييس انبثقت من جماعة ما، وتكون لها من القوة والتأثير عليه وعلى الجماعة.[2]

ولقد أهتم "كومز" بالبحث في دور القيم وتأثيرها على الاختيار الزواجي، إذ يرى أنه يمكن أن نفكر في قيم الشخص، على أنها تنظيم متدرج ويرجع ذلك إلى الأهمية المتفاوتة التي وضعها الانسان، وأنسبها على الأشياء المختلفة وهكذا تجد أننا نتحدث على نسق قيمي فالقيم التي تعد شديدة الأهمية بالنسبة لشخص نجدها تحتل مركز الصدارة والأولوية في ذلك النسق، كما أنها تتجلى في صورة رد عاطفي واضح إذا قوبلت بأي نوع من التحدي، ونتيجة لهذا الجانب العاطفي، فإنه يبدو منطقيا أن الفرد سوف يختار رفقائه بما فيهم شريكة حياته، من بين هؤلاء الذين يشاركونه أو على الأقل يقبلون قيمه الأساسية، لأن الأمان العاطفي يمكن في ذلك.[3]

ولقد قام كومز بدراسة هامة ليتأكد على ما ذهب إليه نظريا، وقامت دراسته على فرض مفاده، أنه لما كان الوالدان هما المتعهدين الأوليين للتنشئة الاجتماعية في حياة أطفالهما، فإن معظم بين هؤلاء الأبناء سوف تكون متفقة مع قيمهم، وعلى هذا يمكن أن نتوقع التأثير الذي يمارسه الوالدان في عملية الاختيار الزواجي، سوف يكون مشجعا للتجانس ومتجها نحوه، وبهذا نستهدف دراسة نقطتين هامتين يتمثلان في:

---

[1]– جمال شحاتة حبيب : "العلاج الأسري والمعالج الأسري" (أسس نظرية وتطبيقات عملية)، المكتب الجامعي الحديث، 2022، ص 78.

[2]– سفيان بوعطيط : "التغير الاجتماعي وعملية اكتساب نسق القيم"، مجلة علوم الانسان والمجتمع، الجلد 6، العدد 3، جامعة سكيكدة، 2017، ص 83.

[3]– سامية حسن الساعاتي: "الاختيار الزواجي والتغير الاجتماعي"، مرجع سابق، ص 174.

– مواجهة مشكلة التغيير فيما يتعلق بالاختيار الزواجي، وذلك بتحليل تأثير المنزل على عملية الاختيار الزواجي.

وقد أجرى كومز دراسته على 144من أزواج الطلبة والطالبات في جامعة يوتاه، واستخدم طريقة العينة المنظمة، كما استعمل وسيلة الاستمارة لجمع البيانات.

–وبعد جمع البيانات وتحليلها توصل كومز إلى النتائج التالية:

– سيطرة عامل التجانس على الاختيار الزواجي، فالشريكان يميلان إلى التجانس خاصة من النواحي الاجتماعية حيث وجد تأثير العرق والجنسية والدين وكذلك التشابه في المكانة الاجتماعية والاقتصادية لأسر الزوجين قبل الزواج.

– تأثير ضغوط الوالدين على توجيه عملية الاختيار الزواجي نحو التجانس، وكما دلت نتائج الدراسة على تأثير قيم المنزل على توجيه الاختيار.

انطلاقا من نتائج دراسة كومز، يتضح لنا جليا مدى تقارب كل النظريات الاجتماعية والثقافية في تحليل العوامل المؤثرة على عملية الاختيار الزواجي ومن هنا نستنتج دور العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها في بلورة شخصية الفرد، فالرواسب الثقافية التي ترسبت في فكر الفرد منذ صغره، هي التي توجه سلوكه واختياره الزواجي.

ومن خلال هذا العرض الذي يضم النظريات الاجتماعية الثقافية في الاختيار الزواجي، تتضح لنا النقطة التي تتلاقى عندها النظريات الثلاثة نظرية التجانس ونظرية التجانس المكاني، ونظرية القيمة.

وعليه فنظرية التجانس هي أولى وأهم النظريات الاجتماعية والثقافية، وتعد محور الارتكاز بالنسبة النظريات الاجتماعية الثقافية، والنقطة التي تتلاقى عندها النظريتان (نظرية التجاوز المكاني ونظرية القيمة) فنظرية التجاوز المكاني ما هي إلا وجه متكامل من أوجه التجانس، والأكثر من ذلك قد يكون سببا أو نتيجة للتجانس، أما نظرية القيمة فهي تلتقي مع نظرية

التجانس، ولا تنفصل عنها والدليل على ذلك أن للتشابه في القيم يؤدي إلى التجانس بل يعتبر مظهرا من مظاهر هذا التجانس.

7 – 2 الإتجاه النفسي (التكامل بين الزوجين):

وتعرف النظرية النفسية باسم نظرية الحاجات التكميلية وقد استخدم وينش نظرية الحاجة المكملة في دراسته لعملية الاختيار الزواجي، وقد بلور وينش نظريته في النقاط التالية:

- يسعى كل فرد في عملية الاختيار الزواجي لاختبار الشريك المناسب الذي يمده بأعلى حد من حاجة الاشباع والرضا.

- هناك مجموعة من الحاجات، فمثلا الشخص (أ) له حاجات لتكن (ن)، والشخص (ب) له حاجات لتكن (هـ)، (أ) يسلك سلوكا معينا بحقق الحاجات (هـ) بالنسبة لي (ب)، وكذلك الحاجات (ن) بالنسبة له.

- الحاجتان (ن)و (هـ) للشخصين (أ)و(ب) يمكن أن نقول أنهمل يكملان بعضهما البعض في حالتين:

– النمط التكميلي الأول: وفيه تكون الحاجات (ن)و(هـ) متماثلة.

– النمط التكميلي الثاني: تكون الحاجات (ن) و(هـ) مختلفة، وفي هذه الحالة تحدث تنبؤات معينة في اختيار كل من الحاجات (ن) و(هـ).

وفيما يخص المبنى فإن نظرية وينش فقد بنيت على مصطلحين أساسيين هما:

– الحاجة: وتعني حسب ميزي: "بأنها قوة تنظيم الادراك الحسي، ووعي الذات والناحية العقلية والرغبة والارادة.

– المكملة: وتراد كلمة إشباع الحاجة، وهي حالة يحدث فيها أن حاجات الفرد تشبع عن طريق تفاعل مع شخص آخر.[1]

ويعد مفهوم الحاجة المكملة من المفاهيم الأساسية في هذه النظرية، بمعنى أن الانسان يبحث من خلال الزواج عن شريك يكمل النقص الحاصل لديه ويتم الاختيار وفقا لهذه النظرية على أساس الاختلاف في السمات وليس التشابه فيها، وعلى أساس التكامل في الحاجات وليس التجانس فيها.[2]

فنظرية التجاذب ترى أن الفرد ينجذب إلى الأفراد الذين يكملون نقصه بالزواج يصير الزوجان أكثر تكاملا مثلا الشاب غير الجامعي يبحث عن فتاة جامعية، لتكمل نقص التعليم عنده والعاطل يبحث عن موظفة لشد ثغرة غياب الدخل، وهكذا، إلا أن الشواهد الاجتماعية والأبحاث العلمية تبين عكس ذلك، فالتفاوت الكبير بين الزوجين قد يكون سببا في غياب الاستقرار الأسري.[3]

أما عن اجراءات دراسة وينش: في سنة 1950 بدأ "روبرت وينش" في دراسة، هدفها اختيار نظرية عن الحاجات التكميلية في الاختيار الزواجي، وانطلق في هذه الدراسة من فرضيتين أساسيتين:

❖ف1: في الاختيار الزواجي يبحث كل فرد في محيط اللائقين للزواج بالنسبة له عن ذلك الشخص الذي يمنيه بامتداد بأكبر قدر من اشباع حاجاته.

---

[1]–سامية مصطفى الخشاب : النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، ط 1، القاهرة، 1982،ص88.

[2]– محمد أحمد غزالة ، عفاف سالم سعيد : الاختيار الزواجي وفق النظريات النفسية والاجتماعية وواقعه في المجتمع الليبي (دراسة ميدانية بكلية المجتمع التربية الزواجية) مجلة كليات التربية، العديد الأول ديسمبر 2014، ص 230.

[3]– بسام محمد أبو غليان : "علم الاجتماع العائلي – النظريات المفسرة للزواج وأنماطه"، محاضرات بقسم علم الاجتماع جامعة الأقصى، الاثنين ، 4 جويلية 2022، الساعة 07 :38.
https://bassam79.blogspot.com/2019/10/blog-post_16.html

❖ف2: في الاختيار الزواجي يكون النموذج الحاجي لكلى الشريكين مكملات أكثر منه مشابها للنموذج الحاجي الآخر.

وكانت عينة البحث التي اعتمدها تتكون من 25 زوج وزوجة من الشباب الذين لم يمض على زواجهم إلا أقل من سنتين، وكان متوسط مدة الزواج بالنسبة للأفراد العينة سنة واحدة، واعتمدت اجراءات الدراسة على الاستمارة واختبارها (م- استمارة الحاجات، ب- استمارة لدراسة الحالات العاطفية التطورية، هـ- اختبار تفهم الموضوع) وبعد تحليل الاستمارتين والاحتباس الذي استغرق وقتها طويلا لدقة وصعوبة الدراسة توصل إلى أن 66%من الارتباطات قد أبدت فروض النظرية، وذلك فقد ترجمة النتائج مدى تأثير نظرية الحاجات المكملة على الاختيار الزواجي.

وتوالت الدراسات بعد دراسة وينش في مجال الحاجات المكملة منها مؤيدة وفاقدة حاقدة، وعلى الرغم من ذلك فقد ألقت الضوء على جانب مهم من الجوانب التي تؤثر في عملية الاختيار الزواجي والمتمثل في الجانب النفسي من خلال البحث عن الحاجات المكملة[1].

وقد عبر "**وينش**" عن فكرة في القضية الآتية:

الحاجة المكملة تؤثر في احتمال الاختيار الزواجي، وهذه علاقة إيجابية، ولما كان مفهوم الحاجة المكملة على درجة كبيرة من الغموض، لأن الحاجات تختلف سواء من حيث العدد، أو القوة لذلك تعرضت نظرية ونش للنقد مما دفع "وينش" لأن يعدل من نظريته.

وقد صدر النقد إلى نظرية ونش في صورتها من "روسو" "Rosiw" الذي أوضح أن هذه النظرية لا تمدنا بأي أساس لمعرفة ماهي مجموعة الحاجات التي تكمل بعضها البعض والتي لا تكمل بعضها البعض.

[1] – سامية حسن الساعاتي: "الاختيار الزواجي والتغير الاجتماعي" مرجع سابق، ص-ص (166، 168).

والنقد الثاني من "ليفنجر Levinger "فقد أشار في نقده إلى أن تأثير الحاجة المكملة على الاختيار في الزواج، يمكن أن يتوقع حدوثه في حالة واحدة وهي إذا كانت هذه الحاجات تشبع في العلاقات الزواجية.

أما النقد الثالث من "ثارب Tharb" حيث عرض بديلا آخر يمكن أن يكون أكثر فائدة في نظرية الحاجة المكملة وفي دراسة وفهم عملية اختيار الشريك وهذا البديل يتمثل في التركيز على أثر تكميل توقعات الدور Complementability of Expectation على العلاقات، فقد افترض ثارب بأن تكميل توقعات الدور لدى فردين، لها تأثير عام في عملية الاختيار في الزواج، فهذه الظاهرة تبدو كأنها متغير مستمر يشير إلى مقدار الاجماع التام على توقعات الدور، وقد ضاع هذا المعنى في القضية الآتية: "إن تكميل توقعات الدور يؤثر في عملية الاختيار للزواج وفي هذه علاقة إيجابية"

وقد تأثر وينش "بنقد ثارب" وطبع عام 1967 ما أسماه: **نظرة الآخرين** أشار فيه إلى تعديل نظريته السابقة، ويتمثل هذا التعديل في أنه نقد آراء ثارب في نظريته وخرج علينا بقضية أكثر تعقيدا، وهي الحاجة المكملة وتكميل توقعات الدور يتفاعلان في شكل جمعي في التأثير على عملية إختيار الشريك"[1].

7 – 3 إتجاه التحليل النفسي:

7 – 3 – 1 نظرية فرويد في الاختيار للزواج:

تقول بأن النرجسية (مجي الذات) يميلون إلى الزواج بأشخاص كفلين، وأن الفرد كثيرا ما يقع في حب شخص معين لأن هذا الشخص المحبوب يمثل نوعا من الكمال، ويقسم "فرويد" الاختيار السوي إلى قسمين، فإما أن يكون البحث عن شخص يشبهنا أو عن شخص يحمينا، هذه الفكرة كانت شائعة في المجتمعات التقليدية (الريف) هذا ما يفسر سبب تزويج الفتاة في سن مبكر، لأن زواجها في تلك السن ضمان لحمايتها وسترتها التي لا تتحقق غالبا إلا عن

[1]– عبد الرؤوف الضبع : "علم الاجتماع العائلي"، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط 1، 2003، ص25.

طريق الرجل، كما لا تزال آثار تلك الفكرة إلى اليوم، مازال ينظر للمرأة على أنها عنصر قاصر يحتاج إلى الحماية، وبالرغم من كل ما حققته من مراتب علمية وعملية خلال مشوار حياتها إذ يميز بين الاختيار النرجسي للشخص أي أريد أن أشجعه أو أجعله يشبهني وبين الاختيار الكفلي أو التكميلي بمعنى اختار أي شخص أحتاج إليه ليعطيني مالا أملكه كالطعام والحماية.[1]

7 – 3 – 2 نظرية الصورة الوالدية:

ومن روادها ستروس وتعتمد في مبدئها على نظرية فرويد، حيث تذهب إلى اعتبار أن صورة الوالد أو الوالدة دورا جوهريا في عملية اختيار الشريك وطبيعة العلاقات الانفعالية الأولى للطفل هي التي تشكل شخصيته فعن طريق الاتصال بين الطفل والمحيطين به في طفولته المبكرة يتعلم كيف يحب، وكيف يقبل ويكون علاقة عاطفية وثيقة مع أحد الأشخاص المهمين في طفولته المبكرة ويكون الطفل صورة مبدئية في خياله لفتاة أحلامه وكذلك تفعل الفتاة.[2]

7 – 3 – 3 نظرية الحاجات الشخصية:

وترى هذه النظرية أن هناك حاجات شخصية محددة تنمو لدى الناس لخبرات معينة وأن هذه الحاجات تجد الاشباع الملائم لها في العلاقة الحميمة التي تتبلور في الزواج وحياة الأسرة، ولقد أوضحت الدراسات أن الفتاة تعبر عن حاجتها إلى شخص يحبها وجدير بثقتها، بينما يحتاج الفتى إلى فتاة تخدمه. وتقدره وتتجاوب مع طموحه.[3]

[1] – راضية لبرش: "نظام الزواج في المجتمع الجزائري في ظل المتغيرات الجديدة"، مرجع سابق، ص 148.

[2]– أحمد عبد اللطيف أبو أسعد: "الارشاد الزواجي والأسري"، دار الشروق النسر والتوزيع، ط 2، عمان (الأردن)، 2014، ص 39.

[3]– بلخير حفيظة: "تصور الشباب غير المتزوج لعملية الاختيار الزواجي في مدينة سيدي بلعباس (دراسة ميدانية)"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد التاسع، الجزء الأول، ديسمبر 2012، جامعة مستغانم (الجزائر)، 302.

وفي ضوء ما تقدم يتضح لنا بأن الفتاة تفضل صورة الوالد في شريك حياتها من أجل الحماية، أما الفار يفضل صورة والدته في شريكة حياته من أجل الحب والعطف ونتا نلاحظ أن نظرية الصورة الوالدية متأثرة بنظرية فرويد إلى حد بعيد.

في تفصيل النظريات التي تناولت موضوع الاختيار الزواجي، نجد أن هذا المجال يشغل اهتمامًا واسعًا في علم النفس وعلم الاجتماع. يظهر بوضوح أن عملية الاختيار الزواجي لا تقتصر على قرار فردي بسيط، بل تتأثر بتداخل متعدد لعوامل نفسية واجتماعية. هذا التعدد في العوامل يبرز تعقيد العملية وتأثيرها البارز في توجيه حياة الأفراد.

من خلال دراسة مختلف النظريات، نجد أن نظرية فرويد تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل فهمنا لعلم النفس الزواجي. تظهر العلاقة بين النظريات المعاصرة وتأثير نظرية فرويد، حيث تُعتبر العلاقات الزواجية كعلاقات تكاملية، تؤثر وتتأثر في سياق متبادل. يتمثل الدافع الرئيسي للنظريات الحديثة في تكملتها لنظرية فرويد، وذلك من خلال توفير فهم أعمق للديناميات العاطفية والنفسية في عملية الاختيار الزواجي.

أخيرًا، يظهر أهمية تسليط الضوء على عملية الاختيار الزواجي كظاهرة اجتماعية تستحق دراستها العلمية. فهي لا تمثل فقط قرارًا فرديًا، بل تشكل الأساس الرئيسي لبناء علاقات زواجية مستدامة. بالتالي، يصبح تفهم ودراسة هذه العملية ضروريًا لضمان تحقيق الاستقرار والتماسك في الحياة الزوجية وبالتالي تعزيز نجاح العلاقات الزواجية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا العرض نستنتج بأن الاسرة الجزائرية لا تختلف في مقوماتها ووظائفها عن باقي الأسر الأخرى عربية كانت أو غربية، ولكنها تتميز ببعض الخصوصيات باعتبارها وحدة اجتماعية لها عادات، تقاليد ودين، وكل هذه العوامل تشكل خصوصية المجتمع الجزائري لذلك فإن الخوض في موضوع الأسرة الجزائرية يتطلب منا تحديد مفهومها والتطرق الى خصائصها، وعليه فالأسرة الجزائرية من ناحية التكوين هي نفسها، ومن ناحية الثقافة فهي مستمدة من الشريعة الإسلامية، لكنها تختلف في بعض الجزئيات المرتبط بالثقافة المحلية وأنماط السلوك بصفة خاص، كنظام الزواج الذي تناولنا فيه المسيرة التطورية والتاريخية لأشكاله وذلك انطلاقا من حالة المشاعية وصولا إلى تحديد أكثر للعلاقة الزواجية المتمثلة في أحادية الزوج والزوجة، وبعدها نتدرج إلى توضيح الاختيار الزواجي وصوره مع عرض النظريات المفسرة له، نكون قد اقتربنا أكثر إلى معالجة تحليلية سوسوثقافية للعلاقات الزواجية في المجتمع الجزائري وهذا ما سنتطرف إليه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

الفصل الرابع

معالجة تحليلية سوسيوثقافية للعلاقات الزواجية في المجتمع الجزائري

تمهيد.

1 – المحددات الثقافية المسيرة للعلاقة الزواجية في المتجمع الجزائري.

2 – المفاهيم الأساسية في العلاقة الزواجية.

3 – وظائف العلاقة الزواجية وشروط المحافظة عليها.

3 – 1 وظائف العلاقة الزواجية.

3 – 2 شروط المحافظة على العلاقة الزوجية.

4 – مراحل تطور المشاكل داخل العلاقة الزواجية.

4 – 1 مرحلة شهر العسل.

4 – 2 مرحلة بداية الحياة الزوجية.

4 – 3 مرحلة الاستقرار.

4 – 4 مرحلة الشيخوخة.

5 – أنواع العلاقات الزوجية وأبعادها.

5 – 1 أنواع العلاقات الزواجية.

5 – 2 أبعاد العلاقات الزواجية.

6 – الإتصال في العلاقة الزواجية.

6 – 1 أشكال الإتصال في العلاقة الزواجية

6 – 2 أساليب التواصل بين الزوجين

7 – النموذج العلائقي الجزائري: 180

7 – 1 بنية العلاقة الزوجية في الأسرة الجزائرية.

7 – 2 ميكانيزمات العلاقة الزواجية.

خلاصة الفصل.

الفصل الرابع: معالجة تحليلية سوسيوثقافية للعلاقات الزواجية في المجتمع الجزائري

تمهيد:

هذا الفصل تناولنا فيه متغير الدراسة الأول العلاقات الزواجية والذي يندرج تحت عنوان معالجه تحليلية سوسيوثقافية للعلاقات الزواجية في المجتمع الجزائري، ويضم عناصر أساسية تتضمن المحددات الثقافية المسيرة للعلاقة الزواجية في المجتمع الجزائري، والعلاقة الزواجية كخطوه أساسيه وهامة في طريق الزواج تحتاج الى بناءات ذهنيه ونظريه ولذلك تم التطرق للمفاهيم الأساسية للعلاقة الزواجية ووظائفها وشروط المحافظة عليها، ومراحل تطور ومراحل تطور المشاكل داخلها وانواعها مرورا بالاتصال داخل العلاقة الزواجية وصولا الى النموذج العلائقي والذي يتضمن بنيه العلاقة الزواجية في الأسرة الجزائرية وآلياتها.

1 – المحددات الثقافية المسيرة للعلاقة الزواجية في الثقافة الأصلية والعربية الإسلامية:

"تلعب القيم الدينية دورا هاما في حياه الأسرة والمجتمع، حيث يمثل الدين المنهاج والرابطة الأساسية التي تسير عليها العلاقات الزواجية، والمرجع الذي يستند عليه كل من الزوجين في سلوكاتهما واخلاقهما وتصرفاتهما، وكلما كانت الروابط الدينية وثيقه كلما كانت الأسرة سوية ومتزنة، حيث تكفل القيم الدينية للأفراد والاسر التماسك والتكافل من خلال ما تدعو اليه من التزام بالأخلاق والقيم في المعاملة. إن الدين أو الفكرة الدينية هي أساس كل مشروع تغييري، حيث يهتم بوظيفته الاجتماعية في صياغة الشخصية الحضارية وبناء العلاقات الزواجية، فالدين القادر على إحداث تغيير هو الدين السماوي، والأفكار الدينية تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التركيبة الأساسية لحضارة ما، وفي تشكيل إرادتها، ومن هنا نجد أن الوظيفة الاجتماعية للدين تتحقق في شكل تركيب يهدف إلى تشكيل قيم تمر من الحالة الطبيعية إلى وضع زمني نفسي ينطبق على مرحله معينة من حضارة ما، وهذا التشكيل يجعل من الانسان العضوي وحدة اجتماعية"[1].

و"تستند العلاقات الزوجية في المجتمع الجزائري إلى نظام هيكلي توزع من خلاله المكانات والأدوار مستندة إلى مجموعة من القوانين الاجتماعية، نعبر عنها بالقيم الدينية والثقافية والتي تحافظ على الحقوق والواجبات، كما تحافظ على استمراريه هذا النظام"[2].

وحول المحددات الثقافية للمجتمع الجزائري يبين الباحث الجزائري **أحمد بن نعمان** بالقول أن "المجتمع الجزائري بمقوماته الثقافية والحضارية والتاريخية جزء من المجتمع العربي الكبير الذي أطلق عليه اسم الأمه العربية، ومن هذا المنطلق فان أي مجتمع مماثل للمجتمع الجزائري في أي قطر عربي فهو إن كان له مميزاته النوعية الضيقة الخاصة بحكم الظروف والعوامل

[1] – تمرسيت فتيحة: "الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي (دراسة سوسيوحضارية بحي عين النعجة)"، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع الحضري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص 20.

[2] – ناصر قاسمي: سوسيولوجيا العائلة والتغير الاجتماعي، دار الكتاب الحديث، ط 1، 2013، ص – ص (15، 20).

التاريخية والجغرافية، إلا أنه لا يعدو أن يكون حلقه متصلة بقدر ما هي منفصلة في سلسلة متكافئة متكاملة الحلقات مترابطة العرى تاريخيا ودينيا ولغويا وبالتالي ثقافيا وحضاريا"[1].

ومن الباحثين الذين عالجوا موضوع جدلية الدور الأنثوي والذكوري في الثقافة والعقلية الجزائرية والتربية الإسلامية والبربرية ووقفوا على أولى نقاط بيان المفهوم العقائدي من المفهوم الاجتماعي، الباحث **عشيراتي سليمان** في مؤلف له بعنوان: **الشخصية الجزائرية الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية**، حيث أنه يرى بأنه لن يكون للبحث في مسألة العقلية الجزائرية من أهمية إذا نحن حرصنا على أن نسحب المستخلصات الفرويدية على النفسية الجزائرية وأن نصممها ببساطة وآلية بما انتهت إليه تلك المستخلصات من نتائج ومسلمات إذا رجحت تلك المستخلصات الوظيفية الغريزية، ويضيف إذا أظهرنا من هذه الورقة أن قصدنا من هذه الورقة أن نتعرف في مجاله على أهم الأسس التي يرتكز عليها معطى الرجولة والأنوثة في الذهنية الجزائرية، اذ التفتنا إلى المحددات الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري وجدنا أن الدين الاسلامي دين المجتمع ويرجع دور الذكر على الأنثى في سياقات كثيرة وهو ما جعل الجدل يستنجد حول ذلك الترجيح لاسيما في الوقت الراهن إذ أن الثقافة اللائكية هي التي تؤسس للأحكام والمنطلقات.

ومن هذا المنطلق نستنتج أن الدين الإسلامي محدد ثقافي ذو تأثير كبير في تسيير وتنظيم العلاقة الزواجية، فهو دين شامل إهتم بكل شؤون الحياة بما فيها العلاقات الزواجية ولهذا تميزت النظرة الإسلامية للعلاقة الزوجية بالشمولية والاستمرارية مما ساعد في زيادة التوافق بين الزوجين في إطار علاقة زوجية تقوم على السكينة والمودة والرحمة.

ومن هذا المنطلق نجد أن القيم الدينية بمثابة الغذاء الروحي والفكري للزوجين تحقق لهما الهدوء والإستقرار، فالدين عامل ضابط لسلوك الزوجين، والإسلام جعل العلاقة الزواجية عقد

[1] – أحمد نعمان: "سمات الشخصية الجزائرية (من منظور الأنثروبولوجيا النفسية)"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 297.

وميثاق غليظ، فإذا غابت هذه القيم الدينية فالعلاقة بين الزوجين وبين الآباء والأبناء حلت المشاكل الأسرية، فأي فتور في هذه العلاقات الزواجية ينعكس وبصورة جلية على البناء الأسري ككل فيقلل من أدائها الوظيفي فالأسرة الجزائرية ترتكز على مجموعة من المقومات الدينية وأي خلل في هذه المقومات ينعكس سلبا على مستقبلها.

2 – المفاهيم الأساسية في العلاقة الزواجية:

لتحقيق التوافق الزواجي لا بد أن تقوم العلاقات والتفاعلات بين الزوجين على مفاهيم أساسية عدة، وهذه المفاهيم ليست مرتبة حسب أهميتها لكي يبدأ الزوجان بأولها وينتهي بآخرها، فلكل زوجين خصائصهما وظروف ارتباطهما المختلفة عن الآخرين، فقد تبدأ علاقتهما بالحب أو بالشعور بالإنتماء أو تبدأ بالصداقة والتعاون، فليس المهم من أين تبدأ، ولكن المهم أن تشمل العلاقة الزوجية كل تلك المفاهيم:

أ/ **الحب:** يتحدث العالم النفسي "أدلر" عن رابطة الحب فيقول عنها أنها:" خليط في القوة والحنان، لأن كل من الرجل والمرأة يريد أن يحيط الآخر بعنايته وأن يسبغ عليه عطفه وحنانه من جهة كما أنه يريد أن يركن إليه ويتلقى منه العطف والرعاية كأنما هو مجرد طفل، وحاجاته إلى رعاية الآخر كأنما هو أي مسؤول، ويرى علماء النفس بصفة عامة أن على الزوج ألا ينتظر أن يأتي الحب منذ بداية الحياة الزوجية حبا ناضجا متكاملا لأن الجانب الحسي في الحياة الزوجية وخاصة بالنسبة للمرأة في حاجة إلى تهيئة طويلة وتربية دقيقة."[1]

والحب من حيث الماهية هو: "حالة نفسية تستمد معناها من المجانسة والمشاكلة بين نفسين، أو بتعبير آخر ثمرة طبيعية للإنجذاب الطبيعي والغريزي بين شبيهين ومتماثلين أصلا وخلقا ولكنها حالة تستند إلى الذهن في مجملها."[2]

[1] – نادية حسين أبو سكينة ومنال عبد الرحمان خضر : "العلاقات والمشكلات الأسرية"، مرجع سابق، ص 159.

[2] – الشفيع الماحي أحمد: "أبعاد الحب النفسية"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع 63 س 16، جامعة الكويت، 1998، ص 113.

ومن جانب آخر يعتبر "ماكيفر" الحب بأنه تغلغل الجنس في كل شخصية فرد[1]، فالحب وقوة العلاقة بين الزوجين تنمو بتقدم الزواج وينشأ من خلال الألفة والصداقة والمساعدة المتبادلة ويحل الحب الزواجي محل الرومانتيكي إشباعا لأنه يتولد نتيجة مواجهة الزوجين للواقع وتقبل كل منهما للآخر كما هو بعيوبه ومحاسنه.[2]

وعليه فاكتمال تركيبة العلاقة الزواجية يتطلب توفر عاطفة الحب بين الزوجين ومنه تحقيق السعادة خاصة إذا كان هناك تجاوب بين طرفي العلاقة، لكن في مجتمعنا الخنشلي تغلب المصالح والماديات في اختيار الشريك وهذا ما ادى إلى تحول كبير في نظام الزواج.

ب/ **التفاهم:** عملية اتصال بين طرفين أو أكثر، تعتمد على تبادل الآراء وسردها باخلاص وصدق، وبتعبير آخر هو جهد نبذله لتفهم آراء الطرف الآخر وممارسته ومشاعره" ويعد التفاهم أسلوبا راقيا للحوار بين البشر، وللتواصل الفكري بينهم."[3]

وقد حث الإسلام على التفاهم في قوله تعالى: "يآ أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير"[4]، فالتعارف هو الخطوة الأولى للتفاهم والتعاون.

أما على صعيد العلاقة الزواجية فإن تنمية التفاهم العميق بين طرفي العلاقة ينبغي أن يرتكز على أسلوبين اثنين:

أولها: الإنصات إلى وجهة نظر الطرف الآخر ومحاولة فهمها، بدلا من الإنهماك فورا بتحضير النفس للوقوف معارضا وجهة النظر تلك.

---

[1] – ماكيفر بيدج: "المجتمع"، ج 2، ترجمة: السيد محمد الغزاوي وآخرون، مكتبة النهضة المصرية، مصر 1971، ص 52.

[2] – هشام الحناوي: "العلاقة الحميمية بين الرجل والمرأة"، ط2، هلا للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 52.

[3] – محمد حمدي زقزوق: "الانسان والقيم في التصور الاسلامي"، دار الرشاد القاهرة، ط 1، القاهرة، 2003، ص 163.

[4] – سورة الحجرات الآية: 13.

ثانيها: نقل هذا المبدأ إلى المتحدث نفسه.[1]

وتحتاج الحياة المشتركة إلى التفاهم والتوافق بالرغم من رغبة أحد الطرفين في الآخر، إلا أن ذلك لا يلغي وجود أذواق مختلفة وسلوك متباين وليس من المنطق أبدا أن يحاول أحدهما إلغاء الآخر في المضمار، بل إن من الطبيعي إرساء نوع من التوافق والتفاهم، حيث تقتضي الضرورة أن يتنازل كل طرف عن بعض آراءه ونظرياته لصالح الطرف الآخر في محاولة لردم الهوة التي تفصل بينهما ومد الجسور المشتركة على أساس من الحب الذي يقتضي بإجراء كهذا، وألا تبدي أي طرف تعصبا في ذلك مادام الأمر في دائرة الشرعية التي يحددها الدين.[2]

إن سوء التفاهم بين الزوجين يولد مشاكل زوجية، فالتفاهم يلعب دوره الاساسي والعميق في هندسة وبناء العلاقة الزواجية ونموها واستمرارها كما أنه من المفاهيم الأساسية في العلاقة الزوجية لبناء أسرة سليمة ومنه تحقيق التماسك والإستقرار بأسلوب راقي للحوار والتواصل الفكري بين الزوجين.

ج/ **الإحترام:** وذلك بأن يحترم كل شريك شخصية الطرف الآخر ويتقبل عيوبها قبل ايجابياتها، وعدم محاولة تغيير تلك العيوب بالقوة لأنها وليدة الظروف والبيئة، الصبر لإيذائها تدريجيا، ويعني الإحترام كيان الشخص في وجوده أو غيابه.[3]

ويرتبط الإحترام ارتباطا كبير بقيمة التقدير، فاحترام إنسان أو رأي يعني تقديره واعطاءه حقه الذي ينبغي له من الإعتراف بقيمته ويعد الإحترام من أهم مظاهر التماسك والتوافق، ويعني أن يحترم كل من الزوجين إنسانية الطرف الآخر وكرامته وقراراته فلا يعرضه للإحراج أو النقد أو التجريح أمام الآخرين على أن هناك أمور تجعل الشخص يفقد احترامه، منها

[1] – عايدة أحمد الزواجية: "اتيكيت المعاملة الزوجية"، دار الإسراء، ط1، عمان – الأردن، 1996، ص 106.

[2] – علي القائمي: "الأسرة وقضايا الزواج"، دار النبلاء، ط3، بيروت – لبنان، 2004، ص–ص (98، 99).

[3] – سميرة الجهني: "عدم الاستقرار الأسري في المجتمع السعودي وعلاقته في إدراك الزوجين لمسؤولياته"، رسالة ماجستير، تخصص: سكن وإدارة المنزل، كلية التربية للإقتصاد المنزلي، جامعة أم القرى، 2008، ص 56.

الأنانية وعدم الإحساس بالمسؤولية، فالزوج الذي لا يضع اعتبارا إلا لمصلحته ولذاته غالبا ما يفقد احترامه لنفسه، وبالتالي احترام شريك حياته له، والذي يؤذي الشعور بالإحترام، هو استخدام الآخر كوسيلة لتحقيق غرض ما، فالزوج الذي يستولي على راتب زوجته مستعملا أسلوب الإبتزاز والإكراه والزوج الذي يشعر شريكه بأنه مجرد مصدر للذة الجنسية غالبا ما يصاب بفقدان الإحساس بالإحترام للآخر، ولقد بحث علماء الإجتماع في الكثير من الأمور التي تساهم في فصم عرى العلاقة الزواجية وتفويض البناء الأسري فوجدوا ان عدم اظهار الإحترام لأحد طرفي العلاقة من أهم أسباب التفكك والإنهيار.[1]

وعليه فالإحترام مظهر قوي لتماسك واستقرار العلاقة الزواجية كنا يحفظ كيان طرفي العلاقة، ويحمل معاني التقدير والأمانة والقبول وله الأثر الكبير في تحقيق السعادة الزوجية والتماسك الأسري ومنه توفير المناخ الملائم نفسيا وصحيا لتنمية اجتماعية سليمة، ويعد الإحترام مظهر من مظاهر التماسك في العلاقة الاجتماعية.

د/ التعاون: ويشير مفهوم التعاون عادة إلى: "التفاعل الإيجابي المتبادل، يتبادل فيه الأشخاص المنافع، إذا اشتركت مصالح المتفاعلين، وتقسيم الأدوار بينهما باتفاق على ذلك.[2]

ويعرفه البعض على أنه: "عملية اجتماعية، تعبر عن علاقة التساند والتآزر والتكاثف والمساعدة لمصلحة طرفي العلاقة، وقد يتعاون الناس لتحقيق مصلحة لفئة معينة أو مجموعة أشخاص ولكنهم يضرون بالمجتمع، كما يحدث بين عصابة من الأشرار عندما يتعاونون من أجل السرقة والإعتداء على فئات أخرى من المجتمع فهذا تعاون من أجل العدوان والشر والفساد فهو تعاون صدام ومضر بالمجتمع، ومن هنا نقول بأن التعاون كعملية اجتماعية له

[1] – سامية حميرش: "القيم الدينية ودورها في التماسك الأسري (دراسة ميدانية بمدينة باتنة)"، رسالة ماجستير في علم الإجتماع الديني، كلية العلوم الإجتماعية والإسلامية، جامعة باتنة، 2010، ص 136.

[2] – سناء الخولي: "الزواج والعلاقات الأسية "، مرجع سابق، ص 47.

وجهان، ضار ونافع، ولهذا نهى الله عن الأول وأمر بالثاني[1] وهذا ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى البِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْـمِ وَالعُدْوَانِ﴾[2].

ولذلك فإن من واجب الزوج أن يشارك زوجته في عملها ويحدثها بمشاكله، ويشد كل منهما عضد الآخر، مطمئنا مشجعا، سواء أكان ذلك بالرأي أو بالتشجيع وأن يحاول كل منهما فهم الآخر، وهذه العناية من الزوج بشؤون زوجته ومشاكلها من شأنها ان تغمرها بالسعادة فتؤمن بحبه وتقديره، ويرى "ألبرت مول" أن الرابطة الزوجية تقوى وتتوقف حين تجد المرأة نفسها قادرة على مساعدة زوجها في عمله، وحين تكون هذه المساعدة بناءة مثل هذه الحالة تحقق الزواج السعيد والحياة الأسرية المستقرة.[3]

وعليه فإن العلاقة الزواجية لابد ان ترتكز على التعاون ضمن علاقة تفاعلية تكاملية بين الزوجين إذ أن لكل من الزوجين الحق في مشاركة الآخر في أموره وهمومه، وتظهر ملامح هذا التعاون في المؤسسة الزواجية بدءا بالإتفاق على تيسير الحياة من خلال تقسيم العمل واتخاذ القرارات وتسيير شؤون البيت وميزانيته في جو من المشاركة في المسؤولية على المستويين المادي والمعنوي، ومنه الوصول إلى حياة زوجية سعيدة وأسرة متماسكة ومستقرة بعيدة كل البعد على التفكك والإنهيار.

هـ/ الصداقة: هي الكلمة التي تشمل كل الصفات السابقة والمتعلقة بالمفاهيم الأساسية في العلاقة الزواجية فالصداقة تعني الإحترام والتبادل والإنتماء الذي يعني الإلتزام الأدبي والمعنوي اتجاه الطرف الآخر من أجمل التعبيرات التي تسمعها من أحد الزوجين أنه بالإضافة

[1] – مراد زعيمي: "علم الإجتماع (رؤية نقدية)"، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، قسنطينة – الجزائر، ص 230.

[2] – سورة المائدة، الآية: 02.

[3] – مصطفى غالب: "في سبيل موسوعة نفسية (العلاقات الزوجية)"، مكتبة الهلال، ط 4، بيروت، 1982، ص 88.

إلى علاقتهما الزوجية فإنهما قد يصبحان صديقين، فالزوج لا يستطيع أن يبوح بكل صداقته أي أن بإمكانها ان تفهم وتقدر دوافع سلوكه ولن تسئ فهمه.[1]

فالصداقة حالة من المودة والإحترام، والود، والثقة بين شخصين وتشكل علاقات الصداقة في جميع الثقافات، علاقات مهمة طوال حياة الشخص وتتميز الصداقة بشكل عام بنفس سمات تعريفية:

1- إنها علاقة ثنائية بمعنى أنها تنطوي على سلسلة من الثقافات بين الشخصين معروفين لبعضهما البعض.

2- الصداقة علاقة يقرها كل من أعضاءها تتسم برابطة من المودة.

3- الصداقة ليست علاقة إجبارية، فيختار طرفيها تكوين صداقة مع بعضهما البعض.

4- عادة ما ترتكز بطبيعتها على مبدأ المساواة: على خلاف العلاقات بين الوالدين والطفل فكل فرد في علاقة صداقة لديه نفس القدر من القوة أو السلطة في العلاقة

5- تتميز بالعشرة والأنشطة المشتركة، فالرفقة أو الحصول على الرفيق من الأهداف الأساسية والدوافع لتكوين صداقات، فغالبا ما تؤدي الصداقات بين المراهقين والبالغين وظائف أقوى، مثل العمل كمصادر للدعم العاطفي فرص للكشف عن الذات والحميمية.[2]

و/ الحوار: عملية اتصال بين طرفين أو أكثر، فهي تعتمد المخاطبة والمساءلة حول شأن من الشؤون، باعتباره نافذة من النوافذ الأساسية لصناعة المشتركات التي لا تنهض حياة اجتماعية سوية بدونها، فإذا ارتقى الحوار من مشكلة بسيطة أصبح حركة فكر ينفتح على فكر

[1] – غوالم امينة: "الخيانة الزوجية وتأثيرهما في المحيط الأسري – دراسة ميدانية"، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط 1، عمان – الأردن، 2018، ص-ص (189، 190).

[2] – سلوى السيد عبد القادر: "الأنثربولوجيا والقيم، دار المعرفة الجامعية، طبع ونشر وتوزيع، جامعة الاسكندرية – جمهورية مصر العربية، 2019، ص 173.

آخر، أو بتعبير مغاير عملية تفكير مشترك بصوت مسموع هدفها تبادل المعارف ومقابلتها للوصول إلى حقائق مشتركة.[1]

فالحوار والتشاور من أهم مظاهر الاستقرار، فهو المدخل للتفاهم وتجديد المحبة والتعاون على تخطي مشكلات الحياة الزوجية، والوعي بذلك أمر ضروري ويجب أن نعلمه للأجيال الجديدة، فالتحاور البناء بين الزوجين من شأنه ان ينعكس على الأبناء فيقتدوا بهما ويتشربوا من سلوكهما، كما يدعم الحوار النمو الصحي والنفسي للزوجين والأبناء أيضا، فالحوار أحد أهم الأساليب الحكيمة الحضارية في الإيصال والتواصل بين الأفراد والمجتمعات والثقافات المختلفة، ويهدف إلى افصاح كل طرف عما لديه من أفكار وآراء ليتم مناقشتها والوصول الى الحقيقة عن اقتناع عقلي ووجداني وارتياح نفسي، كما أنه أحد الوسائل الهامة لنبذ الخلافات والنزاعات المختلفة على كافة المستويات.[2]

إن ظاهرة الصمت الزوجي والتي تفشت في الأسر مؤشر قوي على فتور العلاقة وانحراف العلاقة على أسسها، حيث تشعر المرأة بأنها مهملة ومهمشة مما ينعكس سلبا على دورها وأدائها الوظيفي في أسرتها، لذلك فالحوار الفعال والمشاركة الفعالة بين الزوجين والتواصل الجيد والصراحة في تبادل الآراء وإبداء المشاعر وطرح الآراء وبحث المشكلات، واستعراض المواقف المختلفة وحسن الإنصات للطرف الآخر في جو من التفاهم والنقاش الودي، من شأنه ان يحقق الانسجام وبالتالي الوصول معا إلى صيغة تفاهم حول كل ما يتعلق بحياتهما المشتركة للوصول نهائيا غلى هدف السكن والمودة والرحمة.[3]

فبناء على ما سبق نستنتج بأن الحوار بين الزوجين هو مفتاح التفاهم والانسجام، والقناة التي تتحقق من خلالها المودة والرحمة، وللحوار أهمية كبيرة في عملية الإتصال والتواصل

[1] – محمد زرمان: "قيمة الحوار وأبعادها الحضارية في السنة النبوية"، كلية الدراسات الإسلامية العربية، ندوة علمية دولية ثالثة، القيم الحضارية في السنة النبوية، ج2، ط1، دبي، 2007، ص 10.

[2] – إبراهيم رمضان الذيب: "أسس ومهارات بناء القيم التربوية وتطبيقها في العملية التعليمية"، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، ط2، 2007، ص 222.

[3] – عبد السلام عطوة الفندي: "تربية الطفل في الاسلام أطوارها وآثارها وثمارها"، دار ابن حزم، ط 1، 2003، ص 08.

الإنساني، ومن خلاله تتجدد المحبة والتعاون، ونجاح العلاقة الزواجية يقوم على التفاهم والانسجام بين الزوجين، وعليه فالحوار بين الزوجين مطلوب فعلى كل منهما أن يعتمد على الحوار كوسيلة لمعالجة المشاكل الزوجية.

3 – وظائف العلاقة الزواجية وشروط المحافظة عليها:

3 – 1 وظائف العلاقة الزواجية:

للزوج **(Couple)** وظائف عديدة نذكر منها:

أ/ وظيفة بيولوجية: وهي الوظيفة البيولوجية الوحيدة التي يتأجل إشباعها عند الكثير من الشباب إلى ما بعد الزواج، والجنس كوظيفة أساسية تعد أحد الحاجات ذات الإهتمام وذات المكانة الأساسية في العلاقات الزواجية التي يمكن بإشباعها يتحقق الإرضاء النفسي والراحة الجسدية ولا يقف اشباع الدافع الجنسي على جانبه الفيزيولوجي فحسب بل هو اشباع نفسي في الوقت ذاته لكون كل من طرفي العلاقة الجنسية يعاشر الطرف الآخر بحسب نموه النفسي الجنسي.[1]

ولا شك أن اشباع الدافع الجنسي عن طريق الزواج يحده إرضاء نفسيا وجسديا معا في علاقة يرضى عنها المجتمع وهو مالا يمكن أن يتحقق في علاقة جنسية أخرى غير شرعية وينتج عن هذه العلاقة أطفال.[2]

ب/ وظيفة إجتماعية: تساهم العلاقة الزوجية في الترقية الإجتماعية للفرد حين يتحول من أعزب إلى متزوج كما أن العلاقة الزوجية هي السبيل الوحيد لتكوين أسرة، ويشكل الزوج (الزوج والزوجة معا) أشخاص معنويين وقانونيين يعتبران خلايا المجتمع، بنفس مستوى النظم

[1] – كمال دسوتي: "علم النفس ودراسة التوافق، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1976، ص 389.

[2] – محمد السيد عبد الرحمان: "إسهامات الزواج في تحقيق التوافق النفسي لكل من الرجل والمرأة"، مجلة كلية التربية جامعة الزقازيق، المجلد الأول، العدد الثاني، مصر، ص 184.

السياسية لأن الإنسان حيواني اجتماعي وعائلي، يشبه الكثير من الأصناف الحيوانية ومن بين الوظائف الإجتماعية للزوج (الزوج والزوجة معا):

-تحديد دور صور الوالدين وكذلك تحديد دور الأشقاء في بناء شخصية الطفل وتطبيعه.

[1]

ج/ الوظيفة النفسية: يؤدي الزواج عدة وظائف نفسية أهمها تخلص الفرد من الوحدة، ولقد اختلف العلماء حول الوظيفة النفسية للزوج (الزوج والزوجة معا). والهروب من الوحدة والعزلة حسب (ERIC EROOM) حسب (JOLEMAIRE 1997) الوظيفة النفسية للزوج (COUPLE) تتمثل في تحديد –سريرة– تفريغ الميول والحاجات العصابية للأفراد، والذي يسمح لهما بعض التوازن في حياتهما الإجتماعية المهنية الخارجية.

د/ وظيفة النضج: تتمثل وظيفة نضج الزوج (الزوج والزوجة معا) ببروز شعور بالزوج (COUPLE) وانفتاحه الخاص بالضمير وبالمسؤولية الذي يسمح بالحب، اجتياز التثبيتات وتجاوز التمركز حول الذات، وتتوجه الوظيفة الجديدة للزوج (COUPLE) نحو مستقبل متوقع والذي يبنى بهما معا.[2]

3 – 2 شروط المحافظة على العلاقة الزوجية:

هناك ثلاث عوامل رئيسية لجعل العلاقة متينة:[3]

أ/ الإلتزام: يعتبر الإلتزام ضروريا لدوام العلاقة الزوجية يرى "ستيرنبرغ Sternberg" 1988، أن الإلتزام بالعلاقة يؤدي الى الثقة والأمان والإستقرار في العلاقات الحميمية وأهم

[1] – Roger Mucchielli : "la psychologie de la vie conjugale", France, 1980, p 41.

[2] – Roger Mucchielli : op. Cit, p 43.

[3] – كلثوم بلميهوب: "الاستقرار الزواجي (دراسة في علم النفس)"، سلسلة دراسات منشورات الحبر، بني مسوس – الجزائر، 2006، ص–ص (64، 65).

شكل متعارف عليه من طرف المجتمع للجمع بين الأزواج الذي هو إعلان عن الإلتزام بين الأزواج.

ب/ التوافق: على الأزواج أن يتكيفوا مع بعضهم البعض في العادات والحاجات والأهداف وما يحبونه وما يكرهونه وحتى في مزاجهم، فالعلاقات تتضمن دائما التوافق، إن تعلم كيفية تقاسم أشغال البيت وتقاسم الجريدة والحمام، والمعاملات المالية، قد يكون أصعب من تعلم تقاسم الفراش، ولقد ينت البحوث أن الأزواج الذين لا يشعرون بأنهم متساوون في الواجبات والحقوق، هم أقل رضا في زواجهم من الازواج الذين لا يشعرون بالمساواة في علاقاتهم، منها دراسة فليشر وآخرون 1987 Flecher al فكلما تطورت العلاقات تصبح الاحتفاظ بالمساواة مصدرا لتوافق مستمر وتكيف متبادل.

ج/ الاهمال: إن إهمال العلاقة والتصرف بسلبية يزيد من تدهور العلاقة وهذه الطريقة أكثر انتشارا عند الرجال.

د/ الصبر: تتمثل في الخوف من مواجهة المشكل والإنتظار بسلبية ريثما تتحسن الأمور من تلقاء نفسها وهذه الطريقة أكثر انتشارا عند النساء.

هـ/ الإتصال: بذل الجهد للإتصال ومعالجة المشكل، فالإتصال هو العلاج الفعال والبناء لعدم الرضا، فقد بينت البحوث منها دراسة كيرديك (Kurdeck 1991) أن الأزواج غير السعداء يرون أن مشاكل الإتصال هي من أهم العوامل التي ساهمت في تحطيم علاقاتهم.

ولقد حدد بيك (Beck 1988) في كتابه "**الحب وحده لا يكفي**" عددا كبيرا من مشكلات الاتصال مثلا: أحيانا نفشل في التعبير عن مشاعرنا أو شرح ما نريد قوله معتبرين أنه على الطرف الآخر أن تكون له القدرة على فهم إشاراتنا الداخلية والغير اللفظية إذا كان فعلا يحبها أحيانا أخرى نعتقد أننا نعرف في ماذا يفكر الطرف الآخر ونقفز الى نتائج خاطئة.

كذلك تحدثت "تانن" (Tannen 1990) عن الاختلاف بين الجنسين في الإتصال والذي يؤدي إلى مشكلات في العلاقات خصوصا بالنسبة للنساء والرجال الذين نشئوا في بيئة تقليدية

تحدد الأدوار حسب الجنسين مثلا "النساء يرون التحدث عن مشاعرهن بين الرجال يريدون حل المشاكل كذلك يكون الرجال أقل ميلا لطرح أسئلة شخصية والتعليق أثناء النقاش بينما تستعمل النساء هذه الأمور وبعض الأساليب للحفاظ على إستمرارية الحديث وهذا الاختلاف في الأساليب حسب الجنس يجعلنا نتفهم شعور المرأة بأن الرجل لا يهتم لما تقوله ولا يستمع لها.

وقد لخص بيك 1988 الإختلاف بين الجنسين في المحادثة كما يلي:

-يبدو أن المرأة تعتبر الأسئلة طريقة لاستمرار الحديث بينما يعتبرها الرجل طلبا للمعلومات

-تحاول المرأة الربط بين ما قاله الرجل وماذا ستقوله.

-لا يتبع الرجل عموما هذه القاعدة ويبدوا غالبا جاهلا التعليق السابق لزوجته.

-تعتبر المرأة العدوانية من الزوج هجوما يؤدي إلى اضطراب العلاقة بينما يعتبرها الرجل شكلا من أشكال الحديث.

-تصل المرأة الى التحدث عن المشاعر والأسرار بينما يفضل الرجل مناقشة أشياء أقل خصوصية كالرياضة والسياسة

-تميل المرأة إلى مناقشة المشكلات، تقاسم تجاربها، ومنح الشعور بالآمان ويميل الرجل إلى سماع المرأة كأي رجل يناقش المشكلات للبحث عن حلول لها بدلا من اظهار الاستماع الودي فقط.[1]

وعليه فالإلتزام ضروري لدوام العلاقة الزواجية لأنه أساس الثقة والأمان والاستقرار في العلاقة الزواجية ومنه تحقيق التوافق الزواجي من خلال الحوار والاتصال بين الزوجين فالحوار

[1] – كلثوم بلميهوب: "الإستقرار الزواجي (دراسة في سيكولوجية الزواج)"، إصدارات شبكة العلوم النفسية العربية، ع 24، 2012، ص 41.

الفعال والمشاركة بين الزوجين والتواصل الجيد يحقق التفاهم والإنسجام كما يعتبر التواصل أداة هامة من خلالها تتكون العلاقة الزواجية ومنه إحداث تفاعل بين الزوجين وتأثير فكري وعاطفي متبادل.

4 – مراحل تطور المشاكل داخل العلاقة الزواجية:

يشير كمال مرسي 1995 إلى أن الزواج مثل الطفل يولد صغيرا وينمو بالرعاية والتربية، ويضعف بالإهمال والمعاملة السيئة وكما أن نمو شخصية الطفل تعتمد على علاقته بوالديه، والتي يشعر فيها بالأمن والطمأنينة، فكذلك نجاح الزواج واستمراره يعتمد على العلاقة بين الزوجين والتي يشعر فيها كل منهما بالأمن والسكينة، وأي خلل في العلاقة يجعله هزيلا لا يقوى على الإستمرار في تحقيق أهدافه للزوجين والمجتمع والحقيقة أن الحياة الزوجية تمر بعدة مراحل، فكل مرحلة لها خصوصياتها ووظائفها ومكملة للمراحل الاخرى في مرحلة شهر العسل، مرحلة بداية الحياة الزوجية، مرحلة الاستقرار.

4 – 1 مرحلة شهر العسل:

تعتبر مرحلة شهر العسل من أولى مراحل الحياة الزوجية، ويطلق على الأسابيع الأولى من الحياة الزوجية، التي يمكن أن تطول أو تقصر بحسب الشعور بالسعادة بين العروسين، ولقد أصبحت عادة شهر العسل مسألة اختيارية، وذلك حسب امكانات الفرد المادية والاجتماعية ويتوقف نجاح الحياة الزوجية في شهر العسل، وطول مدة الإستمتاع بهذه الفترة على درجة التفاهم الذي سبق حدوثه أثناء فترة الخطوبة، ففي شهر العسل يمكن التعرف إلى حد بلغ كل منهما دجة النضج العقلي والعاطفي.[1]

ويهيئ شهر العسل ظروفا ايجابية لكي يبدأ الزوجان أدوارهما الجديدة، حيث يكرسان معظم انتباههما لإنجاز هذه الأدوار بنجاح، ويتركان أي أدوار أخرى، كما ينقل شهر العسل الفرد من البيئة التي كانت عاداته القديمة تعمل من خلالهما ويشجعه على التركيز من أجل

[1] – أحمد محمد مبارك الكندري: "علم النفس الاسري"، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط 2، الكويت، 1992، ص 86.

تكوين أنماط جديدة وبينما يضع كل شريك تحديدات وتعريفات معينة مسبقة لأدواره الزوجية وكذلك لأدوار شريكه فأن المشاركة الفعلية في هذه الأدوار تكون جديدة تماما بالنسبة لكليهما، ويعتبر توافق الفرد مع دوره الجديد من أهم العوامل في التوافق الزواجي.[1]

ويشير "مراد بوقطاية " 2000 لشهر العسل وظيفتان أساسيتان هما:

-تكثيف العلاقة العاطفية والإتصال

-تدعيم وتوكيد الإيثارية إرضاء للطرف الآخر.

-ويضيف بأن توفر الحب المتبادل بين الطرفين يدعم الوظيفتين غريزيا.[2]

4 – 2 مرحلة بداية الحياة الزوجية:

وهي السنوات الأولى للزواج ويعتبرها الكثير من علماء النفس ذات أهمية خاصة، حيث يبدأ كل منهما في اكتشاف شخصية الآخر، وبالتالي يحاول كل منهما تحديد الوظائف والأدوار والمسؤوليات الإجتماعية لكل منهما، ويعطي علماء النفس والإجتماع العائلي أهمية كبيرة لسنوات الأولى من الزواج، حيث يحتمل فيها أن يحدث مشاكل وصراعات زوجية، حيث أن أعلى معدلات الطلاق تسجل خلال السنوات الثلاثة الأولى من الزواج، فالبعض يعتقد أنها تبدأ بدخول بيت الزوجية، بينما يرى البعض الآخر أنها تنتهي بإنجاب الطفل الأول، حيث يتوقع نقص شعور كل من الزوجين بالإرتياح والسعادة الزوجية.[3]

وتتمثل وظائف هذه المرحلة في طرح ومعالجة المشاكل التالية:

-التفاهم على طريقة تسمح للثنائي الزواجي بتقديم حلول انتقائية مناسبة في ظروف معينة وصنف كل المشاكل التي تعالج في هذه المرحلة.

[1] – سناء الخولي: "الزواج والعلاقات الأسرية"، مرجع سابق، ص 182.

[2] – مراد بوقطاية: "القيم والتوافق الزواجي في المجتمع الجزائري"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2000، ص 81.

[3] – أحمد محمد مبارك الكندري: "علم النفس الأسري"، مرجع سابق، ص 88.

- العلاقة الجنسية بهدف تحقيق الإشباع الجنسي لكل منهما.

- تسيير وتأثيث وتنظيم البيت والعلاقات مع الأنساب أهل الزوج والأصدقاء القدماء للثنائي الزواجي، وإقامة علاقات مشتركة جديدة وتحليل طريقة التعامل كثنائي زواجي في اللقاءات الودية مع الأصدقاء.

- مخطط الإنجاب.

- الطقوس والعادات الغذائية والشروط العامة للتغذية.

- إدارة الأموال وتنظيم الميزانية وكيفية حل المشاكل المالية.

- الإتجاه المشترك نحو الآراء الدينية والسياسية لكل واحد، وكذا الواجبات التي تنجز عن هذه الإلتزامات

- السريرة الجسمية والمتمثلة في عادات النوم واليقظة والنظافة والكساء

- التفاهم حول طوق معالجة الصعوبات واقتراح الحلول وبصفة عامة نمط المشاكل التي تقع لثنائيهما الزواجي.[1]

4 – 3 مرحلة الإستقرار:

تبدأ هذه المرحلة بعد أنجاب الأطفال، حيث يؤثر الأطفال على الزوجين وعلى العلاقة بينهما، فبعد انجاب الأطفال تتغير نظرة كل من الزوجين لذاته وللحياة وتتغير الأدوار والأفكار المتعلقة بالدور الوالدي، وتقل الأنشطة بينهما، ويجد الزوجان أنفسهما أمام مسؤوليات جديدة وتبدأ معالم الأسرة في الأسرة في الظهور بتعدد أدوار كلا من الزوجين، والمشاركة في تربية الأطفال، وزيادة الأعباء المالية.

ويتم في هذه المرحلة:

[1] مراد بوقطاية: "القيم والتوافق الزواجي في المجتمع الجزائري"، مرجع سابق، ص 82.

-دراسة الآفات المستقبلية والترقية والتكوين وآثرها على التنظيم المادي والمكتسبات النهائية والدائمة والتي تتحول إلى أملاك مشتركة ومخططات للوصول إلى هذه الأملاك.

-تحديد أو اعادة تحديد أدوار كل زوج، وهو أمر جد هام مع تحول الثنائي إلى أسرة، وتحديد الأدوار الخاصة بالأب والأم.[1]

4 – 4 مرحلة الشيخوخة:

ويظهر فيها التقبل والزام جديد تضيفه الحقبة الزواجية من 15 الى 20 سنة، وتعتبر مرحلة أخيرة في تدرج الحياة الزواجية إذ تتميز هذه المرحلة بالركود، وليست هذه المرحلة مرحلة ابتكار بل هي مرحلة استمتاع بنتائج أعمالها السابقة في مرحلة ناضجة وقريبة من سن اليأس، يجب أن يقبل فيها الزوجان أن يهرما معا وفي هذه المرحلة يضع الزوج (الزوج والزوجة معا) خططا لمشاريع قصيرة المدى تاركين المجال للأبناء لتخطيط المشاريع البعيدة المدى، حيث تضع كل مرحلة من مراحل الحياة الزواجية الثنائي الزواجي أمام مهام خاصة به، فوظائف هذه المرحلة تتمثل في:

إذا بنيت هذه المرحلة على الوحدة المحققة فلن تعاني من الهزات العنيفة نتيجة المرحلتين السابقتين، فالروح المشتركة والنامية والمستقرة تغمر الزوجين في سلم نهائي، وإن حصلت فمصدرها خارجي بمعنى أن ردود فعل الثنائي الزواجي يكون لكيان موحد دون انشقاق أو تصدع، حيث يقتسمان الأحزان والهموم والأفراح وتأتي هذه المشاكل الخارجية من: الأولياء الذين يدركهم الكبر، الأبناء الذين يقدمون على مرحلة الاختبارات والإلتزامات الخاصة بمستقبلهم.[2]

[1] – مراد بوقطاية: "القيم والتوافق الزواجي في المجتمع الجزائري"، مرجع سابق، ص 83.

[2] – مراد بوقطاية: "القيم والتوافق الزواجي في المجتمع الجزائري"، نفس المرجع، ص 84.

بعد مضي 15 الى 20 سنة من الزواج تدخل العلاقة الزوجية الى آخر مرحلة أين لا يوجد هناك أي شك في استمرارها ليبقى المستقبل مرحلة استخلاص النتائج، أما مشاكل هذه المرحلة فهي خارجة عن العلاقة الزواجية.[1]

وفي ضوء نظرية (إريكسون) في: (النمو النفسي الإجتماعي Psychosocial Development Theory) أن الزواج كالشخصية يمر بثماني مراحل يحدث في كل منها تحولا في أفكار الزوجين ومشاعرهما وسلوكياتهما في التوافق الزواجي فنتيجة التفاعل بينهما من الناحية السلبية التي تضعف العلاقة الزواجية إلى الناحية الإيجابية التي تقويها وتغذيها وتنميها فمراحل النمو في الزواج مراحل تحولات (Transitional sta-get) تنطوي كل منهما على أزمة يسميها (اريكسون) بأزمة التحول أو أزمة النمو (crisis dévelopement) أو أزمة الحياة (life crisis).

ونفترض مع (اركسون) أن كل أزمات النمو موجودة في الزوج من بدايته، فكل زواج يحمل جميع أزمات نموه مع عقد قران الزوجين ثم تظهر كل أزمة في المرحلة المناسبة لها وتسيطر مشكلاتها على العلاقة الزواجية، وتتضمن مواجهة بين الزوجين ومع البيئة وتحمل امكانية النمو والتوافق من ناحية وامكانية التأزم وسوء التوافق من ناحية أخرى أي امكانية التفاعل الإيجابي فتقوى العلاقة الزواجية وإمكانية التفاعل السلبي فتضعف هذه العلاقة

كما أن النمو المثالي للزواج يتضمن أزمة التحول في كل مرحلة حلا نهائيا، لكن هذا لا يحدث في الواقع، فكل أزمة تحل بدرجة توضح هذا الحل، مناسب أو غير مناسب، ويقصد بالحل المناسب في كل مرحلة تحول العلاقة الزواجية من الناحية السلبية إلى الناحية الإيجابية واستمرار التفاعل الإيجابي والتوافق الحسن بين الزوجين، فالتحول الذي يحدث يسير على خط متصل (continuos) من القطب السلبي إلى القطب الإيجابي.[2]

[1] – Rodolphe Ghiglione : l'homme communiquant, éd : Armand Colin, Paris, 1986, p 14.

[2] – صالح حسن أحمد الداهري (2008): أساسيات الإرشاد الزواجي والأسري ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الردن، ص 34.

الشكل رقم 03: يبين مراحل نمو الزواج وقطبي الحل في كل مرحلة وتجد مرحلة مقسمة إلى أربع أقسام (أ)، (ب)، (ج)، (د).

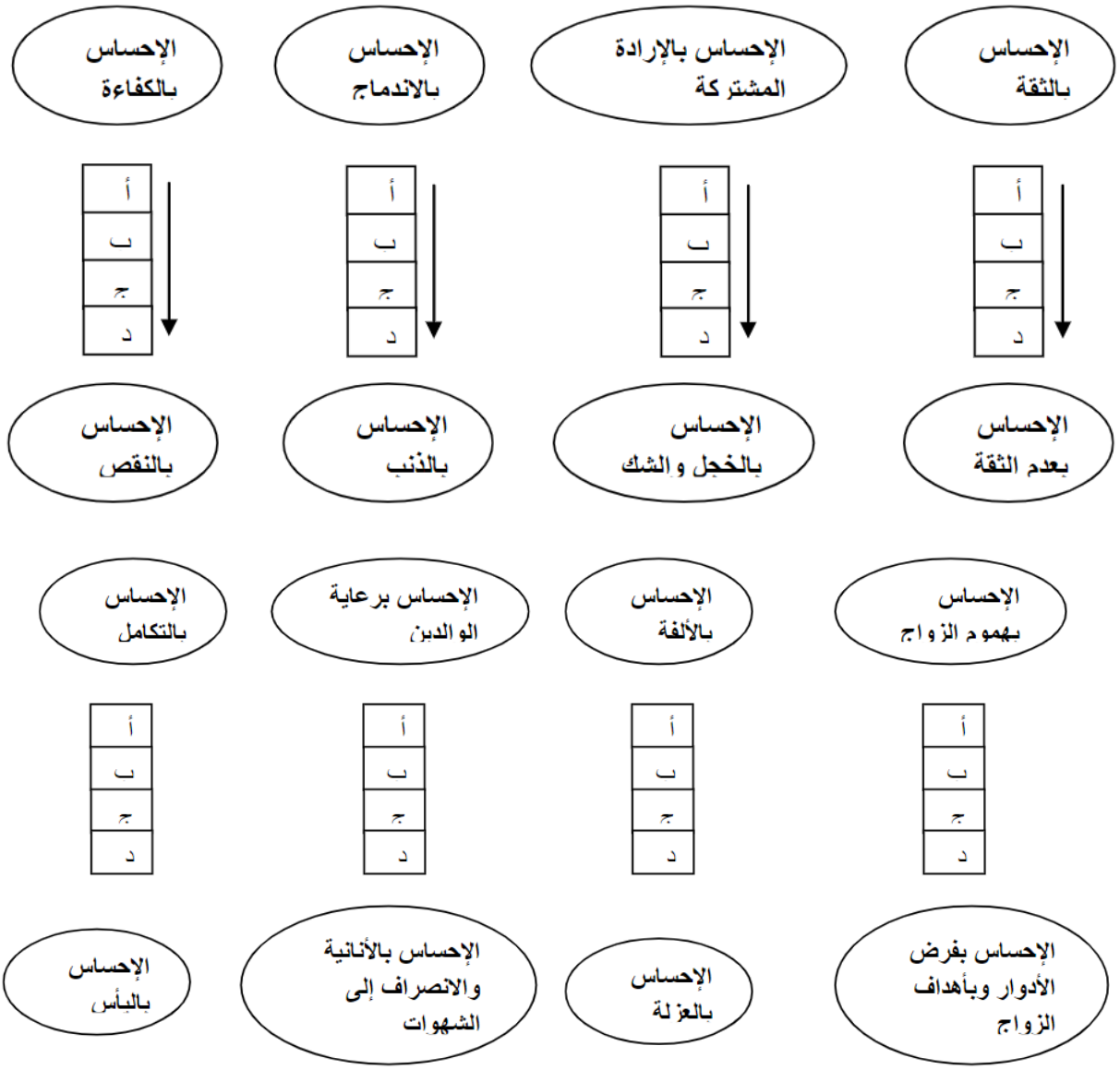

المصدر: صالح حسن أحمد الداهري (2008) أساسيات الإرشاد الزواجي والأسري ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الردن، ص 34.

التعليق على الشكل الأول : نجد كل مرحلة مقسمة إلى أربع أقسام (أ)، (ب)، (ج)، (د) تبين هذه الأقسام مستوى حل الأزمة واتجاه التحول، ففي المرحلة الأولى مثلا يحل كل زوجين أزمة الثقة وهو حل مناسب، أو في اتجاه عدم الثقة وهو حل غير مناسب ويتحدد مستوى نجاحها أو فشلها في حل هذه الأزمة بنقطة على متصل الثقة وعدم الثقة ،فإذا كانت في منطقة (أ)، (ب)، (ج) كان الحل مناسبا، ونما الزواج إلى المرحلة التالية، أما إذا كانت في مرحلة (د)، فهذا يعني فشلها في حل الأزمة ونمو عدم الثقة وتوقف الزواج عن النمو أو كان نموه ضعيفا هزيلا تكثر فيه الخلافات.

(ويرى الداهري، 2008) أنه إذا فشل الزوجان في تنمية الثقة فسوف تنمو عدم الثقة ويختل نمو الزواج في المراحل التالية حيث يكون حل الأزمات في الإتجاه السلبي والإحساس بالخجل والذنب والتقمص وتمييع الهوية والعزلة والأنانية ثم اليأس، فهذا الزواج وإن استمر فهو زواج فاشل لا يحقق أهدافه الأساسية.

مراحل الزواج:

ويأخذ نمو الزواج شكل الهرم المقلوب فانتقال الزواج من مرحلة إلى أخرى لا يعني أن المرحلة الأدنى قد انتهت، بقدر ما يعني إضافة المرحلة الثانية إليها، ثم إضافة الثالثة إلى الأولى والثانية، وهكذا إلى أن يكتمل نمو الزواج في المرحلة الثامنة.

والشكل رقم (01): يبين تدرج نمو الزواج، ونجد فيه أن الزواج يبدأ من الثقة بين الزوجين وينتهي بالتكامل بينهما، ونجد فيها أيضا أن النجاح في المرحلة الأولى في اتجاه الثقة بين الزوجين، يسهل التحول في المرحلة الثانية في اتجاه الإرادة المشتركة بينهما، م تعمل الثقة مع الإرادة المشتركة في تسهيل التحول في المرحلة الثالثة إلى الإندماج بين الزوجين، وهكذا تسهم التحولات في المراحل السابقة في حل أزمات المراحل التالية:[1]

[1] – صالح حسن الداهري: "أساسيات الإرشاد الزواجي والأسري"، مرجع سابق، ص–ص (36، 37).

الشكل رقم 04: مراحل الزواج التدريجية.

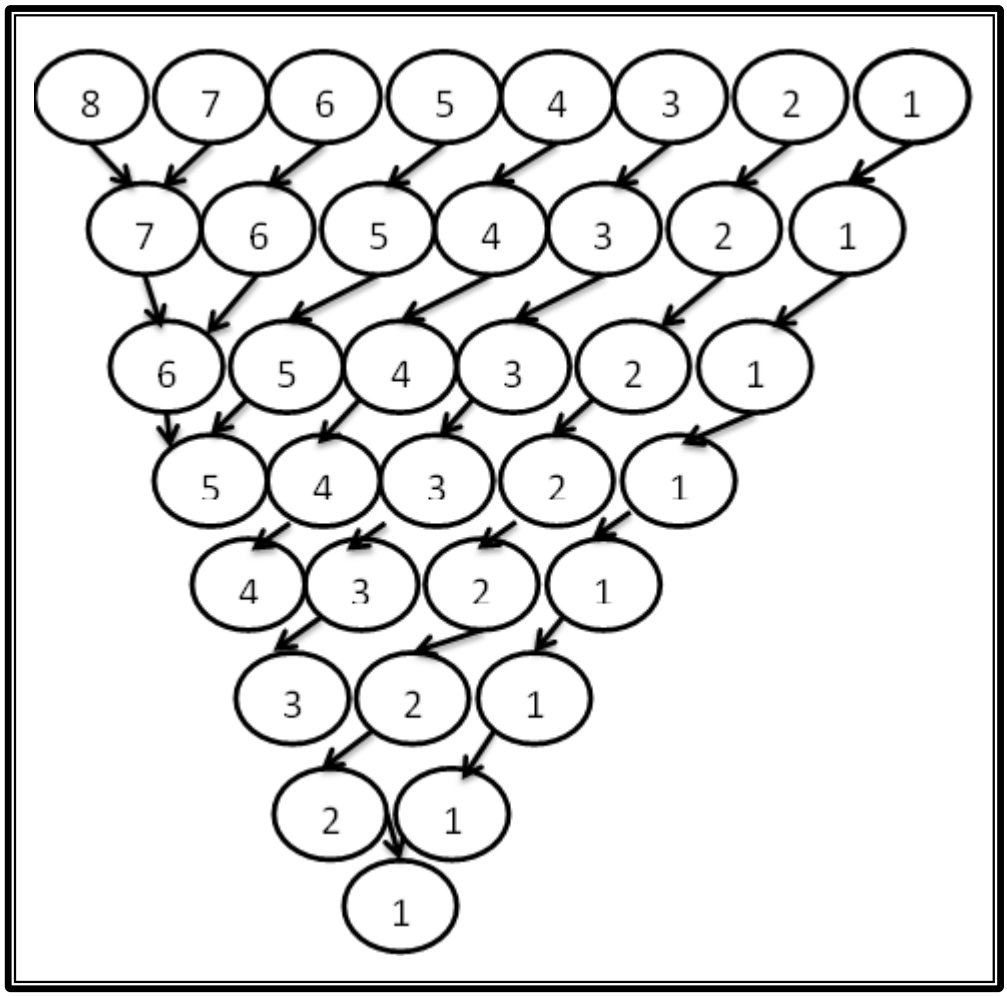

المصدر: **صالح حسن أحمد الداهري 2008، ص 36.**

وعليه ومن خلال تطرقنا لهذه المراحل نتبين أن العلاقة الزواجية تمر بمراحل تطورية متعددة تؤثر على استقرار الأسرة. تبدأ هذه العلاقة بمرحلة المبدأ حيث يتم تكوين الزواج ويُعلن الزوجان عن قرار الارتباط. بعد ذلك، تدخل العلاقة في مرحلة النمو والنضج، حيث يبني الزوجان تفاهمًا أعمق ويطوران العواطف والتفاعل بينهما. ومع ذلك، فإن هذه المرحلة تشهد أيضًا تحديات وصراعات قد تؤدي إلى مرحلة الانهيار إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب.

مرحلة الانهيار أو التشتت تظهر عندما يفقد الزوجان التواصل والتفاهم ويواجهون صعوبة في التعامل مع الصراعات والمشكلات. في هذه المرحلة، قد يتم تفكيك العلاقة الزواجية وقد ينتهي الزواج بالانفصال. لتجنب هذا المصير، يجب على الزوجين أن يكونوا مدركين لطبيعة هذه المراحل وأن يتعاملوا بفعالية مع التحديات التي تطرأ. يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير الظروف الملائمة للحوار والاستشارة الزوجية، والبحث عن حلول للصراعات بدلاً من تجاهلها.

وبالاهتمام بتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للزوجين وباستخدام استراتيجيات التواصل الفعال، يمكن تعزيز فرص تجاوز مرحلة التشتت وبناء علاقة زواجية أكثر استدامة وسعادة. هذا يؤكد على أهمية الوعي والتعلم المستمر حول علم الاجتماع الأسري لتعزيز العلاقات الزوجية والحفاظ على استقرار الأسرة.

5 – أنواع العلاقات الزوجية وأبعادها:

5 – 1 أنواع العلاقات الزواجية:

أ- **علاقة التمثيل:** في هذه العلاقة يبدأ الزوجان حياتهما الزوجية وهما غير متماثلين ومتكاملين سواء أكان ذلك في التصرف أو السلوك أو الأفكار، وذلك الاختلاف نتيجة البيئة الإجتماعية التي ينشأ فيها كل منهما وطبيعتها واختلافها لأن البيئات مختلفة وعملياتها التنشيئية تختلف من محيط لمحيط وعلى ذلك ربما معارضة بين طرفي العلاقة الزوجية أو الإتفاق في الطبع والتصرف، وبعد فترة زمنية قصيرة أو طويلة يحدث التماثل والتكافؤ بينهما وأن لم يحدث ذلك فإنه لا يمكن قيام علاقة زوجية موفقة.

ب- **علاقة الصراع:** في هذه العلاقة يتعرض كل من الزوجين إلى العنف والعدوان والكراهية واليأس وعدم التفاهم ويظهر ذلك في النزاع والخصام الذي يؤدي إلى توتر العلاقة الزوجية وبالتالي ظهور بوادر التفكك الأسري وتظهر مجموعة من الإختلافات سواء على

مستوى الإتجاه أو الأفكار أو الآراء وبزيادة العنف والصراع بين طرفي العلاقة الزوجية يمكن أن يحدث تفكك جزئي للأسرة أو تفكك كلي كالطلاق.[1]

ج- علاقة الخضوع :أشار بكفار (1982) إلى أنه هذا النوع من العلاقة فإن التفاعل بين الزوجين يشوبه التبادل الواضح للسلوك الذي فيه دائما أحد الأطراف يكون تابعا للآخر بمعنى أن أحد الأطراف في العلاقة يعطي والآخر عليه أن يستقبل فقط دون مناقشة فقد أضاف هالي (1964) هنا أنه في هذا النوع من العلاقة هناك طرف ينصح الآخر يتبع هذه النصيحة أو أن هناك طرف دائما ينقد والآخر عليه أن يتقبل هذا النقد، وهكذا بمعنى آخر فإن هذا النوع من العلاقة فيه شخص هو المسؤول تماما والآخر يطيع فقط، أو أن هناك شخص هو الذي يحتل المكانة الأعلى الآمرة (غالبا الزوج) والشخص الآخر يحتل المكانة الأدنى الثانوية (غالبا الزوجة) وعلى ذلك فقد أشار "بيفين" و"جاكسون" (1978) أشاروا إلى أنه رغم الوضوح الظاهري في هذه العلاقة بأن هناك شخص مسيطر والآخر تابع فإن الشخص الذي يحتل المكانة الأولى لا يكون راضيا عن وضعه في هذه المكانة الأقل ولذلك فهو يحاول أن يتخذ كل ما يمكن عمله لكي يقلل من الفارق بينه وبين الطرف الآخر من بين ذلك محاولة جذب الأبناء في الأسرة ضد الطرف الآخر أو محاولة تنفيذ أوامر الطرف الآخر بصورة غير مرضية بالنسبة له، بمعنى أن الصراع هنا يكون خفي عكس العلاقة (الندية) التي يكون الصراع فيها واضحا وصريحا.

د- علاقة التوافق: في هذا النوع من العلاقة كل من الزوج أو الزوجة يتبادلان مراكز القيادة والتبعية فيها حسب الموقف بمعنى أن الموقف نفسه هو الذي يحدد من هو الشخص الذي يتولى مسؤولية بناء كفاءته وقدرته بحيث أن يكون الطرف الآخر من العلاقة مقتنع تماما بذلك ولا يشعر بالنقص أو الدونية نتيجة لأن الطرف الآخر هو الذي أصبح مسؤولا عن هذا الموقف فهذه العلاقة كما أوضحها" ليدردوجاكسون" (1968): هي علاقة موقفية أي الموقف

[1] – غوالم أمينة: "الخيانة الزوجية وتأثيرها في المحيط الأسري (دراسة ميدانية)"، مرجع سابق، ص 187.

هو الذي يحددها ولا مجال في هذه العلاقة لاحد أن يكسب على حساب الطرف الآخر، لأن الأمر الهام هنا هو مصلحة الأسرة لذلك فالشخص الأصلح لقيادة موقف وتحمل مسؤوليته هو الذي يتولاه وذلك لمصلحة الأسرة مع ارضاء واقتناع الطرف الآخر بذلك وعلى ذلك من هو قائد في موقف قد يصبح تابع للطرف الآخر في موقف آخر وهكذا دون وجود صراعات أو منافسة على السيطرة على حياة الأسرة وقاراتها.

ولذلك فكل أمور الأسرة وشؤونها تتم بالإتفاق والرضا بين الطرفين لا مجال هنا للصراعات والمنازعات التي تهدد الأسرة ولذلك فقد أضاف "ليدرو وجاكسون " هنا أن هذه العلاقة ممكن تسميتها (علاقة الأخذ والعطاء) وانها تعتبر أفضل نوع من العلاقات بين الأزواج، لأن كل منها يتيح للآخر الفرصة الملائمة لإثبات قدرته وكفاءته في قيادة الأسرة.

مقارنة بمنطق العلاقات السابقة تمتاز هذه العلاقة بالمرونة وليس الجمود الذي تتميز به كل من العلاقة الندية وعلاقة الضوع كما أشار "هاربر" و "سكورسلي" و"بوبيس" (1988).

إن أنماط العلاقة الزوجية يمكن أن تستمر بطريقة بناءه في حل المشكلات الزوجية ومنه تشخيص المشكلة ومتابعتها بالعلاج الإجتماعي.[1]

لكن ما نلاحظه في المجتمع الخنشلي هو أن العلاقة بين الزوجين تعد علاقة ذات طابع سلطوي فالمرأة في الأسرة التقليدية كانت خاضعة وتابعة وموجهة من خلال أوامر الرجل باعتباره الأب الروحي لهذه الأسرة على خلاف أسرة اليوم التي تتمتع فيها المرأة بتشاركية سلطوية سواء بالتسير أو صنع القرارات المتعلقة بشؤون الأسرة كما تكون في أحيان كثيرة هي المتولية لزمام الأمور وهذا عائد لحداثة وعصرنة الأسرة الحضارية الجزائرية.

5 – 2 أبعاد العلاقات الزواجية:

أ/ التوافق الزواجي:

[1]– فضلي وفاء محمد: "مقياس العلاقة الزوجية"، مجلة الخدمة الإجتماعية (الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين)، مصر، مج 11، العدد 34–35، 2016، ص 387.

ذكر حسن مصطفى ان التوافق الزواجي هو حالة تتضمن التوفيق في الاختيار والاستعداد للحياة الزوجية والدخول فيها، والحب المتبادل والاشباع الجنسي وتحمل المسؤوليات والقدرة على حل المشكلات وتحقيق الانسجام والمحبة.

ويرى اديس وبرنارد ان التوافق الزواجي يتحدد من خلال مستوى الشعور كرد من الزوجين بالسعادة الزواجية التي تتمثل في مجموعة الاحداث الإعجابية والانفعالات السارة في حياتهما مثل البهجة والشعور بالتفاعل[1].

وعرفه مراد بوقطاية على انه –اي التوافق الزواجي – حالة تتضمن ايضا شعور كل من الزوجين بالتفاهم مع الأخر وقبول المحطين به (أهل الزوج) وبالقدرة على النمو الشخصي وحل المشكلات وتحمل المسؤوليات وصعوبات الحياة الزوجية كما يتضمن مستوى شعور كل من الزوجين بالتفاهم الذي يؤدي إلى حياة زواجية مستقرة وهادئة.

ولقد حدد مراد بوقطاية سبع مجالات يرى بأنها الأبعاد الشاملة لمعنى التوافق في العلاقة الزواجية في المجتمع الجزائري والتي يمكن دراستها ورصدها عن طريق مقياس صممه لقياس درجة التوافق الزواجي إجرائيا، من خلال نتائج إستجابة المبحوث على ابعاد المقياس 7 المتمثلة في مجالات التوافق في العلاقة الزواجية وهي:

- ✓ مجال العلاقات الاجتماعية: طبيعة الاتصال بالوالدين والأقارب والجيران.
- ✓ مجال العلاقة الجنسية: تنظيم الانجاب للزوجين وتتعلق بالاشباع والرضا الجنسي ومدى الاتفاق على تنظيم الانجاب.
- ✓ مجال العلاقات الثقافية: يقصد بها مدى تطبيق واحترام التعاليم الدينية والقيم والأعراف الاجتماعية.

[1] – غسيري يمينة: "سيكولوجية الزواج والأسرة في المجتمع الجزائري "، مرجع سابق، ص 124.

- ✓ مجال التعاون والتشاور بين الزوجين: القرارات الأسرية تتخذ بالتعاون والتشاور بين الزوجين.
- ✓ مجال النظافة ومظهر الأسرة: الإعتناء بمظهر الأسرة والنظافة.
- ✓ مجال الاختيار الزواجي: مدى ارتياح الزوج في اختيار شريكة حياته أو الزوجة للعيش مع شريك حياتها.
- ✓ مجال العلاقات بين الزوجين: اتجاه كل زوج إزاء الأخر والمشاعر التي يكنها كل شريك لشريكه[1]

ب/ السعادة الزواجية:

تعتبر السعادة الزواجية نتيجة او ثمرة كلا الزوجين في تفاعلهما وتوافقهما معا لانهما لا يشعران بالسعادة إلاّ بعد ان يخبر كل منهما الأخر في تفاعله وتوافقه ويلخص أرجايل (Aragyle) إلى تعريف السعادة الزواجية، يمكن فهم السعادة الزواجية بوصفها إنعكاسا لدرجة الرضا عن الحياة، او بوصفها انعكاس لمعدلات تكرار حدوث الانفعالات السارة وشد هذه الانفعالات، وليست السعادة عكس التعاسة تماما.

ويرى مراد بوقطاية ان السعادة الزواجية هي استجابة عاطفية لفرد معين، فالسعادة الزواجية ظاهرة فردية، بينما يشير التوافق الزواجي إلى إنجازات ثنائية او مواقف زواجية[2].

ويبدو أن السعادة الزواجية والتوافق الزواجي يشعر المرآة أكثر بالأمن النفسي لذلك بين إحدى الدراسات التي اجريت في مجال التوافق ان النساء أكثر ميلا إلى التوافق في الزواج، ونتيجة لذلك تكون المرأة اكثر حرصا وانتباها ويقظة في انجاز متطلبات زوجها وتحقيق رغباته وفي دراسة لـ "ترمان" توصل إلى أن الزوجات المتوافقات يتميزن بأنهن يتقبلن اتجاهات الأخرين

[1] – مراد بوقطاية: "القيم والتوافق في المجتمع الجزائري"، مرجع سابق، ص 150.

[2] – بن علي عبدالله أمنة ووجدي دمرجي أسمهان: "الاتصال داخل العلاقة الزواجية"، مرجع سابق، ص 118.

ولديهن اتجاهات عاطفية نحوهم كما توصلت "سوزان هيرك" (Susana herrik) سنة 1996 إلى انه كلما زادت مدة الزواج زاد الشعور بالراحة والهدوء مع النفس، ويرجع ذلك إلى أن كل شخص يعرف ويفهم الطرف الأخر وما يفعله وما لا يفعله [1].

ج/ الحوار الزواجي:

تعريف الحوار الأسري: ذهب بعض الباحثين إلى ان الحوار الاسري هو التفاعل بين افراد الأسرة الواحدة عن طريق المناقشة والحديث عن كل ما يتعلق بشؤون الاسرة من اهداف ومقومات وعقبات ويتم وضع حلول لها، وذلك بتبادل الأفكار والآراء الجماعية حول محاور عدة، مما يؤدي إلى خلق الألفة والتواصل فذهب الزهراني في تعريفه للحوار انه: "عملية تفاعلية تبادلية بين طرفين تتسم بالحيادية والموضوعية والتقبل وتكافئ الفرص مستثمرة بعض الاستراتيجيات الداعمة بحسن تبادل الأفكار من اجل تحقيق هدف ما".

اما الحوار بين الزوجين: يعرفه الشيخلي بأنه: "فن وعلم له اسسه وقواعده والحوار الزواجي هو حديث يدور بين كل زوجين يعيشون حياة مشتركة ويواجهون حياتهم معا دون تدخل الأخرين بينهم"

بينما عرفته جميلة الحربي: "بأنه المناقشة وتبادل الآراء والأفكار والخبرات حول موضوع معين للوصول إلى وجهة نظر إيجابية متقاربة والخروج من دائرة (الأنا) إلى (نحن)، ويعرف الباحث الحوار الزواجي بأنه: "التفاعل بين الزوجين عن طريق المناقشة الايجابية، والحديث عن كل ما يتعلق بشؤونهما مما يؤدي إلى الحوار الزواجي الايجابي، وهي التفاعل الذي يدل على جهد مشترك بين الزوجين، كما يشتمل التعريف على المناقشة بين الطرفين بعيدا عن الجدل المفسد للحوار وذلك بأسلوب إيجابي كما يدل التعريف على ان الحوار بين الزوجين

[1] – ابراهيمي اسماء: "الضغوط المهنية وعلاقتها بالتوافق الزواجي لدى المرأة العاملة – (دراسة ميدانية على عينة من الممرضات والمعلمات بدائرة طولقة)"، أطروحة دكتوراه، تخصص علم النفس المرضي الاجتماعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2015، ص 180.

يشتمل على كل مواضيع الحياة وشؤون العلاقة الزواجية، وعندها سيؤدي هذا الحوار إلى الألفة والتواصل على استمرار الحوار"[1].

فإذا كان للحوار والتواصل اهمية في العلاقة الزواجية، فينبغي ان يراعي كل من الزوجين أداب الحوار وفنياته، من حسن الانصات، واختيار الوقت المناسب للمناقشة والحوار، وإذا كان على الزوج ان ينصت لزوجته ويهتم بحاديثها فإن عليها هي الأخرى ان تختار الوقت والأسلوب المناسبين للحوار والمناقشة في الأمور المهمة[2].

لكن الخرس الزواجي من الظواهر السلبية التي بدأت تظهر اثارها داخل الاسرة حتى أصبح الحوار الأسري فضيلة مفقودة في البيوت فغابت اللغة وتقطعت اوصر الارتباط واختفت مظاهر التفاعل وتحولت الأسرة بفعل الصمت من مجرد كيانات متفاعلة إلى كيانات منفصلة عندما تعطلت لغة الكلام بين الزوجين مما يعكس حدوث شروخ في العلاقات الأسرية ويعيش الزوجين حالة الصمت[3].

من خلال هذا الطرح يتضح لنا ان هناك فرق بين الحوار الأسري والحوار الزواجي فإذا كان الأول يشمل حوار بين جميع اعضاء الأسرة، فإن الثاني يقتصر على الحوار بين الزوجين فقط، ويعد الحوار داخل النسق الزواجي عمود من اعمدة الاستقرار والتوافق، هذا العمود الذي يكون غائب او منعدم في المجتمع الجزائري وفي مدينة خنشلة أنموذجا وذلك راجع لكون الأسرة الخنشلية تعتمد في اساسها على رأي الواحد وسلطة الأب الذكورية ليكون باقي افراد

[1] – محمد ضيف الله القاسم القرني، سعيد بن احمد سعيد آل شويل: "الاتجاه نحو الحوار الأسري وعلاقته بالتوافق الزواجي لدى عينة من الأزواج في محافزة بلقرن"، المجلة العلمية بكلية التربية، جامعة اسيوط، م 35، ع 1، يناير 2019، ص 263.

[2] – سمر محمد علس، اسماعيل ربابعة: "الوعي بمتطلبات الحياة الزواجية في الاسلام لدى عينة من طلاب الجامعة من وجهة نظرهم وسبل تعميقه من وجهة نظر الخبراء – (دراسة ميدانية)"، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع 110، أفريل 2020، ص 429.

[3] – أية عبد الشافي علي أبو سليم، نهى عبد الستار مصطفى: "الإدارة الأسرية في البرامج الإعلامية وعلاقتها بالخرس الزوجي – لدى عينة من الزوجات_ "، مجلة البحوث في مجلة التربية النوعية، م8، ع 41، يوليو 2022، جامعة ألمانيا، جمهورية مصر العربية، ص 450.

الأسرة داخلين في لولب الصمت ما يؤدي بشكل أو بأخر إلى تردي العلاقة الزواجية وظهور صراعات وخلافات بين الأزواج.

6 – الإتصال في العلاقة الزواجية:

بعض المفاهيم المرتبطة بالإتصال (التواصل، التفاعل، العلاقة):

حاول العديد من المنظرين والباحثين وضع تصور يوضح معالم نظرية التواصل ويقدم مفهوما للتواصل، ومن أشهر المنظرين نجد الباحثان "شانون وويفر" إذ يستخدم إذ يستخدم مصطلح التواصل للعلاقة على المعاني لهدف التوصل إلى جميع المراحل التي تحقق التفاعل الذهني مع الآخر، وهذا حتما لا يقوم على مستوى شخصي أو كتابي فقط وإنما يضم جوانب أخرى كالموسيقى، الفن التصويري، المسرح، فن الرقص ومختلف المواقف التواصلية للأفراد ويقدم "ويفر" تعريف التواصل على أنه هو: كل الإجراءات التي يؤثر من خلالها تفكير ما على الآخر، فالتواصل علاقة المرسل بالمرسل إليه في حين الفعل التواصلي هو تحقيق وتشارك المعلومة بينهما ومنه يتحقق التواصل اللغوي (الكتابي) وغير اللغوي (الشفاهي) في الجماعة اللغوية، ويتحقق التفاعل من خلال تداول وتواتر الرسالة وفعل الإستجابة، وبالموازنة مع التواصل المكتوب والمنطوق نجد تعابير أخرى كحركات الجسم، الإشارات والإيحاءات وهي أنماط تواصلية أخرى تكمل اللغة اللفظية[1]، فمفهوم التواصل يبعد عن تبادل الصلة أو الوصل القائم على تبادل الأفكار والعواطف والإتجاهات والمعتقدات بين المتواصلين، بينما تشير تبادلية التأثر بين المرسل والمستقبل، الذي يتم عن طريق التواصل ويسمى (تفاعلا اجتماعيا) فالتفاعل

[1] – زكية مهنة: "جماليات لغة الجسد في تفعيل فضائيات التواصل البشري –الجسد بين العلم المعرفي والتواصل"، نقلا عن كتاب أمينة كرايبية، خيرة بن زيان، صبيحة كيم: "سوسيولوجيا الجسد"، فعاليات ملتقى وطني حول سوسيولوجيا الجسد المنعقد يوم 23 أكتوبر 2019، تأليف جماعي، ط 1، منشورات آلفا للوثائق نشر واستيراد وتوزيع الكتب، 2020، ابن باديس – مستغانم (الجزائر)، ص 170.

يحدث عندما يتصل فرد أو أكثر (ليس بالضرورة اتصالا ماديا) ويحدث نتيجة لذلك تعديل للسلوك.[1]

ومن هذا المنطلق فالتواصل الناجح يؤدي إلى تفاعل ناجح، والتواصل عملية تعمل على ايجاد مناخ للتفاعل والتعاون وأيضا الصراع وتبادل الأدوار الإجتماعية بين أفراد المجتمع فهو يوحي بحركية وتأثر عناصر الإتصال فيما بينها، فالتفاعل ذاته يعني أن هناك عملية (process) تتولد بسبب تفاعل هذه العناصر وإعطاء دلالات تشير إلى أن العملية الإتصالية قيد التغير المتبادل للتأثيرات على مستوى مضامين الوسائل وقنوات التوصيل والظروف الإتصالية المحيطة.

ولما أن الإتصال هو عملية اندماج وتفاعل فهو يرتبط إلى حد كبير بطبيعة التفاعل وعمقه اتجاه المحتوى الإتصالي واللغة المشتركة، كما أنه مرتبط أيضا بالإطار الدلالي لكل من الطرفين (المرسل والمستقبل) وبعناصر ومكونات ذات تنظيم نفسي وبشري فضلا عن العمليات المعرفية كالإحساس والإدراك والتفكير والتطور، وقد تفقد العملية الإتصالية فاعليتها إذا لم تتوصل إلى التأثير المتبادل بين أطراف العملية الإتصالية، لذا يعد التفاعل من أهم ما يميز الإتصال كمفهوم وعملية.[2]

فالتواصل إذن يعتبر "علاقة إجتماعية" تتشكل من خلال عمليات الإتصال، والعلاقة عملية تنشيط واقع الأفراد في موقف معين مع تحقيق توازن بين رضاءهم النفسي وتحقيق الأهداف المرغوبة.[3]

---

[1] – نصر الدين جابر والهاشمي لوكيا: "مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، الجزائر، 2006، ص 56.

[2] – وداد غازي: "المنظور القرآني لوظائف علم الإتصال"، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن – عمان، 2014، ص 19.

[3] – محمد متولي قنديل: "مهارات التواصل بين المدرسة والبيت"، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط 1، عمان – الأردن، 2005، ص6.

كما أن عملية التواصل تقتضي وجود مرسل ومستقبل، وأن مجرد حدوث ارسال ومستقبل يعني أن عملية التواصل قد تمت ولكن العلاقة لا تتكون إلا عندما تتكرر عملية الارسال والاستقبال بحيث يتحول فيها المرسل إلى مستقبل والمستقبل إلى مرسل، ويكون النشوء الفعلي للعلاقة عندما يهتم كل من المرسل والمستقبل عند قيام كل منهما بدور الاستقبال لكل ما يرسله المرسل من رسائل لفظية وغير لفظية ويستجيب لها وبالرغم من اعتبار تبادل الأدوار بيم المرسل والمستقبل عند كل من الشخصين المتواصلين عملية تواصل، إلا أن اهتمام المستقبل بما يرسله المرسل هو نقطة التحول التي منها تنطلق العلاقة وتنشأ، والتي بسببها قدد تنمو العلاقة وتتدهور وعندما يكون التأثير أحادي الجهة بحيث يكون التواصل، هو المؤثر في العلاقة، بل ستكون العلاقة بما تنطوي عليه من علاقات تواصلية تبادلية هي أيضا عامل مؤثر في نجاح التواصل، لتدخل العمليتان العلاقة والتواصل في حلقة حلزونية مفرغة[1].

ويعد الإتصال عاملا هاما من العوامل التي يقوم عليها حياة الناس قديما وحديثا، وكل فرد منا يمارس الإتصال بطريقة أو بأخرى، ويدخل مع من حوله أفراد وجماعات في عمليات اتصالية يستحيل الإستغناء عنها والإتصال ضرورة حتمية لا يستغني عنها مجتمع من المجتمعات البشرية ولو فقد الإتصال بين الناس لتعذر ظهور الحضارات الإنسانية، ولما تحققت السمات الثقافية المتميزة لأي مجتمع، بمعنى أن الإتصال لا يعمل من فراغ، ولكن في تفاعل مستمر من ناحية، ومع نظمه ومؤسساته ووسائله الحديثة من ناحية أخرى، فالإتصال يهتم بدراسة المجتمع وظواهره الإجتماعية على المستويين MAGRO LEVAL و MIORI LEVEL، وهو أساسي في كل المؤسسات والأسرة مؤسسة مهمة في تكوين الفرد تكوين صحيح وسليم يكون كلبنة قوية في تكوين المجتمع، أما إذا كان هذا التكوين متأثر بعوامل عديدة داخل الأسرة الواحدة فسينعكس سلبا على كل الأصعدة، وما يساعد هذا التكوين هو التواصل الأسري،

[1] – يمينة غسيري: "وجهة الضبط الزواجي وعلاقته بكل من مصدر الضبط العام وبعض التغيرات التفاعلية في العلاقة الزواجية –دراسة ميدانية على عينة متزوجة من الأسرة الجزائرية – (مدينة بسكرة نموذجا)، أطروحة دكتوراه في علم النفس تخصص: علم النفس الاجتماعي، جامعة بسكرة، 2016، ص 128.

فهو ميكانيزم أساسي في نجاح الفرد مع محيطه الأسري بشكل خاص والرابط الذي يوثق العلاقات الإنسانية ويقويها، فبالإتصال والتواصل تتحدد نوع العلاقات المتبادلة ويساهم بقسط كبير في نجاحها أو تدميرها، لأنه فعل وسلوك يولد القبول والرفض، الرضا والسخط وهو بهذا المعنى يفرز رد فعل سلبي أو ايجابي على الأسرة تحسن التواصل بين أعضائها فإنها تنجح في التعامل معهم بطريقة مناسبة واضحة.[1]

6 – 1 أشكال الإتصال في العلاقة الزواجية:

يمكن تقسيم التواصل في العلاقة الزواجية بناءا على عدة معايير:

من حيث اللغة المستخدمة بين الزوجين:

أ/ التواصل اللفظي:

يقصد بالتواصل اللفظي في مجال العلاقة الزواجية، كل أشكال التواصل بين الزوجين التي يستخدم فيها الكلام اللفظي (اللغة المنطوقة) باعتبارها آداة تفيد في تبادل الرسائل بين المرسل والمستقبل (الزوجين) وعلى الرغم من أن الباحثين قد يصنفون الصوت باعتباره أحد أشكال التواصل اللفظي، إلا أن أغلب الباحثين يصنفون الصوت بدلالاته الرمزية مثل: النبرة والسرعة والارتفاع والانخفاض والشدة والصمت باعتباره أحد أشكال التواصل غير اللفظي.[2]

ب/ التواصل الغير اللفظي:

يلعب السلوك غير اللفظي دورا هام في اتصالاتنا وعلاقاتنا مع الآخرين، ونحن نميل في الاتصال إلى التأكيد على الكلمات المنطوقة، ولكن أغلب معاني الرسالة (65 %) أو أكثر يتم نقله بواسطة السلوك الغير اللفظي.

---

[1] – تومي الخنساء، سامية عدائكة: "تعدد الزوجات وتأثيره على الاتصال بين الأفراد داخل الأسرة الجزائرية من وجهة نظر الزوجة الأولى"، الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة أيام 09–10 أفريل 2013، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص1.

[2] – عائشة أحمد ناصر: "التواصل غير اللفظي وعلاقته بسمات الشخصية والتوافق الزواجي"، ج 2، منشورات الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2009، ص 47.

ويرى إبستيم "Epsteim" وآخرون أن الصعوبات في الاتصال بين الأزواج تميل لأن تكون على شكلين أحدهما هو وجود مشاكل في التعبير والاستماع الفعال المتعلق بالأفكار والمشاعر بين الزوجين، وثانيها مشاكل في مهارة اتخاذ القرار، لذلك فإن أحد أشكال تدريب الأزواج على مهارات الاتصال الفعال يشتمل على تعليمهم كيف يشتركون معا في التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم، ويسمى هذا النوع من التدريب التعبيري الانفعالي، والهدف الأساسي له هو أن تفهم الآخرين وأن تكون مفهوما من قبلهم.[1]

من حيث اتجاه الإتصال في العلاقة الزواجية:

لا تنحصر عملية التواصل بين الزوجين في العادة في اتجاه واحد، ورغم عدم وجود نماذج أو تصنيفات للاتصال الزواجي بناءا على اتجاه الاتصال بين الرجل والمرأة اللذان تجمعهما علاقة زواج وعلى هذا يمكن افتراض النموذج التالي لأنواع الاتصال بناءا على اتجاهه

علاقة زواجية يسودها النمط الخطي في الإتصال: ويسود هذا النوع من الاتصالات في العلاقات الزواجية القائمة على معايير الأنظمة الأسرية والزواجية التقليدية بحيث تتركز السلطة في ذوات أو أيدي شخص أو أشخاص معنيين، ويتحدد بذلك مجرى التواصل بين الزوجين وتركيز النشاط العام وبذل الجهد في التواصل في هدفية المحافظة على نظام تسيير مركز السلطة زوجا كان أو زوجة أم أبا أم أخا أكبر، ولا يقصد في هذا النوع أن التفاعل بين الزوجين ينعدم تماما، ولكن المقصود هنا هو أن الغالب في هذا النمط من الأنظمة وعلاقات الزواج هو وجود طرفين أحدهما هو المؤثر في الغالب، بناء على انتمائه أو تمثيله لنظام هه السلطة، والثاني هو المأثر أو المتلقي في معظم حالات ومواقف الاتصال أو جلها.

علاقة زواجية يسيرها النموذج التفاعلي في الإتصال:

[1] – جمال شحاتة حبيب، المرجع نفسه، ص 128.

ويظهر هذا الشكل في علاقات التواصل بين الزوجين في النماذج الحديثة لعلاقات الزواج أين أصبحت المشاركة في مختلف المسؤوليات والنشاطات الأسرية، وتحمل أعباء الحياة من نفقات مادية وتربية الأطفال ورعاية شؤون الأسرة ككل، وظائف وأدوار ومسؤوليات يشترك فيها كل من المرأة والرجل لاسيما بخروج المرأة إلى العمل وولوجها عالم الشغل وتقلدها لوظائف ومناصب ومكانات مهمة في المجال الخارجي للمجتمع (خارج الأسرة) إلى جانب الرجل، وبالتالي ظهرت أشكال من الأدوار التي أوجدت نوعا من التساوي في مراكز السلطة داخل العلاقة الزواجية، مما أوجد مجالا أوسع لبروز مظاهر تواصلية وتفاعلية أكبر بين الزوجين من قبيل التعاون والتنافس والصراع[1].

فالتواصل بين الزوجين له أهمية كبيرة، فإذا أخذنا أحد سبل التواصل بين الزوجين كالحوار مثلا فإنه أعمق بكثير ممل يبدو عليه، ويختلف الحوار في العلاقة الزواجية، لأنه يترك أثرا لدى الطرف الآخر، ويعتبر الرضا من التواصل بين الزوجين والأساليب التي يتم استخدامها في المناقشات وحل المشاكل والقدرة على التعبير على الذات واستخدام مهارة الإنصات بشكل جيد بين الزوجين أحد أهم مصادر قوة العلاقات الزواجية، حيث أن التواصل آلية مهمة في العلاقة للربط بين الالتزام الزواجي والرضا الزواجي فقد وجدت دراسة أن الزيجات الناجحة تعتمد على الجودة في التواصل وبناء العلاقة الحميمية والدعم الذي يحافظ على العلاقات الزواجية[2].

فالتواصل الزواجي هو تفاعل يتبادل الزوجين فيه الإهتمام والمشاركة الوجدانية والمساندة المتبادلة ويعير فيه عن وجهة نظرهما بدقة ووضوح من خلال النقاش الايجابي الهادئ الذي

[1] – يمينة غسيري: "وجهة الضبط الزواجي وعلاقته بكل من مصدر الضبط العام وبغض المتغيرات التفاعلية في العلاقة الزواجية – دراسة ميدانية على عينة متزوجين من الأسرة الجزائرية – (مدينة بسكرة نموذجا)"، ص–ص (140، 141)

[2] – شهرة عبد الرحمان الشهدي: "التواصل الزواجي وعلاقته ببعض المتغيرات الديمغرافية لدى عينة من النساء في المجتمع السعودي في مرحلة منتصف العمر"، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة أسيوط، مج 36، ع 12، 2020، ص 352.

يحتوي على المشاعر والأحاسيس ومهارة حل المشكلات لكل ما يستجد في حياتهما اليومية من مواقف، مما يعمق الفهم المشترك والتقبل والاحترام المتبادل للذات.

ويشتمل التواصل الزواجي تبعا حسب تصور الباحثة على الأبعاد التالية:

البعد الأول (التواصل مع الذات): ويقصد به فهم وحب الذات واحترامها ومدى تقبلها بحيث يكون أقدر الناس على معرفة نفسه وتفهمها جيدا.

البعد الثاني (مهارة الإستماع): ويقصد به الإنصات الجيد بين الزوجين بحيث يتضمن الإهتمام والمشاركة الوجدانية، والمساندة المتبادلة.

البعد الثالث (القدرة على الحوار): ويقصد به قدرة كلا الزوجين في التعبير عن وجهة نظره للطرف الآخر بدقة ووضوح بحيث لا يترك مجالا لسوء الفهم بل يتعدى ذلك إلى النقاش الإيجابي والهادئ الذي يحتوي على المشاعر والأحاسيس ومهارة حل المشكلات والقدرة على اتخاذ القرارات.[1]

ومن هذا المنطلق فأنماط التفاعل والتواصل بين الزوجين قد تكون منفتحة أو منغلقة.

نمط الإتصال المفتوح: نجد أن تحقيق الحاجات المتبادلة للأسرة شيء مرغوب ومحبب، ومن ثم فإن الإتصال بين الزوجين بحرية ويتميز بأنه مباشر ويتم بالإنسجام والإحترام والأمانة والصدق والحساسية بمشاعر الطرف الآخر

نمط الإتصال المغلق: فيلاحظ أن أنماط الإتصال والتفاعل بين الزوجين تحكمها مجموعة من القواعد الشديدة، تلك القواعد سواء كانت ظاهرة أو ضمنية فإنها تحدد ما الذي يمكن التعبير غنه بحرية، وما الذي ليس من الضروري التعبير عنه على الإطلاق والوعي بأنماط التواصل وقواعده يكون من الأهمية إذا لم يكن من الضروري أن يتم التواصل بفعالية بين الزوجين ومن

[1] – عادل عزالدين الأشول وآخرون: "مقياس التواصل الزواجي"، مجلة الارشاد النفسي، العدد 37، كلية التربية جامعة عين شمس، مصر، 2014، ص 387.

ثم التخطيط للتفاعل الفعال، ذلك أن النمو في العلاقة الزواجية وأنماطها، والتواصل الإيجابي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتوافق الزواجي فإذا كان الزوجان قد أسسا نظما منفتحا فهذا يعني أن الأسرة ستكون متوجهة نحو النمو الفردي والجماعي وتدعيم العلاقات الإيجابية المتبادلة، أما الأسرة ذات التوجيه المنغلق فإن ذلك سيؤدي إلى نظام أسري قاسي يتميز بالدفاعية وبه خلل وظيفي.[1]

نمط التشابك المغلق: في هذا النمط تتميز الأسرة بالقرب الشديد بين أفرادها وفي الأنساق المتشابكة من الصعب أن تجد الإستقلال والذاتية بل نجد نقصا في الخصوصية وتكون الفروق الفردية غير محتملة وقد يعبر أفراد الأسرة المتشابكة عن المشاعر التي تعكس الحماية الزائدة الخانقة والتي تكتم الأنفاس وتشابك الأسرة وهو أيضا نتيجة لقوى نسقية حالة العمل، وتفاعل إذ تصبح الأسرة متشابكة استجابة للضغوط التي تتعرض لها.[2]

6 – 2 أساليب التواصل بين الزوجين:

مما لاشك فيه أن أساليب التواصل بين الزوجين تؤثر وبشكل كبير على العلاقة الزوجية حيث أن التواصل الايجابي بين الزوجين يؤدي إلى تأمين علاقة زوجية مستقرة كما أن الاتصال السلبي وغير المناسب بين الزوجين يعتبر أحد أسباب تدهور العلاقة الزواجية ويعتبر الرضا عن التواصل بين الزوجين والأساليب التي يتم استخدامها في المناقشات وحل المشكلات والقدرة على التعبير في الذات وممارسة الانصات بشكل جيد بين الزوجين أحد أهم مصادر قوة العلاقات الزوجية ويشير (usorohet al 2010) إلى أن التواصل بين الزوجين هو بمثابة أساس العلاقة الحميمية أنه الأساس الذي تقوم عليه مختلف العلاقات الاخرى، والاتصال الجيد بين الزوجين هو العامل الرئيسي في نجاح العلاقات الزوجية ويساهم التواصل الجيد بين

[1] – سمية محمد جمعة وأبو موسى: "التوافق الزواجي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى المعاقين"، رسالة ماجيستير، كلية التربية بالجامعة الإسلامية في علم النفس، فلسطين، 2008، ص 46.

[2] – سهيلة لغرس : الاتصال الاسري والتنشئة الاجتماعية (مقاربة نظرية حول المفاهيم والعلاقة) مجلة دراسات المجلد 10 العدد 01 جانفي 2021، جامعة مصطفى اسطمبولي ومعسكر، الجزائر، ص 33.

الزوجين في تحقيق الرضا عن الزواج، حيث أن عدم وجود التواصل الجيد في العلاقات الزوجية أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في فشل العلاقة الزوجية.[1]

أ/ أساليب التواصل العقلية:

يعتبر الكلام المثال الأكثر شيوعا للاتصال ويكون الهدف منه هو توصيل مدلول حيث يقصد بالتواصل العقلي التواصل بالكلام العادي للتفاهم حول أمور الأسرة والتعبير عن هموم العمل والحياة والإفصاح عن الاهتمامات والطموحات والحاجات والأفكار والانفعالات وغيرها، ويتأثر التفاعل الزواجي بمستوى الكلام ومضمونه وحالة المتكلم والمستمع فعندما يحدث كل زوج الزوج الآخر بكلام طيب ويجده صاغيا إليه فإنه يتفاعل، أما عندما يجده غير مبالي ومكترث فإنه ينفر منه يحدث سوء التفاهم والخلاف بينهما مما قد يوصل العلاقة الزوجية إلى طريق مسدود نفس الشيء عندما يقل الكلام المتبادل بين الزوجين فإن ذلك من شأنه أن يخل بعملية الاتصال بينهما فيكثر سوء التفاهم ويضطرب التفاعل لأن التوقف عن الكلام هو دليل التفاهم أو عدم الرغبة في التفاعل الزواجي مما يزيد من مشاعر الشك والكره والشقاق والصراع.[2]

ب/ أساليب التواصل الوجدانية:

ويقصد به تواصل الزوجين بكلام الحب وحركات المداعبة والملاعبة وتعبيرات الغزل والاعجاب، فيكن كل منهما الى الزوج الآخر ويشعر بمودته وحنانه وتستقر عواطفه إلى الجنس الآخر والتواصل العاطفي من خصوصيات العلاقة الزوجية ولا يحدث بين الرجل والمرأة إلا بالزواج لا سيما في المجتمعات الاسلامية التي تشجع كل من الزوجين على التواصل العاطفي مع الزوج الآخر بكلام الحب والملاعبة والمداعبة وتحرم عليها ذلك مع غير الزوج الآخر فقد

[1] – شهرة عبد الرحمان الشهري ومجدة السيد علي الكشكي: "التواصل الزواجي وعلاقته ببعض المتغيرات الديمغرافية لدى عينة من النساء في المجتمع السعودي في مرحلة منتصف العمر"، مرجع سابق، ص 353.

[2] نادية بلعباس: أنماط الاتصال وعلاقتها بجودة الحياة الزوجية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علن النفس الاسري، جامعة وهران قم علم النفس وعلوم التربية والارطوفونيا، 2016، ص 34.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :"**كل شيء يلهو به الرجل المسلم باطل إلا رميه بقوسه، وتأديبه فرسه، وملاعبته امرأته فإنهن من الحق**"(رواه الترمذي)[1].

فالعاطفة والتفاهم بين الزوجين سواء أكان بشكل لفظي أو غير لفظي بكلام الحب والغزل وافصاح كل من الزوجين للآخر عن مشاعره واعجابه وحبه وشوقه اليه وبتعبيرات الوجه وحركات وايماءات الجسم وبنظرات العين والصوت.[2]

فالتواصل بين الزوجين لا يعتمد فقط على ايصال الأفكار المنطقية أو الأفكار الجديدة بل يحتاج إلى تواصل وجداني، فمن يريد أن يتواصل بفعالية مع الآخرين عليه أن يجد طريقا إلى وجدانهم ومنه يصل إلى عقولهم، والتواصل الوجداني هو ما يعبر به الزوجين عن مشاعر الود والاعجاب المتبادل بينهما.[3]

ولا شك إن العلاقة الزوجية الناجحة تقوم على حسن العشرة والتواصل المتمر بين الزوجين، فالكلمة الحلوة والمداعبة اللطيفة والمستورة، والتواصل العاطفي، كل ذلك يجعل للحياة الزوجية قيمة وفقدان الحوار بين الزوجين يحول الحياة إلى صحراء تعض عليها رياح الجفاف ولنا أسوة في الرسول محمد صلى الله عليه وسلم فتجسدت حياته الزوجية بقوله الموجز: ﴿**خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ وَأَنَا خَيرُكُم لِأَهلِي**﴾ **(الترمذي)** حديث رقم 3895، ص709، وقال الشيخ الألباني حديث صحيح.[4]

---

[1] – كمال مرسي: "الأسرة والتوافق الزواجي"، دار النشر للجامعات، ط1، القاهرة 2008 ص–ص (168، 169).

[2] – عواطف محمد عيسى وآخرون: "العلاقة بين أساليب التواصل الزوجي وقدرة الزوجين على ادارة ضغوط الحياة أثره على دافعية الزوجة للإنجاز" المجلة العلمية لكلية التربية النوعية، العدد الرابع، يونيو 2016، الجزء الثاني، ص 17.

[3] – حلوش مصطفى: "دور التواصل في تحقيق التوافق الزواجي ومعالجة المشكلات الاسرية " المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مخبر البحوث النفسية والتربوية، العدد 01 المجلد 11، جامعة سيدي بلعباس – الجزائر، جويلية 2020 ص–ص (91، 92).

[4] – سمير رحال: "الرابطة الزوجية في قانون العقوبات الجزائري – آية حماية"، مجلد الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانانية، المجلد 12، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر، 2020، ص43.

والتواصل العاطفي لا يقل أهمية عن التواصل العقلي في التوافق الزواجي إذ لم يكن أكثر منه أهمية فإذا حرم كل منهما من اشباع هذه الحاجات انعدمت المودة والرحمة في الحياة الزوجية وأصبحت حياة بلا روح يحيط بها الموت من كل جانب.[1]

ويبدو أنه من الصعب إذا لم يكن من المستحيل الحفاظ على علاقة طويلة المدى بين الزوجين في مستوى الحب الكامل وتختلف مستويات الحب باختلاف الإلتزام، الألفة، العاطفة لذلك هناك عدة مستويات للحب بين الزوجين وهي:

- **العاطفة:** مدى التجاذب والقرب الجسدي وتلبية الحاجات الانفعالية
- **الألفة:** مدى الراحة والمودة والسكينة بوجود الشريك
- **الإلتزام:** مدى الرغبة في البقاء مع الشريك طول الحياة وعدم التفكير بتغيير الشريك أو التخلي عنه لأي سبب كان.[2]

جدول 1: يبين الحالات السبعة التي قد تنتج عن مستويات الحب بين الزوجين.

الجانب	مشاكله
1- الميل أو الروع: ألفة دون التزام أو عاطفة 2- الهيام: عاطفة دون التزام أو ألفة. 3- الحب الفارغ: التزام دون ألفة أو عاطفة 4- الحب الرومانسي: ألفة مع عاطفة دون التزام. 5- الحب الأحمق: عاطفة والتزام دون ألفة.	1-راحة بوجود الشريك مع عدم تلبية الحاجات الجنسية وعدم الرغبة في الاستمرار. 2-اشباع حاجات جسدية جنسية بطريقة مستمرة فقط 3-علاقة راكدة بسبب عدم الرغبة في الطلاق.

[1] – كمال مرسي: "الاسرة والتوافق الاسري"، مرجع سابق، ص-ص (168، 169) "

[2] – أحمد عبد اللطيف أبو أسعد: "الارشاد الزواجي الاسري"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 35.

6- الحب الرفاتي: ألفة والتزام دون عاطفة. 7- الحب الكامل: ألفة والتزام وعاطفة.	4-حب دون التفكير في متطلبات الزواج أو التخطيط لحياة طويلة. 5-يحدث الزواج دون أن يعرف أحدهم الآخر أو يميل له. 6-حب أفلاطوني صداقة طويلة المدى. 7-علاقة مثالية بين الزوجين.

ومن خلال الجدول يتضح لنا بأن الحب هو أساس العلاقة الزواجية وهذا ما نجده في الأسرة الجزائرية الحضرية التي أصبحت العلاقة الزواجية فيها مبنية على الحب الرومانتيكي.

7 – النموذج العلائقي الجزائري:

عرفنا أن المجتمع الجزائري لايزال يتواصل مع النمط الأسري الكلاسيكي بتطوراته، سلوكاته وممارساته بقيمها، مما رسب عنده عدم إشباع حاجة الشعور بالأمان والإطمئنان على مستقبله ومستقبل من هو مسؤول عنهم، أو يتصور أنه سيصبح كذلك، لذا فإن صاحبه الأول قبل الزواج وبعده هو التفكير في العمل وتحسين مستواه المعيشي، فأصبح هذا الهاجس يحرك نشاطاته ويشغل كل تفكيره، إضافة إلى إستغراقه في عمل روتيني ومتعب ومرهق، إذ لما يعود الرجل، إلى البيت يجد زوجته تعبة من العمل أو منهمكة فيه فلا تعطي الزوجة انتباه يعادل تعبه، أما عن الفرد الجزائري سواء رجل او امرأة يكن هو تبرير موضوعي لظهوره المستمر بصورة الجاف القاسي في مواقيت تقتضي منه نوع من اللين وشيء من الحنان والرقة من طرف الزوج لزوجته أو العكس، ضدا يعني أن: "تلك الطبيعة ترجع إلى صعوبة الظروف المعيشية طويلة الأمد، التي أحدثت تراكم سوسيوتاريخي كون تركيبة شخصية الفرد الجزائري، كما أثر ذلك التراكم على منظومة القيم للمجتمع الجزائري شكلا ومضمونا وممارسة وعليه يطرح تساءل مفاده ماهي طبيعة العلاقة الزوجية في الأسرة الجزائرية ؟.

7 – 1 بنية العلاقة الزوجية في الأسرة الجزائرية:

يدخل الفرد الجزائري بعد زواجه مدارات تفاعلية جديدة يمارس سلطته وينشط مجال قوته ويحقق بهذا اشباعات نوعية عديدة لذاته ولغيره، وبذلك يصبغ علاقته بزوجه بنوع من الحماية المفرطة والإدراك بمصالح أسرته حتى قبل وجود الطفل، هذا الأخير عادة ما يحل على والديه بعد سنة وإذا تجاوزت الزوجة هذه المدة ولم تلد يطرح الوسط الأسري الكبير العديد من الأسئلة تربك الزوجين وتدخلهما في دائرة من الخوف والحيرة وخاصة من الزوجة وكذا الزوج إذا ما كان متمسك بها هذا يعني أن مدركات الزوجة في الأسرة الجزائرية في اتجاه تعزيز وبورها بمكتسباتها الخارجية لأن مكتسباتها الذاتية أقل بكثير مقارنة بالنمط الأول.

وبالتالي فهي تصبو إلى اكتساب سلطة لأنها تعي جدا موقعها والمطلوب منها من طرف جهة، كما تعي أنها لا تملك القدرة على تغيير مسار هذا الوضع من جهة أخرى، هذا يعني أن القيم الإجتماعية للأسرة الجزائرية لها الدور الأكبر. تأثير في توجيه الفعليات وتحريكها إضافة إلى بقاء تأثير السلطات الأولى الأم، الأب خاصة أم الزوج قائم خلال السنوات الأولى من الزواج، حتى وإن كانت الأسرة نووية وبالتالي فإن الزوجة تسعى لتأمين نفسها بنفسها، وعادة ما تبدوا محاولاتها في شكل صراعات علانية حلية الملامح تتمثل في شجار، تحديات ... الخ.[1]

7 – 2 ميكانيزمات العلاقة الزواجية:

أ/ السلطة الزواجية:

إن أهم ما يميز السلطة الزواجية في الأسرة الزواجية أنها تكون بيد الأب الذي هو رب الأسرة عند معظم العائلات الزواجية، سواء كانت هذه الأخيرة ريفية ام أسرة حضرية، لكن

[11] مليكة عرعور: العلاقات الزوجية وانعكاساتها على الطفل الاجتماعي _دراسة تحليلية للمجتمع الجزائري _باتنة_ مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علم الإجتماع العائلي، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية _قيم علم الإجتماع السنة الجامعية (2002_2003)، ص (118 _119)

الاختلاف بين هذين النمطين يكمن في شدة تطبيق هذه السلطة على افراد العائلة وأسلوب تعامل الاب والذي يختلف بين النمطين، وتتميز الأسرة الريفية عن نظيرها بكونها اسرة ممتدة معروفة بكثرة عدد افرادها خاصة الأبناء الذين يقيمون كلهم في منزل كبير واحد كما انها تعرف بعدم انقسامها سواء في المسكن والميراث وهي ذات طابع زراعي من الناحية الاقتصادية إذ تعتمد على انتاجها الزراعي في تلبية رغباتها المادية والاقتصادية، كما تعرف الأسرة بأنها النمط الأسري الأبوي الذي يخضع فيه الأفراد الذين يكونونها بأكملهم غلى سلطة الأب أو الجد الذي هو رئيسها والمالك لكل إنتاج وممتلكات، وتنتقل إلى الابن الاكبر بعد غياب كل من الأب والجد، وقد نميز بين نوعين من السلطة في الأسرة الريفية الممتدة، سلطة اجتماعية والتي تقوم على الضبط وتنظيم السلوك الاجتماعي للأفراد والتي يتكفل بها رب الأسرة نفسه، وسلطة اقتصادية التي نعني بها مسؤولية تقسيم العمل والانتاج التي تكون كذلك على عاتق رب الأسرة، اما في الوسط الحضري الذي شهد أكبر تغيرات اجتماعية في مختلف الوظائف التي كانت تتميز بها الأسرة الجزائرية والتي كانت معروفة في الماضي بأنها أسرة ممتدة، عرف هذا النمط تراجعا كبيرا في المناطق الحضارية، وأصبح نمط الأسرة النووي هو النمط الشائع في معظم المناطق الحضارية والذي يتميز بحجمه الصغير والمسكن الصغير وتغير في معظم الوظائف التي كانت تتميز بها الأسرة الجزائرية[1].

ب/ العاطفة الزواجية:

إن العلاقة الزواجية هي علاقة عاطفية جنسية، تربط الزوجين بصفة شرعية وقانونية، وهي الركن الأساسي في الزواج وهي الجاذبية التي تجذب كل منهما نحو الأخر، وتتجسد قيمة العاطفة في إبدائها للطرف الأخر وإشعاره بوجوده، فالرجل بحاجة إلى من يخفف عنه متاعب العمل والمرأة بحاجة إلى من يخفف عنها مسؤولياتها في البيت ومع الأبناء، فالحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعبير عن الأفكار فمن خلال الحوار تتلاقح الأفكار المبدعة ويتحسن

[1] – دليلة بريك شاوش: "مظهر السلطة الأبوية في الأسرة الجزائرية – (دراسة ميدانية بضواحي مدينة البليدة) – رسالة ماجستير، تخصص علم اجتماع العائلة والسكان، الجزائر، ص–ص (84، 85).

أداء كل من الزوجين محاولا كل منهما إسعاد الاخر وقد دعمت الكثير من الدراسات أهمية العلاقة العاطفية في الحياة الزواجية وتنمية التفاعل الايجابي، فضلا عن ازدياد المشاعر الايجابية والتي تؤدي إلى تقارب وجهات النظر والدفع بالزوجين نحو تحقيق التعاون والتكامل والصبر.[1]

ج/ القيم الزواجية:

لقد عزف عدد كبير من علماء الاجتماع لمدة جيل أو قريب من ذلك عن دراسة القيم حيث كان ينظر إليها أنها في اغلب الأحيان تتسم نوعا ما بالذاتية ومما يدعم هذا التعليل لإهمال دراسة القيم من جانب علماء الاجتماع ما قاله "**ليفي ستراوس**" في معرض حديثه عن أهمية القيم في دراسات الثقافات المختلفة انه: "إذا كان قد بدى من العلوم الاجتماعية شيء من العزوف أو التردد او التقصير والتباطؤ في معالجة القيم، فمرد ذاك إلى انه عندما نتكلم عن القيم إنما نتكلم على الانفعالات والعواطف والظواهر غير المنطقية"[2].

ويقول سميث يستعمل مفهوم القيمة في العلوم الاجتماعية في حالة فوضى ويرجع السبب في ذلك إلى انتشار مفاهيم ذات ارتباط وثيق بمفهوم القيمة، ولكنها لا تعادلها في معناها، كالاتجاهات والمعايير، والحاجات والاهتمامات والسلوك ... إلخ.

ويقصد بمفهوم القيم الزواجية مجموعة افكار واعتقادات تتسم باستقرار نسبي، وتشكل إطار مرجعي للزوج والزوجة للحكم على مواضيع والمواقف ولاتخاذ موقف إزاءها بانتقاء بديل او حل ضمن البدائل والحلول الممكنة[3].

---

[1] – ساجدة محمد إبراهيم باز: "استراتيجيات التكيف الزواجي مع الطلاق العاطفي لدى عينة من الأزواج"، في محافظة رام الله والبير، رسالة ماجستير في الارشاد النفسي والتربوي، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، حزيران 2019، ص 16.

[2] – فوزية دياب: "القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 17.

[3] – مراد بوقطاية: "القيم والتوافق الزواجي في المجتمع الجزائري"، المرجع السابق، ص – ص (7، 8).

وفي سياق الأسرة الجزائرية، تظهر أبعاد متعددة تميز العلاقة الزواجية وتلعب دورًا حيويًا في تشكيل هويتها واستقرارها. يمكن التطرق إلى ثلاثة أبعاد رئيسية تؤثر بشكل كبير على ديناميات الحياة الزوجية:

فتظهر هذه الديناميات السلطوية داخل العلاقة الزوجية، حيث يتم توزيع الصلاحيات واتخاذ القرارات بين الزوجين. يُعتبر التوازن في السلطة أمرًا حيويًا لتحقيق تفاهم واستقرار في العلاقة. قد تؤثر العوامل الثقافية والاجتماعية في تحديد مدى المساواة أو التفوق في هذا السياق.

ويشير البُعد العاطفي إلى الروابط العاطفية والتفاهم بين الشريكين. يتساءل الكثيرون عن دور العواطف في العلاقة الزوجية، حيث تعتبر القدرة على فهم وتلبية احتياجات الشريك العاطفية أمرًا حاسمًا لاستقرار العلاقة.

كما تمثل القيم الزواجية مجموعة من المعتقدات والمبادئ التي تُشكل أساسًا لاتخاذ القرارات وتوجيه السلوكيات في السياق الزواجي، فتلعب القيم دورًا مهمًا في تحديد السلوكيات المقبولة والتقاليد المتبعة. كما يتسم المجتمع الجزائري بتمسكه بالقيم التقليدية التي تؤثر في توجهات العلاقات الزواجية.

ومن خلال فهم هذه الأبعاد وتفاعلاتها في السياق الجزائري، يمكن تحليل تكوين العلاقات الزواجية وفهم كيفية تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية في تشكيل هذه الأبعاد وتحديدها.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل معالجة العلاقات الزواجية معالجة تحليلية سوسيوثقافية في المجتمع الجزائري، انطلاقا من المحددات الثقافية المسيرة للعلاقة الزواجية في المجتمع الجزائري ولتحقيق توافق زواجي لا بد أن تقوم العلاقات والتفاعلات بين الزوجين على مفاهيم أساسية لذلك تطرقنا إلى هذه المفاهيم الاساسية في العلاقة الزواجية والتي تقوم على هندسة العلاقة الزواجية ونموها واستمرارها، ومنه بناء أسرة سليمة متماسكة ومستقرة ويعد الحوار الزواجي من المفاهيم الاساسية باعتباره مفتاح التفاهم والانسجام كما تناولنا وظائف العلاقة الزواجية وشروطها لنصل إلى المراحل التي تمر بها العلاقة الزواجية بحكم أنها تبدأ وتكبر وتنضج ثم تموت ولابد من استيعاب هذه الدورة الطبيعية بمقتضياتها لحل مشكلاتها، كما تم التعرف على أنواع العلاقات الزواجية وأبعادها لنصل إلى الاتصال والتواصل في العلاقة الزواجية وأخيرا بينية العلاقة الزواجية في الأسرة الجزائرية باعتبارها ممارسة نفسية وعملية اجتماعية تخضع للمتغيرات الزمنية والمكانية كما تتأثر بمختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الخامس

الفصل الخامس

التغير الاجتماعي ضمن رؤية سوسيولوجية

تمهيد:

1 – التغير الإجتماعي والمفاهيم المقاربة.

1 – 1 التقدم الاجتماعي.

1 – 2 التطور الاجتماعي.

1 – 3 التنمية الاجتماعية.

1 – 4 التغير الثقافي.

1 – 5 التحديث.

2 – مصادر التغير الإجتماعي وآلياته.

2 – 1 مصادر التغير الاجتماعي.

2 – 2 آليات التغير الاجتماعي.

3 – أشكال التغير الإجتماعي ومراحله.

3 – 1 أشكال التغير الاجتماعي.

3 – 2 مراحل التغير الاجتماعي.

4 – مسلمات ومرتكزات تفسير التغير الاجتماعي وعوامله.

4 – 1 مسلمات ومرتكزات تفسير التغير الاجتماعي.

5 – طبيعة التغير الاجتماعي.

6 – معوقات التغير الاجتماعي.

6 – 1 المعوقات الاجتماعية.

6 – 2 المعوقات الثقافية.

6 – 3 المعوقات الاقتصادية.

7 – الاتجاهات النظرية المفسرة للتغير الاجتماعي.

7 – 1 الإتجاهات النظرية الكلاسيكية.

7 – 2 الإتجاه البنائي الوظيفي.

7 – 3 نظرية الصراع الماركسي (الإتجاه الصراعي التضادي).

7 – 4 نظرية التغير في التكامل.

7 – 5 نظرية الانتشار للتغيير.

8 – من أبرز مفكري اتجاهات التحديث.

خلاصة الفصل.

الفصل الخامس: التغير الاجتماعي ضمن رؤية سوسيولوجية

تمهيد:

نركز في هذا الفصل على دراسة التغير الاجتماعي كمتغير تابع ضمن رؤية سوسيولوجية من خلال التعرض لماهية التغير الإجتماعي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى، مصادر وآليات التغير الإجتماعي ثم تطرقنا إلى مراحل وأشكال التغير الإجتماعي لنصل إلى طبيعة ومسارات ومرتكزات التغير الإجتماعي، مرورا بالعوامل المؤدية له وصولا إلى المعوقات والاتجاهات النظرية المفسرة له باعتباره من الموضوعات المحورية التي تتلقى عندها معظم فروع علم الإجتماع.

1 – التغير الإجتماعي والمفاهيم المقاربة:

يرى "هو بهاوس" أن مهمة علم الإجتماع وعلماؤه يجب أن تكرس من أجل تحديد المفاهيم التي ترتبط بين النمو والتطور والتقدم والتغير وذلك عن طريق تطوير نظرياته واسهاماته في زيادة أنماط المعرفة الإنسانية.[1] ولقد صنف علماء الإجتماع مفهوم التغير الإجتماعي إلى عدة مفاهيم منها:

1 – 1 التقدم الإجتماعي:

وهو مفهوم ثاني جوهري مرتبط بالتغير، لأن الباحث الإجتماعي عندما يتكلم عن التغير يذهب إلى استخدام مصطلح التقدم وبالتنمية الإجتماعية، فمضمون التقدم من زاوية علم الإجتماع الذي يشير إلى:

أنه الصيرورة المباشرة ذات الاتجاه المستقيم يدفع النسق إلى حالة الرفاهية والرخاء والحرية والرضا والكرامة المعرفة، لكي يوصل المجتمع إلى حالة النمذجة المرجوة والمأمولة، أي أقرب إلى صورة "اليوتوبيا الإجتماعية" و"المجتمع الفاصل"، ويمكن الإشارة إلى أن علماء الإجتماع المحدثين بدأوا باستخدام النسق العضوي في تفسير أحداث وظواهر المجتمع الأمر

[1] معن خليل عمر: "التغير الاجتماعي"، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2004، ص 50.

الذي بلور اتجاهات فكرية – ذهنية مهمة ويشير هذا المفهوم إلى حالة التغير التقدمي الذي يرتبط بتحسن دائم في ظروف المجتمع المادية واللامادية ويسير التقدم نحو هدف محدد أو نقطة نهائية، ويرتبط هذا الهدف دائما بنوع من الغائية بمعنى أنه يرتبط برؤية نظر إلى عملية التحول الإجتماعي بوصفها عملية تقدمية ترمي إلى غاية يتحقق فيها "المثل الأعلى" أو "المجتمع المثالي" وغالبا ما يكون هذا المثل الأعلى أو المجتمع المثالي أفضل من كل الصور السابقة عليه.[1]

اذن فالتغير الإجتماعي اوسع من التقدم الإجتماعي لأن التغير لا يتجه دائما إلى الأحسن على العكس من التقدم الذي يعني الأمن.[2]

1 – 2 التطور الإجتماعي:

يشير مفهوم التطور إلى التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدا، وهو يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء ويعني مفهوم التطور الإجتماعي: "النمو البطيئ المندرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة"[3].

أما التغير الإجتماعي هو تحول أو تعديل في العلاقات وبدون تقويم له، وهو عملية تطورية أو تغير مستمر يتجه من التجانس أو التماثل في التركيب والوظائف اللاتجانس ويظهر ذلك عند الإنتقال من المجتمعات الأولية البسيطة إلى المجتمعات الحديثة المركبة أو المعقدة، والتطور يعني التحول أو التعديل في العلاقات الإجتماعية في اتجاه معين ويقترن بالإطراد في تخصص الأعضاء أو الوحدات داخل النسق الإجتماعي والتطور يقوم على أساس العلاقة

[1] – أحمد زايد، اعتماد علام: " التغير الاجتماعي " مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2006، ص 23.

[2] – عادل عبد الحميد شكارة: "نظرية هوب هاوس في التنمية الإجتماعية "، مطبعة دار السلام، الاردن، 1975، ص 94.

[3] – محمد الجوهري: " التغير الاجتماعي "، دار المعرفة، الاسكندرية، 2000، ص 339.

بين عامل الزمن وبين نشأة الأشياء وتنوعها واختلافها وهذا يعني أن الأكثر تطورا لابد أن يظهر متأخرا على الأقل تطورا نتيجة للتغيرات التي تطرأ عليه.[1]

وهناك فرق بين التطور الإجتماعي والتغير الإجتماعي حيث يعني التغير الإجتماعي كما مر ذكره أنه التحول في العلاقات الإجتماعية وفي البناء الإجتماعي بدون تحديث اتجاه هذا التحول وهو عملية تطورية أو تغير مستمر يتجه من التجانس أو التماثل في التركيب والوظائف إلى اللاتجانس وهذا يظهر بصورة عند الإنتقال من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات معقدة ومركبة[2].

ومن هنا يتضح لنا بأن التطور الإجتماعي أهمل جانبا مهما في تغير المجتمع حيث استبعد فكرة التخلف الإجتماعي فيكون بذلك التغير الإجتماعي أكثر واقعية وعلمية لحالة المجتمعات الإنسانية.

1 – 3 التنمية الاجتماعية:

تعرف التنمية الإجتماعية بأنها الجهود التي تبذل لأحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى بعد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي[3].

وتشير التنمية بمفهومها العام كل شيء واحد على الأقل، هو الهروب من ظرف يفتقر إلى الوقار يسمى التخلف.[4]

---

[1] – جوذة بني جابر: "علم النفس الاجتماعي"، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004، ص 156.

[2] – ابراهيم عثمان: "مقدمة في علم الإجتماع"، دار الشروق، ط1، عمان، 1999، ص 333

[3] – أحمد زكي بدوي: "معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية"، مرجع سابق، ص 384

[4] – قولنجاج ساكس: "قاموس التنمية دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة"، ترجمة أحمد محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2008، ص 21.

ويعرفها حسن سعفان بأنها: الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط إجتماعي معين بقسط تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الإجتماعية في شتى مناجيها كالتعليم، والصحة، والأسرة، والشباب، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الإجتماعية[1].

وحتى نستطيع فهم التنمية الإجتماعية لابد من توضيح الفرق بين التنمية والنمو، فالنمو هو: عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية ويتضمن النمو تغيرا كميا وكيفيا كما يطبق على المجتمعات والأفراد[2]، والنمو الإجتماعي هو عمليات التغير الذي يلحق بالبناء الإجتماعي عن طريق التطور الطبيعي والتحول التدريجي.

ويرتبط مفهوم النمو بمفهوم التغير ارتباطا وثيقا وذلك أن التغير الإجتماعي له جوانب عديدة، وهذه الجوانب الكمية التي يمكن أن تقاس من خلال معدلات النمو التي تعتبر أحد مؤشرات الهامة للتغير الإجتماعي فالتغير في حكم السكن أو تركيبهم والتغير في حجم الناتج القومي يمكن أن تنعدم مؤشرات للتغير الاجتماعي، ولكن وجود هذه المؤشرات وغيرها لا يعبر على كل جوانب التغير.[3]

1 – 4 التغير الثقافي:

التغير الثقافي هو كل ما يطرأ من تبدل في جانبي الثقافة سواء أكان ماديا أو معنويا فالتغير الثقافي يضم التغير الإجتماعي، أي أن هذا الأخير يصبح جزء من التغير الثقافي، لأن التغير الإجتماعي يبقى في الإطار الفكري دون أن يحتوي الإطار المادي في حين أن التغير الثقافي يحتوي على الكل اذن ليست جميع التغيرات ثقافية هي تغيرات إجتماعية

[1] – حسين سعفان: "اتجاهات التنمية في العالم العربي"، مطبعة التقدم، الجزائر، 1973، ص 225.

[2] – أحمد زكي بدوي: مرجع سبق ذكره، ص 384.

[3] – أحمد زكي بدوي: "معجم العلوم الاجتماعية"، مكتبة لبنان (بيروت)، 1982، ص 187.

والعكس صحيح[1] ويميز "روبن وليامز" بين التغير الإجتماعي والتغير الثقافي على اعتبار أن الأخير يعني التغيرات في أنساق الأفكار المتعلقة بأنواع متباينة من المعتقدات والقيم والمعايير"، أما التغير الإجتماعي فيشير إلى التغير في طبيعة التفاعل (المادي) الملموس لاتصالات شخص بآخر، ويرى "ويليامز" في كليهما أي في التغير الثقافي والتغير الإجتماعي ما يطلق عليه الحركة الإجتماعية أو الحافز الإجتماعي أو الحادثة حيث يرى بأنها ليست متكافئة مع التغير.

أما التغير الثقافي عند "مالينو فيسكي" فيعني التغير الإجتماعي وهذا ما أكده "لويس ماين" الذي كان يدرس قضايا المجتمع بنفس أسلوب علماء الأنثربولوجيا الفرنسيين الذين يركزون على المجتمع ككل، وليس على الثقافة فقط على نحو ما كان يفعل علماء الأنثربولوجيا الأمريكيون، ويتضح ذلك من تصوره للثقافة باعتبارها محتوية على مجموعة من العناصر تتعلق بتنظيمات المجتمع الإقتصادية وأيضا نسقه المعياري ودستوره السياسي وميكانيزمات وسائل التعليم وأنساق الدين والمعرفة.[2]

ويشمل التغير الثقافي جميع التغيرات التي تحدث في أشكال التنظيم الإجتماعي وقواعده، وبذلك يكون التغير الإجتماعي نتيجة التغير الثقافي.[3]

[1] – محمد الدقس: التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار المجد ولاوي للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، 1987، ص (24، 25).

[2] – فادية عمر الجولاني: "التغير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير"، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص 32.

[3] – عادل مختار الهواري: "سوسيولوجيا التخلف والتنمية"، مطبوعات جامعة صنعاء، اليمن، 1981، ص 18.

1 – 5 التحديث:

يتضمن معنى مفهوم التحديث التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، والتحديث عملية تمايز بنائي أي هي نتاج لتمايزات بنائية أو الإنتقال من مجتمع يقوم على التخصص في الوظائف وتقسيم العمل وانتشار الصناعة، فضلا عن أن هذا التحول يتم في 4 قطاعات اجتماعية: الزراعة والصناعة والتكنولوجيا والحراك الإجتماعي السكاني، كما أن التحديث تغير اجتماعي يتحول من المجتمع النامي إلى اكتساب الخصائص الشائعة المميزة للمجتمعات الأكبر تحضرا.[1]

ويربط بعض العلماء مفهوم التحديث بمفهوم التغريب والذي يعني الأخذ بأنساق القيم الإجتماعية والإقتصادية، والسياسية وغيرها من الأنساق التي تولدت في غرب اوروبا وهذه الأنساق متضمنة في نظرية التحديث وتفصح عن نفسها بوضوح من خلال المؤشرات التي استخدمت لقياس مستويات التحديث في بلدان بعينها من ناحية وفي الآراء المرحلية المرتبطة بالحياة الجيدة التي صدرت من كتاب الغرب من ناحية أخرى[2].

ويذهب "ألبرت مور" إلى أن التحديث يتضمن بالضرورة ادخال تحول شامل في بناء نظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل بعد إلى مستوى المجتمع الحديث، ويستهدف هذا التحول إلى اخلال نموذج التكنولوجيا، وبنموذج التنظيم الإجتماعي المميز للمجتمعات الغربية بدلا من النماذج السائدة في المجتمعات المتخلفة[3].

ومن هنا نلاحظ أن علماء الغرب يتحدثون عن أربعة مفاهيم بمعنى واحد وهي: التنمية والتقدم والتغريب ويذهبون إلى أن هذه المفاهيم تعني احلال النظم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والفكرية للغرب محل النظم القائمة في المجتمعات التقليدية، وبالتالي يعني إرساء

[1] – أحمد الخشاب: "التغير الاجتماعي" القاهرة، 1981، ص 06.

[2] – عبد الباسط عبد المعطي، عادل الهواري: "علم الإجتماع والتنمية" دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 33.

[3] – سعيد الباسط عبد المعطي، عادل الهواري، نفس المرجع، ص 34.

النظام الرأسمالي، والليبيرالي، واقتصادات السوق والخزينة والديموقراطية الغربية وغير ذلك من النظم والممارسات.

2 – مصادر التغير الإجتماعي وآلياته:

2 – 1 مصادر التغير الإجتماعي:

أ- **مصادر التغير الإجتماعي:** تختلف مصادر التغير الإجتماعي، إلا أنه يمكن القول بأن هناك مصدرين للتغير هما:

المصدر الداخلي: أي أن يكون نتيجة للتفاعلات تتم ضمن الواقع الإجتماعي أو النسق الإجتماعي، فتعمل على بلورة نوع من الوعي الداعي بل والقابل للتغير، مثل القرارات الإدارية والتعليم والمشروعات الكبرى، وكذلك بعض الحركات الداعية للتجديد أو الإصلاح.

المصدر الخارجي: الذي يأتي من خارج النسق، نتيجة انفتاح المجتمع واتصاله بغيره من المجتمعات الأخرى، وما ينتج عن ذلك من الاستيرادات والإعلام والانبعاثات أو التدخلات الخاصة بالمنظمات الدولية وسواء أكان المصدر بين الداخل أو الخارج فإذن ذلك يقوم على آليات محددة هي:

- ✓ **الذكاء والبيئة الثقافية:** بلا شك أن الإختراع أو الإكتشاف إنما يتطلب مستوى مرتفع من الذكاء والإبداع والمبادرات الواعية من الأشخاص والجماعات.
- ✓ **الإنتشار:** ويعني قبول المكتشفات والتفاعل مع المخترعات والتجديدات الوافدة من قبل أفراد المجتمع، إلا أن المخترعات لن يكتب لها النجاح في أن تؤدي إلى عملية التغير حتى تعم وتنتشر لدى أشخاص كثيرين أي على نطاق واسع في المجتمع مثل انتشار الفضائيات والإنترنيت وتوظيفها في خدمة إحداث التغير وتوجيهه.[1]

[1] – ممدوح رضا الجندي: "علم اجتماع العائلة"، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان – الأردن، 2016، ص- ص (230، 231).

✓ **الإختراع والاكتشاف :** تنتج بعض التغيرات الإجتماعية من الابتكارات التي تم بناءها في المجتمع، يمكن أن تشمل هذه الاختراعات التكنولوجية، المعرفة العلمية الجديدة والمعتقدات الجديدة أو الموضة الجديدة في مجالات الترفيه حيث يكون الإنتشار انتقائي، ويتم تبني الابتكار فقط من قبل الأشخاص الذين لديهم الدافع للقيام بذلك، علاوة على ذلك يجب أن يكون الابتكار متوافقا مع الجوانب المهمة للثقافة، ويكمن أحد أسباب تبني المجموعات للابتكارات من خلال المثال الذي وضعته المجموعات ذات المكانة الأعلى، والتي تعمل كمجموعات مرجعية لأشخاص آخرين، حين تميل العديد من الابتكارات إلى اتباع نمط الإنتشار من المجموعات ذات المكانة الأعلى إلى المجموعات ذات المكانة المنخفضة، وبشكل أكثر تحديدا فإن معظم الأشخاص الأوائل الذين تبنوا الابتكارات في المجتمعات الغربية الحديثة، وفقا لعدة دراسات، هم من الشباب، الحضريين، الأثرياء والمتعلمين تعليما عاليا ويتمتعون بمكانة مهنية عالية، وغالبا ما يكون الدافع وراءهم هو الرغبة في تمييز أنفسهم عن الآخرين، وبعد حدوث الإنتشار لا يعد الابتكار رمزا للتغيير وهذا ما يحفز نفس المجموعة للبحث عن شيء جديد مرة أخرى"[1].

2 – 2 آليات التغير الإجتماعي:

• تتمثل الطريقة الأكثر عمومية ونظرية لشرح التغير الإجتماعي في بناء نموذج للآليات المتكررة للتغير الإجتماعي حيث تتضمن هذه الآليات المدمجة في نماذج نظرية مختلفة ما يلي:

أ/ آليات التغير أحادي الإتجاه – التراكم والإختيار والتمايز:

تؤكد بعض النظريات التطورية على الطبيعة التراكمية للمعرفة البشرية، لأن البشر مبتكرون، ويضيفون إلى المعرفة الموجودة، ويستبدلون الأفكار والممارسات الأقل ملاءمة

[1] – Tilly c. social movements, 1768 – 2004 Boulder, co: paradigm publishers, 2004, p74.

بأفكار وممارسات جديدة من خلال عملية التجربة والخطأ (في بعض الأبيان مقارنة بعملية الانتقاء الطبيعي) وفقا لهذا التصور لا يمكن توسيع المعرفة والقدرات الجماعية إلى ما بعد حد معين إلا عن طريق التخصص والتمايز، حيث يحفز نمو المعرفة التقنية تراكم رأس المال، منا يؤدي إلى ارتفاع مستويات الإنتاج، ويمكن أيضا دمج النمو السكاني في هذا النموذج للتطور التراكمي: فمن خلال تراكم المعرفة التقنية الجماعية ووسائل الإنتاج يمكن للبشر زيادة أعدادهم، ثم يؤدي هذا النمو إلى مشاكل جديدة يتم حلها من خلال الإبتكار الناجح"[1].

ب/ آليات التغير المنحني والدوري:

نماذج التغير في اتجاه واحد تفترض أن التغير في اتجاه معين يؤدي إلى مزيد من التغيير في نفس الإتجاه، ومن ناحية أخرى تفترض نماذج التغيير المنحني أو الدوري أن التغير في اتجاه معين يخلق ظروفا للتغير في اتجاه آخر (ربما حتى العكس) وبشكل أكثر تحديدا يفترض أن للنمو حدود وأنه عند الإقتراب من هذه الحدود فإن منحنى التغير سينحني حتما، ويمكن للظروف البيئية مثل توافر الموارد الطبيعية، على سبيل المثال، أن تحد من النمو السكاني والاقتصادي والتنظيم ويتم تفسير التغيرات الدورية قصيرة المدى من خلال آليات قابلة للمقارنة، حيث تفترض بعض النظريات دورة الأعمال على سبيل المثال أن في الإقتصاد المشبع بشكل دوري بالسلع الرأسمالية، تصبح الاستثمارات أقل ضرورة وأقل ربحية وينخفض معدل الإستثمار، ويؤدي هذا الإتجاه التنازلي إلى الركود، ولكن بعدة فترة من الزمن سيتعين استبدال السلع الرأسمالية الأساسية في حين يتم دفع الإستثمارات مرة أخرى وتبدأ مرحلة من التوسع الإقتصادي. [2]

[1] – Sztompka Piotr: "the sociology of social change oxford", Black well, 1994, p 49.

[2] – Jay Weinstein: "Social Change". 3rd Edition, Rowman & Littlefield Publishers, 2010, p 96.

3 – أشكال التغير الإجتماعي ومراحله:

3 – 1 أشكال التغير الإجتماعي:

إن عملية التغير ضرورية لأي مجتمع قائم، والمجتمعات تختلف في أشكال تغيرها ويمكن أن نقسم التغير الاجتماعي إلى عدة أشكال وهي كالآتي:

أ/ التغير البطيء:

الذي يحدث بشكل بطيء جدا كما هو الحال في المجتمعات البدائية أو المتأخرة حضاريا وتكون هذه المجتمعات في حالة جهود ويكون التغير بطيئا إذ لا يوجد مجتمع ثابت ثباتا مطلقا.

ب/ التغير المتدرج:

وهي تغير المرحلة نتيجة لتراكمات جزئية ويكون تغيرا كميا لا يؤثر في الكيفية التي يعيشها المجتمع ولكنه يؤثر في المدى البعيد في الكيفية أي في طريقة العيش والحياة

ج/ التغير السريع:

وهو الذي يحدث بسرعة كبيرة والذي يمكن أن نلمسه أو نلاحظه بدون جهد وهذا التغير يختزل مراحل التغير مثلما يحدث في المجتمعات الأمريكية والأوروبية، ومن خصائص التغير الاجتماعي أن تغير مستمر في المجتمعات وأغلب مظاهر التغير تحدث بتسلسل وتتابع، وقد مرت المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ بمراحل تغير مختلفة ويمكن أن نسميها مراحل التغير الحضاري، فمثلا المجتمعات المشاعية البدائية ثم مجتمع القبيلة والإنتاج المشترك وتحدد الملكيات الخاصة وظهور نظام الإقطاع أو الملكية الخاصة كل ذلك أدى إلى نشوب الحروب

وظهور التناقضات في المجتمع وقيام الثورات التي تسعى إلى التغير في كل مرحلة من المراحل وفي كل نظام تربوي معين وفلسفة تربوية .[1]

3 – 2 مراحل التغير الإجتماعي:

يري هربرت بيونبرجر (Herbertlion binger) أن هناك سلسلة من المراحل يمر بها الفرد قبل أن يأخذ بالنمط الجديد وهي:

أ/ مرحلة الإحساس: وهي تتمثل في أول سماع أو معرفة بالموضوع الجديد.

ب/ مرحلة الإهتمام: وهي مرحلة تجميع المعلومات حول الموضوع الجديد بغرض تجديد درجة فائدته

ج/ مرحلة التقييم: وهي مرحلة اختيار المعلومات المستقاة عن الموضوع الجديد وتفسيرها وفق الظروف السائدة ودراسة مدى ملائمتها من أجل الأخذ بها.

د/ مرحلة المحاولة: وهي مرحلة اختيار الفكرة ودراسة كيفية تطبيقها

هـ/ مرحلة التبني: وهي مرحلة التسليم بالموضوع الجديد واعتماده ليأخذ مكانة في النمط السائد.

إن هذه المراحل، الخمسة السابقة لا تأتي دائما مرتبة وإنما قد يطرأ عليها تغيير بإضافة عناصر جديدة أو حذف بعضها وقد تتداخل بعض المراحل مع الأخرى وهذا ما يدفعنا إلى دراسة عوامل التغير الاجتماعي.[2]

[1] – حسام الدين فياض: "التغير الإجتماعي – دراسة تحليلية – الناشر نحو علم اجتماع تنويري"، ط1، 2017، ص–ص (14، 15).

[2] – Diana Leat: " Theories of Social Change", London, Bertelsmann Stiftung, 2005, p 32.

4 – مسارات ومرتكزات تفسير التغير الاجتماعي وعوامله:

4 – 1 مسارات ومرتكزات تفسير التغير الاجتماعي:

تفترض نظريات التغير الاجتماعي القديمة والحديثة على حد سواء أن مسار التغير الإجتماعي ليس فوضويا ولكنه إلى حد ما منتظم، ولقد أثرت الأفكار التقليدية الثلاثة للتغير الاجتماعي – التدهور التغيير الدوري والتقدم– على النظريات الحديثة مع ذلك ونظرا لأن هذه النظريات لم يتم إثباتها علميا، فإنها تفشل في التمييز الواضح بين التراجع والتقدم.

في الواقع، لا يمكن التمييز بين صفات التدهور والتقدم علميا (أي من الملاحظات التجريبية) وحدها، فبدلا عن ذلك يتم تحديدها من خلال التقييمات المعيارية والأحكام القيمية، وكان من المفترض دراسة التغيير الإجتماعي على أساس علمي وغير طبيعي، فيمكن عندئذ النظر إلى نمطين أساسيين فقط من التغير الإجتماعي الدوري، والإتجاه الواحد، حيث تحدد الفترة الزمنية للتغيير النمط التي يتم ملاحظته، وعلى الرغم من عدم وجود أي اتجاه ثابت للتغير وبالتالي لا يوجد شيء مطلق لوصفه، **ماكلفر** (robert Morrison MacIver) أعطى بشكل عام الاتجاهات التالية للتغير:[1]

اتجاه التغير في الأمام: يظهر تغيرا إيجابيا في مجال العلوم والتكنولوجيا، والتي بدورها تغير نمط الحياة والمعرفة.

الإتجاه الضابط العكسي للتغير: تظهر بعض التغييرات لأعلى في البداية ولكن فيها بعد تبدأ عملية الإنحطاط، والتغيرالإقتصادي هو أفضل مثال كل ذلك.

تغير مثل الموجة: يحدث اتجاه آخر للتغيير مثل الموجة، ومثال على هذا النوع من التغييرات في مجال الموضة وأنماط المعيشة والملابس، وما إلى ذلك والتي تكرر نفسها بعد فترة، حيث ليس لديها أي اتجاه ثابت لمستوي

وبصفة عامة يمكن تصنيف مسارات التغير الإجتماعي على النحو التالي:

[1] – David Booth: "Rethinking social development theory", Research and practice, Harlow United kingdom, Longman Scientific & Technical, 1994, p 75.

أ/ التغير الدوري:

تظهر الكثير من مظاهر الحياة الإجتماعية العادية في تغيرات دورية خلال الفترات الزمنية المتعارف عليها (اليومية، الأسبوع، السنة) حيث يمكن اعتبار هذه التغيرات الدورية قصيرة المدى على أنها شروط ضرورية للإستقرار الهيكلي، غير أن التغيرات التي لها نمط دوري تكون أقل قابلية للتنبؤ، وأحد الأمثلة على ذلك هو دورة الأعمال، وهي ظاهرة متكررة للرأسمالية، والتي تبدو نمطية إلى حد كبير ولكن يصعب التنبؤ بها"[1]

وإحدى النظريات البارزة لدورة الأعمال هي نظرية الإقتصادي الروسي **نيكولاي، د. كوندراتيف،** الذي حاول إظهار تكرار موجات طويلة من الإزدهار الاقتصادي والركود على النطاق الدولي ،حيث قام برسم الموجات من نهاية القرن الثامن عشر، وكانت مدة كل موجة كاملة حوالي 50 عاما ،لكن أظهرت الأبحاث أن الأنماط في مختلف البلدان كانت بعيدة كل البعد عن التطابق من جهة أخرى يتم تناول التغييرات الدورية طويلة المدى في النظريات المتعلقة بميلاد الحضارات ونموها وازدهارها وانحطاطها وموتها، حيث تصور "أرنولد جوزف توينبي" تاريخ العالم بهذه الطريقة في مجلدات الأولى من دراية التاريخ، كما فعل شبنلجر في كتابه "تراجع الغرب".

ولقد تم انتقاد هذه النظريات لتصورها للحضارات ككيانات طبيعية ذات حدود، وأنها تهمل العلاقات المتبادلة بين الحضارات.

ب/ التغير في اتجاه واحد:

يسير ويستمر هذا النوع من التغير بشكل أو بآخر في نفس الاتجاه، حيث يكون هذا التغير تراكميا ينطوي على النمو أو الزيادة، مثل كثافة السكان أو حجم المنظمات أو مستوى الإنتاج، ومع ذلك يمكن أن يكون هذا التغير تراكميا ينطوي على النمو أو الزيادة، مثل كثافة السكان أو حجم المنظمات أو مستوى الإنتاج، وع ذلك يمكن أن يكون اتجاه التغير اتجاه

[1] – Raymond Boudon: "Theories of Social Change", Cambridge, Polity Press, 1991, p 47.

انخفاض أو مزيج من النمو والنقصان مثال: على هذه العملية الأخيرة هو ما أسماه عالم الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكي، "كليفورد غيرتز" "الإنقلاب" والذي لاحظ في بعض المجتمعات الزراعية اقتران النمو السكاني بانخفاض نصيب الفرد من الثروة "[1] أبسط نوع من التغيير أحادي الاتجاه الخطي الذي يحدث عندما تكون درجة التغير الإجتماعي ثابتة بمرور الوقت، كنا أن هناك نوع من التغيير الإجتماعي بالدالة الأسية، حيث تكون نسبة النمو ثابتة بمرور الوقت ومن جهة أخرى ستتسارع عبر دالة مضبوطة ومن المعروف أن النمو السكاني ونمو الإنتاج يتبعان هذا النمط خلال أطر زمنية معينة"[2].

قد يتوافق نمط النمو طويل الأجل أيضا مع منحنى ثلاثي المراحل: في المرحلة الأولى يكون التغير بطيئا بدرجة تكاد تكون غير محسوسة، بعد ذلك يتسارع التغير، وفي المرحلة الثالثة يتباطأ معدل التغيير حتى يقترب من الحد الأعلى المفترض.

يظهر نموذج التحول الديمغرافي في البلدان الصناعية هذا النمط، ففي المرحلة الأولى (ما قبل الحداثة أو ما قبل الصناعة) يكون كل من معدل المواليد ومعدل الوفيات مرتفعا، وبالتالي ينمو السكان ببطء شديد، ثم ينخفض معدل الوفيات، وينمو الشكان بشكل أسرع، وفي المرحلة الثالثة أصبح كل من معدل المواليد ومعدل الوفيات منخفضين، ويقترب النمو السكاني من الصفر.

ج/ أنماط التغير مجتمعة:

يمكن ملاحظة التغيرات الدورية وذات الإتجاه الواحد في الوقت نفسه حيث يحدث جزئيا لأن التغير قصير المدى يميل إلى أن يكون دوريا بينما التغير قصير المدى يميل إلى أن يكون دوريا بينما التغير كويل الأجل يميل إلى اتباع الإتجاه الخطي، على سبيل المثال: تظهر

[1]– Bjorn Hettne: "Development theory and the three worlds, towards an international political economy of development", Longman Scientific & Technical, New York, John Wiley, 1995, p69.

[2]– Bjorn Hettne, opcit, p73.

معدلات الإنتاج في البلدان الصناعية نمط دورات الأعمال قصيرة الأجل التي تحدث في إطار التنمية الاقتصادية طويلة الأجل"[1].

لا يمكن تطبيق هذه الأنماط بسهولة وبساطة على الواقع الاجتماعي وفي أحسن الأحوال هي تقريبية للواقع الاجتماعي، ومقارنة النموذج بالواقع ليس ممكنا دائما، لأن البيانات الموثوقة ليست مناحة دائما، علاوة على ذلك فالعديد من العمليات الاجتماعية لا تصلح للقياس الكمي الدقيق.

يبقى أن نرى ما إذا كان يتسم الحفاظ على التغيير الاجتماعي طويل الأجل في اتجاه معين، حيث يمكن تصور تحول مجتمع العصور الوسطى إلى دول حديثة في الغرب من خلال العديد من التغيرات ذات الاتجاه الواحد المترابطة بفترة طويلة وتشمل بعض أهم هذه التغيرات: التسويق، وزيادة تقييم العمل، ونمو الإنتاج، وتشكيل الدول القومية، والبيروقراطية، ونمو التكنولوجيا والعلوم، العلمنة والتحضر، وانتشار نحو الأمية، وزيادة الحراك الجغرافي والاجتماعي، والتنمية وظهور المنظمات.

وحدثت العديد من هذه التغيرات أيضا في المجتمعات الغربية، فالثورة الصناعية وهيمنة الرأسمالية كان لها تأثير قوي على المجتمعات العربية مثل التقسيم العالمي للعمل، مع سيطرة الدول القومية الغربية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وظاهرة الإستعمار التي غيرت المجتمعات من خلال عامل الصراع والكفاح، حيث تمت هندسة مجتمع على عدة أصناف منها الاندماج، الخضوع، التهميش والعزلة والثورة.

[1] – Leslie Sklair, Sociology of the global system (Social change in global perspective). New York, Harvester Wheatsheaf, 1991, p 79.

إن المدى الذي تكون في هذه التغيرات جزءا من التنمية الاجتماعية العالمية طويلة المدى هي الإشكالية المركزية للتطور الإجتماعي، على الرغم من أن المعرفة المتعلقة بهذه الإشكالية لم تكتمل بعد، إلا أنه يمكن افتراض بعض الاتجاهات العامة كما يلي:[1]

يظهر اتجاه في الابتكارات التكنولوجية، والتقدم في المعرفة العلمية التي سخرت القوى الطبيعية لتلبية احتياجات الإنسان، ومن بين هذه الإبتكارات استخدام النار، وزراعة النباتات، (التي يرجع تاريخها إل حوالي 8000 ق.م) واستخدام المعادن وعملية التصنيع، أدت هذه التطورات طويلة المدى جنبا إلى جنب مع تراكم رأس المال، إلى زيادة الإنتاج، ومهدت الطريق للنمو السكاني وزيادة الكثافة السكانية، ونمو إنتاج الطاقة واستهلاكها.

هناك اتجاه يصدر من أساليب الإنتاج القائمة على تقسيم العمل والتمايز الاجتماعي والسعي للسيطرة على القوى الطبيعية ما تبعه من تقدم اجتماعي من خلال استخدام تقسيم العمل– وما يقابله من تخصص للمعرفة – لرفع الإنتاجية كانت إحدى نتائج هذا النمو في الإنتاجية والابتكار التكنولوجي، وقد تم تخصص المزيد من المعارف في الأنشطة التي لم تكن ضرورية للبقاء والاستمرار في الحياة كما أدى النمو في حجم وكثافة السكان وزيادة التمايز الاجتماعي إلى زيادة الترابط بين المزيد من الناس على مسافات أطول، ففي مجتمعات الصيد، كان الناس مترابطين بقوة داخل مجتمعاتهم الصغيرة ومعتمدين على القليل من خارج مجموعاتهم، غير أنه في العصر الحديث يرتبط معظم شعوب العالم بشبكات من الاعتماد المتبادل تمتد عبر الكرة الأرضية.

وهذه العمليات ليست حتمية بمعنى أنها تتوافق مع أي "قانون"، للتغير الاجتماعي ومع ذلك فقد أثبتت صحتها فيها يسمى بمتغير الانتشار كلما حدثت فعلى سبيل المثال: بمجرد حدوث مجموعة التحولات المعروفة بالثروة الزراعية في أي مكان في العالم، امتدادها إلى بقية

[1] – Leslie Sklair, op. cit. p–p (84, 90).

العالم متوقعا حيث نمى حجم المجتمعات التي تبنت هذه الابتكارات أو أن يتم دفعها إلى أماكن هامشية من العالم.

ونفس الشيء وقع خلال موجة الثورة الصناعية وغيرها من الابتكارات المعززة للقوة، مثل: البيروقراطية وإدخال أسلحة أكثر تدميرا.

4 – 2 عوامل التغير الاجتماعي:

يشير التغير الاجتماعي إلى تغيير المعايير والقيم الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية بمرور الوقت، حيث يمكن أن يكون مدفوعا بمجموعة متنوعة من العوامل قد تكون داخلية أو خارجية خارج النسق الاجتماعي بما في ذلك التطورات التكنولوجية والتحولات الاقتصادية والحركات السياسية والتأثيرات الثقافية، ويمكن تقسيم عوامل التغير الاجتماعي إلى شكلين كما يلي:

أ/ الشكل العام للعوامل:

العوامل الداخلية: تكمن العوامل الداخلية في التغير تركيبة السكان، الظروف الجغرافية التغيير في عملية الإنتاج، المصالح الفردية، الصراعات المجتمعية التغيير في الإستهلاك التحضر ونمط الحياة ... إلخ

العوامل الخارجية: في الإتصال الثقافي الذي يعتبر العامل الخارجي الرئيسي حيث ينكن أن يكون مباشرا أو غير مباشر، وتكون عن طريق التثاقف والاستيعاب والانتشار، وكمثال أدركت المجتمعات بصفة خاصة التغيير تحت التأثير المباشر للإسلام والثقافة الغربية التي كانت لها تأثير كبيرا على مجتمعاتنا في جميع مجالات الحياة.

ب/ الشكل الخاص للعوامل:

التطور التكنولوجي أحد أهم محركات التغير الاجتماعي، حيث أحدث ظهور الإنترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي ثورة في طريقة تواصل الأشخاص وتفاعلهم مع بعضهم، مما

أدى إلى كسر الحواجز الجغرافية والسماح بقدر أكبر من الاتصال والتعاون في جميع أنحاء العالم[1].

ويتطلب التغير الاجتماعي عدة عوامل أساسية تساعد على حدوث عملية التغير ولا بد هنا من التأكد على أن التغير الاجتماعي لا يمكن إرجاعه إلى عامل واحد فقط ولكن يمكن القول بأنه يحدث نتيجة لعدة عوامل قد بكون أحد هذه العوامل له الهيمنة على العوامل الأخرى، وتختلف تلك العوامل باختلاف الظروف والمجتمعات، ولقد تحدث الكثير من علماء الاجتماع والتاريخ والتربية عن عوامل التغيير الاجتماعي وعدد والكثير منها وقسمها بعضهم إلى عوامل داخلية تنبع من داخل المجتمع وعوامل خارجية نابعة من تأثيرات أخرى ومن ظروف خارجة عن المجتمع وهذه العوامل تشكل جانبا هاما في عملية التغير الاجتماعي ومن هذه العوامل".[2]

- **العوامل الإيكولوجية (البيئية الفرقية):**

وتشمل كلمة إيكولوجيا مرادفة لكلمة البيئة الجغرافية وهناك من يطلق عليها العوامل الطبيعية أو البيئة الفريقية والدراسات الإيكولوجية تركز على دراسة الآثار المباشرة للبيئة على الحضارة المادية والفكرية للشعوب ذات الوسائل التكنولوجية البسيطة"[3].

ويعتبر المجتمع جزء من العالم المادي وهو في تطوره إنما يتبادل التأثير والتأثر مع الطبيعة التي تعتبر شرطا ضروريا لحياة الأفراد والجماعات لقد صور **كينيتا بولدنج** "**K.Boulding**" في كتابه "**العلوم الإجتماعية وأثرها في المجتمع**" هذه العلاقة بقوله: "يتألف النظام الاجتماعي بسطح والأرض، بحيث تصبح تسميته بالمحيط الإجتماعي من جميع الكائنات البشرية، ويلتصق هذا النظام الإجتماعي، وهذه فإن المحيط الاجتماعي يحتل مكانا جنبا إلى جنب مع محيط اليابسة، المحيطات المائية والجوية والحياتية التي تغلف الكرة

[1] – Jay Weinstein: "Social Change". 3rd Edition, Rowman & Littlefield Publishers, 2010, p 84.

[2] – سيف الإمام مطر: "التغير الإجتماعي دراية تحليلية من منظور التربية الإسلامية"، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، ط1، ط2، الإسكندرية ،1980، ص 01.

[3] – الجموعي مؤمن بكوش: "التغير الاجتماعي وانعكاساته على القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعات الجزائرية"، أطروحة دكتوراه العلوم في علم النفس، 2017، ص 68.

الأرضية، وهو علاقة متينة تتشابك بقوة مع المحيطات الأخرى التي يمتزج بها، والتي لا يمكن أن تكتب له الحياة دونها ولكنه مع ذلك يتمتع بحيوية خاصة به وباستقلال ذاتي.[1]

❖ **العامل الديني:** للدين أثر كبير في توجيه الإنسان وتهيئة طاقاته لمواجهة تغيرات الحياة والتقدم نحو المثل العليا والكمال الخلقي ربما يزود به الأفراد من معتقدات يكون لها أكبر الأثر في تغيير أفكارهم ومفاهيمهم وحثهم على التغير وبما يقدمه من نظام تربوي يغير الأفراد فتتغير بهم المجتمعات وقد لعبت التربية الإسلامية دورا بارزا في تغير المجتمع في صدر الإسلام ولم يكن للجانب المادي أثر كبير ويعني هذا ستمول الجانب الديني للعناصر والعوامل التي تحدث التغير ويعني أيضا أهمية الجانب العقائدي كباحث أساسي في عملية التغير وليس هناك عامل واحد فقط من الممكن أن يكون باعثا للتغير إلا أن الدين بنظرته الشاملة التي يتناول بها الإنسان والمجتمع والأمة من الممكن أن يتضمن كل العوامل الأخرى التي تحدث التغير.

❖ **العوامل الاقتصادية:** يمكن للتحولات الاقتصادية أيضا أن تدفع التغير الاجتماعي، لاسيما في شكل العولمة وصعود اقتصاد الوظائف المؤقتة، مع تراجع الصناعات التقليدية وظهور نماذج اقتصادية جديدة غالبا ما يتم إعادة تعريف الأعراف والقيم الإجتماعية لتعكس الأوقات المتغيرة.[2]

❖ **العوامل السياسية:** الحركات والنشاط السياسي هو المحرك الرئيسي للتغير الاجتماعي (السياسة إن لم تكن هي كل شيء فهي موجودة في كل شيء) حيث أدى صعود الحركات الحقوقية المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، إلى تقدم كبير

[1] – صبحي محمد قنوص: "دراسات في علم الاجتماع"، جامعة قاريونس، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، 2001، ص 239.

[2] – سيف الإسلام علي مطر: "التغير الاجتماعي / دراسة تحليلية من منظور التربية الإسلامية"، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط1، كلية التربية جامعة الإسكندرية، 1980، ص 20.

في الكفاح من أجل المساوات والعدالة الإجتماعية مما ألهم حركات مماثلة في جميع أنحاء العالم".[1]

❖ **العوامل التكنولوجية:** يقصد بالعوامل التكنولوجية العوامل التي هي من ابتكار الإنسان فاكتشاف أي وسيلة من شأنها تشبع حاجات الفرد والمجتمع وتؤدي إلى إحداث تغيرات اجتماعية، فالسيارة أحدثت إنقلابا في البيئات الصغيرة والمنعزلة، فيسرت وسائل التبادل وأوسعت في دائرة العلاقات الاجتماعية، والهاتف والإنترنيت وكل وسائل الإتصال الحديثة جعلت من العالم قرية صغيرة، فتزاوجت الثقافات، واختلطت الأجناس والقيم، ومن هنا كان لكل ظاهرة من الظواهر انعكاساتها ودورها على العلاقات الإجتماعية وتطورت من نمط إلى آخر، حيث شمل التغير كثيرا من الإتجاهات والتقاليد والمعتقدات"[2].

ويعد الإبتكار التكنولوجي أحد أهم وحركات التغير الإجتماعي حيث أحدث ظهور الإنترنيت ووسائل الإتصال ووسائل الإتصال الإجتماعي ثورة في طريق التواصل الخاص بالأشخاص وتفاعلهم مع بعضهم البعض، مما أدى إلى كسر الحواجز الجغرافية والسماح بقدر أكبر من الإتصال والتعاون في جميع أنحاء العالم".[3]

❖ **العوامل الثقافية:** يرى أنصار هذا العامل أن الثقافة أساس أي تغير، أو تطور اجتماعي، فعندما يحدث تعير ثقافي في داخل المجتمع سواء أكان ذلك ماديا أو لا ماديا تحدث تغيرات اجتماعية، فتغير بعض العادات والتقاليد والأعراف أو تتعدل أو تختفي كليا".[4]

---

[1] – Sandra Halperin: "War and Social Change in Modern Europe", The Great Transformation Revisited, Cambridge, England: Cambridge university press, 2004, p 98.

[2] – بوعطيط سفيان: "القيم الشخصية في ظل التغير الاجتماعي وعلاقتها بالتوافق المهني"، أطروحة الدكتوراه، علوم في علم النفس العمل والتنظيم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، 2012، ص 134.

[3]– Jay Weinstein: "Social Change". 3rd Edition, Rowman & Littlefield Publishers, 2010, p 84.

[4] – عبد الجليل الطاهر: "مسيرة المجتمع، بحث في نظرية التقدم الاجتماعي"، دار المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1966، ص471.

ويمكن أن تلعب الأنماط الثقافية أيضا دورا في تشكيل التغير الإجتماعي فعلى سبيل المثال يمكن للثقافة الشعبية مثل الموسيقى والأفلام والأزياء، أن تساعد في تحديد معايير وقيم جديدة تتحدى المواقف والمعتقدات القائمة".[1]

5 – طبيعة التغير الاجتماعي:

يحدث التغيير الإجتماعي في جميع المجتمعات، حيث لا يوجد مجتمع لا يزال جامدا تماما، وهذا ينطبق على كل المجتمعات البدائية منها والحضارية على حد سواء، فالمجتمع موجود في حيز من التأثيرات الديناميكية (التغيرات السكانية، توسع التكنولوجيات، تغييرات المعدات المادية، والإيديولوجيات والقيم تأخذ أشكال جديدة)، حيث تضع الهياكل والوظائف المؤسسية لإعادة التشكيل، في حين تختلف سرعة ومدى التغيير من مجتمع إلى آخر، فبعضها يتغير بسرعة، والبعض الآخر يتغير ببطء[2].

❖ التغيير الإجتماعي هو تغيير المجتمع:

لا يشير التغيير الإجتماعي إلى التغيير في حياة الفرد أو أنماط حياة العديد من الأفراد، لكنه تغيير يحدث في حياة المجتمع بأكمله، بعبارة أخرى يمكن تسمية هذا التغيير فقط بالتغيير الإجتماعي الذي يمكن الشعور بتأثيره في شكل المجتمع، فالتغيير الإجتماعي يتضمن مفهوم المجتمع وليس مفهوم الفرد[3].

❖ سرعة التغيير الإجتماعي ليست موحدة:

بينما يحدث التغيير الإجتماعي في جميع المجتمعات، فإن سرعته ليست موحدة في كل المجتمعات، ففي معظمها يحدث هذا ببطء شديد لدرجة أنه غالبا مالا يلاحظه أولئك الذين

---

[1] – William Fielding Ogburn: "Social change with respect to culture and original nature", New York, 1966, p 123.

[2] – Ronald Inglehart: "Modernization and Postmodernization: Cultural, Economic, and Political Change in 43 Societies", Princeton University Press, 1997, p 53.

[3] – Sorokin P: "Social & Cultural Dynamics", New York: American Book Company, 1937, p24.

يعيشون فيها، وحتى في المجتمعات الحديثة يبدو أن هناك القليل من التغيير أو لا يوجد تغيير في العديد من المجالات، والتغيير الإجتماعي في المناطق الحضارية أسرع منه في المناطق الريفية[1].

❖ **طبيعة وسرعة التغيير الإجتماعي تتأثر بعامل العصر.**

سرعة التغيير الإجتماعي ليست موحدة في كل عصر أو فترة معينة في نفس المجتمع، ففي الأزمنة الحديثة تكون سرعة التغيير الإجتماعي اليوم أسرع مما كانت عليه قبل عام 1947، وبالتالي تختلف سرعة التغيير الإجتماعي من عصر إلى آخر، والسبب هو أن العوامل التي تسبب التغيير الإجتماعي لا تظل واحدة مع التغيير في الأوقات [2].

❖ **التغيير الإجتماعي كقانون أساسي:**

انطلاقا من أن التغيير هو قانون الطبيعة، فإن التغيير الإجتماعي أمر طبيعي، فقد يحدث إما في المسار الطبيعي أو نتيجة للجهود المخطط لها، فطبيعيا نرغب في التغيير، واحتياجاتنا تتغير باستمرار، ولإشباع رغبتنا في التغيير واحتياجاتنا المتغيرة يصبح التغيير الإجتماعي ضرورة، حيث أصبحت الإستجابة للتغيير أسلوبا للحياة.

❖ **لا يمكن التنبؤ بالتغيير الإجتماعي:**

من الصعب إجراء أي تنبؤ حول الأشكال الدقيقة للتغيير الإجتماعي، حيث لا قانون متأصل للتغيير الإجتماعي يتخذ بموجبه أشكالا محددة، فقد نقول أنه بسبب حركة الإصلاح الإجتماعي سيتم إلغاء سلوك معين من مجتمع معين، وأن قوانين الزواج التي أقرتها الحكومة قد تؤثر على العلاقة الأسرية، وأن التصنيع سيزيد من سرعة التحضر ولكن لا يمكننا التنبؤ

[1] – Ronald Inglehart: "Modernization and Postmodernization": Cultural, Economic, and Political Change in 43 Societies", OP, cit. p 61.

[2] – Ibid, p 62.

بالأشكال الدقيقة التي ستفرضها العلاقات الإجتماعية في المستقبل، وبالمثل لا يمكن التنبؤ بما يجب أن تكون عليه مواقفنا وأفكارنا ومعاييرنا وقيمنا في المستقبل.

- **يظهر التغيير الإجتماعي في شكل ردود الفعل المتسلسلة:**

يعتبر نمط حياة المجتمع نظاما ديناميكيا متكونا من عدة أجزاء مترابطة، لذلك يتفاعل التغيير في أحد هذه الأجزاء الأخرى والأجزاء الثانوية المكونة لها بحيث تحدث تغييرا في نمط حياة العديد من الأشخاص، على سبيل المثال أقصت الصناعة نظام الإنتاج المحلي، وأدى تدمير نظام الإنتاج المحلي إلى نقل النساء من المنزل إلى المصنع والمكتب، ويعني توظيف النساء استقلالهن عن عبودية الرجل، كما أحدثت تغييرا في مواقفهم وأفكارهم، ما يعني حياة اجتماعية جديدة للمرأة وبالتالي أثرت على كل جزء من الحياة الأسرية [1].

- **ينتج التغيير الإجتماعي عن تفاعل عدد من العوامل:**

بشكل عام تعتبر التغييرات التي تحدث على التكنولوجيا أو التنمية الإقتصادية أو الظروف المناخية سببا للتغيير الإجتماعي، وهذا ما يسمى بالنظرية الأحادية التي تسعى إلى تفسير التغيير الإجتماعي من حيث عامل واح، لكن النظرية الأحادية لا تقدم تفسيرا لظاهرة التغيير الإجتماعي المعقدة.

في الواقع التغيير الإجتماعي هو نتيجة لعدد من العوامل، وقد يؤدي عامل خاص إلى إحداث تغيير ولكنه يرتبط دائما بالعوامل الأخرى التي تجعل التغيير ممكنا، والسبب هو أن الظواهر الإجتماعية مترابطة بشكل معقد، ولا يوجد عامل واحد يبرز كقوى منعزلة تحدث التغيير في ذاته، وبالأحرى كل عنصر في النظام يؤثر على تعديل أحد الأجزاء التي تحدث تأثيرا على الأجزاء الأخرى وهذا يؤثر على الباقي، حتى يتم تضمين الكل[2].

---

[1] – Ibid p33

[2] – Doug McAdam, Sidney Tarrow: "Dynamics of Contention", Cambridge University Press, 2001, p 75.

❖ **التغيير الإجتماعي هو الاستبدال:**

يمكن تصنيف التغييرات الإجتماعية على أنها تعديلات أو بدائل، قد يكون تعديلا في السلع المادية أو العلاقات الإجتماعية، فعلى سبيل المثال، تغير شكل طعام الإفطار لدينا، على الرغم من أننا نأكل نفس المواد الأساسية التي أكلناها سابقا، إلا أن شكلها يتغير.

وقد تكون هناك تعديلات في العلاقات الإجتماعية من خلال تغير شكل الأسرة والمؤسسة، حيث أصبحت الأسرة القديمة الممتدة أسرة صغيرة خلية واحدة، وأصبحت المدرسة المكونة من غرفة واحدة مدرسة مركزية موسعة، كما تم تعديل أفكارنا حول حقوق المرأة والدين والحكومة والتعليم المختلط اليوم، يعني استبدال أفكار وقيم بأخرى[1].

6 – معوقات التغير الإجتماعي:

يعرف عودي الهواري المقصود بالمعوقات بأنها الحواجز والعائق المادي الذي يحول دون تحقيق الهدف[2].

وتعرف "سميرة كامل "المقصود بالمعوقات أيضا بأنها العوامل التي تؤدي إلى الإنحراف عن النموذج المثالي للتنمية والتحول دون تحقيق الأهداف التي يسعى اليها فالمعوقات تعني اتجاها سلوكيا سلبيا فالمخطط الذي يرسم خطط التغيير قد يصطدم بأفراد المجتمع وسلوكهم الذي قد يعوقه عن تحقيق أي أنماط السلوك الذي يريد المخطط أن يسير وفقا لها، والعوامل التي تعوق التغيير وتقف عقبة في سبيل تحقيقها لأهدافها تتفاعل وتساند بعضها مع البعض[3]، وعلى الرغم من وجود الكثير من العوامل التي تساعد على التغير الإجتماعي إلا أن هناك في نفس الوقت بعض العوامل التي تعرقل مسيرة التغير الإجتماعي والتي ترجع لأسباب وعوامل ثقافية وإجتماعية، اقتصادية ونفسية، وغيرها من العوامل الأخرى.

---

[1] – Doug McAdam, Sidney Tarrow: "Dynamics of Contention", Opcit, p 83.

[2] – عادل مختار الهواري: "التغير الإجتماعي والتنمية في الوطن العربي"، مكتبة الفلاح، الكويت، 1988، ص 195.

[3] – سمير كامل محمد، احمد مصطفى خاطر: "التنمية الإجتماعية الأطروحة النظرية ونموذج المشاركة"، دار الجامعيين، 1993، ص 37.

والمعوقات التي تعرقل عملية التغير الإجتماعي وتقف سدا حائلا أمام استمرارها من أهمها:

6 – 1 المعوقات الإجتماعية:

من المعروف أن القيم الإجتماعية تلعب دورا هاما في تكوين البناء الإقتصادي والإجتماعي والسياسي للمجتمعات فهي بذلك الإطار المرجعي للسلوك وهي القوى الدافعة للسلوك الجمعي وتحتاج عمليات التغير الإجتماعي إلى أنماط سلوكية جديدة، وبالتالي نحتاج إلى قيم جديدة تدفع إلى التغيير ولذا فإنه إذا كانت القيم الإجتماعية جامدة ومتخلفة واجهت عمليات التغير الإجتماعي عقبات شتى، حيث أن النظم الإجتماعية تختفي بظهور النظم الجديدة التي تستحدث بل تظهر جنبا إلى جنب معها، وذلك لأن البناء الإجتماعي التقليدي لا يختفي تماما من الوجود، وإنما يظل محتفظا ببعض الخصائص المميزة مهما كانت قوى التغير، لذلك يحدث الصراع بين القديم والجديد ويكون من آثاره قبول أو رفض النظم المستحدثة أو التجديدات التي تطرأ على المجتمع خاصة إذا كانت تلك النظم الجديدة لا تتفق وطبيعة وظروف المجتمع البيئية والإقتصادية والثقافية.[1]

ومن العوائق الإجتماعية والقيم التي تعرقل عملية التغير الإجتماعي ما يلي:

- عائق الثقافة التقليدية ومقاومة التغير.
- عائق البناء الطبقي
- العزلة الإجتماعية
- ضعف مشاركة المرأة في العمل
- المحتفظة على الإمتيازات
- غياب ثقافة العمل الجماعي المنظم

[1] سميرة كامل محمد، أحمد مصطفى خاطر، "التنمية الاجتماعية الاطروحة النظرية ونموذج المشاركة"، مرجع سابق، ص40.

6 – 2 المعوقات الثقافية:

تعتبر المعوقات الثقافية ومناقصاتها من اهم التحديات التي تواجه عمليات التغير الإجتماعي نتيجة لتجمع العناصر والمكونات القديمة والحديثة، مما يؤدي إلى ظهور أنماط جديدة للثقافة، ليس معناه اختفاء الثقافة القديمة تماما بل انها تعيش جنبا إلى جنب مع العناصر الجديدة، ولكن بصورة مختلفة على الماضي، وفقا لأنماط السيادة والهيمنة التي تحظى بها احدهما وبذلك يمكن ارجاع معظم هذه العوائق لأسباب ثقافية، تشمل العادات والتقاليد والتعصب الثقافي وعدم تقبل كل ماهو جديد.[1]

وعليه فالقيم والعادات والتقاليد تشكل أحد المرتكزات الأساسية للحياة الاجتماعية، حيث تنسجم هذه العناصر مع الموروث الثقافي والديني للمجتمع، وفي السياق الجزائري، تكتسب هذه القيم والعادات والتقاليد أهمية خاصة نابعة من الشريعة الإسلامية، حيث يعتبر الإسلام جزءًا أساسيًا من الهوية الوطنية ويمتزج بالتقاليد الخاصة.

وتعتبر هذه المقومات الدينية والثقافية جاذبة للأفراد وتشكل إطارًا مشتركًا يجمع بين الأفراد في مجتمع واحد، وتتجلى هذه القيم في الأخلاق والتصرفات اليومية، حيث يُفضل الالتزام بها لضمان التفاهم والتناغم في العلاقات الاجتماعية. كما تتحكم هذه القيم في مفهوم الأسرة وتوجهاتها، حيث يُعتبر الزواج وتأسيس الأسرة جزءًا لا يتجزأ من هذا النسيج الاجتماعي.

في ظل هذا السياق، يُظهر التمسك بالقيم والتقاليد الإسلامية العربية في الحياة اليومية تأثيرًا على اتخاذ القرارات الزواجية وتوجيه السلوكيات العائلية. تعتبر هذه المقومات موجهًا لا غنى عنه في تحديد مسار الحياة الزوجية وضمان استمرارية العلاقات الاجتماعية بشكل صحيح ومستقر.

[1] – جلال مدلولي: "الإجتماع الثقافي"، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1979، ص 177.

6 – 3 المعوقات الإقتصادية:

يعتبر العائق الإقتصادي من أهم معوقات التغير الإجتماعي فإن أي تغير يؤدي إلى تغير في الظواهر الإجتماعية أي أن التغير في وسائل الإنتاج يؤدي إلى التغير في الكيان الإجتماعي للمجتمع وفي العلاقات الإجتماعية، وهذا يدل على تأثيره إلى حد كبير في إحداث أو عرقلة التغير الإجتماعي وأن العمليات والظواهر الإقتصادية داخل أي النظام لابد وأن تؤثر بطبيعة الحال على مجرى التغير ايجابا وسلبا، وأن التجديدات التكنولوجية المستمرة تؤدي إلى التغير السريع، كما هو في المجتمعات الصناعية المتقدمة وكذلك فغن حركة الاختراعات العلمية المستمرة من شأنها ان تؤدي إلى سرعة التغير وهناك متغيرات عديدة تتعلق بالموارد الإقتصادية المتاحة وبالقدرة الشرائية للمواطنين وغيرها، ويمكن الإشارة إلى بعض العوامل التي لها دورا في عرقلة عملية التغير ومنها:

- ركود حركة التجديد والابتكار.
- التكلفة المالية العالية للتغير.
- نقص الموارد والاستخدام الرديء للموارد المتاحة[1].

7 – الاتجاهات النظرية المفسرة للتغير الاجتماعي:

7 – 1 الإتجاهات النظرية الكلاسيكية:

أ/ النظريات الدائرية (اتجاهات الدورة الإجتماعية):

النظريات الدائرية هي النظريات التي يطلق عليها نظريات الارتقاء والانحدار، لذا يرى أصحاب هذه النظريات إلى أن التغير يتجه صعودا وهبوطا في تموجات على شكل أنصاف دوائر متتابعة، بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ في دورة معينة، وهي ترى أن الحياة تسير

[1] سليمان علي الدليمي، محمد عبد الحسن: "التغير الاجتماعي والتحديث في المجتمع العربي الليبي"، تالة للطباعة والنشر، طرابلس، 2001، ص – ص (28، 29).

في حركة منتظمة، ولذلك فإن تغير المجتمعات يشبه إلى حد كبير في انتظامه ودوراته نمو الكائن الحي ونهايته، ويرتبط القائلون بهذه النظرية وبين التغير الإجتماعي ودورة الحياة للكائنات العفوية، ومع وجود تطابق بين دورة حياة الفرد ودورة حياة الجماعة أو الدولة أو الحضارة من الميلاد فالنمو ثم الرشد وأخيرا الشيخوخة والموت .

ولقد جاءت في هذا المجال نظريات عديدة لكبار المفكرين والمؤرخين من أمثال ابن خلدون وسبنجلر الذي يعد من أشهر أصحاب تلك النظرية ويظهر ذلك بوضوح في كتابه سقوط العالم الغربي، وفيكو Vico وأرنولد توبيني Arnold Toynbee وبخاصة في دراسته لأحدى وعشرون حضارة، وبترم سروكين Pitirim Srokin الذي أكد أن معظم المجتمعات والثقافات الغربية تتردد بين شكلين أساسيين وهما الحسية والتصورية، وتوجد بين هذين الشكلين شكل ثالث يطلق عليه المثالية وهو مركب من الشكلين السابقين.[1]

ب/ نظرية ابن خلدون:

ويرى ابن خلدون أن المجتمع الإنساني كالفرد يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته، وأن للدولة أعمار كالأشخاص سواء وعمر الدولة في العادة ثلاثة أجيال والجيل يقدر بأربعين سنة فعمر الدولة اذن مئة وعشرون سنة بالتقريب وفي هذه الأجيال الثلاثة يمر المجتمع بمراحل ثلاثة هي:

مرحلة النشأة والتكوين: وهي مرحلة البداوة ويقتصر الأفراد فيها على الضروري من أحوالهم المعيشية وتتميز هذه المرحلة بخشونة العيش وتوحش الأفراد والعصبيات.

[1]– الجموعي مؤمن بكوش: "التغير الإجتماعي مدخل نظري"، مجلة الشامل للعلوم التربوية والإجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي: الجزائر، المجلد 01، العدد 01، جوان 2018، ص 15.

مرحلة النضج والاكتمال: وهي مرحلة الملك ويتحول فيها المجتمع من البداوة إلى الحضارة، ومن الشطف إلى الثروة والخصب وفيها تتحدد السلطة في فئة واحدة بعد أن كانت عامة وشائعة.

مرحلة الهرم الشيخوخة: وهي مرحلة الطرف والنعيم أو الحضارة وفيها ينسى الأفراد عهد البدو والشيخوخة وتسقط العصبية ويبلغ الترف ذروته وينسون الحماية والمدافعة والعمل والجد وهذا ما يؤدي بالدولة إلى الانقراض والزوال تسبقه حالة من الضعف والاستكانة وفساد الخلق تسمى الاضمحلال وينتهي الأمر بالمجتمع إلى الصدم.[1]

ولقد تعامل ابن خلدون مع موضوع التغير الإجتماعي من خلال تطور "الدولة" منذ نشوؤها إلى غاية زوالها، معبرا بذلك عن المراحل والأجيال التي يعيشها عير الزمن، إذ قال: "أعلم أن نشأة الدولة وبدايتها" إذ أخذت الدولة المستقرة في الهدم والإنتفاض تكون على نوعين، إما بأن يستبد ولاة الأعمال في الدولة بالقاضية عندما يتقلص ضلما عنهم فيكون لكل واحد منهم دولة يستمدها لقومه، وما يستنفر في نصابه يرثه عنه آباءه ويستفصل لهم الملك بالتدرج وربما يزدحمون على ذلك الملك يتصارعون عليه ويتنازعون الإستئثار به ويغلب منهم من يكون له فضل قوة صاحبه وينتزع ما في يده، كما وقع في دولة بني العباس[2].

وعليه هناك اتفاق بين مجمل العلماء والباحثين على أن المجتمعات وأنظمتها تعرف حركية في اتجاهات متعددة ولا تعترف بالسكون، كما ادعى "أوكست كونت" فالتغير الإجتماعي من بدايات تأسيس علم الإجتماع إلى اليوم يبقى الموضوع الرئيسي والهام في علم الإجتماع، وذلك للكشف عن مسارات المجتمعات المختلفة، وطرق سيرها لضبطها تارة ولتوجيهها نحو الأهداف المسطرة تارة أخرى، فالموضوع هام بالنسبة لكل المجتمعات خاصة المجتمع الجزائري

[1] – عبد الرحمان ابن خلدون: "مقدمة ابن خلدون"، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان، د ط، 2004، ص – ص (160، 161).

[2] – عمر بوسكرة: "التغير الإجتماعي عند رواد علم الإجتماع"، مجلة العلوم الإجتماعية والأنسانية، المجلد التاسع العدد 02، جامعة ابن خلدون تيارت، 2019، ص 265.

الذي عرف العديد من المحطات التاريخية التي أثرت على توجيهاتها ، وغيرت الكثير من المعطيات بشأن فكرة التغير الإجتماعي (غير المقصود) أو التغير الإجتماعي (الواعي والمقصود) وخاصة في حقبتي الإستعمار والاستقلال[1].

ج/ نظرية فيكو:

وتأثر "فيكو" بآراء أفلاطون المثالية وقال بفكرة التطور الحتمي الذي يتم عن طريق القضاء والقدر ودورة التطور البشري وتكامله وخضوع هذا التطور إلى قانون تعاقبي بين التقدم والتكون ونشوء المجتمعات وتطورها ثم انحطاطها فالتاريخ يسير عنده على شكل دائري بمعنى أن يعد لنفسه وأنه متشابه في كل العصور والمجتمعات، ويرى فيكو أن الحضارة تمر في تطورها بثلاث مراحل متعاقبة، الأولى مرحلة الدين والثانية مرحلة العائلة، أما المرحلة الثالثة فهي دفن الموتى كما تمر الإنسانية بدورها بثلاث مراحل متشابهة وهي:

- **المرحلة الإلاهية (الدينية):** وهي مرحلة الآلهة التي يسود فيها الخوف من المجهول ويتسلط فيها رجال الدين والكهنة.
- **المرحلة البطولية:** التي يسيطر فيها الأفراد وتتمثل بالأسر الرومانية الأبوية الكبيرة التي تمثل بدايات تطور الفلسفة والمذاهب الأدبية والفنية.[2]

ويحدث ذلك في دورة كاملة، كما يرى سبنسر تشابها بين المجتمع والكائن في عدة مجالات منها:

- هناك اتفاق بينهما في عملية النمو التدريجي
- كلما زاد حجم المجتمع والكائن العضوي ازداد البنيان تعقيدا وتركيبا وبالتالي تزداد الوظائف تخصصا وكلما زادت الاعضاء تفردا وتخصصا كلما زادت استقلالا، ويرى الإسراف

[1] – بلخيري مراد: "أسس التغير الاجتماعي عند مالك بن نبي"، مجلة آفاق للعلوم جامعة الجلفة، ع 10، جانفي 2018، ص 81.

[2]– حسام الدين فياض: "التغير الإجتماعي، دراسة تحليلية "، الناشر نحو علم الاجتماع تنويري، 2017، ص 55.

في التخصص لا يعني استقلالا كل كائن عن الآخر وكل طائفة إجتماعية عن بقية المجتمع ولكن هذا التخصص ينطوي على التضامن والتعاون ويتجه نحو التآلف.

ويضرب أمثلة للتدليل على فكرته، فرئيس القبيلة كان يقوم بوظائف عديدة منها: الحكم والتشريع ويدعم العادات والتقاليد وغير ذلك، في حين إذا ازداد حجم القبيلة وتحولت إلى مجتمع أو دولة، تتوزع تلك الوظائف التي كان يقوم بها على أعضاء آخرين، من أجل القيام بتلك الوظائف على أكمل وجه، أي أن التخصص قد زاد وتعقد من أجل كمال مسيرة المجتمعات.

ويعتقد سبنسر أن عملية الصراع من أجل البقاء جعلت كثيرا من المجتمعات تتحد مع بعضها، مما جعلها متكاملة ومتطورة.

د/ نظرية سبينجلر Oswald Spengler:

يمثل العالم الألماني "أوزفالد شبنجلر" اتجاها خاصا في الدراسات الإجتماعية التاريخية، وفي نظرية التغير الدوري الجزئي ضمن إطار النظريات الكلاسيكية في التغير الإجتماعي، وقد أحدث كتابه "تدهور الغرب" the decline of tlewes"، الذي وضعه عام 1918 ضجة كبيرة، وكذلك كتاب "الدولة" الذي نشره عام 1933 يشرح فيه حقيقة الدولة وتطورها التاريخي، وأيضا ذات ثقافة تنصر فيها تجربة المجتمع.[1]

اهتم "شبلجر" بتكوين الثقافة وأنواعها وتطورها ونظريته في التغير مبنية على أن الثقافة خاصة لمجتمعات، وأن كل مجتمع ثقافته الخاصة به، وبالتالي فإن عملية التغير لا تكون واحدة في المجتمعات كافة، وإنما لكل مجتمع نمطه الخاص في التغير وفق ثقافته، ومؤكد أن العلاقات المتبادلة بين الثقافات ليست لها أهمية تذكر في عملية التغير، وأن لكل ثقافة طابعها

[1] – محمد عبد الحميد المولى الدسوقي : "التغير الإجتماعي بين النظرية والتطبيق"، دار مجد لاوى، ط2، عمان، الأردن، 2005، ص – ص (24، 27).

المميز في الشكل والجوهر، وقد ساهمت نظريته في توجيه العلماء لدراسة التغيرات الثقافية وصياغة نظريات [1]أكثر شمولية، ومن هؤلاء "توينبي" و"سروكن" وغيرها

ولقد أشار "شبنجلر" إلى أن كل حضارة تشبه منظمة بيولوجية ولها دورة حياة مماثلة، الولادة، النضج، الشيخوخة، العزب توصل إلى أن المجتمع الغربي الحديث في المرحلة الأخيرة أي الشيخوخة، وخلص إلى أن المجتمعات الغربية كانت تدخل فترة من الاضمحلال بدليل الحروب والصراعات والانهيارات الإجتماعية التي أوشكت على موتها.

د/ نظرية "أرنولد توينبي":

يعتبر المفكر المعاصر "أرنولد توينبي" من أهم المفكرين ورواد هذه النظرية، ويتضح ذلك جليا في كتابه الشهير "دراسة التاريخ" ركز فيه على المفاهيم الأساسية للتحدي والاستجابة، حيث يواجه كل مجتمع تحديات في البداية، تحديات تفرضها البيئة وتحديات لاحقة من أعداء داخليين وخارجيين، وتحدد طبيعة الاستجابات مصير المجتمع حيث تحقيق الاستجابات الناجحة للتحديات، إذ لم يستطيع القيام برد فعال فإنه يموت، كما أنه لا يعتقد أن كل الحضارات ستفسد حتما، من خلال اشارته إلى أن التاريخ عبارة عن سلسلة من دورات الاضمحلال والنمو، لكن لكل حضارة جديدة قادرة التعلم من الأخطاء والافتراض من ثقافات الآخرين، لذلك من الممكن أن تقدم كل دورة جديدة مستوى أعلى من الإنجاز[2].

ولقد أظهر "سروكن" في نظريته الدائرية عن التغير الإجتماعي أن لكل نظام اجتماعي مرحلة ثقافية محددة، حيث يحدث التغير في النظام الإجتماعي بأكمله، وأوضح "سروكين" في كتابه: "الديناميات الثقافية الإجتماعية" بشكل عام أن النظام الثقافي لمجتمع ما يتكون من: الإحساس، المثالية، الثقافية الفكرية.

[1] – نفس المرجع، ص 23.

[2]– Samuel Edward Finer: "Pareto and Pluto-Democracy – The Retreat to Galapagos"; American Political Science Review, Volume 62, Issue 2, June 1968.

حيث تعتبر الحسية والفكرية مراحل الثقافة المتطرفة، هذا يعني أنه عند الوصول إلى أي مستوى ثقافي متطرف يواجه المجتمع تغييرا بالضرورة، ولهذا السبب يعتقد سروكين أن التاريخ البشري هو تاريخ الديناميات الثقافية.[1]

إن التمييز بين الثقافة الحسية والفكرية BIW هو أساس التغير الإجتماعي عندما يتغير المجتمع من مرحلة إلى أخرى، ثم يتم تغيير جميع سمات العلاقات الإجتماعية مثل العلم وفلسفة الدين والقانون والاخلاق والفن والأدب وما إلى ذلك، وبهذه الطريقة يحدث التغير الإجتماعي على نطاق واسع.

وفقا لسروكين، تنتقل مرحلة ثقافية معينة إلى المرحلة الثقافية الثانية وتعود مرة أخرى إلى مرحلتها الأصلية، فعلى سبيل المثال تنتقل الثقافة الحسية مرة أخرى، ولكن في الوقت نفسه، يجب أن تمر بمرحلة أخرى والتي أطلق عليها سروكين الثقافة المثالية للجوانب المادية والحسية جميع العناصر الأساسية المطلوبة في وضع أعضاء المجتمع وموقعهم على أساس تلك الجوانب التي اكتسبوها من المعتقدات والقيم والعواطف الفردية والتي يمكن أن تمنح المزيد من المتعة الحسية، ولهذا السبب في هذه المرحلة الثقافية تتركز القوة في أيدي أولئك الذين يمتلكون الكثير من الممتلكات المادية وفي المرحلة الثقافية الحسية يكون للدين والعادات والتقاليد تأثير كبير على العلاقات الإجتماعية والعمل الإجتماعي.[2]

وفقا لسروكين، يرتبط النظام الإجتماعي بالنظام الثقافي، ولهذا السبب التغيير في النظام الثقافي، يغير النظام الإجتماعي ويعتقد سروكين أن هذا التغير يقوم على مبدأ التغيير المركزي وبموجبه تكون قوى التغيير متأصلة في طبيعة الثقافة نفسها، كما يتصور سروكين أن الثقافات الحسية والفكرية هي مراحل متطرفة، لذلك تتحرك العناصر الثقافية في الإتجاه المعاكس، وسواء كان التغير من حسي إلى فكري والعكس فإن حركة التغيير غير منتظمة فهي في كل

[1]– Anthony Giddens: "The Constitution of Society" – University of California Press, Berkeley and Los Angeles, 1984, p–p (15,18).

[2]– Anthony Giddens, opcit, p–p (18, 20).

تذبذب لها في تسلسل التغيير تكون سرعة التغيير أحيانا علية وأحيانا بطيئة وفي بعض الوقت قد تكون راكدة مؤقتا، وبهذه الطريقة لا يمكن التنبؤ بها

لكن لا تشرح هذه نظرية "سروكين" جميع أنواع التغييرات وخاصة التغيير الدقيق أو التغيرات الروتينية في الحياة، في حين أن النهج الماركسي يشرح جميع أنواع التغيرات سواء أكانت نوعية او كمية حيث لا يحدث التغيير في الإتجاه المختلف إلا بعد الوصول إلى المستوى الأقصى للمرحلة الثقافية، غير أن احدى الحقائق المهمة في هذا الصدد هي أنه من الصعب للغاية تحديد الحد الأقصى لمرحلة ثقافية، وقد لوحظ أيضا أن النظام الإجتماعي يتحرك إلى ثقافة ثانية، قبل أن يصل إلى أقصى حد للثقافة الأولى، وهكذا وصلت الثقافة المادية، كما أن التغيير يكون أحيانا إلى الأمام وأحيانا إلى الخلف، مما يدحض نظرية التغير الدوري، حيث تفتقر إلى الموضوعية والعقلانية .

هـ/ باريتو والتوازن الإجتماعي:

فقد أظهر أن التوازن الإجتماعي قريب من التوازن الذي يسود في الإقتصاد إذ ما أهملنا أن التوازن الإقتصادي يستند إلى أشكال منطقية وعقلانية، في حين أن التوازن الإجتماعي يتضمن الغير منطقية (الأفعال التي لا يوجهها العقل فقط) بل دوما كما في الفيزياء النيوتية يتم الحصول عليه عن طريق إلغاء القوى المتواجهة، مما يسمح بالمحافظة على الترادف، بل التناغم في المعنى بين التوازن والنظام (الإنتظام) من جهة، وعدم التوازن والإضطراب من جهة أخرى "باريتو" واضح حيث يقول: "الإقتصاد الخالص ليس فقط شبيها بالميكانيك إنه بالتعبير الدقيق نوع من الميكانيك"، ومع ذلك فهناك إختلاف كبير بين التقاليد الإقتصادية والسوسيولوجية، ففي الإقتصاد سواء من جهة الكلاسيكية الجديدة، فإن النماذج تستند دوما

إلى بعض المعادلات البسيطة التي تحدد توازنا، أما في السوسيولوجية فإن الوضع أكثر تناقضا لأن هناك أيضا مكانا لنموذج حقيق لعدم التوازن.[1]

كما قسم باريتو النظام الإجتماعي بأكمله إلى قسمين: النخبة والجماهير، يتكون الأول من كل من النخب الحاكمة وغير الحاكمة، حيث يمكن تقسيم النخب كذلك إلى مجموعين، حيث تتميز المجموعة الأولى بخاصية الإختلاط بسهولة مع الناس، والإبداع والفكر، مما يعكس أفكارهم بنفس الطريقة، في حين أن المجموعة لها خاصية الإستقرار وبالتالي فهي تعمل على مبدأ استقرار المجموعة، المجموعة الأولى تسمى سياسيا الثعلب ويطلق عليها اقتصاديا اسم المضاربين ومن الواضح انهم ليسوا مثاليين، المجموعة الثانية تسمى سياسيا بالأسود، وتسمى اقتصاديا Rentiers وبالطبع فهي مثالية عندما تكون المجموعة الاولى، أي الثعالب في السلطة عندئذ يلاحظ تغيير سريع في المجتمع، ولكن بعد مرور الوقت، عندما يدرك الناس مكرهم وعيوبهم، عندما يكون هناك اضطراب في المجتمع وهو ما يحتاج إلى تغيير، هذه المرة الأسود تتخذ طريقا، حيث يقنعون الناس بشكل جوهري وبدعمهم يكتسبون القوة عن طريق استبدال الثعالب، لكن في الوقت المناسب عندما لا يجد الناس ابداعا أو اختراعا أو اكتشافا في المجتمع يصبحون في حالة ميؤوسة وغير راضين على السلطة، غير أن الثعالب الماكرة تدرك هذا الشيء وتفسح الطريق أمامها للتعبئة الجماهرية ونتيجة لذلك تكتسب السلطة وتستمر العملية وهي دورة النخبة كما دعا باريتو، وبسبب هذا الدوران يحدث التغير الإجتماعي في المجتمع، حيث يكون التغيير في شكل دورة، وهذا هو التغيير الإجتماعي الدوري الذي قدمه باريتو

وفي سياق رأي باريتو الأسود والثعالب في شكل ايديولوجيتين متعارضتين، يمكن الإشارة إلى أنه في العصر الحديث تم تأسيس النظام في جميع أنحاء العالم، بحيث لا يمكن لفكرة واحدة أن تنجح، فالقيادة تحصل على التفويض، حيث تكون قادرة على ما يكفي من الصفات

[1] – فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه: "علم الإجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية"، تر: إياس حسن، دار الفرقد، سوريا – دمشق، 2010 ص 312– 313.

المطلوبة للقيادة، وهذا هو السبب في أن الحزب المحافظ في بريطانيا أحيانا يحصل على مجموعة من الأصوات من الطبقة العاملة، وهذا هو حال الحزب الديمقراطي الأمريكي، في هذا السياق لا يبدو أن نظرية باريتو وثيقة الصلة بالحديث.

ولكن على الرغم من تعدد النظريات التي فسرت التغير الإجتماعي، واعتماد الكثير من علماء الإجتماع عليها في تحليلاتهم لظاهرة التغير الإجتماعي، إلا أن هناك من يرى عدم جدواها في القيام في هذه المهمة ولعل "فيجي باجو" من بين هؤلاء، إذ يطرح في كتابه علم الإجتماع العلائقي نقدا لاذعا لعلم اجتماع الكلاسيكي بل ويرى ضرورة إعادة النظر فيه، كما يؤكد على أن النماذج والنظريات، وكذا المفاهيم التي يقترحها علم الإجتماع لها ارتباط بالنموذج الصناعي الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر، ومن ثمة فهي غير صالحة وغير ملائمة لدراسة التغير الإجتماعي الحالي الذي عرفته المجتمعات المعاصرة مس بالنموذج الثقافي الصناعي الموروث عن القرون الماضية.[1]

7 – 2 الإتجاه البنائي الوظيفي:

أ/ النظرية الوظيفية:

لقد ظهرت الوظيفة عبر تراث طويل امتد من القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحاضر، وساهم فيها عدد كبير من العلماء، ومن ثم تعددت صورها وتباينت فيها الإسهامات النظرية وفي ضوء ذلك فإن تحليل التغير الإجتماعي من وجهة نظر الوظيفية يتطلب التوقف عند بعض الصور الوظيفية والتي ظهرت بدءا من القرن التاسع عشر وحتى الآن.

ب/ الوظيفة الكلاسيكية:

تستخدم الوظيفة الكلاسيكية للإشارة إلى الإسهامات الوظيفية المبكرة كما تمثلت في أعمال "اميل دوركايم" و"ماكس فبير" و"باريتو"، والحقيقة أن هذه الإسهامات على ما بينها من

[1] حمدوش رشيد: "مسألة الرباط الإجتماعي في الجزائر المعاصرة امتدادية أو قطيعة؟ دراسة ميدانية"، مدينة الجزائر نموذجا، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص41.

اختلاف، وتميل إلى النظر إلى التغير الإجتماعي أو تبديله، وإنما يؤدي إلى استحراره في حالة متكاملة ومتوازنة فالتغير الإجتماعي يظهر في شكل إضافات في الحجم تباين في المكونات يصاحبه دائما عمليات التكامل والتوازن.[1]

دوركايم: أعطى دور كايم صورة تطورية للتغير الإجتماعي حيث اعتبر أن المجتمع تطور من مرحلة غير متمايزة إلى محلة مختلفة، وهذا يعني أن المجتمع تطور من المجتمع الميكانيكي أو البسيط إلى المجتمع العفوي أو المعقد، ففي المجتمع الميكانيكي كان الوعي الجماعي قويا جدا، وكان تقسيم العمل منخفضا جدا وبالتالي كان المستوى العقلي للناس ضعيفا، وفقا لدوركايم فإن التغير في ثلاثة عوامل اجتماعية، الحجم والكثافة المادية والكثافة الأخلاقية تسببت في التغير الإجتماعي، حيث يشير الحجم إلى حجم السكان وتشير كثافة المواد إلى عدد الأفراد على سطح أرض معين، والكثافة الأخلاقية تعني شدة التواصل بين الأفراد ومع تشكل المدن وتطور الاتصالات والمواصلات، تضاعف العلاقات الإجتماعية وهكذا فإن نمو المجتمعات وتكثيفها وما ينتج عن ذلك من هوة الإتصال الإجتماعي يستلزمان تقسيما أكثر للعمل، يختلف تقسيم العمل في السنة المباشرة مع حجم وكثافة المجتمعات وذلك لأن المجتمعات تصبح أكثر كثافة بشكل منتظم أو أكثر كثافة بشكل عام.[2]

ج/ نظرية التحديث الوظيفية:

عندما تحول اهتمام علم الإجتماع إلى دراسة مجتمعات العالم الثالث ورصد حركة التغير في هذه المجتمعات وهو إهتمام تبلور بوضوح منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ علماء الإجتماع في تطبيق نفس المقالات الوظيفية في التغير الإجتماعي على تحول المجتمعات التقليدية (التي تقع خارج نطاق المجتمعات الصناعية المتقدمة) التي أخذت تتحول وتتغير على نفس خط التحول والتغير في المجتمعات الغربية الصناعية إن هذه تشهد أبنية اجتماعية

[1] علي السيد الشيخي: "في اجتماعيات التربية"، دار الفكر عمان، 2009، ص 291.

[2]– Emile Durkheim: "The Division of Labor in Society", New York, Beverly Hills, CA Sage Publications Inc, 1986, p–p (35, 72).

وثقافية تقليدية وتقاس التقليدية هنا بدرجة سكون البناء الإجتماعي وتجانسه وانخفاض مستوى التكنولوجيا وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي وجمود العناصر الثقافية وتحجرها[1]، ويحدث التغير الإجتماعي في هذه الأبنية التقليدية في الخروج من جهودها وتشهد عمليات تباين واسعة النطاق تؤدي إلى تغيرها لكي تقترب من النموذج المثالي القائم في المجتمعات الغربية ويطلق على هذه العملية عملية التنمية والتحديث، وهي عملية تتمثل في اكتساب واستيعاب المجتمعات النامية لقيم عمومية والإنجاز والتخصص، وهي القيم التي تتأسس عليها الثقافة الحديثة.[2]

إن التغير الإجتماعي المرتبط بعملية التنمية والتحديث ليس تغيرا جذريا بل هو تغير تدريجي تصاحبه ضروب مختلفة ففي التباين ودلالة حدوثه ن فالمجتمعات إذن تميل في تغيرها إلى أن تتباين في مكوناتها، إن حدوث أشكالا من التباين يؤدي إلى حدوث أشكال أخرى مصاحبة، فالتباين السكاني يؤدي إلى زيادة الكثافة الاخلاقية (تنوع القيم والميول والمعتقدات) وهذه بدورها تؤدي إلى تقييم العمل وهكذا[3].

د/ نظرية التوازن الدينامي:

ويعد عالم الإجتماع الأمريكي "تالكوت بارسونز T. Parsonz" أشهر من طور الأفكار الوظيفية في هذا الإتجاه ولذلك فإننا عندما نتحدث هنا عن نظرية التوازن الدينامي كإحدى النظريات الوظيفية في دراسة التغير الإجتماعي فإننا نتحدث تحديدا عن الرؤية البارسونزية للتغير الإجتماعي، إن المجتمع عند بارسونز هو أحد الانساق الأساسية للفعل التي حددها بارسونز في أربعة نسق : النسق العضوي ونسق الشخصية، والمجتمع والثقافة والمجتمع بدوره

[1] – محمد الجوهري: "مقدمة في علم الإجتماع والتنمية"، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، 1979، ص55.

[2] – السيد الحسيني: "التنمية والتخلف – دراسة تاريخية بنائية"، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة، 1986، ص42.

[3] – محمد عبد الكريم الحوراني: "النظرية المعاصرة في علم الإجتماع"، مرجع سبق ذكره، ص 237.

ينقسم إلى أربعة أنساق فرعية وهي : الإقتصاد والسياسة والروابط المجتمعية ونظم التنشئة الإجتماعية والمجتمع كنسق يعيش في حالة توازن الكائن العضوي، الشخصية والثقافة وهو يتوازن من الداخل حيث يحقق أنساق منتظمة ومتوازنة[1] ويمكن أن نميز بين نوعين من التغير الإجتماعي في المشروع البارسونزي التغيرات قصيرة المدى والتغيرات بعيدة المدى، فالتغيرات القصيرة المدى تغيرات تظهر داخل المجتمع نتيجة عوامل داخلية من داخل المجتمع (كالتوترات التي تعرض اتجاها للتغير مثل تلك الناتجة عن ظهور الاختراعات والأفكار الجديدة)، أما العوامل الخارجية تظهر في أي نسق من الأنساق التي تشكل بيئة المجتمع كالتغيرات في الصفات الوراثية للسكان وتغير أساليب استغلال الطبيعة او الحروب، إن هذه التغيرات تحدث تأثيرا على حالة التوازن أو تحدده من جراء ما تخلفه من توترات في بناء العلاقات الداخلية بين مكونات النسق الإجتماعي[2].

وينبغي الإشارة إلى أن ديناميات التوازن تمثل الوسائل التي يستطيع من خلالها المجتمع أن يحقق وظائفه دون تغيرات بعيدة المدى، ومعنى ذلك بالنسبة لبارسونز أنها لا تمس منظومة القيم، لذلك يوضح: كل مناقشتنا للتغير تستند إلى افتراض أساسي يؤكد ان نمط القيم في النسق ثابت لا يتغير بالرغم من حدوث التغير في بناء النسق ينبغي أن يكون متوافقا مع الإلتزامات القيمية الأساسية وأن يظل هذا التغير في نطاق سيطرة نسق الثقافة دائما.[3]

إذا كانت النظرية الوظيفية تركز على التغير التدريجي التوازني فإن نظرية الصراع ترتكز على التغيرات الثورية التي تنقل المجتمع من حالة إلى حالة متناقضة، إذا كانت الوظيفة ترتكز على الصراع والتناقض، فالصراع هو المحرك الأساسي للمجتمعات.

---

[1] – Guy Rocher: "L'idéologie du changement comme facteur de mutation sociale", Paris, 1981, p 19.

[2] – أحمد زايد: "علم الإجتماع بين الإتجاهات الكلاسيكية والنقدية"، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص 127.

[3] – أم الخير بدوي: "التغير الإجتماعي (رؤية نظرية)"، مجلة التغير الإجتماعي، لعدد الخامس، مخبر التغير الإجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، ص–ص (25، 26).

أما هوبرت سبنسر: فقد حاول تفسير التغير الإجتماعي في ضوء التطور البيولوجي وذلك من خلال محاولته تطبيق قوانين العلوم البيولوجية على مظاهر النشاط الإنساني والتحول في البناء الإجتماعي، حيث قال أنه مثل بين المجتمع والكائن الحي متجانسا في استعداده ثم يميل شيئا إلى التغير والانتقال من التجانس إلى اللاتجانس مما يجعله عرضة للتغير أثناء مراحل تغيره، ودعم سبنسر آراءه السابقة في التغير معتمدا على ثلاث نقاط رئيسية هي: التباين المتكامل، والانحلال والفناء[1].

بدأ "سبنسر" بافتراض أن الواقع يحكمه قانون التطور الكوني، حيث قال: " التطور هو التكامل للمادة وما يصاحب ذلك من تبديد للمادة تنتقل خلاله المادة من التجانس غير المترابط غير المحدود إلى عدم التجانس المتماسك المحدد"، وبتعبير بسيط فإن هذا يعني أن التطور عملية مزدوجة من " التمايز والتكامل " حيث يشكل مجتمع بسيط وأقل تمايزا، ولقد تأثر مفهوم سبنسر لمفهوم الواقع الإجتماعي من قبل علم الأحياء، من خلال اعتماد التحليل العضوي، ويعتقد سبنسر أنه تتكون المجتمعات مثل الكائنات الحية الفردية من أجزاء مترابطة ومتكاملة، في حالة المجتمع هذه الأجزاء هي المؤسسات الإجتماعية، وتشكل الشبكة المستمرة إلى حد ما من الأجزاء المترابطة الهيكل الإجتماعي مثل الكائنات الحية وتتميز المجتمعات أيضا بالزيادة التدرية في الحجم والزيادة في الحجم تليها في التباين والتكامل، وهكذا كان للمجتمعات البسيطة بنية إجتماعية غير متمايزة نسبيا، وزيادة التباين أو بعبارة أخرى زيادة تقسيم العمل مصحوبة بوسائل جديدة للحفاظ على التكامل، وبالتالي فإن المجتمعات سواء إلى هذا التغيير على أنه عملية تقدمية وغير اتجاهية تنطوي على الإنتقال من المجتمعات الصغيرة والبسيطة إلى المجتمعات الكبيرة والمعقدة .

كما يمكن الإشارة إلى أن نظرية التغير لسبينسر هي نظرية كلية لأن المجتمعات بأكملها تؤخذ كوحدة تحليل، علاوة على ذلك قام سبنسر بفحص بعض المراحل التي مرت بها

[1] - الدسوقي عبده ابراهيم: "التغير الإجتماعي والوعي الطبقي تحليل نقدي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 66.

المجتمعات أثناء تطورها، حيث تتميز كل مرحلة بزيادة التمايز وزيادة التكامل، ويتكون التسلسل التطوري من المراحل التالية[1]:

- المجتمع البسيط (القطيع أو الفرقة).
- المجتمع المركب (القبيلة والمشيخة).
- مجتمع مضاعف (دولة المدينة والمملكة).
- المجتمع المركب ثلاث مرات (الإمبراطورية والدولة القومية الحديثة).

هوبهاوس: قدم هوبهاوس تسلسل االتطور مثل سبنسر، حيث استمر في الإيمان بفكرة التقدم، غير انه استخدم مفهوم التنمية الإجتماعية لتحليل وشرح التغير الإجتماعي مع الأخذ بعين الإعتبار التقدم في المعرفة البشرية كمؤشر رئيسي للتنمية وقد قام هو بهاوس تطور المجتمع البشري من خلال ثلاث مراحل:[2]

- مرحلة المجتمعات الأمية.
- مرحلة محو الأمية والعلوم الأولية.
- مرحلة التفكير التأملي.

7 – 3 نظرية الصراع الماركسي (الإتجاه الصراعي التضادي):

يعد "كارل ماركس" من أبرز الممثلين لنظرية الصراع وتنظر الماركسية إلى الحياة الإجتماعية على أنها دائمة الحركة وتمثل حركتها شكلا خاص من أشكال تحرك المادة، أنها تحتوي في داخلها على دوافع التغير وتنطبق عليها نفس القوانين: حركة المادة، ومع ذلك فليس هناك تطابق كامل بين القوانين الطبيعية بل يحتوي عناصر واعيا ويضم أناسا بشرا لديهم أهداف محددة من الوعي تمكنهم من تحقيق هذه الأهداف[3].

1 – Gerhard Lenski: "Ecological–Evolutionary Theory Principles and Applications", acritique and new synthesis. Bouler; co: paradigm Publisher, 2005, p 48.

2 – Gerhard Lenski: "Ecological–Evolutionary Theory Principles and Applications", opcit, p 71.

3 – دلال ملحس استيتية: "التغير الإجتماعي والثقافي"، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2014، ص 135.

وتنطلق النظرية الماركسية في تفسيرها للتغير الإجتماعي من اعتبار أن العامل الإقتصادي هو الموجه للحياة الإجتماعية ومن ذلك أن المجتمع يتأسس على أساس إقتصادي يكمن في علاقات الإنتاج وأنماط الإنتاج السائدة في كل مرحلة تاريخية، وفي هذا (إن شكل الإنتاج في الحياة المادية هو المضمار) يقول كارل ماركس (Karl Marx) "بيت بالصفة العاملة لعمليات الحياة الإجتماعية والسياسية والروحية" ومن ثمة فإن التغير الإجتماعي يحدث بفعل تغير في التركيب المادي والإقتصادي للمجتمع بحيث أنه (لما يتغير الأساس الإقتصادي تحدث تغيرات في البنية العليا الهائلة بكاملها وبنفس السرعة تقريبا)[1].

كما يعتقد ماركس أن الصراع الطبقي حالة طبيعية في المجتمع الإنساني بل ينص إلى أكثر من ذلك ويعتبره المحرك الأساسي للتاريخ، بحيث أنه إذا كان التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج هو الذي يحرك البناء الإجتماعي نحو التغير فإن حسه لا تتغير إلا بوعي من أفرادها ولذلك فإن مهمة التغير من مرحلة إلى أخرى تقع دوما على عاتق طبقة معينة، فالطبقة البورجوازية هي من قادت التغير من المرحلة الإقطاعية إلى المرحلة الرأسمالية ويفترض حسب الماركسية أن تقوم مهمة التغيير الرأسمالية إلى الطبقة العاملة.[2]

ولقد استعار كارل ماكس من **هيجل** وجهة نظر ديالكتية عن الطبيعة الفكرية وصاغها من وجهة نظر ديالكتية عن الطبيعة الفكرية وصاغها مع وجهة نظره المادية، فبدلا من رؤية العالم فقط على أنه كمية الأشياء أو الأشياء الثابتة، المحددة والمميزة عن بعضها البعض من خلال خصائصها الخارجية، ينظر الديالكتيك إلى العالم كسليلة من العمليات المترابطة بشكل متبادل، فكل الظواهر هي عملية التغيير وهذا التغيير متجذر فيها أسماه ماركس الوحدة وصراع الأضداد وفي كل تكوين اجتماعي، تتطور الأطروحة من خلال نقيضها الخاص، مما يؤدي

[1] – محمود بونعناع: "سوسيولوجيا التغير الإجتماعي رؤية نظرية تحليلية"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط (المغرب)، مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 34، ص 85.

[2] – يزيد عباسي: "مشكلات الشباب في ظل التغير الإجتماعي"، دار المجد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، المكتبة الوطنية الجزائرية سطيف، 2022، ص 32.

في النهاية إلى الصراع بينهما الذي يتم حله بظهور طرح جديد يحتوي على عناصر من كليهما بدوره يصبح الأطروحة الجديدة".[1]

إفتراضات:

– يتميز العالم بما في ذلك العالم الاجتماعي بالتدفق والتغيير بدلا من الاستقرار وبقاء الوضع على ما هو.

– في العالم الاجتماعي، كما هو الحال في عالم الطبيعة، لا يكون التغيير عشوائيا بل منظما حيث يمكن ملاحظة التوحيد والانتظام، وبالتالي يمكن ملاحظة التوحيد والانتظام، وبالتالي يمكن إجراء اكتشافات علمية عنها.

– في العالم الاجتماعي، يمكن العثور على مفتاح نمط التغير في علاقة الإنسان بالنظام الاقتصادي وعالم العمل، ولتحقيق الاكتفاء يجب السعي لذلك في جميع المجتمعات، والعملية التي من خلالها تحدد كيف يتم تحقيق الاكتفاء تؤثر بشكل كبير على بنية المجتمع بأكملها.

– السعي وراء المصلحة الاقتصادية هو الأساس للتعاون والصراع في المجتمع حيث يدخل المتعاملون الاقتصاديون الذين لديهم مصالح اقتصادية مشتركة ومتوافقة في تعاون بعضهم البعض، وبشكل عام تتشكل المصالح الاقتصادية من خلال ملكية وسائل الإنتاج، وبذلك تتحدد الطبقات الاجتماعية.

– هناك نوعان من الطبقات الرئيسية، حيث يعتبر التعاون بين هذه الطبقات الأساس لتنفيذ عملية الإنتاج، وتمثل هذه الطبقات أولئك الذين يمتلكون وسائل الإنتاج ومن جهة أخرى العمال، ويساهمون ملاك وسائل الإنتاج في ضعف طبق العمال، وبينما تعتمد هذه الطبقات على بعضها البعض لتحقيق مصلحتها الاقتصادية، في الوقت نفسه تتعارض مصالحها

[1] – Anthony Giddens: "Capitalism And Modern Social Theory – Ananalysis of the writing of Marx", Durkheim and Max Weber, Cambridge, University press, 1971, p 93.

الاقتصادية بشكل متبادل بسبب التوزيع غير المتكافئ لثمار الإنتاج التي تستحوذ عليها كبقة الملكية على حساب الطبقة العاملة "[1].

من أبرز مفكري اتجاهات التحديث:

انتقد "ويبر" النظرية الماركسية للتغير الاجتماعي على أسس مختلفة منها: – لا يرى أي دليل يدعم الفكرة الماركسية للاستقطاب المجتمع في المعسكرين متعارضين ،والأهم من ذلك يرى" ويبر" بأن الطبقة الوسطى تتوسع مع تطور الرأسمالية ،لأن المؤسسات الرأسمالية في الدولة القومية الحديثة تتطلب إدارة بيروقراطية عقلانية تضم عددا كبيرا من الموظفين الإداريين والكتاب ،علاوة على ذلك يرفض " ويبر" حتمية الثورة ويعتبرها فقط واحدة من الاحتمالات ، وهي في الحقيقة احتمال نادر ، وقد أدت زيادة الحراك الاجتماعي وظهور دولة الرفاهية في المجتمع الصناعي الحديث إلى إضعاف الحماسية الثورية للعمال الصناعيين كما قدم " رالف دارندورف" نقدا مشابها للنظرية الماركسية وفقا له لا توجد إمكانية للتكوين العام الذي يؤدي إلى التغير " تحلل العمالة " أي احتمالات للاستقطاب ،على الرغم من استمرار تضارب المصالح ،ولكن زيادة الاستقلال المؤسسي في المجتمع الصناعي الحديث عزلت الصراع والتغيير في مجال واحد من الانتشار إلى مجالات أخرى من الحياة الاجتماعية .

وبشكل عام تعتبر البنية الاقتصادية الفرعية هي السبب الوحيد لكل تغير في المجتمع، حيث لا يمكن النظر للنظرية الماركسية للتغير الاجتماعي إلا في تفسير النوع المثالي للمتغير الاجتماعي الذي يسلط الضوء على دور العوامل الاقتصادية.

7 – 4 نظرية التغير في التكامل:

أ/ نيل سملسر Neil Smelser :

[1] – Marx Karl, Friedrich Engels: "The Communist Manifesto". Penguin Classics, London, 1848, p – p (60, 97).

وفقا لـ Smelser، قد تتطور حالات عدم التوافق بين أجزاء النظام الاجتماعي على مدى فترة زمنية ، وقد يؤدي ذلك إلى تضارب المصالح والمطالب على قطاعات مختلفة من المجتمع، فالتعارض بين المصالح الاجتماعية قد يتقاطع نظام عدم التوافق مع تقسيم المجموعة الاجتماعية، وتؤدي هذه التناقضات إلى اجتهاد هيكلي في النظام، الذي يؤدي إلى التعبئة الجماعية، وفد تظهر الحركة الاجتماعية لإحداث تغير اجتماعي، ومع ذلك فإن الاجتهاد البنيوي وحده لا يكفي لتوليد حركة اجتماعية موجهة نحو التغيير، ما يتطلب الشروط الأخرى التي تكون وجودها ضروريا للتغيير الاجتماعي، وهي كما يلي[1]:

- نمو وانتشار المعتقدات
- عوامل التدفقات الثقافية
- حشد المشاركين للعمل

ب/ ر. ميرتون: Robert King Merton

وفقا لميرتون، على مدار فترة زمنية معينة تصبح أجزاء النظام الاجتماعي معطلة وتؤدي هذه الأجزاء المختلفة إلى سوء الاندماج وعدم التوافق مع النظام الاجتماعي، حيث يتجلى سوء الاندماج في شكل نزاع، ولكي يستمر النظام يجب حل السراع، ولذلك يمكن استبدال الأجزاء المختلفة ببدائلها الوظيفية أو ما يعادلها، وهذا بدوره سيؤدي إلى تغير جزئي في الهيكل"[2].

[1] – Michel Dobry: "Sociologie des crises politiques – La dynamique des mobilisations multisectorielles", Paris, Presses de Sciences Po, 2009, p-p (15, 35).

[2] – Robert King Merton: "Social Theory & Social Structure". New York, The Free Press, 1968, p-p (35, 59).

7 – 5 نظرية الانتشار للتغيير:

تحدد نظرية التغيير من خلال الانتشار مصدر التغيير من خارج المجتمع، حيث تبدأ عملية التغيير عبد التدفقات الثقافية عند حدوث اتصال ثقافي، ويمكن تحديد بعد الاحتمالات عند هذه الحالة منها:

- يمكن قبول السمة الثقافية جزئيا أو كليا.
- يمكن قبول السمات الثقافية بعد التعديل.
- قد يتم رفض السمات الثقافية.

ويعتمد قبول السمات الثقافية أو رفضها أولا على شدة الاتصال، وبالتالي إذا كان هناك اتصال ثقافي مباشر يؤدي إلى عملية التثاقف، فقد تتغير ثقافة المتلقي إلى حد كبير، ثانيا إذا كانت السمات الثقافية القادمة مرتبطة بالجوانب المحيطة لثقافة المتلقي، فهناك فرصة كبيرة لقبولها، وقد يؤدي التغيير في القيم الأساسية للثقافة إلى ظهور نوع من الحركة الاحتجاجية من جديد.

فقد طور روبرت ريد فيلد في دراسات للمجتمع المكسيكي مفهوم التقليد لتحليل التغير الاجتماعي الناتج عن عمل الانتشار، وحاول نيلتون سينجر وماكيم ماريو الموافقة على هذا النموذج لدراسة التغير الاجتماعي في الهند، ووفقا لهذا المنهج يعمل الهيكل الاجتماعي للحضارة على مستويين أولا على مستوى الناس العاديين، وثانيا على مستوى النخبة، حيث تشكل ثقافة العامة التقليد الصغير بينما تشمل النخبة التقليد الأكبر".[1]

8 – من أبرز مفكري اتجاهات التحديث:

أ/ نيل سملسر:

[1] – Helen Delpar: "Looking South – The Evolution of Latin Americanist Scholarship in the United States 1850 – 1975", University of Alabama Press, 2008, p–p (63, 59).

ينص عالم الاجتماع 1930: يذهب عالم الاجتماع الأمريكي " سملسر إلى أن العمليات التنموية تتمثل أساسا في التباين والتكامل، وأن التنمية تعني التحول في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا، السكان، الزراعة، والأسرة والذين ... إلخ، وهكذا وترتكز نظريته على التنمية الاقتصادية وعلى التمايز (تقييم العمل كركن أساسي لعملية التحديث).

ويرى "سملسر" أنه لا بد في مسيرة تحديث المجتمع من بعض التحولات في المجتمع في حالات عدة في نفس الوقت أو بعضها متوالي، ومنها في مجال (التكنولوجيا ومجال الزراعة والصناعة والمجال الديمغرافي).

وقد تنبه "سملسر" إلى حقيقة اختلال النتائج الإنمائية للعمليات السابقة من مجتمع لآخر، ولكن في نهاية الأمر سيتغير البناء الاجتماعي ويبدو ذلك في المظاهر التالية:

- **التمايز البنائي:** حيث تقوم وحدات اجتماعية متخصصة ومستقلة في العائلة والاقتصاد والدين والتكوين التطبيقي.
- **التكامل البنائي:** أي تكامل النشاطات المتمايزة نتيجة لتقسيم العمل والتخصص الدقيق ثم يحدث تمايز بنائي جديد يليه تكامل بنائي آخر.
- **الاضطرابات الاجتماعية:** بسبب تحول المجتمع واختلافه في حالته السابقة، كالعنف، والتعصب السياسي والحركات الدينية ووقوف بغض أبنية المجتمع ضد بعض، وصراع القوى في المجتمع".[1]

❖ **نظرية فرديناتورنيز:**

تصور حالة تغير المجتمع من المرحلة المحلية لتصل إلى المرحلة العامة فقط، إذ وصف حالة المجتمع المحلي كالآتي: إن الأسرة فيه موجه ومسيطرة من قبل الرجل وبالتحديد من قبل المتقدمين في السن، وتكون الأسرة من النوع الممتد (الأجداد والأبناء والأحفاد في مسكن

[1] – حسين الدين فياض: "التغير الاجتماعي – دراسة تحليلية"، الناشر نحو العلم اجتماع تنويري، 2017، ص – ص (52، 53).

واحد) ويكون اختيار شريك الحياة عن طريق أصل الشريكين وتكون الوحدة الزواجية ثانية ومستقرة طيلة حياة عمر الزوجين، أما الفرد في هذا المجتمع فإنه يرث تميزا اجتماعيا من خلال عضويته الأسرية وبالوقت ذاته إذا قام الفرد بعمل منحرف أو خاطئ فإن الذنب والإثم يقع على كافة أفراد الأسرة وقد تعاقب على ذلك بسبب التضامن الأسري القوي، أما اقتصاده فيكون زراعيا يخضع لمؤثرات المناخ وإلى طرائقه وأساطيره وتقاليده وإرثه التاريخي، والأفراد يكتسبونه بشكل عفوي لأنه مجتمع أمي (نسبة عالية فيه لا يعرف القراءة والكتابة) فكافة المهارات يكتسب من خلال الممارسة والتقليد المتأنية من أجيالهم السالفة.

علاوة على ذلك يسود هذا النوع من المجتمعات تضامن إجتماعي قوي بسبب الروابط الدموية والقرابية وبتأثير وسائل الضبط الاجتماعي ومجتمعهم قائم على التقاليد والآداب العامة والدين، هذا النوع من المجتمعات يعتبرها " تونيز" مرحلة أولية.

أما مرحلة المجتمع العام الذي يقابل المجتمع الحضري أو الصناعي الحديث الدينامي في طبيعته الذي يتمتع بدرجة عالية من التخصر مؤكدا على قيمة الإنتاج والدقة والكفاءة وأنه متغير بشكل سريع ويتصف بتنوع ثقافي غير منسجم في تركيبه وتسوده الجماعات المتنافسة، أما الأسرة فتكون مسيطرة وموجهة من قبل الرجل (الزوج أو الأب أو الأخ الكبير) ويتم اختيار شريك الحياة من قبل الشريكين أنفسهم منطلقا من التجاذب الرومنسي ومدركا من قبل الطرفين ويكون عدد أفراد الأسرة قليلا وحالات الطلاق عديدة و معدلها عاليا، أما اقتصاده فيكون قائما على أساس نظام تقسيم عمل متخصص ومتفرع في اختصاصه لذا يكون من النوع المركب وأن معظم أفراده يعرفون القراءة والكتابة ويكون تراثهم مكتوبا ويخضعون لقانون رسمي وأن علائقهم الاجتماعية تكون سطحية ونفعية ومصلحية لأنها مالية غير قائمة على الروابط القرابية، لذا لا تتميز بالمتانة لأنها علائق انعزالية ولها مصالحها الخاصة"[1].

[1] – معن خليل عمر: "التغير الاجتماعي "، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان – الأردن، 2004، ص 244.

من خلال ما سبق نلاحظ أن ما قدمه "توينز" في التغير الاجتماعي أنه وضع مرحلتين فقط لتغير المجتمع من المحلي إلى العام ووصف الخصائص والصفات والمميزات المختلفة بينهما وعد ذلك تغيرا اجتماعيا بخط مستقيم لا يقبل الدوران أو المكوث.

خلاصة الفصل:

مما سبق يمكن القول أن تنوع أسباب وآليات التغير الاجتماعي، ويمكن تحديد عمليات التغير إما على أنها اتجاهات قصيرة الأجل أو تطورات طويلة الأجل، ويمكن أن يكون التغير إما دوريا أو أحادي الاتجاه.

ويمكن أن تكون آليات التغير الاجتماعي متنوعة ومترابطة، كما يمكن دمج عدة آليات في نموذج توضيحي واحد للتغير الاجتماعي، وعلى سبيل المثال: قد يتم تحفيز الإبتكار من خلال الأعمال التجارية عن طريق المناقشة.

ومن خلال عرضنا للنظريات الكلاسيكية والمعاصرة التي تفسر عملية التغير الاجتماعي وإذا أردنا أن ننظر إلى الأمور بصورة شاملة يمكن أن نستفيد من كل النظريات المطروحة كل واحدة منها تسلط الضوء على زاوية معينة لذلك يجب أن نأخذ كل واحدة منها بعين الاعتبار حتى نفهم المجتمع بشكل صحيح ولدفع عجلة التغير نحو الأفضل.

الفصل السادس

الفصل السادس

العلاقات الزواجية في ظل التغير الاجتماعي

تمهيد:

1 – مظاهر تغير الأسرة الجزائرية:

1 – 1 التغيرات البينائية:

1 – 2 التغيرات الوظيفية في الأسرة الجزائرية.

1 – 3 تغير النسق القيمي في المجتمع الجزائري.

2 – تطور العلاقات الزواجية داخل الأسرة الجزائرية.

2 – 1 الأسرة الجزائرية مواكبة للتغيرات.

2 – 2 مؤثرات التغيرات الاجتماعي على الاختيار الزواجي بالجزائر.

2 – 3 الشخصية الفردية وأثرها على التغير في العلاقات الزواجية.

2 – 4 العلاقة الزواجية والتغير الاجتماعي.

2 – 5 تحول نظام العلاقات الزواجية والرؤية القيمة الجديدة للزواج.

3 – تغير الأدوار الزواجية وصراع الأدوار.

3 – 1 تغير الأدوار الزواجية.

3 – 2 مفهوم الاختلالات الزوجية.

4 – صراع الادوار والمشكلات الزواجية في الأسرة الجزائرية.

4 – 1 اختلال أداء الدور الزواجي.

4 – 2 الحوار الزواجي وصراع الأدوار.

خلاصة الفصل.

الفصل السادس: العلاقات الزواجية في ظل التغير الاجتماعي

تمهيد:

ركزنا في هذا الفصل على العلاقات الزواجية وعلاقتها بالتغير الإجتماعي من خلال التطرق إلى مظاهر تغير الأسرة الجزائرية سواء كانت التغيرات بنائية او وظيفية ثم أثر عوامل التغير الإجتماعي على العلاقات الإجتماعية ضمن جملة من التغيرات التي عرفتها الاسرة الجزائرية، إنطلاقا من مؤثرات التغير الإجتماعي على الإختيار الزواجي مرورا بإختيار الشريك التقليدي والعصري وصولا إلى تحول نظام العلاقات الزواجية وبروز الرؤية القيمية الجديدة للزواج وفي الأخير نتطرق إلى تغير الأدوار الزواجية وصراع الأدوار لنصل إلى الحوار الزواجي الذي يساهم في حل المشكلات الزواجية.

1 – مظاهر تغير الأسرة الجزائرية:

1 – 1 التغيرات البينائية:

تعد الأسرة من أقدم النظم والمؤسسات الاجتماعية، وهي موجودة في كل المجتمعات الانسانية عبر التاريخ، فهي كمؤسسة اجتماعية ضرورية لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الاجتماعي، وهي مصدر الأخلاق والمثل العليا والقيم والإطار الثقافي لضبط السلوك، وتربية الأطفال وتنشئتهم. والأسرة هي التي تنقل التراث من جيل لآخر، وهي مصدر العادات والتقاليد وقواعد السلوك والآداب العامة بفضل وظيفة اجتماعية هي عملية التنشئة الاجتماعية، لكن التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع المعاصر انعكست بشكل مباشر على الأسرة فأحدثت فيها تغيرات جذرية لعل أبرزها ما يلي:[1]

أ/ تركيب الأسرة:

إن عامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية أثر بشكل واضح وكبير في تغير تركيب الأسرة الذي بات من الضروري معرفته ويتبين ذلك في عدة نواحي نذكر منها ما يلي:

تتمركز الأسرة الجزائرية في لب التغيرات الاجتماعية ذات الامتداد الواسعة التي شملت مجالات الحياة الهامة هذا ما جعلها تتخذ مجرى مغايرا لما كانت عليه في السابق وبالتالي طرأ عليها عدة تغيرات اجتماعية ساهمت في تغير بنيتها ووظيفتها وتركيبها مما جعلها تنتقل من الأسرة التقليدية إلى الأسرة النواة العصرية، ويساهم التغير الاجتماعي مساهمة فعالة في التنشئة الاجتماعية للأبناء في الأسرة الجزائرية، وعليه فأول تغيير مس الأسرة الجزائرية كان في بنائها حيث استقلت الأسرة النواة عن الأسرة الممتدة واستقرت في مناطق حضرية وذلك لتوفر كل الوسائل التي تحتاجها الأسرة وهذا ما عرض عليها تعليم أبنائها والخروج إلى ميدان العمل خاصة المرأة، ومن جهة أخرى يؤثر العامل الاقتصادي في تغير الأدوار والمكانات فقد

[1] – نعيم بوعموشة: "مظاهر التغير في الأسرة الجزائرية" رؤية سوسيولوجية، 16 نوفمبر 2021، زيارة بتاريخ: 15 ماي 2022 على الساعة: 16:09 https://akhbarelwatane.dz

أصبحت المرأة متعلمة وعاملة بمعنى أصبحت لها مكانة اجتماعية ثابتة فهي تساعد زوجها في مصاريف الأسرة.[1]

إن دخول الأفكار الحديثة إلى المجتمع الجزائري قد يغير من التركيب الأسري تغيرا لا يمكن تجاهله، فالعائلة الجزائرية الآن هي في تحول مستمر من عائلة ممتدة إلى أسرة زواجية وفي المستقبل يمكن أن تتلاشى العائلة نظرا لاستفحال الظروف وتعقدها بشكل لا تتلاءم فيه مع طبيعتها بل تتلاءم وتتفق مع طبيعة وايديولوجية الأسرة النووية ويرجع الانخفاض التدريجي الذي طرأ على حجم الأسرة الجزائرية إلى عدم إعطاء المجال للأقارب للسكن معها في بيت واحد.[2]

إضافة إلى هذا التركيب فإن هناك نموذجا للتربية في الأسرة الحديثة يختلف عن نظيره في الأسرة التقليدية من باب مسايرة التحضر والتطور في إطار العولمة إذ أصبح الزوجان يهتمان برعاية الأولاد عن طريق التزامهما مباشر على تربيتهم دون المشاركة الاجتماعية للأقارب، وهذا دليل على ضعف نسقها القرابي فأصبح كل فرد من أفرادها يتمتع بالحرية ويشارك في اتخاذ القرارات إضافة إلى عدم التفرقة بين الجنسين وانتهاج الآباء روح الديمقراطية الأسرية[3].

ولا شك أن هناك مجموعة كبيرة من العوامل التي تقف وراء هذا التحول وفي مقدمتها تعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية وطبيعة العمل، وخاصة العمل الصناعي وظهور المسؤولية الفردية ونمو حركة التعليم وخروج المرأة إلى العمل ونمو الاتجاهات الفردية، وظهور العلاقات الرسمية والتعاقدية واتساع نطاق المنافسة واعادة نظام التقويم الاجتماعي ليقوم على أساس

[1] – حسرومي لويزة، دريد فطيمة: "التغير الاجتماعي والتنشية الاجتماعية، في الأسرة الجزائرية – دراسة ميدانية بمدينة باتنة"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 27 سبتمبر 2018، ص: 30.

[2] – صحراوي كلثوم: "التغير الاجتماعي للأسرة الجزائرية"، مجلة الحكمة الاجتماعية، المجلد 03، العدد 05، جانفي 2015، جامعة الجزائر 02، ص 35.

[3] – عبد الرؤوف مشري، آمنة بودن: "مظاهر التغير الاجتماعي للأسرة الجزائرية بالمدينة الصحراوية في ظل راهن التحضر"، جامعة قسنطينة (الجزائر)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 2015، ص109.

التعليم والقدرات الشخصية والإنجاز والجهد الفردي وليس على أساس الحسب والنسب او الإنتقاءات العشائرية أو الأسرية، وكان من المتوقع أن في المستقبل القريب أن تتلاشى الأسرة الممتدة وتختفي نظرا إلى استفحال الظروف المادية والتكنولوجية المعقدة التي لا تتلاءم مع طبيعتها وتتفق مع طبيعة الأسرة النووية وايديولوجيتها.

كما أنه ومن أبرز التغيرات التي ظهرت آثارها في تركيب الأسرة تلك المتعلقة بظواهر ثلاث جديدة:[1]

- تعلم المرأة وتحرمها.
- تشغيلها في مختلف الوظائف.
- وقد ترتب على تحرر المرأة تحريرها بالتدريج من سيطرة الرجل وسلطات التقاليد والحرمان السياسي الذي كان مفروضا عليها وتشغيلها في الوقت نفسه في مختلف المهن المتخصصة.

كما يصاحب التغير الاجتماعي والتكنولوجي تغير في العلاقات الداخلية في الأسرة قد يتجه إلى زيادة الترابط والتكامل بين الأفراد والأسرة وقد يؤدي إلى التفكك والانحلال، أظف إلى هذا كله، فوظيفة الأسرة كوحدة اجتماعية تحولت من الانتاج إلى الاستهلاك الأمر الذي أدى إلى تغيرات عديدة في الوظائف الكلية للأسرة وإلى تعديلات في مكانة أعضائها.

ب/ تغير النموذج وتغير البناء:

إن الخطوة الأولى في فهم التغير في فهم ظواهر الدوام والاتصال، وتكون الخطوة الثانية هي التمييز الواضح بين نموذجين مختلفين جدا في التغير الاجتماعي وفي هذا الصدد يستعير كثير من علماء الاجتماع ما ذكره" راد كليف براون" حيث يقول أن كلمة التغيير (وبصورة اخص العملية) كلمة غامضة في علاقتها بالمجتمع، أنني اريد أن أميز بين نوعين مختلفين

[1] – زيتوني عائشة بية، "التغير الاجتماعي وأثره على الأسرة وشخصية الأبناء"، العدد 28 سبتمبر، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 28 سبتمبر2017، جامعة عنابة، ص 99.

كلية الأول يمتد إلى المجتمع البدائي حيث يكشف عن بعض المسائل المبدئية الخاصة بحفل الزواج وبنتائجه، فهناك فردان ليست لهما روابط رسمية سابقة هما الآن يرتبطان بعلاقة مختلفة، علاقة الزوج والزوجة ومعنى هذا تنظيم جماعة جديدة تنمو لتصبح أسرة ومن الواضح أن هناك شيئا يمكن أن نطلق عليه مصطلح " تغير اجتماعي" أي هناك تغير داخل البناء لكنه لا يؤثر في الصورة البنائية للمجتمع، أنها مماثلة للمتغيرات التي يستطيع الفيسيولوجي، دراستها في الكائن الحي كمتغيرات الميتابوليزم أي التغيرات الكيمائية في الخلايا الحية التي بها تؤمن الطاقة الضرورية للعمليات والنشاطات الحيوية والتي بها تمثل المواد الجديدة للتعويض عن المندثر منها أما النموذج الآخر للتغير فإنه يحدث عنما يغير المجتمع شكله البنائي نتيجة لاضطرابات قد ترجع إلى نمو داخلي أو تحت وطأة من الخارج.

إن هذين النموذجين من التغير ضروريان للتمييز بينهما ولدراستهما منفصلين، وقد يكون من المفيد أن نسمي التغير من النوع الأول " إعادة التكيف" وهو أساسا إعادة تكيف لتوازن البناء الاجتماعي أما الثاني فإننا نفضل أن نسميه" تغير النموذج" ومهما كان هذا التغير الأخير بسيطا فإنه تغير لأن المجتمع يمر فيه من نموذج البناء الاجتماعي إلى آخر.[1]

ج/ استقلالية السكن وظهور الأسرة النووية:

لقد مهد لبروز الأسرة النووية تقلص حجم الاسرة وتكاثر الأعباء المادية عليها ودخول معظم افرادها إلى سوق العمل وقد ظهرت معها علاقات جديدة تقوم على الاختيار الحر الذي توجهه الميول الذاتية، فأثر ذلك على السكن، حيث أصبحت نسبة كبيرة من المتزوجين تبحث عن مسكنها زوجي بعيدا عن سكن العائلة، وذلك على الرغم من أن أسرتي الزوجين تبقى مصدر دعم الأسرة النووية وغالبا ما تميل الفئات المتعلمة إلى ان تكفي نفسها اعتمادا على دخل كل

[1] – Radcliffe-Brown Alfred Reginald: " A Natural Science of Society", New York Free Press of Glencoe, 1957, p 87.

نقلا عن كتاب سناء الخولي: "التغير الاجتماعي والتحديث"، دار المعرفة الجامعية، كلية التربية، جامعة الاسكندرية، جمهورية مصر العربية،2011، ص 32.

من الزوجين وقد ادى ذلك إلى تغير مفهوم الزواج لدى الفئات المتعلمة إذا لم يعد مقتصرا في كونه وسيلة للإنجاب بل أصبح شكلا فاعلا من أشكال التعاون المتبادل بين الزوجين ويرى بارسونز انه بالموازنة مع مرور المجتمع الريفي التقليدي إلى نمط المجتمع الصناعي الحضري، نحضر إلى فقدان الأسرة الممتدة التي تحل محلها الأسرة النووية[1].

إن التغيرات البنائية في الأسرة الخنشلية لعبت دورا كبيرا في ظهور الاسرة النووية، وعليه هناك تغير في مورفولوجية الأسرة من أسرة ممتدة إلى أسرة زواجية، فالأسرة النووية هي نتاج لسيطرة الطابع الفردي واستقلالية السكن وبالرغم من ذلك إلاّ ان الأسرة الجزائرية تبقى أسرة أبوية في الصميم تتميز بنظامها الأبوي شكلا ومضمونا، فالنسق الاسري يتميز بديناميكية التغير من الناحية المورفولوجية وعليه فهناك تغير في العلاقات الزواجية التفاعلية.

صحيح أن الأسرة النووية تتميز بالسكن المستقل حسب الدراسة الميدانية لكن هذا لا يعني قطع الحبل السري مع الأسرة الممتدة الأصلية.

وإن تم إدراج الأسرة الجزائرية على انها أسرة عصرية أو قديمة الطراز فلا يمكن الفصل في ذلك بل إن الأسرة مواكبة للتغيرات فالرواسب السوسيوثقافية تؤثر بطريقة أو بأخرى على الاسرة الجزائرية ومعطياتها.

1 – 2 التغيرات الوظيفية في الأسرة الجزائرية:

أ/ تغير وظائف الأسرة (النووية):

كانت الأسرة في الماضي تقوم بعدد من الوظائف منها، القيام بتربية الأطفال والأحفاد ومتابعتهم في جميع المجالات التعليمية وتوجيههم إلى الحفاظ على الترابط الأمة بالتعاون والتضامن مع فتح علاقة التفاهم معهم، والرجل هو المسؤول الأول عن توفير دخل الأسرة، والعمل على ضمان استقرارها الاقتصادي، أما الزوجة فهي المسؤولة عن الأشغال والنشاطات

[1] – تمرسيت فتيحة: "الأسرة الجزائرية والتغير الإجتماعي دراسة سوسيو حضارية بحي عين نعجة الجزائر العاصمة"، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع الحضري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص 26.

المنزلية، خاصة تلك المتعلقة بتغذية الطفل والعناية بشؤونهم وشؤون الوالدين العامة متى كان الزوجين أبوين ولاسيما حينما يتقدم بهما السن.[1]

والملاحظ اليوم أن المرأة أصبحت نشارك الرجل في كل الأدوار التي يقوم بها في بعض الأحيان تكون صاحبة القرار على عكس المكانة التي كانت تأخذها في الأسرة الممتدة، وقد أثر تغير العائلة الجزائرية على بعض وظائفها، فأصبحت السلطة فيها بعد الاستقلال مرتبطة بالوضع الاقتصادي والمركز الاجتماعي والسياسي والعلمي والإداري، بعد أن كانت مرتبطة بالقيم والعادات والتقاليد وغالبا ما تكون لكبار السن من الذكور، كما تغير مركز المرأة بحيث لم تعد السلطة في تسيير شؤون الأسرة مركزة في يد الرجل لغيابه عن البيت لفترات طويلة، وبالتالي تحولت هذه السلطة إلى المرأة خاصة يعد خروجها إلى العمل الذي أعطاها الاستقلالية الاقتصادية التي حث عليها الاسلام قبل ذلك.[2]

ب/ التغيرات الوظيفية في الأسرة الجزائرية (النووية):

كانت الأسرة في المجتمع التقليدي تقوم بكثير من الوظائف متحملة كل مسؤوليات الحياة والعمل وحدها دون غيرها، وقد أدت حركة التحديث، التحول الصناعي والتغير الاقتصادي إلى تغير وظائف الأسرة حيث أصبحت وحدة استهلاكية فقط.

الوظيفة الإنجابية: بالرغم من تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي لها تأثير في أهمية الوظيفة الإنجابية للأسرة فإن المجتمع الجزائري لم تتغير كثيرا، رغم الإتجاه نحو القليل بالأخص بين الأسرة التي تلتحق فيه المرأة بالتعليم والعمل بحجة عدم القدرة على توفير الرعاية والحماية لعدد كبير من الأطفال.

[1] – مقال: علي عمار: "مكونات الأسرة الجزائرية ووظائفها الاجتماعية"، 2014/03/30، زيارة بتاريخ: 11 جويلية 2022 على الساعة: 21:45 ليلا http://alnoor.se/article.asp?id=238901

[2] – محمد السويدي: "مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص– ص (89، 91).

وظيفة التنشئة الاجتماعية: تعد وظيفة التنشئة الاجتماعية أكثر وظائف الأسرة تأثرا بحركة التحديث، ليس في المجتمع الجزائري فحسب بل في كل الوطن العربي فقد شهدت الأسرة الجزائرية تقلصا نسبيا في هذه الجامعات، كذلك مؤسسات الإعلام والأنترنت.

الوظيفة الاقتصادية: كانت الأسرة التقليدية بمنزلة الوحدة الاقتصادية التي تسيطر، على الملكية وعلى الوظائف والأعمال الاقتصادية التي يزاولها أعضاءه، وكان رب الأسرة هو الذي يشرف ويدير ملكيتها ويوزع أعمالها على أفرادها، ولكن نتيجة للتغيرات التي طرأت على تركيب الأسرة تغير وضعها الاقتصادي والمهني إذ لوحظ اختلاف مهن الآباء والأبناء، انحصار المهن التقليدية اعتماد الأسرة على الدولة في أمنها المعيشي.[1]

وهنا يجب أن نشير إلى أن الأسرة الجزائرية فقدت تدريجيا الكثير من وظائفها وهذا يرجع إلى التغيرات في مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية.

فالأسرة الجزائرية بعدما حانت تقوم بوظيفة التنشئة الاجتماعية من خلال تنشئة الطفل وتحويله من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي من خلال عملية التلقين، أصبحت تتدخل مؤسسات أخرى في عملية التنشئة الاجتماعية فمن يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية المدرسة أم الأسرة؟

صحيح أن القضية تكاملية فهناك تأثر وتأثير بين المدرسة والأسرة في تنشئة الطفل لكن المسؤولية ترجع للأسرة بالدرجة الأولى من خلال عملية الرقابة والمتابعة فعلى الأسرة أن تتحمل المسؤولية.

وهنا يتضح الفرق بين الوظائف الماضية والحالية والفرق يتضح أكثر في وظيفة التنشئة الاجتماعية والوظيفة الإنجابية وعليه فالتحولات في الوظيفة واضحة في الأسرة الجزائرية وتعتمد على ثلاث معايير أساسية:

[1] – اجقاوة الشيخ: "موقف الطالب الجامعي من السلطة الأبوية في العائلة" جامعة غرداية نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 2010، ص43.

- الحجم.
- الوظائف.
- الأدوار.

فالتحول يظهر أكثر في الوظيفة الاجتماعية والوظيفة الإنجابية أما الوظيفة الاقتصادية فهي المحرك الأساسي لهذه الوظائف.

ومهما قيل عن الأسرة الجزائرية تبقى الدعامة الأولى لضبط السلوك والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أولى دروس الحياة الاجتماعية.

1 – 3 تغير النسق القيمي في المجتمع الجزائري:

من مظاهر التغير الاجتماعي أن الأزواج أصبحوا يعيشون في بيت جديد منفصل عن مساكن عائلتهم وانتشرت الأسر النووية او الزواجية التي لا تحبذ العيش والسكن مع العائلة في بيت واحد او التدخل في أمورها الاجتماعية والتربوية والاقتصادية، ونتيجة لتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية ظهر تغير النسق القيمي في المجتمع الجزائري، وظهور قيم جديدة تتماشى مع التغير الاجتماعي والتحولات الاقتصادية المختلفة التي خلقت نوعا من العلاقات الوظيفية والارتباط الوثيق بين التنمية وما تحدثه من تحولات جذرية على مختلف الأصعدة، وعندما تنخفض قيمة ما في المجتمع أمام قيمة أخرى دخيلة لاعتبارات حضارية وثقافية جديدة هنا تبرز ظاهرة الصراع القيمي.[1]

كما توجد عدة مظاهر لتغير القيم الاجتماعية ويتضح لنا من خلال الآتي ذكره:

- زوال بعض القيم الاجتماعية.
- انتشار الأسر النووية مقابل الأسر الممتدة.

[1] – أبو المجد أحمد كمال: "القيم والتحولات المعاصرة"، مكتب المتابعة، لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، بالدول العربية الخليجية، المنامة، 1990، ص 35.

- تقلص الوظائف التي كانت تتميز بها الأسرة الجزائرية واقتصارها على وظيفة الإنجاب والتنشئة الاجتماعية.
- اختيار الزوجة أصبح من اختيار الزوج.
- زوال بعض القيم وتعويضها بقيم جديدة تتماشى والتغير الاجتماعي.
- خروج المرأة للعمل وبالتالي إختلطت الأدوار داخل العائلة الجزائرية بالإضافة إلى اكتساحها مناصب كانت حكرا على الرجال.
- ظهور المسؤولية الشخصية بدلا من المسؤولية القرابية.[1]

وتتجلى طبيعة التغير الاجتماعي عندما نتحدث عن تحول القيم، الذي نقصد به" أي تغيير يطرأ على النسق القيمي، وقد يكون رأسيا ويقصد به تعديل وضع القيمة في سلم القيم بالمجتمع، وقد يكون أفقيا، أي تعديل معنى القيمة ومضمونها"، ولأنه لا يمكننا عزل القيم عن التغيرات الاجتماعية نجد أنها تطرح افكارا وقيم تنتقل بالتبادل بين الثقافات عن طريق التواصل والتماس الثقافي والاحتكاك والدراما فتؤثر في ديناميكية ومضامين القيم ووظائفها وتدرجها في سلم القيم، وما نخلص إليه هو أن التغيرات الاجتماعية التي مست المجتمع الجزائري تسعى إلى غياب بعض القيم لدى المرأة، وسنعرض بعض القيم لدى المرأة التي تغير في السلم القيمي إما نزولا أو صعودا أو حدث لها تغير جذري:

- شيوع مفاهيم قيمة الديمقراطية ومشاركة المرأة في الفضاء العام وتحملها المسؤوليات المتنوعة.
- تراجع النظرة الدونية للمرأة والاعتراف بقدرتها وإمكانياتها ككائن إجتماعي فاعل ومبدع.
- انتشار قيم التسامح مع المرأة.
- تغير قيمة العمل ودخول المرأة لسوق العمل وتأهلها العلمي والفني.

[1] – محاضرات منشورة في مقياس: "الرابط السوسيولوجي تخصص العلوم الاجتماعية"، المستوى الثالثة ليسانس، للأستاذ محمد يسعد ليلى، جامعة لونيسي علي، البليدة 02، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، السنة الجامعية، (2020/2019).

- شيوع قيمة المساواة بين الرجل والمرأة.
- تغير قيمة التعليم لدى المرأة.

فالعلاقة بين التغير الاجتماعي والقيم جدلية الثبات والتغير وإعادة تشكيل[1]، فمن ناحية القيم والعادات فقدت الأسرة المعاصرة معظم القيم والعادات التي كانت تتميز بها في الماضي خاصة تلك المتعلقة بالسلطة الأبوية حيث لم يعد الأب متشدد في سلطته مقارنة مما كان عليه في النمط التقليدي، فأصبح الأب يفضل استعمال أسلوب المفاهمة والحوار الذي يطلق عليه في بعض الدراسات بالأسلوب الديمقراطي عندما يتعامل مع أبنائه وأسرته بشكل عام بدلا من استعمال الشدة والتعصب وفرض القوة في قراراته، وما يميز الأسرة المعاصرة كذلك تلاشي القيم والعادات والتقاليد تاركة مكانها للفردانية والاستقلالية والميول نحو إنشاء علاقات.[2]

لقد تغير النسق القيمي في المجتمع الجزائري وهذا راجع إلى عدة تغيرات ومنها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومنها ظهور قيم جديدة تتماشى والتغير الاجتماعي والتحولات الاقتصادية ومن هنا تبرز ظاهرة الصراع القيمي، فأي تغير يحدث على نسق المنظومة القيمية يؤثر بالضرورة على نسق العلاقات الزواجية وقد يكون هذا التغير عموديا او أفقيا، ومن هنا لا يمكننا عزل التغيرات الاجتماعية عن القيم وخاصة قيم المرأة وأكبر دليل على ذلك دخول المرأة إلى سوق العمل وشيوع قيمة المساواة بين الرجل والمرأة.

2 – تطور العلاقات الزواجية داخل الأسرة الجزائرية:

2 – 1 الأسرة الجزائرية مواكبة للتغيرات:

ضمن جملة من التغيرات والتطورات التي عرفتها الأسرة الجزائرية، شهدت العلاقة بين أفرادها تغيرا جذريا سواء أفقيا أو عموديا، فنجد ما كان الإهتمام في الماضي منصبا على

[1] – ياحي نسيمة الربيع: "التغير الاجتماعي وتأثيره على القيم لدى المرأة"، مجلة الحوار الثقافي، ع 11، مخبر حوار الحضارات والتنوع الثقافي وفلسفة السلم، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017، ص 175.

[2] – دليلة بريك شاوش: "مظهر السلطة الأبوية في الأسرة الجزائرية– دراسة ميدانية بضواحي مدينة البليدة"، رسالة الماجستير في تخصص علم الاجتماع، العائلة والسكان، جامعة الجزائر، بوزريعة، ص– ص (40،41).

الكبار كالأب والجد والأم، فقد أصبح في وقتنا الحالي الإهتمام منصبا على الأبناء الذين أصبحوا عرضة لمجموعة من التيارات والمغريات والانحرافات فالأسرة الجزائرية الحديثة أصبحت تولي أهمية بالغة لعملية اختيار الزوج و اختيار الشريك الآخر وكذلك لعملية الإنجاب، حيث أصبحت تقدر مسؤولية الإنجاب والأطفال وما يترتب عنه من مسؤوليات معنوية ومادية وصحية واجتماعية وتربوية تعليمية، ولعل هذا هو السبب الرئيسي في تقلص حجم الأسرة الحديثة.

كما أن الأب في الأسرة الجزائرية الحديثة لم يعد ذلك المتسلط الذي يهابه أبناؤه ويخافه كل أفراد الأسرة، ويتعرف في كل شؤون أسرته وحياته وليس على باقي أفراد الأسرة إلا الإمتثال لأوامره وتنفيذ قراراته، بل أصبح في الأسرة الحديثة يمارس سلطته بنوع من الديمقراطية معتمدا في ذلك على الحوار بين أفراد أسرته.

أما الأم فلا تختلف وضعيتها عن وضعية الأب المتغيرة، حيث لم تعد تلك الأم البسيطة المنعزلة التي يقتصر دورها على تدبير شؤون المنزل وتربية الأبناء بل أصبحت لها مكانة ودور مميزين سواء من الناحية الإقتصادية كتسيير ميزانية البيت أو من ناحية الإشراف على تعليم ومتابعة أبناءها دراسيا، كما أن خروج المرأة للتعليم بعد الاستقلال مثلها مثل الرجل وتمتعها بمستوى ثقافي معين أهلها إلا أن تشارك في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصير الأسرة وأصبحت العلاقة بينها وبين زوجها أكثر ديمقراطية من ذي قبل، فقد كانت لهذه التغيرات التي طرأت على الأب والأم والعلاقة بينهما أثر كبير على الأبناء من ناحية العلاقة بينهم وبين الوالدين أو بينهم وبين إخوتهم".[1]

فبعد أن كان الأبناء في الأسرة التقليدية يخضعون لسلطة الأب ويمتثلون لأوامره أصبحوا الآن يتمتعون بنوع من الاستقلالية بحياتهم، ولديهم مستوى علمي وثقافي قد يفوق مستوى

[1] – فيروز مامي : "الأسرة والانحراف –بين النظرية والتطبيق"، دار الأيام للنشر والتوزيع، دعمان – الأردن، 2015، ص – ص (212، 213).

الوالدين، مما يسمح لهم بالنجاح في العمل الذي يمكنهم من مساعدة الأسرة اقتصاديا، كما أن الفتاة لم يعد دورها يقتصر على مساعدة الأم في الأعمال المنزلية، بل أصبحت لها مكانتها ودورها في بنية الأسرة الحديثة مثلها مثل الذكر لها حقوق وعليها واجبات –ليس بنفس درجة الرجل طبعا.

فقد أصبح بإمكانها المشاركة في اتخاذ القرارات والإندماج في الميدان المهني والقيام بعمل مأجور والوصول إلى مكانة إجتماعية ومهنية مرموقة، وفي هذا الإطار يقول محمد السويدي "إن تحول بناء الأسرة الجزائرية من نظام الأسرة المشددة إلى النووية لم يكن ليبرز بشكل واسع وسريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي أو من نموذج استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقة القرابة يعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني ،إلى نمط فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي و التجاري ويحكم العمل المأجور في الزمان والمكان وإلى جانب تقلص حجمها فقد عرفت الأسرة الجزائرية تغيرا كبيرا في الأدوار والعلاقات الاجتماعية وأساليب التنشئة الاجتماعية إضافة إلى تبنيها معايير جديدة في التعامل والحياة"[1].

2 – 2 مؤثرات التغيرات الاجتماعي على الاختيار الزواجي بالجزائر:

إن دخول التغير الاجتماعي على عملية الاختيار الزواجي يعني أن هناك محطات تقليدية للاختيار تميزها مميزات معينة ومحطات معاصرة، تميزها مميزات أخرى، وفيما يلي يتم عرض ذلك بتقسيم التغير إلى مرحلتين:

أ/ الاختيار الزواجي التقليدي (مرحلة ما قبل التغير):

بطبيعة الحال الزواج مسألة لا تخرج عن طقوسيات المجتمع وأعرافه التي تخلع عليه ثوب القداسة والأهمية، ففي المجتمع العربي عموما نجد أن الاختيار الزواجي لطالما اعتبر شأنا عائليا لهذا كان يترتب من قبل الوالدين والأقارب فالاختيار هو من اختصاص الوالدين

[1] – محمد السويدي: "مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1996، ص 88.

حيث ترى فيه مصالح الأسرة وطموحاتها ومفهومها حول الجمال والمال والأخلاق مسترشدة بالتقاليد الموروثة، ولا تعطي للعريسين فرصة اتخاذ القرارات المتعلقة بالزواج"[1].

ولا يختلف الشأن كثيرا في الواقع الجزائري حيث يعد الزواج أهم ما حدث في حياة العائلة الجزائرية التقليدية نظرا لكونه القاعدة الأساسية في تكوين العائلة وتحديدها داخل المجتمع، ومن ذلك جعلت مهمة الشروع فيه واتمامه من المهام الرئيسية المسندة للعائلة بدلا من الأفراد المعنيين بالأمر، الأباء يعتقدون باختيارهم المحكم لزوجة ابنهم أو زوجة ابنتهم في عملية المصاهرة سوف يحتفظون بمهمات كبيرة مع أبنائهم كوجودهم بقربهم والحفاظ على مراكزهم الاجتماعية والاقتصادية.

ومن ذلك يمكن أن نستنتج بأن الأسرة الجزائرية التقليدية كانت عملية اختيارها الزواجي محكم بثلاث محكمات كبرى:

- أن يكون الزواج داخليا: أي أن يتم اختيار الزوج أو الزوجة من داخل الأطر القرابية.
- أن تراعي المصلحة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة في الزواج.
- ضمان استمرار خدمات الابن للعائلة بعد الزواج.

ولربما يرجع سبب وجود هذه المحكمات إلى أن ذلك يضمن للعائلة عديدا من النقاط المفصلية في ذهنية العائلة التقليدي فعلى سبيل المثال الانتقاء الزواجي يضمن ما يلي:

- العلم بأخلاق الفتاة وعذريتها.
- الوالد يشعر بدرجة عالية من الإطمئنان عندما يزوج ابنته باين أخيه أو ابن أخته.
- أنه أكثر ضمانا وتجنبا للطلاق في حالة عدم الإنسجام.
- قلة المهر الذي يطلبه أهل الفتاة.

- تركيز الثروة وعدم بعثرتها في حال الأسرة غنية.

ب/ الاختيار الزواجي العصري (مرحلة ما بعد التغير):

وفيها نعني المرحلة التي تلت جملة التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والاتصالية والقيمية في البناء الاجتماعي الكلي حيث هنا نجد تغير في عملية الاختيار الزواجي التي كما رأينا أنها كانت عملية الاختيار الزواجي عملية والدية محضة لنرى العكس من ذلك فقد ظهرت هناك وسائط حديثة للزواج حيث تغير الفاعلين في عملية الاختيار من الوالدين إلى أصحاب الشأن أنفسهم «الأمر الذي جعل نظام الزواج يعتمد على المثالية الرومانتيكية».

فالشريكين أصبحا هما اللذان يختاران أنفسهما بحيث أصبح أهم معيار للإختيار (الميل العاطفي للطرف الآخر "الحب الرومنسي"، كما أصبح الأفراد يجدون فضاءات بديلة للتعارف، عن الوسط العائلي كالإنتقاء الزواجي عن طريق مواقع الأنترنيت، فهناك مواقع عديدة للتعارف قصد الزواج، حيث يتم تواصل الطرفين عن طريق ذلك الموقع"[1].

ج/ تغير أسلوب الاختيار الزواجي طرق (اختيار الشريك):

لقد تغير أسلوب اختيار الشريك (الزوج) من الأسلوب التقليدي إلى الطريقة الحديثة، إذا كانت في الماضي الأم هي التي تختار الزوجة لابنها أو الأب أو أحد الأقارب وكان الزواج القرابي هو السائد والسكن الأبوي هو المكان الذي يستقر فيه الزوجان، لكن ومع التغير الاجتماعي حلت قيم ومفاهيم إجتماعية بديلة، حيث أصبح الشباب الجزائري لا يطلبون من أهلهم وأقاربهم اختيار زوجاتهم لهم كما كان في السابق، بل أصبح زواجهم يتعلق بهم شخصيا، أكثر مما يتعلق بذويه، وأصبحوا يفضلون الاختيار الشخصي على الأسلوب الوالدي في اختيار زوجاته، وبالنسبة للفتاة قد أصبح الحق في اختيار الشخص الذي تراه مناسبا للزواج، ولن

[1] – أسماء باشيخ: "مؤثرات التغير الاجتماعي والواقع الزواجي بالجزائر يسير نحو الفردانية"، العدد الثالث، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015، ص 134.

تجبر على الزواج ممن لا ترغب فيه لكن في السابق زواجها كان بيد أهلها لكن اليوم تغيرت المعايير والقيم الاجتماعية المتعلقة بالزواج وطرقه"[1].

ومن هنا يتضح لنا إن الاختيار للشريك كان على يد العائلة، قبل خروج المرأة للعمل ولكن لا يعد حتما عند كل العوائل، نشير أنه باختلاط الأجناس الجزائرية واندماجها ضمن نفس المساحة الإيكولوجية تبلورت المفاهيم الطبقية العرقية والاثنية ف"المجتمع الجزائري في العهد الاستعماري هو مجتمع من الخلايا الإثنية تعيش على نفسها ولم يكن المجتمع منقسما بعد إلى طبقات"[2].

إلى أن أصبح كذلك وبدأت الخلافات تتبدى في مضمون العلاقات الأسرية الزواجية الشتات بين الإيجاب والقبول في علاقات الزواج، وبعض المناطق الجزائرية لاتزال تحافظ على الوشائج الأسرية وبالتالي المحافظة على الشخصية الأثنية الرافضة الزواج الخارجي، ورغم التغيرات الاجتماعية التي اقتحمت المجتمع الجزائري مما يثبت بأن الأسرة الجزائرية بقيت محافظة على معتقداتها القرابية ونظام الزواج، متمسكة بأوامر الحسب والنسب والقرابة، خاصة عند العوائل الكبرى ذو الشخصية الاثنية، التي تتميز بالتبذخ الطبقي والمستوى الاقتصادي المرموق تشعر العائلة بلزوم إحادة الإنتاج الثقافي أو الاقتصادي المرموق فتقوم بعملية الضبط الاجتماعي للعلاقات الزواجية مع توسع علاقات التعارف، ويبقى قرار الزواج بإشرافها، اختيار الشريك له معايير دقيقة على الفرد والأسرة عامة التقيد بها على حد السواء حيث يشعر الفرد بالنرجسية للهوية الاثنية.[3]

---

[1] – إحسان محمد الحسن: "علم اجتماع المرأة دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 64.

[2] – عبد القادر جغلول: "تاريخ الجزائر الحديث – دراسة سوسيولوجية"، دار الحديثة لبنان (بيروت)، بالتعاون مع المطبوعات الجامعية بالجزائر، الطبعة الثالثة 1983، ص–ص (26، 29).

[3] – Hocine FSIAN: "Identité féminine Identité masculine : à propos des relations hommes femmes en Algérie", Thèse de doctorat d'état, Université d'Oran, Année universitaire (2005, 2006), p–p (103, 106).

وفي ضوء ما سبق يمكن تفسير ظاهرة التغير الاجتماعي والإختيار الزواجي أن هناك العديد من التغيرات التي حدثت في طبيعة العلاقات الاجتماعية، ويفسر أيضا أن نمط الحياة قد أصابع نوع من التغير، أي ثقافة وعلاقات الأفراد قد اختلفت عما كانت عليه سابقا، وعلى ذلك فإن ما حدث من تغيرات طرأت على أساليب اختيار شريك الحياة والمواصفات التي يجب توافرها في كلا طرفي الارتباط، والعادات والتقاليد المرتبطة بمراحل اتمام الزواج حتى طبيعة العلاقات الاجتماعية كل ذلك جعل نمط الحياة أعقد وأصعب في مسألة الزواج والاختيار الزواجي"[1].

إن الاختيار الزواجي في العصر الحالي عرف جملة من التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية والقيمية في البناء الاجتماعي الكلي، فبعدما كانت عملية اختيار الشريك عملية والدية محضة أصبحت عملية فردية حرة، فالفرد حر في اختيار شريك حياته لكن عليه أن يتحمل مسؤولية وعواقب إختياراته والنتائج المترتبة عنه، فالشريكان أصبحا هما اللذان يختران نفسيهما واصبح أهم معيار للاختيار هي تلك المصالح الشخصية التي تميز فرد عن أخر، وعليه فالاختيار شخصي براغماتي.

2 – 3 الشخصية الفردية وأثرها على التغير في العلاقات الزواجية:

إن الحياة الاجتماعية في ظل المدن الحضرية تكتسي طابعا معقدا ومن أهم ميزاته ظهور ظاهرة الفردية الناتجة عن تشابك العلاقات الاجتماعية وتوترها في هذا المجتمع الحديث، بسبب الغموض الذي أصبح يميز تضارب القيم والمعايير والاتجاهات وغيرها من المكونات النفسية والاجتماعية والعناصر الثقافية التي تنظم الحياة والممارسات الاجتماعية والتناقضات المؤدية إلى صراع الحاجات والأدوار وغيرها من الأفكار التي ساهمت بشكل أو بآخر في ابتعاد الفرد عن الجو العائلي. وميله إلى التجديد وتبني الأفكار الجديدة في جوانب من حياته،

[1] – ولاء عصام عبد الحميد الشرع: "التراث النظري للتغير الثقافي وعلاقته بالاختيار الزواجي في المجتمع المصري"، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية ،العدد الثالث، جامعة حلوان، أكتوبر 2020، ص 129.
نقلا عن رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلة من إعداد الطالبة قرطي فائزة: "الزوجان والعلاقات الأسرية" جامعة وهران كلية العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع 2016، ص40.

التي تعكسها التغيرات التي طرأت على الإتجاهات والآراء والممارسات الاجتماعية محاولة لإحداث الانسجام والتكيف والتوافقات في المرغوبة جوانب حياته الزواجية منها والأسرية والاجتماعية مما جعل عملية الإتصال تأخذ أبعادا جديدة في أهدافها ودرجاتها ومستويات عمقها[1].

فتحول طابع العلاقات داخل الأسرة هو مدى سيطرة الطابع الفردي على الحياة الاجتماعية ونمو الشخصية الفردية كما يرجع هذا التطور إلى الاكتشاف الهام الذي أبرز لنا بوضوح أنه من الصعب في ظروف الحياة الحديثة إفظاع تلك العلاقات الأسرية للتنظيم، والتحديد القانوني فهي إما تخضع للتحاليل على القانون بسهولة أو أن أطراف العلاقة لا يهتمون بفرش حقوقهم القانونية على الجرف الآخر والظاهرة العامة على أي حال أننا لم نعد نستطيع أن تدخل القوانين في صياغة كثير من أمور حياتنا الشخصية، على خلاف الوضع في الماضي البعيد حيث كان التراث الاجتماعي (ممثلا في القواعد الدينية أو العرقية أو غيرها) يتدخل إلى تحديد أدق تفاصيل السلوك الشخصي للفرد، خاصة على مستوى العلاقات الأسرية علاقة (الزوج مع الزوجة) ومع والديه ومع أبنائه، وبين الأبناء وبعضهم.[2]

ومن نتائج التغير على الأسرة ظهور النزعة الفردية، ومؤدى ذلك إلى الحراك الجغرافي الواسع نحو مراكز العمل الصناعية، فتحولت التزامات العامل نحو أسرته الصغيرة نظرا لبعده عن أسرته الممتدة (أسرة القرابة الممتدة)، فأخذ العامل يعتمد على عمله، وما يوفره من أجر فبرزت النزعة الفردية لديه ولا شك أن هناك عوامل أخرى أدت إلى هذه النزعة كانتشار التعليم والديموقراطية، لقد غيرت الصناعة البيئة المادية للأسرة ابتداءا من المسكن من حيث الموقع والحجم وما يحتويه من وسائل للراحة وتنوعها وانتهاء بالدخول المادي للأفراد، كل ذلك عمل على ظهور النزعة الفردية بوجه عام، وفي ظل هذه التغيرات العامة أخذت القيادة التقليدية

[1] – يمينة غسيري، مرجع سابق، ص 157.

[2] – مهدي محمد القصاص (2008)، علم الاجتماع العائلي، كلية الآداب، جامعة المنصورة تم استرجاعها 18 ماي 2020. http://www.mahdyelkassas.name.eg/boks/Family.doc

للأسرة الممتدة بالتقلص، فلم يعد لها دور يذكر في المسائل الاجتماعية كالزواج حيث يعتمد في ذلك على عمله، وبالتالي لا تظهر حاجته المادية لكبار السن من أسرته التقليدية، او حتى مشورتهم مما يعكس ظهور النزعة الفردية في نهاية الأمر.[1]

2 – 4 العلاقة الزواجية والتغير الاجتماعي:

تعتبر العائلة إحدى أهم المؤسسات الاجتماعية، حيث تحقق الإحتياجات المادية والعاطفية الأساسية وتلعب دورا رئيسيا في دمج الأفراد في المجتمع على الرغم من استمرار الأسر في أداء هذه الأدوار إلا أنها شهدت كمؤسسة اجتماعية تغيرات كبيرة في السنوات الأخيرة. في هذه الفترة شهدنا تغيرات كثيرة في حالة الأسرة، فالدخول إلى حياة الزوجية أصبح أكثر فأكثر في وقت متأخر، فإن عدد الأزواج الجدد في السنة آخذة في الإنخفاض في حيث أن عدد الأزواج الذين يفضلون الزواج بموجب نظام الميثاق التضامن المدني أخذ في الازدياد في العالم الحر، فضلا عن انخفاض معدلات الخصوبة في العديد من البلدان، تظهر أيضا أن العائلات المعاصرة آخذة في التغير، وبالتالي تظهر تكوينات عائلية جديدة ومن المهم ملاحظة أن هذه التحولات الديمغرافية لم تحدث في نفس الوقت أو بنفس الدرجة في جميع البلدان الصناعية هذه التغيرات في بنية الأسرة متداخلة وعميقة في المجتمعات المعاصرة بما في ذلك من أهمها زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، مما أدى إلى تغير دورهم في مجال العلاقات الزوجية وأظهر الحاجة إلى التوفيق بين الزوج والزوجة –وهي مشكلة لا تزال تظهر للباحثين –،حيث إن مسألة التوفيق، إذ لم تكن جديدة بأي حال من الأحوال فهي مازالت بعيدة عن الحل، فلا تزال أوجه عدم المساواة بين الجنسيات قائمة في هذا المجال، على الرغم من ذلك زاد الرجال من مشاركتهم في الأعمال المنزلية وقضاء وقتا أطول مع أطفالهم أكثر من ذي قبل.

[1] – سليمة حمودة، "التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وانعكاساتها على السلعة الوالدية كما يدركها الأبناء في الأسرة الجزائرية"، دكتوراه تخصص، علم النفس الاجتماعي، بسكرة (الجزائر)، 2014، ص 89.

فالروابط بين التغير الاجتماعي والأسرة معقد وغالبا ما تدخل في العلاقات الديالكتيكية، فدخول المرأة لسوق العمل زادت من تعقيد العلاقة بين الأسرة والعمل، حيث أصبحت الالتزامات تقع على المرأة أكثر مما سبق، وفي كثير من الأحيان يجب أن تعتمد أيضا على الرجال في المهام التقليدية التي كانت على عاتقها وهذا التغيير في الخلية الأساسية المجتمع تؤثر تأثيرا ذاتيا على التغير الاجتماعي"[1].

تكاد تجمع الكثير من الكتابات السوسيولوجية الحديثة على أن علماء الاجتماع يفتقدون نظرية شاملة متكاملة في التغير الاجتماعي، وقد نكون أكثر دقة إذا ما قلنا أن علماء الاجتماع في دراستهم للتغير لا يعانون من قلة النظريات، بل يعانون من كثرتها وتعددها وليس هناك مشكلة اجتماعية كمشكلة التغير الاجتماعي استطاعت أن تسهم في ظهور نظريات كبرى تحاول تفسير كل جوانب الحياة الاجتماعية بالرجوع إلى فكرة أساسية.

ولا تزال هذه القضية إحدى القضايا دائمة الحضور في الجدول السوسيولوجي، مع تغير أشكال طرحها، ومسلماتها ومحاولة الاقتراب منها، وبؤر التركيز فيها، ما يؤكد بأننا بصدد كم هائل من التراث النظري الذي يحاول إمكانية مقاربة اشكاليات التغير الاجتماعي"[2]

2 – 5 تحول نظام العلاقات الزواجية والرؤية القيمة الجديدة للزواج:

يولي المجتمع الجزائري اهتماما كثيرا للزواج باعتباره نظام اجتماعي مؤسسي وسبب في استقرار الرجل والمرأة نفسيا وعاطفيا واجتماعيا، فهو يشبع ميول الإنسان في تكوين أسرة، كما أنه يشبع غرائزه الجنسية ويعتبر حقا لكل إنسان ويترتب عليه حقوق وواجبات بين أفراد الأسر، فعرف الزواج حسب نظر "الهواري عدى "مظاهر جديدة تبدأ بربط علاقات صداقة بين الإناث والذكور مخالفون بذلك التعاليم الدينية التي لا تسمح بمثل هذه العلاقات والتقاليد الاجتماعية

[1] – Marta Dominguez-Folgueras, Laurent Lesnard: "Familles et changement social", Presses Universitaires de France, 2018/2 (Vol. 68), p-p (297, 298).

[2] – هاني بهاء الدين: "التغير الاجتماعي نحو إطار سوسيولوجي ملائم للفهم": نقلا عن كتاب، سمية سعال: "التغير الاجتماعي في الوطن العربي"، ط1، إصدارات مركز البحث في العلوم الاسلامية والحضارة، الأغواط – الجزائر، 13 جويلية 2018، ص 10.

التي تنبذ من يقوم بذلك وهذا حكم لا يمكن تعميمه على كل مكونات المجتمع بينما هو مظهر من مظاهر التحول التي أصبحت تزاحم التقاليد والأعراف في مجال الزواج والتي يرجع مصدرها إلى محتوى برامج التسلية والترفيه ومشاهدة القنوات الأجنبية إذ أدى ذلك إلى عمليات التقليد في غياب كلي للقيم والمبادئ والرقابة الأسرية والاجتماعية لهذه العلاقات التي قد تنتهي بالزواج أو بعلاقات غير شرعية أو تشويه الصورة الاجتماعية للمعنى على أقل تقدير أو حتى تأخر أو عدم الزواج وتكون هذه العلاقة بين الجنسين من الحي نفسه أو داخل أماكن للعمل والدراسة كمظهر يفضل فيه الفرد التعرف على الفتاة خارج محيط العائلة مما قد يزعج الأمة التي ترى في الفتاة المختارة أنها ستأخذ منها ابنها"[1].

وعليه فالمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العربية تغير لديه مفهوم الزواج وأصبح عبارة عن تقليد للثقافات الغربية، خصوصا مع تراجع الزواج الداخلي وهذا ما نجده في المجتمع الخنشلي حيث شهد تحولات في نظام الزواج فقد كانت الأسر الممتدة تضم مجموعة من الأسر الزواجية وتنقل بذلك العادات والتقاليد المتعلقة بالزواج والتي كانت تضع قيودا على اختيار الشريك، وأصبح المجتمع الخنشلي متأثرا بالتحولات ومنها مسألة الزواج، حرية الاختيار، فأصبح الفرد حرا في اختياره لشريك حياته حرية الاختيار لكن يجب أن يتحمل عواقب ونتائج الزواج. وما نلاحظه في مجتمعنا الخنشلي اليوم انتشار الزواج الخارجي الذي ارتبط بمفاهيم جديدة (الحب الرومانتيكي والعاطفة) مما قلص من القيم القديمة الزوج.

إذا تأملنا الواقع المعاش نجد أن منظومة القيم نحو الوسط الحضري في المجتمع الجزائري تشهد حركة تغيرية كبرى حيث هناك نزعة توفيقية وتقوم بالتنظير مع الاحتفاظ بالأصالة ومحاولة العمل على الأخذ بالأساليب الجديدة للحياة دون الذهاب إلى الصراع وهناك من يقوم

[1] – شهرزاد بوتي، رابح ريحاب: "التحولات الاجتماعية ومظاهر التغير في المجتمع الجزائري –دراسة سوسيو أنثروبولوجية على مدينة ورقلة"، المجلد01/12، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2020، ص172.

بالثورة على الماضي وفق قيمه وتقاليده، وانتهاج التحديث فيه تحديث القيم تماشيا مع الغرب المتطور.

والنظام الزواج كغيره من الأنظمة الاجتماعية التي تحكمها المعايير وقيم إجتماعية وثقافية، يدخل هو الآخر ضمن التحولات والتطورات الاجتماعية التي تصيب المجتمع ومن هنا فقد عرف تغيرات مختلفة كبقية البنيات الأخرى خاصة في الوسط الجهوي.

ونحن إذا حاولنا تتبع هذه القضية في المجتمع الجزائري لوجدنا أن طبيعة العائلات القديمة محكمة بمنظومة قيمة صارمة حيث كان الرجل أو الزوج يتمتع بمكانة عليا بينما كانت المرأة أو الزوجة أقل منه مكانة فما عليها إلا الخضوع والتبعية له لأن المجتمع ذو علاقات ذكورية، إلا أنه كما سبقت الاشارة أن التغير يحدث في كل زمان ومكان وبالتالي النظرة للزواج تغيرت لتصبح علاقة قانونية تحدد حقوق وواجبات كلا الزوجين ليصبح الزواج قائم على الزواج بين الجنسين.

هذا التغير في نمط الزواج من الطابع التسلطي في الأسرة الأبوية الممتدة إلى الشكل الاختياري في العائلة النووية صاحبه تغير في القيم التي تتحكم في أسلوب الاختيار وإتجاهاته حيث زيادة إلى القانون والعرف وسلطة الأسرة التي توجه الزواج، ظهرت قيم جديدة فرضت نفسها في الوسط الحضري كعاطفة الحب والتفاهم والتوافق ... إلخ"

ووكل هذه الأمور جاءت نتيجة انفتاح المجتمع الجزائري على العالم الخارجي وعوامل التصنيع والنمو الاقتصادي وانتشار التعليم والعمل والتوسيع في شبكة المواصلات وانتشار وسائل الإعلام بمختلف أشكاله مما سهل الإختلاط بين الجنسين"[1].

[1] – Sophie Ferchiou : "Hasab wa Nasab, parenté, alliance et patrimoine en Tunisie", Paris, ed CWRS, 1992, p 306.

نقلا عن مذكرة أونيسة مرنيس: "الزواج بين الأقارب في الوسط الحضري بين التقليد والتغير –دراسة ميدانية بمدينة–عنابة–"، رسالة الماجستار، علم اجتماع الثقافة والتحولات البنيوية، (2006/2005)، ص 106.

ومن هذا المنطلق نستنتج أن الرؤية القيمية الجديدة لنظام الزواج تخضع إلى جملة من التغيرات الاجتماعية والثقافية التي شهدها المجتمع الجزائري، وهذا ما ساعد على ظهور قيم جديدة وتلاشي القيم القديمة ومنه تراجع فاعلية المنظومة القيمية التقليدية وهذا كله راجع إلى عمليات التحديث وحركة التصنيع وهذا ما ينطبق على المجتمع الخنشلي اليوم.

3 – تغير الأدوار الزواجية وصراع الأدوار:

3 – 1 تغير الأدوار الزواجية:

الدور مصطلح علائقي لأن المرء يؤدي دورا في مواجهة دور شخصي آخر مرتبط بوضع مضاد، والدور الاجتماعي هو المتوقع من وضع اجتماعي محدد، ويشير الوضع position إلى مكانة الفرد في الجماعة، ويتحدد سلوك الفرد في ضوء توقعات الآخرين منه، وهذه تتأثر بفهم الفرد في الحقوق والواجبات المرتبطة بالوضع الاجتماعي، وعادة ما يكون للفرد أكثر من دور واحد داخل النظام المجتمعي الذي ينتمي إليه، فالأب والابن والأم والمدرسة كلها أدوار اجتماعية تتطلب من شاغليها أن يلتزموا بأساليب سلوكية معينة يحددها لهم المجتمع".[1]

كما يشير الدور إلى مجموعة الأساليب المعتادة في عمل أشياء معينة أو إنجاز وظائف محددة في موقف اجتماعي معين فهو يرتبط مع مفهوم المركز عبر تعريفه على أنه مجموعة من أنماط السلوك المتعارف عليها والمصاحبة لمركز محدد، ومن هنا يشير المركز الاجتماعي إلى الوضع يشغله الشخص أو جماعة من الأشخاص داخل جماعتهم"[2].

والدور الزواجي هو نمط من المعايير السلوكية تحدد وظيفة الفرد الاجتماعي كزوج أو زوجة، وتعتبر المرونة الزواجية بعدا أساسيا من أبعاد الدور الزواجي الذي يتمثل في سهولة

[1] – مديحة أحمد عبادة: "علم الاجتماع العائلي المعاصر قراءات في قضايا الأسرة في عصر العولمة"، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2011، ص–ص (36، 37).

[2] – عز الدين بشقة: "الجندر والعبور الوظيفي إشكاليات الجيل الانتقالي خلال مرحلة التغير الاجتماعي"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد08، العدد 01، (2019)، جامعة باتنة، الجزائر، ص37.

التكيف مع مصدر كسب الرزق والمحافظة على الأسرة والمساندة الانفعالية لطرفي العلاقة وتنشئة الأبناء وترتبط المرونة الزواجية لكل من الزوجين بدور الطرف الآخر في تفاعل وتكامل، ويحكم هذه العملية ما يسمى (توقع الدور) خاصة من حيث الحقوق والواجبات وسلوك الفرد الذي يتوقعه الطرف الآخر".[1]

وتشير سناء الخولي 2008 بأن الدور (Rde position) يتحدد بناءا على المعايير التي يعتنقها الأفراد فكل من الزوجين يدخلان في العلاقة الجديدة بأفكار مسبقة عن كيف يجيب أن يكون هو أو تكون هي كزوج أو كزوجة وهذا يشمل على مظهرين هما:

- اتجاه معين عن وضع الشريك النسبي أو مركزه في التنظيم الجديد
- اتجاه نحو تجديد (الفعل) أو دور الفرد وما يجب أن يفعل باعتباره عضوا في أسرة"[2].

ما تجدر الإشارة إليه أن الأدوار الزواجية عرفت بعض التغير وخاصة في الدول العربية وهذا ما ينطبق على الجزائر كدولة عربية فأصبح هناك نوع من عدم الوضوح في أدوار كلا الزوجين والذي يرجع إلى العديد من الأسباب من أهمها خروج المرأة إلى العمل وموجة التحرر التي تعرفها المرأة والتي تنادي بالمساواة مع الرجل هذه الموجة التي ظلت المرأة عن أدوارها وأخرجتها من ثوبها الأنثوي وأدخلتها في صراع الند مع الرجل الذي هو أساس سندها وراعيها هذا الصراع نلمسه في صراع الأدوار لكليهما والذي ينعكس سلبا على الاستقرار الأسري وينبئ بفشل العلاقة الزواجية ككل.

وترى منى الصواف وفتيحة الجلبي (2006) "بأنه إلى عهد قرين وفي معظم القرى والأرياف العربية كان دور كل من الزوج والزوجة واضح، فالزوج يعمل لكسب لقمة العيش لزوجته وأبنائه، والزوجة مكانها البيت تقوم على تنظيفه وترتيبه وتهيئته لراحة زوجها، ومهمتها

[1] – عواطف حسين صالح،" المرونة الزواجية وعلاقتها بالحاجات الانفعالية والاكتئاب لدى المتزوجين من الجنسين"، مجلة كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2004، ص 03.

[2] – سناء الخولي: "الأسرة والحياة العائلية"، مرجع سابق، ص 216.

الأساسية تربية الأولاد وهكذا يعرف كل من الزوجين سلفا أدواره، ووضوح هذه الأعمال يقلل من مشكلات اضطراب العلاقة الزواجية أما غي عهدنا فلقد دخلت المرأة ميدان العمل وكسب الرزق الذي لم يعد حكرا على الزوج وحده ،كما أن مسؤولية تربية الأولاد لم تعد من اختصاص الزوجة فقط وأصبح من الضروري أن يخصص الأب قدرا أكبر من الوقت لأولاد، كما أصبح اجتماع الزوج بالزوجة أكثر، وأصبح السفر من الإجازات مع العائلة شيئا طبيعيا، وكل هذا زاد من احتمالات الاحتكاك بين الزوجين وكل ما زاد ذلك زاد معه اختلاف وجهات النظر والتصادم".[1]

أما "يوريكوف" (2006) فإنه يرى أن النظام الأبوي قد اندثر وظهر وحده في النظام الأبوي– وهو نوع جديد كليا من تنظيم المجتمع، تنظيم جديد لجميع علاقات الرجل والمرأة، أثر بشكل واضح على أدوارها، غير بدوره جذريا على أوضاعها الاستراتيجية في المجتمع والأسرة بعد أن حل محل تبعية المرأة الاقتصادية والاجتماعية وهي التبعية التي ترتبط المرأة بأوثق الخيوط علاقات أكثر تعقيدا من الحرية الاستقلالية المتبادلة.[2]

أ/ دور الزوج:

كان الذكر في الأسرة التقليدية، الأب والزوج، هو رئيس الأسرة الذي يعيل أسرته اقتصاديا ويمثلها في المجتمع، وهو الذي يعلمه ليكسب لقمة العيش، لذلك فهو الشريك المسيطر وصاحب الكلمة العليا، وقد كان هذا النمط التقليدي للزوج مسايرا للمعنى المقدس للزوج الذي يركز السلطة في يد الرجل، ونقرأ ذلك في قوله تعالى: ﴿**الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ**﴾[3]. حيث بينت السورة الدرجة التي جعلها الله للرجال بهد أن سوى بينهم في الحقوق والواجبات، ثم طرأ تغير على دور الزوج منذ القرن

[1] – منى الصواف وفتيحة حلبي: " الصحة النفسية للمرأة العربية"، دط، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2006، ص56.

[2] – يوري ريكوف: "الحب والأسرة عبر العصور"، تعريب نزار عيون السود، ط1، دار كنعان، 2006، ص163.

[3] – سورة النساء، الآية 34.

التاسع عشر، فهو لم يعد أوتوقراطيا ولكنه أصبح شريكا في الحياة الأسرية، وفي الوقت الحاضر أصبحت تسير كثير من المجتمعات. نمو نمط المساواة في الحياة الأسرية إلا أن كل الجماعات لا تتحرك نحو هذه الغاية بنفس العمل والنتيجة هي أنه بينما يبني كثير من الرجال الدور الجديد للزوج والأب فإن رجال آخرين يحتفظون بأدوار الرجال التقليدية"[1].

ومن ثم فإن التعميمات التي سوف نستعرضها الآن ليست مطبقة عالميا، ولكنها موجودة حاليا خاصة في المجتمعات المتقدمة ويتزايد ظهورها وانتشارها في المجتمعات الأخرى بمرور الوقت.

وعلى الرغم من التغيرات الاجتماعية مازال متوقعا من الذكر أن يكون العائل الأول لأسرته، وكثيرا ما نرى الزوجات يطلبن الطلاق من منطلق أن يتبلور في ثورته النهائية وبالنسبة لدور الرجل كأب فإنه يعد في الوقت الحاضر مجرب أب بيولوجي وعائل لأطفاله وفارض للنظام والانضباط عليهم فكثير من الآباء اليوم يشاركون أطفالهم حياتهم، ويحاولون فهم مشاعرهم والتعاطف معها، كما يلعبون دورا هاما في تربيتهم ورعايتهم، وفي بعض الأحيان يلتحق أحدهم للدراسة ليعدوا أنفسهم لكي يكونوا آباء صالحين"[2].

وتشير حنيفة صالحي (2009) إلى أسابا تقليص دور الزوج في الأسرة العربية المعاصرة ونذكر منها:

- تداعيات آثار العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الهياكل التنظيمية للمؤسسات الاقتصادية مما أفض إلى بطالة بنيوية وتحديدا بين الرجال
- المقاومة الشديدة من طرف الرجال، وبعض الهيئات للحركات النسائية التي حاولت فضح هذه الممارسات غير الطبيعية.

[1] – دار مديحة أحمد عبادة: "علم الاجتماع العائلي المعاصر – براءات في قضايا الأسرة في عصر العولمة"، مرجع سابق، ص 201.

[2] – سناء الخولي: "الزواج والعلاقات الأسرية"، مرجع سابق، ص 80.

● تداعيات العولمة الثقافية واختراق – المجال الأسري الخاص– بحيث أن المكانة الجديدة التي وصلت إليها المرأة لم تسلب الرجل فقط دور الإعالة بل سلبته أيضا سلطة الحماية – للمرأة – وفتح المجال للحديث عن مشاكل ختان البنات والممارسات الجنسية العنيفة وإحداث تغيرات قانونية تمس المرأة مثل تغيرات في قوانين الشخصية والأسرة.[1]

ويرى "كمال مرسي" (1995) أن هناك شروط يجب توافرها في الزوج حتى يكون كفؤا في أداء أدواره وهي:

- ✓ القدرة على القيام بمسؤوليات القوامة في الأسرة في الرعاية والانفاق، وتعريف أمورها في حدود شرع الله.
- ✓ القدرة على العدل بين زوجاته إذا عدد، والعدل بين واجباته نحو زوجته وحقوقه عليها.
- ✓ القدرة على الإنجاب والأبوة وتقبل دوره في تربية الأطفال والقدرة على لعب دور الأم عند الضرورة دون الخلل بدور الأب.
- ✓ المهارة في أداء الأعمال المنزلية، وتقبل دوره في رعاية شؤون الأسرة.
- ✓ القدرة على القيام بواجباته الزوجية والالتزام بدوره الذكوري فيكون بأحسن صورة كلما رأته زوجته، قادرا على حمايتها ورعايتها هي وأولادها.
- ✓ وجود دخل من عمل أو تجارة أو ممتلكات، ينفق منها على أسرته مع حسن التدبير والتصرف، بما يوفر لزوجته وأبنائه حاجات معيشتهم، ويرفع مكانتهم في الحياة".[2]

مركز الأب في الأسرة ووظائفه:

كان الأب السيد المطاع الذي لا يستطيع أحد من أعضاء الأسرة أن يخالف له أمرا، فهو الذي يوزع العمل بين أفراد أسرته ويتولى الإشراف على التنفيذ في الحقل، وهو الذي يقرر ما يصلح لهم وعلى ضوء علاقاته بالآخرين يحدد لهم المجال الذي يمكنهم أن يتعاملوا في حدود

[1] – حنيفة صالحي بن الشريف: "اضطراب التواصل بين الزوجين وتأثيره على أداء الزوجة الجامعية بدورها الأمومي"، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص–ص (83، 84).

[2] – كمال إبراهيم مرسي، مرجع سابق، ص –ص (148، 149).

مع الآخرين، وهو الذي كان يختار الزوجة لابنه(في غالب الأحيان) ويختار الزوج لابنته (أي يوافق عليه أو لا يوافق)، وهو الذي يقرر ما يزرع من المحاصيل ويتولى مسؤولية تخزينها والتصرف فيها ويتولى الإنفاق عل البيت وشراء ما يحتاجه أفراد الأسرة، فهو باختصار الحاكم المطلق والسيد الذي لا ينازعه أحد سلطته، وتبقى هذه السلطة ممتدة على أولاده بعد زواجهم حيث يسكن الأبناء (الذكور) في نفس المسكن مشكلين ما يسمى الأسرة الممتدة وتتجاوز سلطة الأب أبناءه إلى زوجاتهم اللاتي يصبحن بمثابة البنات للأب يكون في هذه المرحلة قد دخل مرحلة الكهولة أو الشيخوخة، أما بناته فيصبحن خارج سلطته بعد الزواج حيث يقعن تحت سلطة آباء أزواجهن، ولكن ليس معنى هذا أن البنات بعد الزواج يقطعن كل صلة لهن بأسرتهم الأولى (أسرة الأب والأم)، بل تبقى هناك روابط قوية بينهن وبين أهلهن، حيث يقمن بزيارتهم كما يقومون هم بذلك، مع تقديم الهدايا وابداء أنواع الكرم والتقدير لهم وللأسر الأزواج بتقديم الذبائح والاختفاء بالأصهار بكثير من التودد والترحيب.[1]

وبذلك نستطيع أن نخرج بنتيجة هي أن الأب كان المظلة التي يستظل بها كل أعضاء الأسرة وهو الرئيس والموجه وصاحب الكلمة الفاصلة في كل ما يتعلق بمصير أي فرد منهم، أما علاقة الأبناء الذكور ببعضهم ومع والديهم بالمقابل، فقد كانت علاقة مبنية على الطاعة التامة والامتثال للأمر الذي يصدر عن الوالد وقبوله دون مناقشة احتراما له، وقد يسمح للأبناء بإبداء الرأي في بعض الأمور، ولكن الكلمة الأخيرة كانت دائما للوالد لا للأبناء او لغيرهم.

تغير مكانة الأب داخل الأسرة الجزائرية:

يحتل الأب في الأسرة الجزائرية مكانة مادية وروحية لا تطالها أي سلطة أخرى، فهو يحرص، على تماسك الأسرة وينظم الجماعة المنزلية وما كان يميز سلطة الأب التقليدية هو ممارسة إذن كل الحقوق والواجبات نحو زوجته وكل من يعيش تحت مسؤوليته، فهو صاحب

[1] – حسن عبد الرزاق منصور: "الحضارة الحديثة والعلاقات الإنسانية في مجتمع الريف"، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، عمان– الأردن، 2018، ص–ص (160، 161).

القرار بخصوص كل ما يتعلق بأمور الأسرة من زواج وطلاق وإرث وبيع وشراء، وهو صاحب الملكية العائلية والخضوع إلى السلطة الأبوية والارتباط بالنسب الأبوي، والإلتزام بالتضامن الذي يخلقه هذا الارتباط فكلها خصائص لرسم ملامح الأسرة الأبوية التقليدية.[1]

أما اليوم وفي ظل الأوضاع الأسرية المعاصرة حاصة الأسرة الحضرية التي تغلب عليها طابع المنافسة والتصنيع والحضرية، وفقدانها للعديد من ادوارها الوظيفية، فقط أصبح مفهوم الرجل الزوج الحقيقي يواجه في الوقت نفسه متطلبات الرجولة التقليدية المعاصرة معا، ويشكل الإلتزام والرضا بهذه المتطلبات مشكلة له فهو لا يستطيع القيام بدورين مختلفين في الوقت نفسه، فكيف يمكن أن يكون تقليديا، طاعته واجبة ومفروضة، وكلمته مسموعة، ومعاصرا يتماشى مع مبادئ وقيم المساواة والديمقراطية في اتخاذ القرارات والتسامح بعمل الزوجة في الوقت ذاته، خاصة أنه كان رب الأسرة وحاكمها وقاضيها ومربيها، ويشرف على إدارة شؤونها الاقتصادية فكيف يمكن له الاحتفاظ بهذه المكانة التقليدية بعد انتقال معظم الوظائف الأسرية إلى هيئات اجتماعية متعددة، وأصبح لكل عضو في الأسرة وظيفة ومركز يشغله"[2].

عوامل تغير النظام الأبوي داخل الأسرة الجزائرية:

[1] – Lahouari Addi: "Les mutations de la société algérienne: famille et lien social dans l'Algérie contemporaine", Editions La Découverte, Paris, 1999, p 43.

[2] – نخبة من المتخصصين: "علم الاجتماع الأسري"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008، ص – ص (440، 441).

هناك عدة عوامل أدت إلى تغير نظام السلطة الأبوية داخل الأسرة الجزائرية ومن هذه العوامل نذكر:[1]

- خروج العديد من وظائف العائلة نطاقها وقيام مؤسسات اخرى بهذه الوظائف.
- تفكك العائلات إلى أسر نووية.
- تأثير النموذج الأسري العربي.

❖ **خروج العديد من وظائف العائلة عن نطاقها وقيام مؤسسات أخرى بها:** نزعت المؤسسات الحديثة الكثير من وظائفها، فأصبح التعليم من اختصاص المدارس والمعاهد، وأصبح الأمن والحماية الاجتماعية من اختصاص مؤسسة الشرطة، والجيش والضمان الاجتماعي ودور الرعاية الاجتماعية وأصبحت الوظيفة الاقتصادية من اختصاص مصانع ومقاولات ضخمة، تقوم بعملية الإنتاج وتقدم خدمات.

❖ **تفكك العائلات إلى أسر نووية:** إن تفكك العوائل إلى أسر صغيرة نووية تقتصر على الزوج والزوجة وأولادهما وتسمن منزل مستقل، ونفي قاعدة السكن مع أهل الزوج، أي أن المرأة عندما تتزوج وتغادر بيت أهلها تستقر في بيت أهل زوجها، مما يعني ٠ملة من العلاقات المتبادلة بين الإبن المتزوج وأهل البيت، وكذلك مجموعة من الواجبات يجب على الزوج أداءها لأهل الزوج وخاصة لأبويه فسكن الزوجين وأطفالهما تحت سقف بيت مستقل عن إقامة أهلها يشكل عاملا من عوامل ضعف سلطة ونفوذ العائلة الأبوية.

❖ **خروج المرأة للعمل:** مكن التعليم المرأة من اكتساب المهارات والخبرات اللازمة لولوج عالم الشغل والتمتع بدخل وظيفي مستقل، وسواء جاء خروج المرأة إلى ميدان العمل كنتيجة لعدم كفاية مرتب الزوج أو غير ذلك من الأسباب، فإنه يسمح لها بالمشاركة في نفقات الأسرة ويدعم حظوظها في صنع القرار.

[1] – دحماني سليمان، "ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية –العلاقات–"، رسالة الماجستار في الأنثروبولوجيا، جامعة تلمسان، 2006، ص–ص (87، 88).

ب/ دور الزوجة:

الأسرة ككيان اجتماعي عبارة عن بناء من العلاقات بين العناصر المكونة لها، فالأسرة تتكون من الأزواج (الأب والام) والآباء والأبناء والأحفاد، لكل كيلن اجتماعي مجموعة من المراكز والأدوار، وتنجز الأدوار عن طريق الأعضاء المكونة لهذا الكيان.

والمرأة كعضو هام من أركان الأسرة لها دور حيوي ترتكز عليه أهم وظائف الاسرة، وغم هذا فاختيار المرأة لدورها في الحياة أصبح معقدا إلى حد كبير، وذلك لتعرضها لضغوط قوى عديدة، فهي من ناحية تخضع لضغوط التقاليد والطبيعة البيولوجية التي تدفعها في اتجاه الأعمال المنزلية والأمومة ومن ناحية أخرى الفرص التي أصبحت متاحة أمامها في عالم العمل والأجور، ومن الملاحظ أن المرأة كانت تعمل الآن في المجتمعات الحضرية والصناعية لتسهم في الإنعاش الاقتصادي للأسرة، فالمرأة إذن تعمل دائما، ولكن عملها يختلف باختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها."[1]

إن اختيار المرأة لدورها في الحياة أصبح معقدا إلى حد كبيير، وذلك لتعرضها بضغوط قوى عديدة، فهي من ناحية تخضع لضغط التقاليد والطبيعة البيولوجية التي تدفعها في اتجاه الأعمال المنزلية والأمومة، ومن ناحية أخرى الفرص التي أصبحت متاحة أمامها في عالم الوظيفة والعمل والأجر، ويواجه اختيار المرأة بالعقبات نتيجة لأربعة عوامل: الزواج، والأعمال المنزلية، وإنجاب الأطفال وتربيتهم، والوظيفة. ويمكن النظر إلى هذه العوامل منفصلة، فالمرأة يمكن أن تتزوج دون ان تقوم بالأعمال المنزلية، كما أن ظهور وسائل منع الحمل الجديدة يتيح لها أن تتزوج وتنجب إلا أرادت، كما يمكنها أن يكون لها منزل دون أن تتزوج، وكذلك الوظيفة يمكن أن ترتبط ببقية العوامل بطرق عديدة، والعامل الوحيد والذي لا يلقى قبولا اجتماعيا هو أن تكون المرأة أما دون أن تتزوج، ولقد أصبحت المرأة المعاصرة تواجه عدد اكبر من المتغيرات بالمقارنة بتلك التي كانت تواجهها المرأة في الماضي، وبالتالي أصبح اختيارها للأدوار التي

[1] – مديحة أحمد عبادة: "علم الاجتماع العائلي المعاصر"، نفس المرجع، ص 44.

تقوم بها أكثر تعقيدا ويلاحظ أن الزوجة في الماضي كانت قادرة على إنتاج العديد من السلع التي تستخدمها الأسرة، وقد تحول هذا الدور الإنتاجي في الوقت الحالي إلى دور استهلاكي ولذلك يتوقع منها أن تجيد فن الشراء، إلا أن هذا التحول في هذا الدور ليس نهائيا ولا يشمل جميع النساء، فمازالت الكثيرات منهن يضعن الملابس والحلوى والخبز ويزرعن الخضروات ويقمن بحفظ الأطعمة.[1]

مركز المرأة (الزوجة) في الأسرة ووظائفها:

تعتبر الأم الركن الثاني المهم في أركان البناء الأسري، ولها مكانتها التي تكون في غالب الأحيان امتدادا لمركز الأب بين أفراد الأسرة الآخرين، تقوم الأم بالأعمال المنزلية كاملة لا يساعدها في ذلك الرجل، فهي تتولى تربية الأبناء وإعداد الطعام وتنظيف البيت والإشراف على الحيوانات المنزلية كالأغنام والأبقار، كما تقوم بأعمال خارج المنزل كان أهمها المشاركة في الأعمال الزراعية.

فهي تشارك الرجل في عملية حرث الأرض والحصاد وجني الثمار، وتقوم بإحضار الحطب اللازم لإعداد الطعام من الجبال أو من المزرعة، وكانت تحضر الماء بواسطة القربة المصنوعة من جلد الماعز حيث تنزعه من الآبار المجاورة وتحمله على ظهرها، وتقوم برعي الأغنام، وتقوم علاقة المرأة بأفراد أسرتها على احترامها كأم، كما أن وضعها قبل الزواج يختلف عن وضعها وهي زوجة، كما يختلف عن وضعها كأم فعلاقتها بأهلها وهي بنت لم تتزوج بعد تكون علاقة عدم اهتمام كبير بتعليمها أو بتثقيفها أو بإعطائها المنزلة التي لإخوانها الذكور.

أما عندما تصبح أما فإنها تجد الاحترام الكبير والتقدير وتشعر بكيانها ويصبح هذا التقدير مرتبطا بمدى ما أنجبت من الأبناء الذكور خاصة.

[1] – سناء الخولي: "الزواج والعلاقات الأسرية"، مرجع سابق، ص90.

وأما عن دفعها كزوجة فهو أمر متناقض فيه ما يمكن اعتباره احتراما لها واعترافا بها كإنسان عزيز المكانة، وفيه في نفس الوقت ما يمكن اعتباره اهمالا وازدراء لها.

فمن الأمثلة على الناحية الأولى – الدالة على الاحترام والتقدير – أن للمرأة ذمة مالية معترفا بها تماما، ولها حرية التصرف في ممتلكاتها وأموالها، ولا يحق للزوج أخذ شي منها دون رضاها– ومنه النقطة – كما هو معروف – دعا إليها الإسلام. ومن أمثلة الإهمال والإزدراء: أن الرجل يعاملها معاملة جافية ويعتبرها كالنجس، ومما يدل على ذلك أن الرجل إذا أراد التحدث عن زوجته أمام رجل آخر كان يقول (زوجتي ... أجلك الله) وكان لا يقيم لها وزنا وإذا غضب منها طلقها أو تزوج بأخرى غيرها كيدا لها.

وكانت علاقة المرأة بزوجها تمتاز بعدم الاستقرار وذلك لثلاث أسباب:

- ❖ عدم احترام المرأة وإشعارها بقيمتها بشكل كان مما نتج عنه عدم الثقة من قبل المرأة في زوجها وبالعكس.
- ❖ ترتب على النقطة السابقة وعوامل اجتماعية أخرى أن انتشرت عادة تعدد الزوجات، وهو أمر كان يؤدي إلى المشاكل بين الأزواج وزوجاتهم بالإضافة إلى إضعاف ثقة الزوجة في زوجها وعدم استحسانها إلى نواياه وهذا له أثر سيء في تصرفاتها اتجاهه واتجاه أمواله وأملاكه.
- ❖ وجود ذمة مالية للمرأة منفصلة تماما عن الرجل وبحق الملكية الكاملة للمرأة أدى بها كزوجة إلى محاولة الإنفصال عن الزوج في كثير من الأمور والتصرفات بسبب عدم الثقة المذكورة، في النقطتين السابقتين. وليس معنى هذا أن المرأة كانت سليمة، بل لقد كانت عضوا فعالا ونشيطا في بناء المجتمع القروي يشهد لها بذلك ما كانت تقوم به من أعباء جسيمة في ذلك المجتمع.[1]

[1] – حسن عبد الرزاق منصور: "الحضارة الحديثة والعلاقات الإنسانية في مجتمع الريف"، مرجع سابق، ص–ص (165، 166).

تغير دور المرأة ومكانتها في الأسرة الحديثة:

وفي محاولة لتوضيح الدور المعقد والمتغير في الأسرة الحديثة، ميز **كليفورد كيرك باتريك** بين أنماط متعددة للأدوار التي تقوم بها المرأة فيرى أن المؤثرات الحضرية وانتشار الصناعة قد أتاحت فرصة عمل أوسع للمرأة لم تعهدها من قبل، فكانت عوامل هامة في تغيير دورها ومكانتها التقليدية وفي تغيير مجموعة التصورات المعيارية التي تحدد وتوجه سلوكها، لتوحد مجموعة أدوار متمايزة تعتبر ادوار بديلة للدور التقليدي للمرأة ومن أهم الأدوار الحديثة للمرأة يذكر باتريك.[1]

- ✓ **دور الزوجة الأم: وهو** الدور التقليدي للمرأة، فعالمها يحدد بمنزلها وأسرتها ومن مزاياها هذا الدور ما يشتمل عليه من أمن وحق الإعالة والاحترام كزوجة والطاعة كأم، وتمارس المرأة في حدود هذا الدور بعض السلطة ولكنها مع ذلك مطالبة بالوفاء بالتزامات تربية الأطفال وإدارة المنزل، وتقبل المكانة الاجتماعية والاقتصادية التابعة للرجل. ويرتبط هذا الدور تاريخيا بالنمط التقليدي للأسرة. غير أن انتشار المؤثرات الحضرية على نطاق واسع، قد طور نمطين جديدين لدور المرأة في الأسرة الحضرية هما: دور الرفيق ودور الشريك.
- ✓ **دور الرفيق:** ومن سمات هذا الدور مشاركة المرأة لنجاح زوجها، وحصولها على استجابات رومانتيكية وعاطفية كبيرة، بالإضافة إلى حصولها على مزيد من المدخرات للإنفاق على مظهرها والترويح على نفسها، فضلا عن أنها قد تمارس بعض أوجه النشاط الاجتماعي والثقافي كوسيلة لقضاء وقت الفراغ، كما يتطلب منها هذا الدور إقامة علاقات اجتماعية بأكبر مجموعة من أعضاء الأسر الأخرى.
- ✓ **دور الشريك:** ويكون هذا الدور أكثر وضوحا في الأسر التي يكون فيها الزوج والزوجة على مستوى عالي من التعليم، ويتضمن هذا الدور استقلالا اقتصاديا للزوجة، ومساواة

[1] – محمد أحمد بيومي وآخرون: "الأسرة والمجتمع"، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص91.

بالزوج في السلطة والتصرف والحريات الأخلاقية والاجتماعية، ومن التزاماته المساهمة المالية من جانب الزوجة في ميزانية الأسرة ومسؤولية تحقيق النجاح وتقبل المسؤولية المتساوية مع الرجل في تربية ورعاية الأطفال.

ومما هو جدير بالذكر هو أن الدول العربية والاسلامية والجزائر على وجه الخصوص تواجه بموجة عارمة من التغيير السريع، لكن ومع ذلك مازالت الدولة الجزائرية محافظة على هويتها العربية وعلى الصبغة الأساسية للأسرة باعتبارها الحجر الأساسي لبناء المجتمع وهذا ما يتماشى مع المنظومة القيمية الدينية والمستمدة من الشريعة الاسلامية.

والناظر إلى العلاقات التي كانت تربط المرأة بأفراد أسرتها يجد أنها تغيرت بحيث اتخذ بعضها شكلا جديدا، بينما تلاشت بعضها الآخر تماما ليحل محله نوع جديد من العلاقات.

فالعلاقة السابقة بين الزوج والزوجة كانت تقوم على التبعية الكاملة للرجل في مجال وظيفتها في العمل الزراعي بسبب عدم مقدرتها على مجاراة الرجل في القوة الجسمانية اللازمة وفي مجال العمل المنزلي أيضا كانت تتبع الرجل لكونه هو الذي يتولى توجيه أفراد الأسرة لأعمالهم في أوقات محددة ولأنواع محددة من العمل.

أما اليوم في ظروف التغيير تلاشت التبعية الوظيفية للرجل، لأن العمل الزراعي لم يعد هو الوظيفة الأساسية التي يقوم بها الرجل بل أصبحت عملا ثانويا قد يمارسه بدون تكريس وقته كله أو جهده له، وهذا ما جعل المرأة تفلت من التبعية التي كانت عليه سابقا، وإن كانت تبعيتها للرجل (كرب الأسرة) وذلك عملا بقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾[1] حيث أصبح للمرأة علاقة جديدة بالرجل وهي علاقة الثقة والقناعة بين الزوجين وبالتالي شعور المرأة بالسيادة المنزلية وهذه الثقة أفقدتها صفة كانت بارزة في السابق وهي الاستقلال بأموالها وأملاكها، فعلاقة الرجل بالمرأة قابلها نقص في الاستقلالية المالية للمرأة واستعدادها لجعل

[1]– سورة النساء: الآية 34.

أملاكها وأملاك زوجها مشتركة بينهما، أما علاقة المرأة بأبنائها وبناتها فهي تقوم على الاحترام العميق للأم.[1]

ومن هذا المنطلق يجب أن تحدد الأدوار داخل النسق الزواجي، فيقوم كل من الزوجين بأدواره المنوطة له على أكمل وجه، وتحمل المسؤولية من خلال القيام بالواجبات واحترام حقوق كل منهما، **(مدخلات ومخرجات)** وعدم القيام بهذه الأدوار قد يؤدي إلى خلق صراع الأدوار فتعصف الحياة الزوجية مشكلات وصراعات بين الزوجين قد يؤدي إلى اختلال البنى الأسري، وعليه فالثقة هي عمود العلاقة الزواجية من خلالها يتجنب الزوجين مشكلات فيزيد الحب والتفاهم.

3 – 2 مفهوم الاختلالات الزوجية (الصراعات):

الاختلالات الزواجية حالة من عدم التوافق والتوتر بين الزوجين وقد تستمر لفترة طويلة، وهي أيضا ذلك الصراع بين الزوجين نتيجة عدم تقاربهما في السمات الشخصية وبسبب المشكلات الاقتصادية أو الضغوط، مما يترتب عليه عدم إشباع بعض الحاجات وبالتالي تضطرب العلاقة الزواجية وتختلف هذه الاضطرابات من حيث طبيعتها وحدتها وخطورتها على الزوجين فمنها البسيط ومنها المعقد، وتظهر هذه الاختلالات في عدد من المظاهر اهمها التواصل السلبي بين الزوجين وإهانة احدهما الأخر[2]، اما عن اسباب الاختلالات الزواجية ومثيراتها فمنها:

- **تداخل الأدوار:** عدم الفهم الواضح لدور كل طرف من الزوجين يؤدي إلى تداخل الأدوار بينهما وتراكبها فوق بعضها مما يؤدي إلى نشوب الخلافات ويحدث هذا التداخل بين الزوجين طالما لم توجد حدود فاصلة بين الأدوار الخاصة لكل منهما، وإذا حدث التداخل بينهما فإن الخلافات واردة.

[1] – حسن عبد الرزاق منصور، مرجع سابق، ص253.

[2] – صفاء اسماعيل السيد: "بطارية اختبارات الاختلالات الزواجية (دليل البطارية)"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص 04.

والأدوار بين الزوجين تنقسم إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

- **أدوار خاصة بالزوج:** ولا يجب على الزوجة أن تتعدى على هذه الأدوار لأنها خاصة بالزوج، مثل التعامل في المواقف الخارجية، وبعض مواقف تربية الأولاد وغيرها.
- **أدوار خاصة بالزوجة:** ولا يجب على الزوج ان يتعدى على هذه الأدوار لأنها خاصة بالزوجة مثل شؤون إدارة البيت ولوازمه وبعض مواقف تربية الاولاد وغيرها.
- **أدوار مشتركة بين الزوجين:** ولا يجب على احدهما أن ينفرد بها مثل التنسيق في تربية الأولاد وغيرها.

إن عدم فهم احتياجات كل طرف من الزوجين يؤدي إلى خلط الادوار وتداخل الاختصاصات، ونشوب الخلافات من أهم أسباب تداخل الادوار الخلط بين دائرة التأثير ودائرة الاهتمامات[1]، فالنزاع يقصد به الشقاق والتوتر بين الزوجين حول قضية ما، وقد أوضحت إحدى الدراسات الميدانية أن النزاع يبدأ بالسب والشتم والسخرية والضرب وقد ينتهي بطرد الزوجة من البيت وبذلك يأخذ النزاع صفة التدرج وقد تختلف أسباب النزاع بين الزوجين قد تكون طبيعة المشكلة المشتركة داخل الأسرة الممتدة، أو صغر بين الزوجين أو عجز الزوجين عن الانفاق كما يمكن أن ينبع عن ديناميات سوء التوافق الزواجي بينهما تتمثل في التالي:

أ- **أسباب شخصية:** مثل ضعف الشخصية، التردد، دوام الشكوى، ضعف لغة التفاهم.

ب- **أسباب اجتماعية:** مثل عدم الاحترام والتقدير، اهمال مسؤوليات الأسرة واستخدام العنف اللفظي والبدني.

ت- **أسباب نفسية:** الغيرة، العناد، التسلط، العنف.

ث- **أسباب صحية:** الإدمان، العقم، الشذوذ.

[1] – ربيع حسين: "إدارة الخلافات الزوجية فن حل المشكلات بين الزوجين"، ط1، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، الجيزة، مصر، 2019، ص

وبناءا عليه يمكن وضع بعض السمات التي تمثل الاسرة والتي تعاني من الصراع والنزاع وجود صعوبات في الاداء الاجتماعي للفرد تتضح في عدم التوافق او سوء التكيف

كثرة المناقشات مع الخلافات والشجارات التي تحدث بشكل مستمر القصور في تحديد الادوار والمسؤوليات وغياب المرونة في مواجهة الازمات[1].

الشكل رقم 05: أسباب الخلافات بين الزوجين في الأسرة.

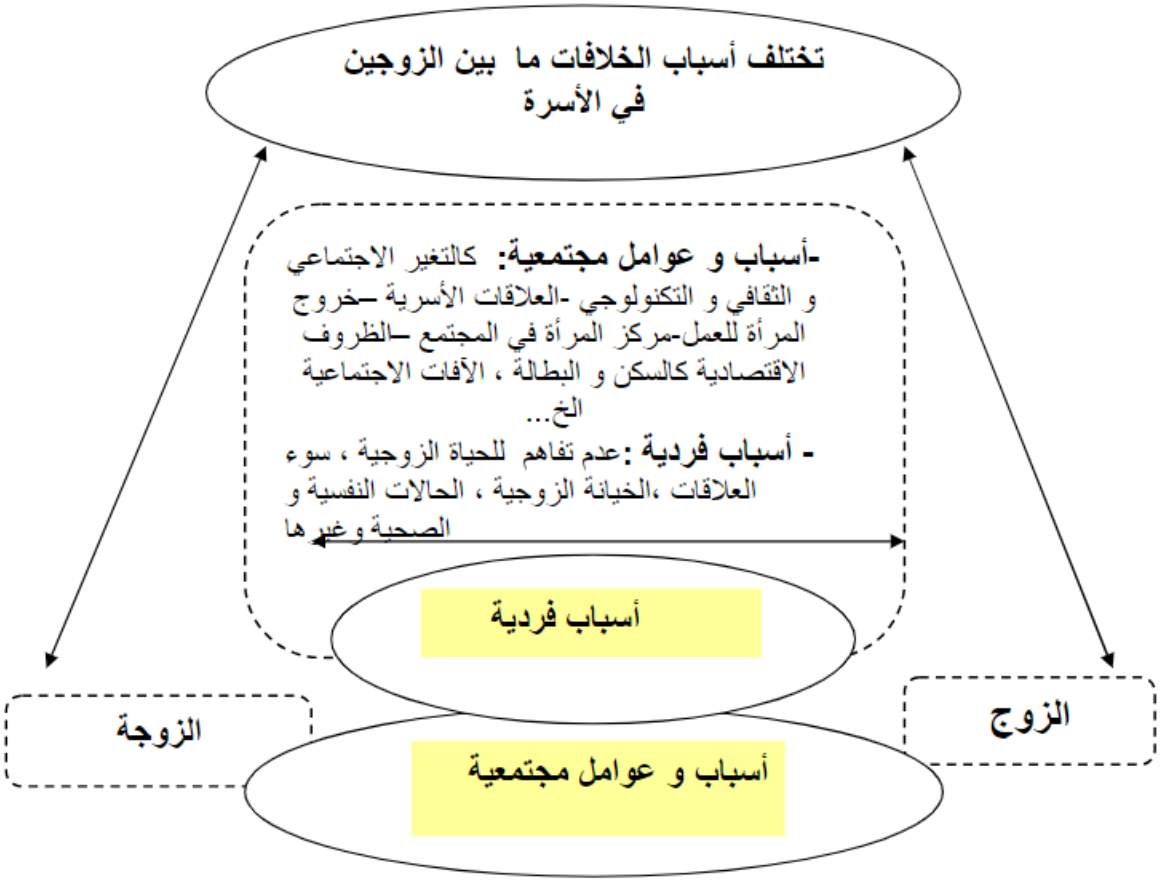

المصدر: بوخدوني صبيحة، الملتقى الوطني الثاني حول: "الاتصال وجودة الحياة في الأسرة" أيام 10/09/ 2013 جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية (جامعة دحلب البليدة –الجزائر–) ص: 12.

[1] – نادية فرحات: "الزواج والتوافق الزواجي"، المجلة المعرفية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، المجلد 11، ع 01، 2020، ص 116.

4 – صراع الادوار والمشكلات الزواجية في الأسرة الجزائرية:

يشير الزواج على نحو عام وبالتالي العلاقة الزواجية على جميع الأصعدة أي تواصلا عقليا ودفاعيا وفي الحاجات، الرغبات الوسائل والغايات وبالتالي بلوغ درجة من الالتحام الوجداني والنفسي والاتحاد قد يوصل إلى التناغم والتعاون في الحالة الطبيعية في حين فقدان احد حلقات التماسك في العلاقة بين الزوجين عند أحدهما أو كلاهما، يفرز معضلات في واقع النسق على عدة ابعاد فما هي مشكلات النسق الزواجي؟

4 – 1 اختلال أداء الدور الزواجي (صراع الأدوار):

يعرف دور الزوج couple بتعدد الأبعاد وتعقدها، وعليه فمن الصعب تحقيق الكفاءة الأدائية من طرفي النسق، إذ قد تؤدي الزوجة الدور المتوقع من طرف الزوج، لكن لا تتلقى رضا الزوج كما قد لا يشعر برضاه عما تقوم به مقارنة بتوقيعاتها إلى الزوج، هذا الأخير الذي قد يؤدي دور يختلف جزئيا أو كليا وتوقعات الزوجة، ومن ثم قد لا يشعر بالرضا بدورها، والأهم هذا التناقض بين الزوجين في الفعل ورد الفعل هذه الظاهر التي تعكس صورة صراع الأدوار الناتجة عن عدم توافق سلوك أحد الزوجين، لتوقعات الأخر في موقف ما، والسبب يعود إلى حاجات لم تشبع الزوج couple لأنه الطريقة الوحيدة التي قد يقبلها معظم المجتمع ويرغب فيها[1].

أ/ مخالفة توقعات الزوجين:

يرتبط مفهوم صراع الدور بتوقعات الدور لعدم الاتساق بين دورين، أو أكثر يتوقع أن يقوم الفرد في وضع معين حينئذ يتداخل احد الادوار مع دور الاخر ويتصارع معه، فالتباين بين آداء الأدوار وتوقعاته هي اكثر العوامل مسؤولية عن الصراع بين الزوجين الذي نشهده الآن والأمثلة على ذلك كثيرة ومتنوعة كالصراع الذي تتعرض له الفتاة في بداية زواجها، رغم تصورها القبلي او المسبق لدورها الجديد الذي ستلعبه كزوجة والمستسقى اصلا من التنشئة

[1] – مليكة عرعور: "المشكلات الزواجية في الأسرة الجزائرية" قراءة وصفية مقدمة من خلال دراسة ميدانية للأسرة الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، ع 19، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، ص 118.

الاجتماعية، وثقافة المجتمع إلاّ أنها قد لا تستطيع اداء هذا الدور الجديد فتستمر بأداء دورها القديم الذي كانت تلعبه قبل زواجها، وقد لا يكون بآداء دورها القديم الذي كانت تلعبه قبل زواجها، وقد لا يكون دورها الجديد متطابقا مع توقعات القبيلة المسبقة عنه، مما يجعلها تعيش حالة من الصراع تستمر معها حتى تصل إلى حل له غالبا ما يكون في تبنيها للدور الجديد وتمثلها له يحدث ذلك الخلافات الناتجة عن صراع الأدوار بين الزوجين في الجوانب التالية:

إزدياد صراع الأدوار ينشأ حين تخرج المرأة للعمل والاستغراق في العمل الخارجي فعلى الرغم من أن الرجال قد يوافقون على ذلك، إلاّ أن موافقتهم تكون نظرية في أغلب الأحيان[1].

ب/ غياب العاطفة والألفة:

تعتبر العاطفة الشخصية المتبادلة ثاني عنصر في العلاقة الاجتماعية لأنها تملك القوة Le pouvoir والقدرة La capacité على توسيع مجال التفاعل ومجال نقاط التقاطع قدميا وفكريا وكسب المستأنف مجال السماح للتفاهم والتنازل والتغاضي عن أخطاء الآخر، والعاطفة الزواجية قد تنشأ في أي مرحلة قبل أو بعد الزواج نتيجة المعاملة الخشنة المتبادلة الاحترام المتبادل، الاعتناء المتبادل بالآخر والاشباع المتبادل بمتطلبات الأخر، بالنزر إلى مبدأ المعاملة بالمثل مع الزوجين لأن فقدان هذه العاطفة تشعر الانا بالعطاء دون مقابل أو أكثر مما يوجه أساسا لقهر الاخر و تسخيره في تحقيق اشباعاته الأنانية، ويترب عن هذا التوجيه تحول اشباعات الاول عند الثاني المادية والمعنوية والجنسية مجرد واجب فقط أو حتمية يلزمها التعايش في وسط واحد وكذلك القيم كي لا تتلقى تأنيب المحيط الاجتماعي ويطلق على هذا النوع من العواطف الزواجية بمصطلح "**الطلاق العاطفي**" حتى وإن حاول الزوج le couple إخفاءه على الوسط الاجتماعي أو التهرب منه أو تجاهله، فإن عمق الاتصال والتفاعل الحاصل

[1] – بوخدوني صبيحة: "الخلافات والصراعات بين الزوجين وأساليب تصنيفها"، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة أيام 10/09 أفريل 2013، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، ص 119.

بين الزوجين سيكشفه، وتصبح بمرور الوقت حقيقة بارزة على التأثير على أداء الزوج لأدواره الزواجية والأسرية[1].

- ولحل الخلافات الزوجية والصراع الأسري أساليب وهي[2]:

أسلوب النقاش والإقناع:

هذا الأسلوب في الحقيقة أفضل الأساليب المتبعة في إدارة أي صراع وحل أي نزاع قد ينشب بين الزوجين إذ يسمح باستخدام الأسلوب العقلي والعلمي في حل المشاكل ويتوقف على مستوى تعليم الزوجين وكلما كان متعلمين زادت فرص اللجوء إلى استخدامه وقلت فرص اللجوء إلى العنف وهو يعتمد على شجاعة الطرفين ونضجهما وتقبلهما للاختلافات بينهما، والاعتراف بالخطأ من قبل المخطئ، ويدعم وجود هذا النمط في الاسر الحديثة النشأة غالبا لأن الروابط القرابية في هذا القطاع أقل تأثيرا في الأسرة مما يوفر فرصة للتفاهم بين الزوجين في جو هادئ بدون تدخل أطراف خارجية، وتبقى الخلافات والنزاعات داخل أسوار البيت، ويتحقق الانسجام والتفاهم الزوجي والإستقرار الأسري، فانعدام الحوار بين الزوجين من الاسباب المباشرة المؤدية إلى الإنفصال وقد تصل إلى التفكك الأسري.

أسلوب لجوء الزوجين إلى أهل الزوجة أو الاقارب لحل النزاع:

رغم وصول هذا الأسلوب في حل الصراع إلى نتيجة ايجابية أحيانا وخاصة إذا كانت علاقة الاسرتين حسنة (أسرة الزوج وأسرة الزوجة)، لكن في كثير من الاحيان يزيد الصراع حدة وتعقيدا، لهذا يقف الأهل لحل الخلافات وينتشر بين جميع الاسر في المجتمعات العربية حتى لا يضر بسمعتها لأن مجتمعنا مجتمع ذكوري اي أن السلطة في يد الرجل لهذا يقف الأهل

[1] – مليكة عرعور: "المشكلات الزواجية في الأسرة الجزائرية – قراءة وصفية نقدية من خلال دراسة ميدانية للأسرة الجزائرية"، مرجع سابق، ص 120.

[2] – المرجع السابق، بخدوني صبيحة، ص – ص (11، 12).

غالبا مع الرجل ضد المرأة ويحملونها المسؤولية وينصحونها بالرجوع إلى بيتها والامتثال لزوجها والانصياع لأوامره.

أسلوب ترك الزوجة والذهاب إلى منزل أهلها:

قد يساعد هذا الأسلوب في حل المشاكل بين الزوجين لأنه نوع من الهروب وينتشر هذا الأسلوب في جميع شرائح المجتمع.

التزام الزوجة بالصبر والسكوت:

كثيرا من الأحيان لا تأخذ المرأة أي خطوة عندما ينشب نزاع بينها وبين زوجها بل تلجأ إلى السكوت وتتذرع بالصبر حتى لا يؤدي تذمرها إلى المزيد من غضب الزوج مما يدفعه إلى طلاقها، وتقول علياء شكري في هذا الصدد أن هذا الأسلوب في حل الصراع وإدارته يسلب الزوجة إرادتها ويشل قدرتها على التفكير فيحولها إلى كائن عديم التفكير وغير منتج ومساهم في أمور الاسرة وحل مشاكلها.

فالمرأة المتزوجة تعاني صراع الأدوار فالاختيار بين البيت والعمل اختيار صعب ويمثل مشكلة انفعالية فالمرأة الجزائرية تخوض صراعا متعدد الجوانب فهناك صراع الادوار داخل الاسرة الخنشلية، بحيث تسعى المرأة الخنشلية إلى إعادة توزيع الادوار بعد مشاركتها في العمل ويأتي الحوار للتخفيف من حدة صراع الادوار والمشكلات الناجمة عنه.

4 – 2 الحوار الزواجي وصراع الأدوار:

يحدد الحوار الزواجي ومفهوم الادوار ومدلولاتها في العلاقات الأسرية والزوجية قائمة في حقيقتها على عملية الحوار والاتصال، إذ أن مفهوم الاب في العلاقات الأسرية يختلف في شكله القائم بينه وبين الزوجة وبينه وبين الاولاد وباقي أفراد الأسرة، وما يحدد هذا الاختلاف وشكله هو العملية الاتصالية وما يلعبه الأب من أدوار داخل الاسرة، وتفاعلها مع هذا الدور بناءا على الصورة الذهنية التي أعطينها لمدلول كلمة "**الأب**" اللغوي والتي شكلت مع مر الزمن صورة المسؤولية وتلبية حاجيات الأسرة ومتطلبات أفرادها من طرفه وإذا تمعنا في هذا المعنى

نجد أن أساس مفهومه بني من خلال العملية الاتصالية التي يقوم بها الاب مع محيطه وأسرته، وكذلك بالنسبة للأم وباقي أفراد الاسرة.

كما أن مظاهر الحوار الزواجي تشهد تغير كبير من زمن لأخر، وهذا ما نلاحظه في العصر الحديث، حيث كان في وقت غير بعيد عنا ما يتحكم في النسق الحواري داخل الاسرة هو "**الدور**" كل فرد فيها، وليس الدور فقط، وإنما طبيعته وكيفية إدراك أفراد الأسرة لهذا الدور، غير أن المتأمل لعصر الحاضر يلاحظ أن الحوار داخل الأسرة مبني على أساس العلاقات المتبادلة بين الزوجين، وإدراك حدود هذه العلاقات داخل الاسرة الواحدة، إذ تبنى هذه العلاقات على مدى التفاهم والتلاؤم داخل النسق الأسري الواحد، وهذا ما يميز الحوار الزواجي في عصر العلاقات:

- **الندّية:** في الحصول على المعلومات الخاصة بالحياة الزوجية مثل إدراك الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة.
- إمكانية القيام بعلاقات خارج مجال الأسرة ويمكن لها أن تكون عالمية (وسائل التواصل الاجتماعي).
- قيام الادوار داخل النسق الأسري على أساس ما تحققه المصلحة لكل أفراده.
- عمل المرأة الذي غير من طبيعة العلاقات داخل الأسرة[1].

وعليه فالحوار الزواجي يعد المصدر الأساسي الذي تدور حوله العلاقات الأسرية بصفة عامة والزواجية بصفة خاصة والحوار الزواجي يحقق جودة حياة زواجية من خلال قيام كل من الزوجين بأدواره ومن هنا تظهر اهمية الحوار الزواجي في:

- يعمل على تنمية العلاقات الزواجية.
- يساعد على تنشئة الأنباء بشكل سوي وصحيح.

[1] – عبد الحميد جديد، أولاد حيمودة جمعة، بن طاهر تيجاني: "مستوى الاتصال الأسري ومظاهر الانتقال من عصر الأدوار إلى عصر العلاقات (دراسة ميدانية بمدينة مثليلي الشعاينة)، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الانساني والاجتماعية العدد 34، جوان 2018، ص: 82.

- يعزز الثقة بين الزوجين مما يجعلهم أكثر ثقة على تحقيق أهدافهم وطموحاتهم.
- يساعد على نمو المشاعر وتوطيد العلاقات بين الزوجين والأبناء.
- يعتبر وسيلة بنائية علاجية تساعد في حل الكثير من المشكلات الزواجية ومنه التحقيق من حدة الصراعات.
- تعلم فنيات الحوار والمناقشة وتحديد الأدوار واحترام الحقوق والواجبات الزوجية ذلك لأن التداخل في الأدوار يؤدي إلى التشويق في الحوار بين الزوجين.

خلاصة الفصل:

لقد تعرضت العلاقات الزواجية في المجتمعات الحضرية والصناعية لكثير من التغيرات البنائية والوظيفية نتيجة التغير الاجتماعي وعمليات التحضر، مما أثر على النمط العام للأسرة الممتدة، وفرضت الحياة الحديثة نوعا مغايرا وجديدا من الأسر النووية، فانكمشت بذلك وظائف الأسرة، فبعدما كانت تشتمل النواحي الدينية والاقتصادية والتشريعية والتربوية أصبحت اليوم قاصرة على الناحية التربوية نظرا لزيادة التخصص. وتعقد المجتمع الحديث، وهذا التغير في الوظائف صاحبه تغير في المراكز ومنه تحول في المكانات وهذا ما يؤثر على السلطة والدور. كما يضفي تغيرات جذرية في تركيب الأسرة والنسق القيمي وتغير في أسلوب الاختيار الزواجي (هذا ما ساعد على ظهور الفردانية) من الاحتضان الأسري التقليدي الى السلطة الفردانية للزوجين فظهرت رؤية قيمية جديدة للعلاقة الزواجية فهذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعرض لها المجتمع الجزائري أثرت وبصفة جلية على الأسرة عموما والعلاقة الزواجية على وجه الخصوص.

القسم التطبيقي

الفصل السابع

الفصل السابع

العلاقات الزواجية في ظل التغير الاجتماعي

1- الدراسة الاستطلاعية:

1-1 أهداف الدراسة الاستطلاعية.

1-2 مراحل الدراسة الاستطلاعية.

1-3 اعداد أدوات البحث وعينة الدراسة الاستطلاعية.

2- الدراسة الأساسية:

2-1 مجالات الدراسة:

أ: المجال المكاني.

ب: المجال الزماني.

ج: المجال البشري.

2-2 منهج الدراسة:

أ: المنهج الوصفي.

2-3 عينة الدراسة وخصائصها:

أ: عينة الدراسة.

ب: خصائصها.

3- أدوات جميع البيانات:

3-1 ملاحظة.

3-2 مقابلة.

3-3 استمارة (استبيان)

الفصل السابع: الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد:

يمثل هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة من خلال اسقاط ما تطرقنا اليه في الجانب النظري على الأسس الحديثة بحي من أحياء ولاية خنشلة بحي سكنات عدل 2000 سكن. و يعتبر هذا الفصل الجزء الأساسي في جميع الدراسات , حيث تناولنا في هذا الفصل الخاص من خلال نبذة تاريخية عن مدينة خنشلة , ثم العرف على ابعاد هذا المجال من خلال ثلاثة معالم رئيسية و هي المجال المكاني و المجال الزماني و المجال البشري أيضا يضم هذا الفصل كل من المنهج المعتمد في الدراسة و كذلك مجتمع الدراسة و عينة الدراسة و أدوات جميع البيانات و هي الملاحظة و المقابلة والاستمارة، كما استخدمنا مختلف الأساليب الإحصائية لتحليل و مناقشة بيانات الاستمارة.

1 – الدراسة الاستطلاعية:

تمثل الدراسة الاستطلاعية مرحلة هامة تسبق الدراسة الميدانية الأساسية للبحث، حيث تهدف إلى:

الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات، رغم أن متغيرات هذه الدراسة المتمثلة في "العلاقات الزوجية وعلاقتها بالتغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري" لم تتطرق اليها العديد من الدراسات.

أهداف الدراسة الاستطلاعية:

كان من اللازم القيام بالدراسة الاستطلاعية قبل اجراء الدراسة وذلك:

- ❖ للكشف عن بعض أبعاد هذا الموضوع.
- ❖ التأكد من توفر الحجم المناسب لعينية البحث خاصة وأن هذه الدراسة شملت الأسر الحديثة.
- ❖ وضع أدوات البحث والتي تتناسب مع طبيعة الموضوع.

مراحل الدراسة الاستطلاعية:

أ- **المرحلة الأولى:** بعد أن تم اختيار الأسس الحديثة بحي من أحياء ولاية خنشلة بحي سكنات عدل 2000 سكن بولاية خنشلة كميدان الدراسة حيث قامت الباحثة بزيارة الأسر المقيمة في هذا الحي للتعرف عليها، كما تحصلنا على بعض المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة.

ب- **المرحلة الثانية:** حيث تم اجراء مقابلات شفوية مع نحو50 أسرة في حي من الأحياء الجديدة خنشلة بحي سكنات عدل 2000 سكن بمدينة خنشلة تم لقائهم للتعرف على آرائهم واتجاهاتهم نحو التغيير الحاصل في العلاقات الزوجية ووجهنا إليهم سؤالا مفتوحا كالاتي:

-ما هو التغيير الحاصل على العلاقات الزواجية في المجتمع الجزائري؟

-وما هي الأسباب التي أدت الى هذا التغيير؟

عينة الدراسة الاستطلاعية:

من خلال الدراسة الاستطلاعية تم الاستعانة على حوالي (50) زوج وزوجة وذلك لحساب صدق واثبات المقياس، وتعديل ما يجب تعديله فيه ليصبح في الأخير صالح للتطبيق على عينة الدراسة الاستطلاعية بالنسبة لأسر من حي سكنات عدل 2000 سكن بولاية خنشلة.

جدول 2: يمثل عينة الدراسة الاستطلاعية: عينة من الأسر بحي من الأحياء الحديثة بمدينة خنشلة " بحي سكنات عدل 2000 سكن.

الجنس	العدد	النسبة المئوية
زوج	25	50
زوجة	25	50
المجموع	50	100

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على عينة من الأسر بحي من أحياء [خنشلة] ولاية خنشلة بحي سكنات عدل 2000 سكن 2023.

2 – مجالات الدراسة:

إن مجال الدراسة مرتبط بطبيعة الموضوع والأهداف، لذا يجب علينا اختيار مجال نستطيع من خلاله اختيار الفرضيات ومنه تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك من خلال اختيار الأداة المناسبة لجمع المعلومات وكذا المنهج المناسب ومنه الوصول الى النتائج المقصودة.

فكلما كان المجال محددا بدقة ويتماشى مع أهداف الدراسة توصلنا الى نتائج دقيقة وموضوعية، وما دام موضوع دراستنا يدور حول "العلاقات الزوجية وعلاقتها بالتغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري" والذي نريد من خلاله الكشف عن طبيعة الأثر، التغير الاجتماعي وملامحه على العلاقات الزوجية في المجتمع الجزائري منه معرفة طبيعة العلاقات التي تربط العلاقات الزوجية بالتغيير الاجتماعي وقد ركزنا في دراستنا أن بحي سكنات عدل 2000 سكن بخنشلة

باعتباره مجتمع مصغر من المجتمع الكلي ونظرا لما يمتاز به من خصائص تتماشى و أهداف الدراسة.

ونظرا لحساسية الموضوع المدروس وخصوصيته لدى أغلب فئات المجتمع الجزائري وكذا أهميته باعتباره يدور حول العلاقات الزوجية وعلاقتها بالتغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري، فإننا لا نرى غير الأسر الحديثة القادرة على مساعدتنا في اللثام على التغيير الحاصل على العلاقات الزوجية في المجتمع الجزائري بناءا ووظيفة.

2 – 1 المجال المكاني:

يتمثل النطاق الجغرافي أو الحيز المكاني لإجراء الدراسة بحي من الأحياء الجديدة بمدينة خنشلة " بحي سكنات عدل 2000 سكن" واقتصرت دراستنا في الجانب التطبيقي على 200 اسرة حديثة في "حي سكنات عدل 2000 سكن".

نبذة تاريخية عن مدينة خنشلة:

يعتبر المجال الطبيعي للجزائر مسرحا لمختلف السياسات التنموية عبر مراحل السابقة انطلاقا من مرحلة الاستعمار الذي ركز كثيرا على تنمية المناطق الساحلية ذات الأراضي الخصبة وإمكانيات النقل والتصدير آنذاك التي تعتمد على النقل البحري بصورة خاصة وكان لتلك السياسة أثر كبير في خلق فوارق متباينة على مستوى المدينة والريف على مستوى المناطق الساحلية.

كما بقيت المناطق الداخلية معزولة ومهمشة لم تمسها آليات الاستثمار التي اتبعها المستعمر، ومنطقة خنشلة باعتبارها من المناطق الداخلية عانت كثيرا من التهميش حيث كان يحكمها النظام القبلي الذي كانت تحدد فيه معالم الحدود لكل قبيلة.

إذ نجد إقليم خنشلة مقسم بصورة منظمة إلى عدة قبائل وهي:

- النمامشة في المنطقة الجنوبية الشرقية؛
- قبيلة بودرهم أولاد عمار بالمنطقة الشمالية الشرقية لجبال الأوراس؛

- قبيلة الحراكتة في المنطقة الشمالية؛
- قبيلة بني ملول في المنطقة الجنوبية الوسطى.

كانت هذه القبائل تتعامل فيما بينها بمنطق الجوار وتتبادل المنتجات الفلاحية المختلفة بمنطق الحفاظ على مصالح القبيلة وسمعتها والدفاع عن مجالها، وبعد دخول المستعمر الفرنسي سنة **1830** إلى الجزائر العامة ثم قسنطينة سنة **1837**، ثم استولى في الربيع سنة **1842** على منطقة خنشلة بقيادة الجنرال **VEGIVER** القادم من منطقة تبسة والذي أرغم في البداية مختلف قبائل المنطقة على دفع الضرائب إلى المستعمر، وفي سنة **1846** استولى على معظم الأراضي الزراعية الخصبة وانتزعها من مختلف القبائل، أين أبدت قبيلة بني وجانة رفضها لما انتزع منها أراضي سهلية وقامت بمقاومة منعزلة تلتها فيما بعد عدة مقاومات من مختلف القبائل وبصورة منفردة دائما إلى غاية **1880** أين أصدرت السلطات الاستعمارية قرار يقضي بترقية خنشلة إلى مناطق مختلفة تشمل المنطقة القريبة للأوراس وسهل الرميلة بالإضافة إلى جزء من دوار الحراكتة من جهة مسكيانة أم البواقي.

وفي سنة **1913** أعطيت بلدية خنشلة كل الصلاحيات أين حاولت السلطات الاستعمارية توفير بعض مدارس التعليم الذي اقتصر على فئة قليلة من سكان المنطقة، وفي سنة **1954** انطلقت الثورة التحريرية التي كانت منطقة خنشلة قلعة لها منذ أول انطلاق إلى غاية الاستقلال، وذلك بحكم موقعها الجغرافي إذ تعتبر منطقة عبور بين الحدود التونسية والمناطق الجزائرية الداخلية.

وقد أثرت ظروف الثورة كثيرا على نزوح سكان المناطق الريفية إلى مقر بلدية خنشلة وبعض المراكز العمرانية المجاورة، أين تشكلت تجمعات عمرانية عفوية تفتقر إلى وسائل وإمكانيات الحياة البسيطة.

بعد الاستقلال ورغم السياسات التنموية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة على الدولة الجزائرية إلا أن منطقة خنشلة لم تستفد بصورة مباشرة بخطة تنموية خاصة لأنها كانت مقسمة إلى ثلاث دوائر موزعة على ثلاث ولايات:

- دائرة خنشلة تابعة إلى ولاية أم البواقي.
- دائرة أولاد رشاش تابعة إلى ولاية تبسة.
- دائرة قايس تابعة إلى ولاية باتنة.

وفي سنة **1984** ظهرت كولاية بعد التقسيم الإداري تتوسط من الشرق ولاية تبسة ومن الشمال ولاية أم البواقي ومن الغرب ولاية باتنة ومن الجنوب ولاية بسكرة وولاية الوادي يعتقد أن المدينة استمدت من إسم إبنة الملكة الأمازيغية **ديهيا** المعروفة عند العرب باسم **الكاهنة** تشتهر ولاية خنشلة بتراثها الشاوي العريق الغني وتعد ولاية خنشلة معقل الثورة الأول واللهجات المستعملة في الولاية هي الشاوية الأمازيغية والعربية.

تقع الولاية على علو **1200 متر** عن سطح البحر تتميز بحماماتها المعدنية من أشهرها حمام الصالحين، تبعد بحوالي **600 كلم** عن العاصمة الجزائر.

تنقسم ولاية خنشلة إلى **8** دوائر وهي: دائرة خنشلة – دائرة ششار – دائرة أولاد رشاش – دائرة قايس – دائرة عين الطويلة – دائرة بابار – دائرة الحامة – دائرة بوحمامة.

وباقي بلدياتها هي: شليا – تاوزيانت – جلال – الحامة – خيران – الرميلة – طامزة عين الطويلة – قايس – لمصارة – المحمل – متوسة – الولجة – يابوس.

يبلغ عدد سكانها حوالي **415000 نسمة** تتربع على مساحة تقدر ب **9715 كلم²**.

2 – 2 المجال الزمني:

بالنسبة للمجال الزمني فهو يتحدد وفقا للمدة المستغرقة في إعداد البحث وذلك حسب المراحل المختلفة والمتمثلة في:

أ/ مرحلة الاعداد النظري: فقد تم الاعداد للجزء و بالتالي تحدي الاطار النظري للدراسة في الفترة بين شهر جانفي 2019 إلى نهاية شهر مارس 2022 إذ تمت صياغة خمسة فصول نظرية، ويتمثل الفصل الأول في الاطار المفاهيمي لموضوع الدراسة ومنطلقاته كمخطط عمل، و الفصل الثاني يتمثل في التطور التاريخي للأسرة والزواج (أشكال ,وظائف واتجاهات نظرية)، اما الفصل الثالث و يتمثل في معالجة سوسيوثقافية للعلاقات الزوجية في المجتمع الجزائري والفصل الرابع التغير الاجتماعي ضمن رؤية سوسيولوجية وفيما يخص الفصل الخامس فيتمثل في العلاقات الزوجية في ظل التغيير الاجتماعي، أما الفصل السادس فيتناول الإطار المنهجي والفصل الأخير تفسير وتحليل البيانات الميدانية.

ب/ مرحلة الاعداد للدراسة الميدانية: عادة تتمثل هذه المرحلة في تحديد أدوات البحث اللازمة والملائمة للدراسة ومن ثم وضع تصور مبدئي لخطة أداة الدراسة وتصميمها.

ج/ مرحلة توزيع الاستبيان على المبحوثين: دامت هذه المرحلة من بداية 1 سبتمبر 2023، حيث تم توزيع 200 استمارة على مختلف اسر بحي سكنات عدل 2000 سكن بولاية خنشلة.

د/ مرحلة تفريغ البيانات وجدولتها: بدأت هذه المرحلة من بداية 14 سبتمبر الى غاية 14 أكتوبر.

هـ/ مرحلة عرض وتحليل بينات الدراسة ومناقشتها: بعد الانتهاء من تفريغ البيانات وجدولتها تم عرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها: وذلك في إطار الفرضيات المطروحة.

- توجد علاقة بين العلاقات الزوجية وخروج المرأة للعمل.
- توجد علاقة بين اختيار الشريك والتغيير الاجتماعي.

- توجد علاقة بين الحوار الزوجي وصراع الأدوار.

2 – 3 المجال البشري:

المجتمع الجزائري يشير إلى الكيان الاجتماعي والثقافي الذي يضم مجموعة متنوعة من الأفراد الذين يعيشون ويتفاعلون داخل حدود الدولة الجزائرية. يتم تشكيل هذا المجتمع من خلال تفاعلات متعددة بين عناصر مختلفة مثل الأسرة، والتعليم، والدين، والاقتصاد، والثقافة.

تمتاز المجتمعات بالتنوع والتعدد، وهو الأمر الذي يعكس تاريخًا طويلًا من التأثيرات الثقافية والتاريخية. يشكل اللغة العربية والتأثيرات الإسلامية جزءًا هامًا من الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري، ولكن في الوقت نفسه، تظهر تأثيرات تقاليد الأمازيغ والعناصر الثقافية الفرنسية نتيجة للتأثير الاستعماري الفرنسي.

يتأثر المجتمع الجزائري أيضًا بالعديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك التحولات الاقتصادية، والبطالة، وقضايا التعليم. يحمل المجتمع الجزائري تاريخًا ثقيلًا من التحولات الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك حركة الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي في عام 1962.

فهم المجتمع الجزائري يتطلب النظر إلى هذه الديناميات المعقدة والتفاعلات بين مختلف عناصره للحصول على فهم أعمق لطبيعة وهويته وتطوره على مر الزمن.

3 – المنهج المتبع في الدراسة:

ان أي دراسة علمية تخضع لمجموعة من المعايير من المعروف ان اول أساس تبنى عليه دراسة علمية هو اختبار المنهج الذي تتم بموجبه المعالجة الميدانية لظاهرة ما، على اعتبار ان المنهج هو: "الطريقة او الكيفية التي يتبعها الباحث في موضوع البحث هو الذي يجب على الكلمة الاستفهامية كيف؟"[1].

[1] – عبد الباسط محمد الحسن: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة القاهرة، 1982، ص 134.

وعلى الباحث اتباع أسس موضوعية تساهم في تحديد المنهج الملائم الذي تقضي اهداف الدراسة في وصف الظاهرة والكشف عن حيثياتها عن طريق التنسيق في التحليل النظري والتطبيقي للمعطيات السوسيولوجية وقد اعتمدنا على "المنهج الوصفي" والذي يعني: "طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول الى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية"[1] والهدف من استعمال هذا المنهج هو وصف الظاهرة المدروسة وصفا تفسيريا دقيق ثم محاولة تسليط الضوء عليها وتوضيحها بشكل دقيق وذلك من خلال جمع البيانات وتصنيفها و تحليلها و بالتالي الوصول الى استنتاجات عامة في نهاية البحث ومنه التعبير عن الظاهرة تعبيرا كميا وكيفيا.

4 – عينة الدراسة وخصائها وكيفية اختيارها:

تعرف العينة: "بأنها مجموعة من المستجيبين يتم اختيارهم من المجتمع الأصلي لتحقيق أغراض الدراسة[2].

وهدف الدراسة الراهنة، هو ابراز العلاقة التي تربط بين العلاقات الزوجية والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري، ونظرا لصعوبة القيام بدراسة مسحية شاملة ومفصلة لجميع الأسر المقيمة بحي "بحي سكنات عدل 2000 سكن" بمدينة خنشلة اعتمدنا العينة القصدية بحكم انها النموذج الأمثل الذي يتماشى وموضوع الدراسة والأهداف التي تتطلع الباحثة للوصول اليها كما انها توفر الوقت والجهد للحصول على المعلومات الكافية والدقيقة والعينة القصدية تستجيب وتفي بهذا الغرض الى حد كبير.

العينة القصدية: "هي العينة التي يتم فيها إنتقاء الأفراد بشكل مقصود من قبل الباحث نظرا لتوافر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم، وتكون تلك الخصائص من الأمور

[1] – عمار بوحوش محمد الذنيبات:" مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، "ديوان المطبوعات الجزائر، 1955، ص 129.

[2] أحمد أبو المنعم حسين: "أصول البحث العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية"، الجزء الأول، الناشر المكتبة الأكاديمية، 1966، ص112.

الهامة بالنسبة للدراسة، كما يتم للجوء إلى هذا النوع من العينات في حالة توافر البينات اللازمة للدراسة لدى فئة محددة من مجتمع الدراسة الأصلي"[1].

العينة القصدية هي نوع من أنواع أخذ العينات في البحث العلمي، وتتميز بأنها تُختار بناءً على معايير محددة أو خصائص معينة تتناسب مع هدف الدراسة. يتم اختيار أفراد العينة بناءً على خصائص معينة تجعلهم ممثلين للمجموعة التي يهدف الباحث إلى دراستها.

في حالة العينة القصدية، يقوم الباحث بتحديد مجموعة معينة من الأفراد أو الوحدات التي يرغب في دراستها استنادًا إلى معايير محددة. قد تشمل هذه المعايير الخبرة، أو العمر، أو المستوى التعليمي، أو أي خصائص أخرى قد تكون ذات صلة بموضوع البحث.

خصائص العينة:

بناء على مفهوم الأسرة الزواجية الذي تبنته الدراسة، فإن مجتمع البحث يتكون من جميع الأسر التي تتوفر فيها الشروط:

1- أن يكون الزوج والزوجة على قيد الحياة

2- أن تكون أسر حديثة وتحتوي على الأقل طفل واحد

3- أن تكون الزوجة عاملة حتى نقيس العلاقة بين خروج للعمل والعلاقة الزواجية.

4- ألا تقل مدة الزواج ثلاث سنوات (لأن هذه المدة في نظر الباحثة، كافية لتحقيق نمط حياتي ومعيشي مشترك وتفاعلات بين الزوجين يمكن الحكم من خلالها على وجود تغير في العلاقات الزواجية من عدمه).

[1] - محمد عبيدات وآخرون: "منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات"، دار وائل للنشر، ط 2، عمان – الأردن، 1999.

مجتمع الدراسة: مصطلح علمي منهجي يراد به كل ما يمكن أن تتم عليه نتائج البحث سواء أكان مجموعة أفراد أو كتب أو مبادئ مدروسة"[1]

5 – أدوات جمع البيانات:

تعتبر أدوات دمع البيانات من أهم الخطوات التي يستخدمها الباحث الاجتماعي بجمع البراهين والأدلة والبيانات اللازمة للإجابة على التساؤلات وهي تعد أولى المراحل الميدانية من خطوات اعداد البحوث حيث أن الباحث يقوم باستخدام عدة أدوات منهجية والتي من الضروري أن تتناسب واشكالية البحث وفروضه والبيانات المراد الحصول عليها من حيث مميزاتها وحدودها وصدقها وأيضا موضوعيتها وهذه الأدوات محددة ومتنوعة وهي:

5 – 1 الملاحظة:

إن نقطة البداية في أي علم هي الحواس، حيث يقوم بنقل ما يحدث حولها من ظواهر طبيعية واجتماعية، فيلاحظ، الانسان ما يحدث حوله ويسجل ملاحظاته، ومشاهداته كما عايشها في أي ناحية من نواحي وقوعها، وهي مصدرا أساسيا للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع البحث[2].

وبالتالي فهي أداة أساسية تبنى علبها مختلف الأدوات الأخرى للكشف عن مختلف الآراء والمواقف لمجموعة البحث اتجاه القضية محل الدراسة، ضمن المقابلات التي أجريت معهم لتفسير وترجمة ما لاحظناه الى عبارات ذات دلالة لذلك استخدمت الملاحظة المباشرة دون المشاركة وذلك بالانتقال الى الحي المدروس وأخذ فكرة واضحة من حيث خصائصه الفرقية، ونوعية المسكن الموجودة وملاحظة طريقة حياة الأسر وتصرفاتهم، وتفاعلاتهم مع بعضهم

[1] – داود بن درويش حلس: "دليل الباحث في تنظيم وتوضيح البحث العلمي في العلوم السلوكية"، جامعة الخرطوم، غزة، ص 66.

[2] – فضيل دليو، علي غربي: "المنهجية في العلوم الاجتماعية"، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،1999، ص 86.

البعض لمعرفة ما اذا كانت الأسر ما تزال محافظة على القيم التقليدية، ونوع العلاقات الزواجية التي تقوم بها.

5 – 2 المقابلة:

تعتبر المقابلة وسيلة لجمع البيانات في البحث الاجتماعي، وتمتاز ضده الأداة بالمرونة حيث تسمح بملاحظة البحوث والتعمق في فهم كافة الجوانب التي تجري فيها المقابلة، حيث كانت هذه المقابلة ضرورية، تساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة.

- وتعرف المقابلة على أساس أنها: "هي عبارة على حادثة موجهة يجريها فرد بين شخص لآخر أو مع أشخاص آخرين بهدف الحصول على أهداف معينة مع المعلومات للاستعانة بها واستخدامها في بحث علمي يساعد على التوجيه والتشخيص والعلاج"[1]

والمقابلة التي استخدمها هي (المقابلة الحرة المفتوحة) لأنها تساعد على جمع البيانات وتجعل المبحوث حرا في الإفصاح عن مشاعره وأحاسيسه لجمع المعلومات.

هذه المقابلة كانت خاصة تمثلت في الانتقال الى الحي واللقاء الأول مع بعض الأسر من أجل الحصول على المعلومات الخاصة بموضوعنا، وذلك بجلسة قصيرة عرفناهم عن سبب القيام بهذه الدراسة، بتقديم الاستمارة التجريبية لملئها، وتزويدنا بمختلف المعلومات والحقائق عما إذا كانت الأسر لا تزال تحافظ على العلاقات الزواجية في ظل التغيرات والتحولات التي عرفها الوسط الحفري الجزائري.

[1] موريس أنجرس: "منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات علمية"، تر: صحراوي بوزيد، الجزائر، دار القصبة للنشر، ط2، 2010، ص 99.

5 – 3 الاستمارة:

الاستمارة أداة هامة من أدوات المنهجية التي تستعمل لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وهي عبارة على مجموعة من الّأسئلة تصمم بعناية ودقة بحيث تكون متسلسلة وصياغتها واضحة وتهرف بأنها: "عبارة على دليل يتضمن مجموعة من الأسئلة يتم التعرض لها وجها لوجه مع الباحث والمبحوث"[1].

حيث طبقت على عينة متكونة من 200 أسرة موزعة بحي سكنات عدل 2000 سكن بمدينة خنشلة وقد حرصت الطالبة على صياغة (العبارات) الأسئلة في شكل عبارات:

- بأسلوب واضح بعيد عن التعقيدات اللفظية.
- حاولنا التدرج المنطقي.
- وبعد الصياغة الأولية للاستمارة طبقنا الاستمارة.

إن الهدف الرئيسي من هذا البحث هو: كشف اللثام عن التغير الحاصل على العلاقات الزواجية وعلاقتها بالتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري، واستنادا الى الإطار النظري والاطلاع على عدد من الدراسات السابقة تم تصميم استبيان خاص لدراسة الموضوع واستخدامه كأداة لجمع البيانات ولغرض بناء استبيان وتحقيق الهدف المنشود منه اتبعت الطالبة مجموعة من الخطوات أهمها:

التصميم المبدئي للاستبيان:

استنادا الى الإطار النظري واعتمادا على مراجعة عدد من الدراسات السابقة والاطلاع على مجموعة نماذج لاستبيانات مصممة تم تصميم استبيان خاص بمشكلة الدراسة الحالية في شكل محاور تبعا لتساؤلات الدراسة وفرضياتها مع الأخذ بعين الاعتبار ترتيب وتنظيم هذه

[1] – فضيل دليو، علي غربي:"المنهجية في العلوم الاجتماعية" ، مرجع سبق ذكره، ص187.

المحاور وكذلك المساهمة بمختلف المعطيات والبيانات المراد جمعها وقد اشتمل الاستبيان على جزئين رئيسيين"

- الجزء الأول: يشتمل على البيانات الشخصية الخاصة بالمبحوثين (المتزوجين)، (الجنس، السن، الانحدار الأصلي، المستوى التعليمي، الحالة المهنية، نوع الزواج، عدد أفراد الأسرة، شكل العائلة).

- الجزء الثاني: يشتمل على العبارات (أسئلة) محاور الاستبيان ويتكون هذا الجزء من محور واحد خاص بالعلاقات واشتمل على 45 عبارة ويحتوي على خمس (05 أبعاد رئيسية):

- ✓ البعد الأول: يتعلق بالتوافق الزواجي واشتمل على 5 عبارات.
- ✓ البعد الثاني: يتعلق بالتواصل الزواجي واشتمل على 5 عبارات.
- ✓ البعد الثالث: يتعلق بالسعادة الزواجية واشتمل على 5 عبارات.
- ✓ البعد الرابع: يتعلق باختيار الشريك واشتمل على 5 عبارات.
- ✓ البعد الخامس: يتعلق بالحوار الزواجي واشتمل على 5 عبارات.

والمحور الثاني بتعلق بالتغير الاجتماعي، اشتمل هذا المحور على 5 أبعاد واشتمل على 25 عبارة وهي موزعة كالآتي:

- ✓ العبارات (46-50) نقيس خروج المرأة الى العمل.
- ✓ العبارات (51-55): نقيس تغير وظائف الأسرة وأدوارها.
- ✓ العبارات (56-60): نقيس استقلالية السكن.
- ✓ العبارات (61-65): نقيس المستوى التعليمي.
- ✓ العبارات (66-70): نقيس صراع الأدوار.

وتشمل الاستمارة على سلم ليكرت (السلالم الجمعية) حيث تم استخدام السلم الخماسي المتدرج حسب ليكرت المؤلف من خمس درجات وهي احدى طرق تقدير الدرجات وحيدة البعد أنه يوجد خمس إمكانيات للإجابة عن الأسئلة المطروحة (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وذلك عن طريق وضع علامة (x) أما الإجابة المناسبة.

ووفقا لذلك تم تحديد الإجابات حيث تعطى الدرجة (5) للإجابة غير موافق بشدة الدرجة (4) للإجابة غير موافق، الدرجة (3) للإجابة محايد، الدرجة (2) للإجابة موافق، الدرجة (1) للإجابة موافق بشدة.

صدق الاستبيان الظاهري (أراء المحكمين):

اعتمدت الطالبة في الحصول على البيانات من مجتمع الدراسة على الاستبيان، لذا تعين اختيار صدق الأداة اذ يهدف هذا الاجراء الى التأكيد على مدى تطابق الاستبيان مع موضوع الدراسة، وقد تم استخدام اختبار الصدق الظاهري حيث قامت الطالبة بعرض الاستبيان على مجموعة من المختصين وذلك قصد التحكم والاستفادة.

7 – القواعد والقياسات الإحصائية:

بعد جمع البيانات من الميدان قامت الباحثة بمعالجتها باستخدام برنامج ما يعرف بنظام الخدمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS".

الفصل الثامن

الفصل الثامن

عرض ومناقشة نتائج الدراسة الأساسية

- تمهيد.
- اختبار صحة الفرضيات.
- استخلاص النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى.
- استخلاص النتائج المتعلقة بعلاقة بين اختيار الشريك والتغير الاجتماعي في الأسرة الحديثة.
- استخلاص النتائج المتعلقة بعلاقة بين الحوار الزواجي وصراع الأدوار.
- النتيجة العامة للدراسة.
- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة.
- خلاصة الفصل.
- خاتمة.

الفصل الثامن: عرض ومناقشة نتائج الدراسة الأساسية

تمهيد:

بعد القيام باجراء استبيان على عينة البحث والتي اشتملت على 200 زوج وزوجة، تم القيام بجدولة البيانات وتصنيفها وتحليل وتفسير مضمون هذه الجداول وما شملته من نتائج وسنتطرق في هذا الفصل إلى عرض وتحليل البيانات ومناقشتها للوصول إلى نتائج في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة للوصول إلى النتيجة العامة، لنخرج بتوصيات واقتراحات تخدم الموضوع.

الجزء الأول: البيانات الشخصية الخاصة بالمبحوثين (المتزوجين):

جدول 3: يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

	التكرارات	النسب
الزوج	*100*	*50,0*
الزوجة	*100*	*50,0*
المجموع	*200*	*100,0*

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

فيما يتعلق بمتغير الجنس تبين القراءة العددية للجدول أن نسبة الذكور من أصل 200 مبحوثا هي 50 في حين تقابلها نفس النسبة عند الإناث بنسبة مقدرة 50% وهذا راجع إلى المجال المكاني تتركز في فئة الإناث والذكور.

جدول 4: يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير السن.

السن		
	التكرارات	النسب
من 19 إلى 30 سنة	*20*	*10,0*
من 31 إلى 40	*124*	*62,0*
من 41 الى 50	*48*	*24,0*
أكثر من 51 سنة	*8*	*4,0*
المجموع	*200*	*100,0*

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

الشكل 6: يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن.

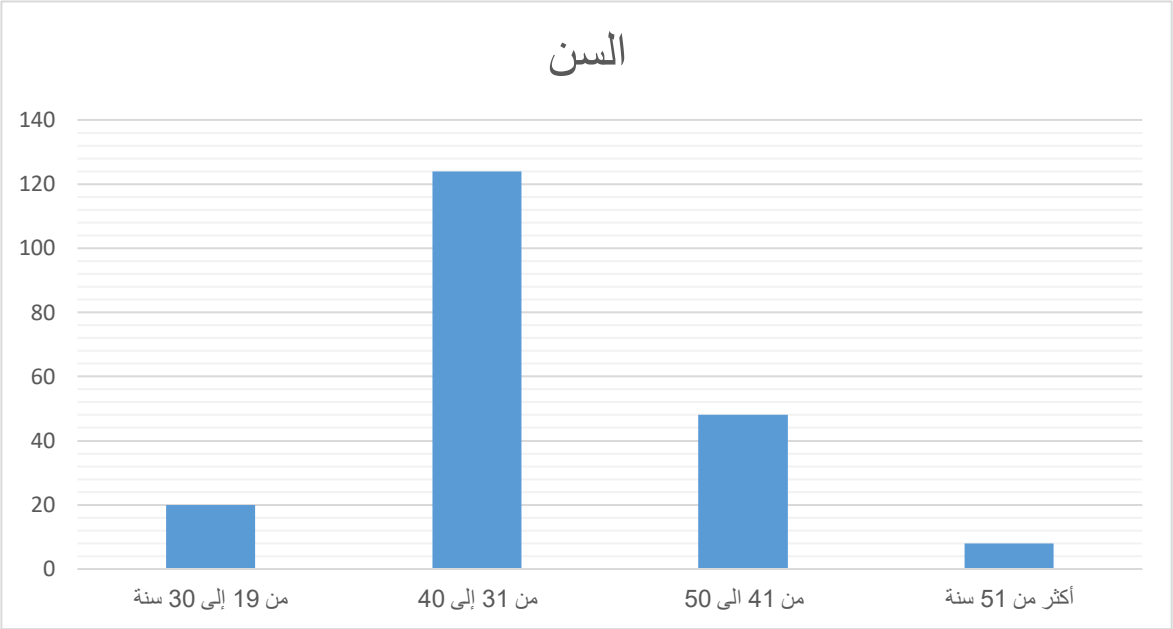

يوضح الجدول أعلاه الفئة العمرية لأفراد عينة البحث فمن خلال القراءة العددية للجدول نلاحظ أن أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم من 31 إلى 40 سنة هم الأكثر وتقدر نسبتهم ب 62 % من العاملين وتليها الفئة العمرية من 41 إلى 50 سنة بنسبة 24 %في حين نجد نسبة 10 % فقط من المبحوثين أعمارهم من 19 إلى 30 سنة وكأقل نسبة 4.0 أعمارهم أكثر من 51 سنة وبالتالي نجد أن أغلب العمال تتراوح أعمارهم بين 30 إلى 40 سنة وهذه الفئة العمرية تساعدنا بطبيعة الحال في دراستنا هذه لأنها تتوافق بشكل كبير مع موضوع الدراسة، حيث أنه من المحتمل جدا أن تكون هذه الفئة أغلبها من المتزوجات باعتبارهم أكثر عرضة للظروف الاجتماعية التي تؤثر على مسارهن الوظيفي وهذا ما يخدم البحث.

جدول 5: يبين توزيع أفراد العينة حسب الانحدار الأصلي

الإنحدار الأصلي		
	التكرارات	النسب
الريف	*40*	*20,0*
المدينة	*160*	*80,0*
المجموع	*200*	*100,0*

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

الشكل رقم 7: دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب الانحدار الأصلي.

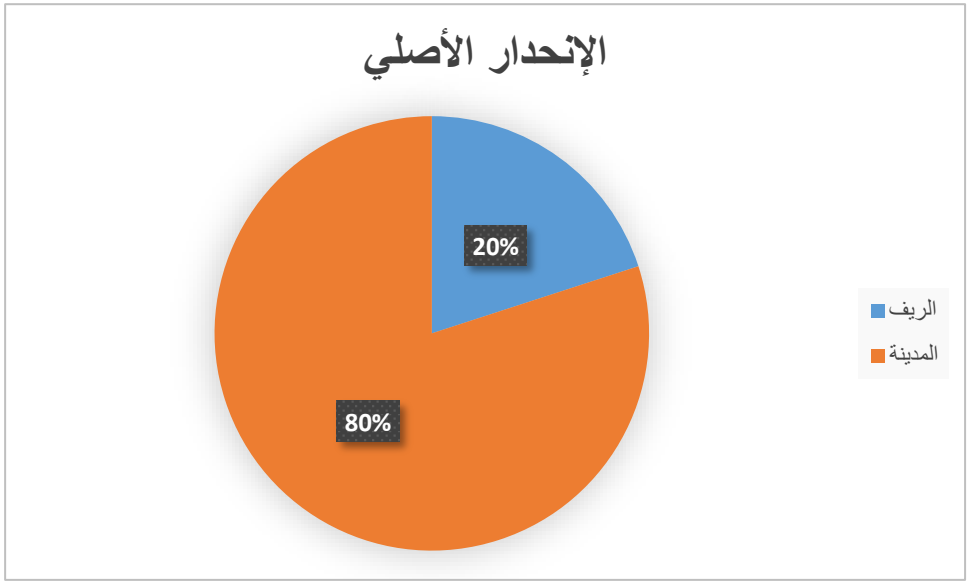

يبين الجدول أعلاه الإنحدار الأصلي حيث نجد من خلال معطيات الجدول أن أغلبية النسبة قدرت 80 مكان إقامتهن في المدينة، في حين نجد نسبة 20%من أفراد العينة مكان إقامتهم يقطن في الريف.

ومنه نستنتج أن أغلبهم يقطنون في المدينة بالإضافة إلى توفير كل ضروريات حياة الأساسية كغاز، ماء، كهرباء في المدينة، كذلك تسهل عليهم عملية التنقل لمكان العمل لوفرة وسائل النقل، كما أنهم يصبحون قريبون من جميع المرافق.

جدول 6: يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للزوج

المستوى التعليمي للزوج		
	التكرارات	النسب
أمي	2	1,0
يقرأ ويكتب	4	2,0
إبتدائي	2	1,0
متوسط	10	5,0
ثانوي	26	13,0
جامعي	156	78,0
المجموع	200	100,0

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

شكل رقم 8: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للزوج.

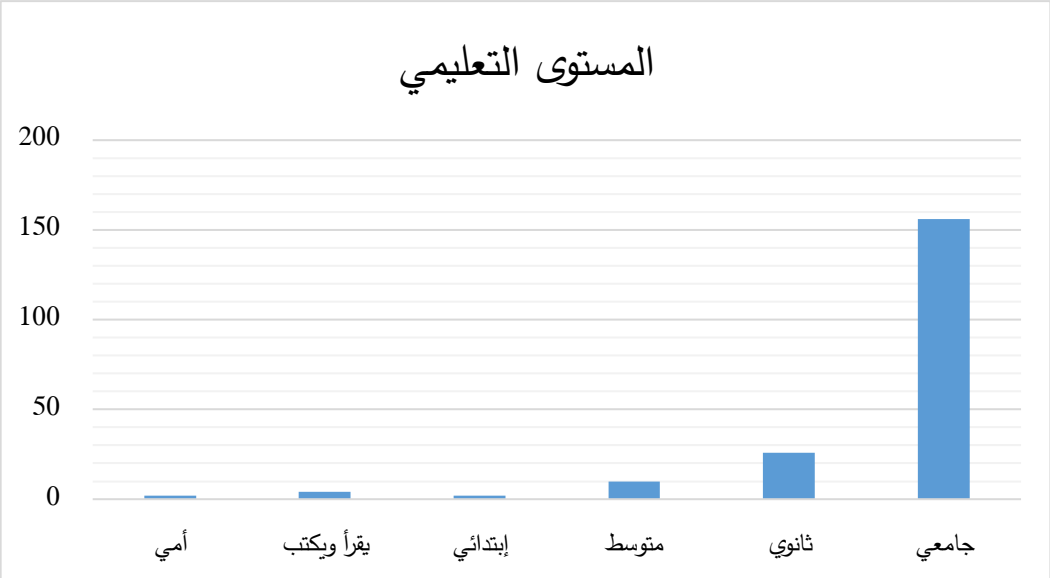

تبين الشواهد الكمية أعلاه أن المستوى التعليمي لأفراد عينة البحث الغالبة تتوزع بين احتمال الجامعي حيث قدرت نسبتهم 78 وعددهم 156 مفردة بينما يليها الاحتمال الثاني المستوى الثانوي حيث بلغت نسبته 13 ولم يسجل احتمال الابتدائي والمتوسط والأمي أي تكرار بنسب قليلة جدا، إن هذه النسب توضح المستوى التعليمي لمجتمع الدراسة والذي يرتبط

مع نوعية المنصب وبحكم أن أفراد عينة البحث يشغلن مناصب مختلفة فمنهم إداريين وأساتذة وأطباء وغيرها من المناصب التي تتطلب المستوى الجامعي فارتفاع المستوى التعليمي من الأمور المهمة التي تساعد على تقديم تنشئة أسرية وفهم متطلبات الأبناء وكيفية التعامل معهم.

جدول 7: يبين توزيع أفراد العينة حسب المهنة

المهنة		
	التكرارات	النسب
عامل حر	20	10,0
موظف (ة)	162	81,0
متقاعد	12	6,0
عاطل	6	3,0
المجموع	200	100,0

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

الشكل رقم 9: يبين توزيع أفراد العينة حسب المهنة.

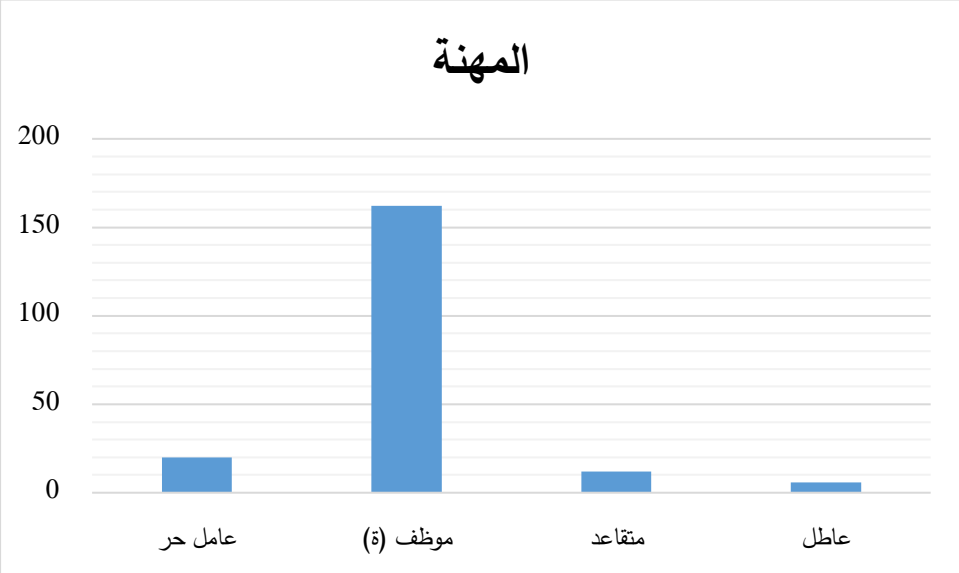

أظهرت نتائج الجدول أن أغلبية أزواج عينة البحث موظفون أي بنسبة 81 بينما تليها نسبة 10 يعملون أعمال حرة وبقية النسب لكل من المتقاعدين حيث بلغت نسبتهم 6 وكأقل نسبة 3 عاطلين عن العمل (بدون مهنة).

جدول 8: يبين توزيع أفراد العين حسب نوع الزواج

نوع الزواج		
	التكرارات	النسب
زواج داخلي (من الأقارب)	16	8,0
زواج خارجي	184	92,0
المجموع	200	100,0

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

الشكل رقم 10: دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العين حسب نوع الزواج.

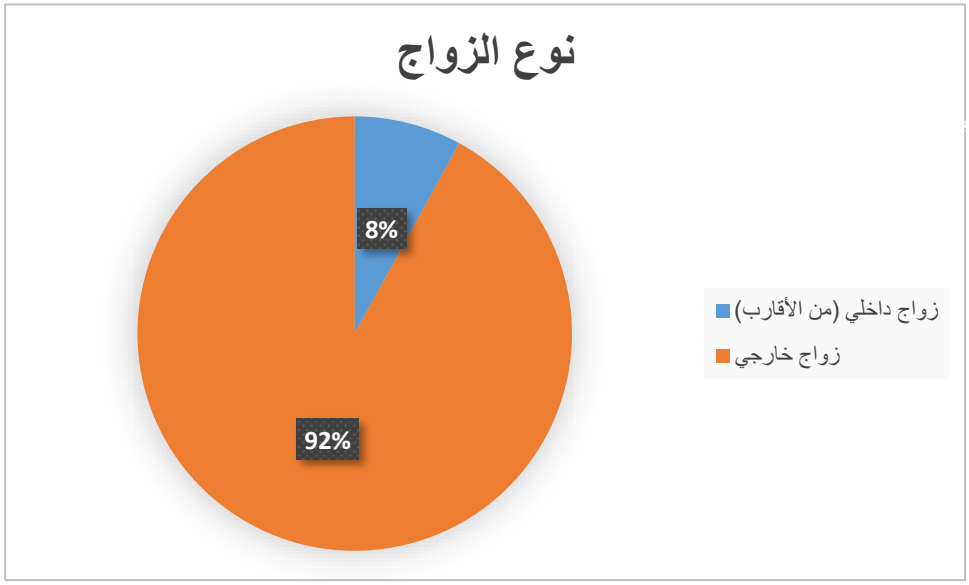

من خلال القراءة العددية للجدول أعلاه تبين أن نوع الزواج الخارجي هو الغالب حيث بلغت نسبته 92 وعددهم 184 مفرد في حين نجد نسبة 8.0 يصرحون بالزواج الداخلي من الأقارب.

جدول 9: يبين توزيع أفراد العينة حسب جنس أفراد الأسرة.

أفراد الأسرة				
عدد الأبناء	الذكور		الإناث	
	التكرارات	النسب	التكرارات	النسب
0	24	12,0	24	12,0
1	84	42,0	84	42,0
2	64	32,0	48	24,0
3	20	10,0	36	18,0
4	0	0.0	8	4,0
5	0	0.0	0	0.0
6	8	4,0	0	0.0
المجموع	200	100,0	200	100,0

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

الشكل رقم 11: منحنيات بيانية توضح توزيع أفراد العينة حسب جنس أفراد الأسرة.

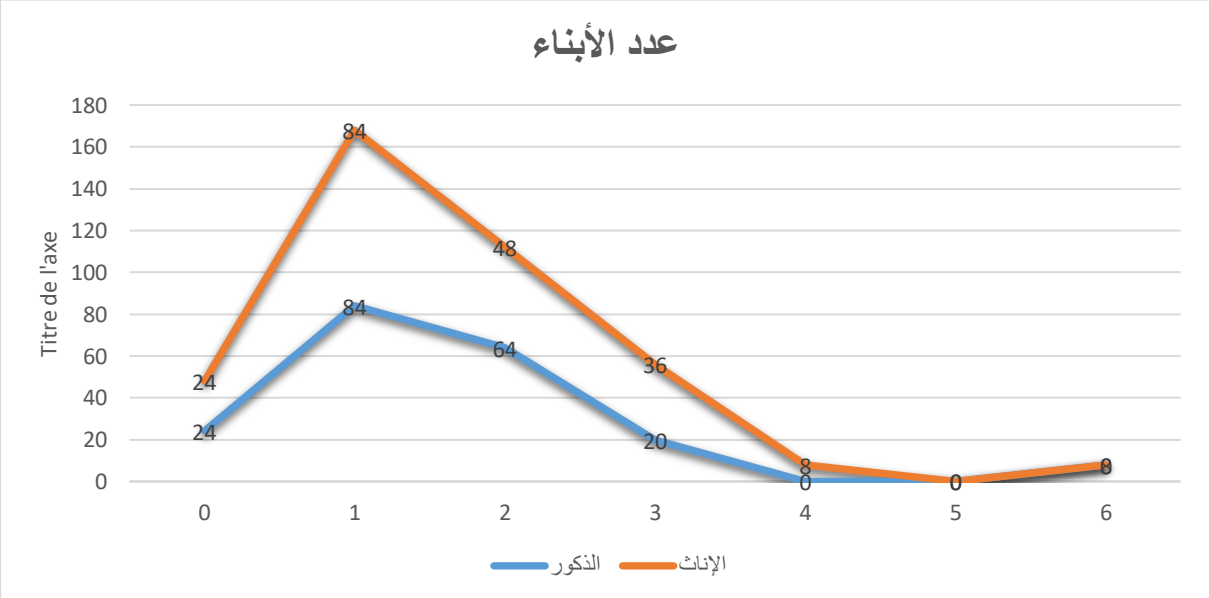

من خلال القراءة العددية للجدول أعلاه صرحت أغلب المبحوثات أن لديهن طفل واحد حيث قدرت نسبتهم 42 كما مثلت نسبة 24 من العاملات اللواتي لديهن طفلين بينما من ثلاثة أطفال فما فو فقد كانت نسبتهن 18 وكأقل نسبة 4 من العاملات اللواتي لديهن أربعة أطفال.

والملاحظ أن النسبة الأكبر من المبحوثات المتزوجات العاملات كانت النسبة لديهم من طفل واحد وهذا راجع إلى المكانة الثقافية والتعليمية لديها فمنهم الأساتذة والمشتغلات في الإدارة وهذا الأمر الذي يشير إلى تراجع الصورة السلبية للمرأة العاملة فالإلتزامات الكثيرة التي يتحملنها بين رعاية شؤون الأسرة وممارسة العمل من جهة ومتطلبات الحياة الاجتماعية للأسرة من جهة أخرى.

نلاحظ أن أقلية المبحوثات لديهن عدد قليل من الأولاد ولعلها تعتبر سياسة تتبعها وهي سياسة تنظيم النسل لأن الإكثار من الأطفال وهي إمرأة عاملة سوف ينعكس سلبا عليها وعلى أدائها الوظيفي وعدم تفرغ الأمهات العاملات لإنجاب أكثر من ذلك بسبب توجههن إلى ميدان العمل وما يرافق ذلك من زيادة في المسؤوليات والضغط المهني والأسري الكبيرين وحتى يتسنى لهن القيام بالعمل الخارجي بأريحية، فكلما قل عدد الأطفال كلما قلت المسؤولية اتجاههم.

كما ترى سناء خولي في هذا الصدد أن" تغير حجم الأسرة غير من القيم المتعلقة بالإنجاب وساعد على ذلك خاصة في المناطق الحضرية نظام الاجور أو المستوى الاقتصادي العام وضيق المساكن إلى جانب مظاهر التقدم التكنولوجي، وزيادة الاكتشافات العلمية في مجال ضبط النسل والتثبت من كفاءتها دون آثار جانبية ضارة بالصحة".[1]

في حين أن تنظيم الأسرة يحفظ للأم صحتها الجسمية والنفسية، وينعكس ذلك على أفراد أسرتها، وليس بخاف على أحد أن مدة الحمل عبء ثقيل على كاهل الأم إذ أن الجنين ينمو ويكبر على حساب غذائها فيستنزف منها الكثير ويسبب لها الارهاق والتعب ولهذا يفضل

[1] – القصير عبد القادر: "الاسرة المتغيرة في مجتمع المدنية العربية"، مرجع سابق، ص91.

واستعادة نشاطها وخاصة اذا توالي الحمل باستمرار، بل في ترك مدة كافية لإراحة الأم كانت المرأة عاملة.[1]

جدول 10: يبين توزيع أفراد العينة حسب شكل العائلة

شكل العائلة		
	التكرارات	النسب
أسرة ممتدة	*12*	*6,0*
أسرة نووية	*188*	*94,0*
المجموع	*200*	*100,0*

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

الشكل رقم 12: دائرة نسبية تبين توزيع أفراد العينة حسب شكل العائلة

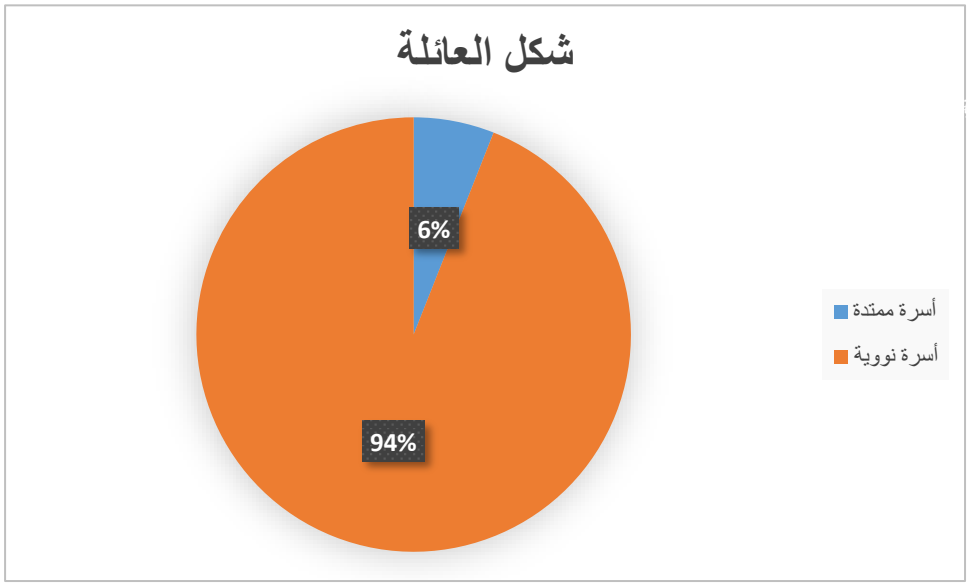

من خلال القراءة العددية للجدول تبين لنا شكل العائلة التي تنتمي إليها أغلبية المبحوثات يعشن في الأسر نووية (أسرة صغيرة) حيث بلغت نسبة 94 بينما نجد نسبة 6.0 من الأمهات يعشن في أسر ممتدة (أسرة كبيرة).

[1] – سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص328.

تفضل الزوجة العاملة منزل منفرد عن عائلة الزوج وتحلم ببيت مستقل يجمعها بزوجها لتكون فيه الآمرة والناهية ولكيلا تتعرض لضغوطات الأسرة الكبرى، وهذا راجع لارتباطها بساعات العمل التي تقضيها خارج المنزل وتتفادى بذلك كل المشاكل التي قد تحصل في بعض الأسر بسبب خروجها الدائم للالتحاق بالعمل. فالمرأة العاملة المتزوجة بعد رجوعها من العمل تكون متعبة وفي حاجة إلى الراحة إلا أنها تجد بعض المشاكل إذا كانت تسكن مع أهل الزوج بسبب الأعمال المنزلية وما إلى ذلك.

المحور الأول: العلاقات الزواجية مجموعة أبعاد تحتوي على مجموعة من العبارات تهدف إلى معرفة واقع العلاقات الزواجية في المجتمع الجزائري.

أولا التوافق الزواجي:

جدول 11: يبين توزيع أفراد العينة حسب بعد التوافق الزواجي

الرقم	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
01	أشعر بالقرب الشديد من زوجي/زوجتي	ت	88	104	4	4	0	4.38	0.63	مرتفع جدا
		%	44	52	2	2	00			
02	توجد العديد من الأمور التي أناقشها مع زوجي/ زوجتي	ت	48	136	12	4	0	4.14	0.60	مرتفع
		%	24	68	6	2	00			
03	لا أخفي أي من أسراري المهمة عن الطرف الآخر	ت	68	76	4	36	16	3.72	1.31	مرتفع
		%	34	38	2	18	8			
04	التفاهم والانسجام الفكري بين الزوجين يحقق الاستقرار والتماسك	ت	152	48	0	0	0	4.76	0.42	مرتفع جدا
		%	76	24	00	00	00			
05	التوافق الزواجي تظهر مظاهره في التعاون والحب المتبادل والاشباع الجنسي.	ت	108	76	8	8	0	4.42	0.75	مرتفع جدا
		%	54	38	4	4	00			
المجـــــموع								4.28	0.50	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول رقم (11) أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد الدراسة نحو محور التوافق الزواجي يأخذ القيمة (4.28) بمستوى مرتفع، وهو يقع في الفئة الخامسة من مقياس ليكرت الخماسي وانحرافا معياريا قدره (0.50) ما يعني ذلك وجود تجانس جيد في إجابات أفراد العينة في المحور.

فجميع عبارات المحور بمستوى مرتفع جدا ومنه يمكننا القول أن هناك تأكيد بدرجة مرتفعة جدا على أن التوافق الزواجي له علاقة كبرى على العلاقات الزوجية.

ملاحظة: حسب نتائج محور التوافق الزواجي إجابات أفراد العينة تذهب إلى الموافقة والموافقة بشدة.

- **العبارة رقم 04:** التفاهم والانسجام الفكري بين الزوجين يحقق الاستقرار والتماسك، جاءت بأكبر متوسط حسابي (4.76) وبمستوى مرتفع جدا "أي أن الإجابة المتوسطة هي موافق بشدة" وأصغر إنحرافا معياريا (0.42) في عبارات المحور أي بإجماع كبير من أفراد العينة.
- **العبارة رقم 05:** التوافق الزواجي تظهر مظاهره في التعاون والحب المتبادل والاشباع الجنسي، كذلك بمستوى مرتفع جدا وفي الرتبة 2 كأكبر متوسط حسابي (4.42) وثاني أصغر إنحرافا معياريا (0.75) هذا ما يشير إلى إجماع وتأكيد بدرجة كبيرة جدا لدى أفراد العينة.
- أما **العبارة رقم 01:** أشعر بالقرب الشديد من زوجي/زوجتي، بمستوى مرتفع أيضا وبمتوسط حسابي (4.38) وفي الرتبة الثالثة للمحور وبمستوى متوسط وانحراف معياريا قيمته (0.63).
- **العبارة رقم 02:** توجد العديد من الأمور التي أناقشها مع زوجي/زوجتي، بمتوسط حسابي مرتفع قيمته (4.14) وفي الرتبة الرابعة بين عبارات المحور وبمستوى متوسط وبانحراف معياري في المحور (0.60).
- وفي الأخير نجد **العبارة رقم 03:** لا أخفي أي من أسراري المهمة عن الطرف الآخر، بمتوسط حسابي قدره (3.72) وجاءت هاته العبارة في الرتبة الأخيرة وبأكبر إنحراف معياري في المحور (1.31).

ومن خلال ترتيب الفقرات تبين ما يلي:

إن إجابة الأغلبية الساحقة من المبحوثين بموافق وموافق بشدة حول موضوع ومناقشة والتشاور مع زوجها في المواضيع الخاصة يفسر لنا مدى أهمية دور الزوجة في الأسرة وتكفلها بشؤون أسرتها و بشكل فعال وكيفية تسيير شؤون منزلها فالإنسجام والتوافق والتعاون بين الزوجين على كافة أمور الحياة الأسرية وخاصة الإتفاق على طريقة تربية الأبناء كالتوجيه والإرشاد ... وغيرها، وأهمية مشاركة الأنشطة في الحياة اليومية بين كل أفراد الأسرة وتقدير كل من الزوجين لظروف الأخر وأهمية دورة في الأسرة والحرص على حل المشكلات الأسرية داخل الأسرة، وليس خارجهما وبالتالي يتحقق الاستقرار والتماسك بينهما.

ثانيا: التواصل الزواجي

جدول 12 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب بعد التواصل الزواجي

الرقم	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
06	تفتقدين أنت وشريكك التواصل اللفظي	ت	4	32	16	124	24	2.34	0.95	متوسط
		%	2	16	8	62	12			
07	يفهمك شريك حياتك من تعابير الوجه ونبرات الصوت	ت	88	84	12	12	4	4.20	0.94	مرتفع
		%	44	42	6	6	2			
08	تجمعك مع شريكك محادثات حميمية ومهمة	ت	60	104	16	16	4	4.00	0.94	مرتفع
		%	30	52	8	8	2			
09	تعتبر الصراحة مع الزوج في الأحاديث هي أساس الثقة	ت	136	52	0	0	12	4.50	0.98	مرتفع جدا
		%	68	26	00	00	6			
10	تساهم عملية الاتصال والتواصل في فعالية الحوار وجودة العلاقة الزواجية	ت	148	36	4	0	12	4.54	1.00	مرتفع جدا
		%	74	18	2	00	6			
المجـــــموع								3.91	0.75	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

يتبين من خلال الشواهد الكمية في الجدول رقم (12) نجد أن قيمة المتوسط الحسابي (3.91) من خمس درجات ويقع في الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الحماسي من (3.41) الى اقل من (4.20) كما بلغت قيمة الانحراف المعياري للاستجابات (0.75) أي وجود تجانس في إجابات أفراد العينة لمحور التواصل الزواجي وجميع عبارات المحور بمستوى مرتفع وتذهب إلى الموافقة.

ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي للتواصل الزواجي حسب أفراد العينة:

- **العبارة رقم 10:** تساهم عملية الاتصال والتواصل في فعالية الحوار وجودة العلاقة الزواجية في الرتبة 1 بأكبر متوسط حسابي (4.54) وبإنحراف معياري قيمته (1.00).
- **العبارة رقم 09:** تعتبر الصراحة مع الزوج في الأحاديث هي أساس الثقة" في الرتبة 2، بمتوسط حسابي مرتفع جدا قدره (4.50) وبإنحراف معياري قدره (0.98).
- **العبارة رقم 07:** يفهمك شريك حياتك من تعابير الوجه ونبرات الصوت في الرتبة 3، بمتوسط حسابي (4.20) وإنحراف معياري (0.94).
- **العبارة رقم 08:** تجمعك مع شريكك محادثات حميمية ومهمة في الرتبة 4، بمتوسط حسابي قيمته (4.00) وانحراف معياري (0.94).
- **العبارة رقم 06:** تفتقدين أنت وشريكك التواصل اللفظي في الرتبة 5، والأخيرة بمستوى متوسط بلغت قيمته (2.34) وإنحراف معياري (0.95).

وقد يرجع ذلك الى ان التواصل الزواجي والمشاركة المتبادلة بين الزوجين في الكثير من الأمور (الاجتماعية، الوجدانية، الفكرية، الترويحية) تساهم في عملية الاتصال بينهم فالتواصل بين الزوجين هو صمام الأمان الذي يضمن التماسك الداخلي لبنيان الأسرة كما يوفر لهما لغة الحوار والاقناع والتعبير عن الآراء والافكار حول أحداث تؤثر في حياتهما بشكل مباشر.

ثالثا: السعادة الزواجية

جدول 13: يبين توزيع أفراد العينة حسب بعد السعادة الزواجية

الرقم	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
11	أوفر لزوجي الجو المناسب حتى يفهم كل منا الآخر	ت	80	116	0	0	4	4.34	0.68	مرتفع جدا
		%	40	58	00	00	2			
12	أسعى لتحقيق مصالحي وإن تعارضت مع مصالح زوجي	ت	4	60	12	80	44	2.50	1.19	متوسط
		%	2	30	6	40	22			
13	أثناء الاختلاف نتبادل أنا وزوجي كلمات مرضية	ت	56	76	48	8	12	3.78	1.08	مرتفع
		%	28	38	24	4	6			
14	الإشباع الجنسي يساهم في وجود سعادة زوجية	ت	100	72	20	8	0	4.32	0.81	مرتفع جدا
		%	50	36	10	4	00			
15	أنصت لزوجي جيدا عند الحديث عن مشاكله وهمومه	ت	132	60	8	0	0	4.62	0.56	مرتفع جدا
		%	66	30	4	00	00			
المجـــــموع								3.91	0.39	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للمحور ككل يأخذ القيمة (3.91) (بمستوى مرتفع، وانحرافا معياريا قدره (0.39) أي عدم وجود إختلافات كبيرة في إجابات أفراد العينة للمحور 3، يمكننا القول ان هناك علاقة بين السعادة الزوجية وبدرجة مرتفعة.

ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي لمحور السعادة الزوجية حسب أفراد العينة:

- **العبارة رقم 15:** أنصت لزوجي جيدا عند الحديث عن مشاكله وهمومه في الرتبة 1 وبأكبر متوسط حسابي (4.62) بمستوى مرتفع وأقل إنحراف معياري (0.56).
- **العبارة رقم 11:** أوفر لزوجي الجو المناسب حتى يفهم كل منا الآخر في الرتبة 2 بمستوى مرتفع قيمته (4.34).
- **العبارة رقم 14:** الإشباع الجنسي يساهم في وجود سعادة زوجية في الرتبة 3، بمستوى مرتفع (4.32).
- **العبارة رقم 13:** ثناء الاختلاف نتبادل أنا وزوجي كلمات مرضية في الرتبة 4، بمستوى مرتفع، (3.78) وإنحراف معياري (1.08).
- **العبارة رقم 12:** أسعى لتحقيق مصالحي وإن تعارضت مع مصالح زوجي في الرتبة 5 بأقل متوسط حسابي (2.50) وأكبر الإنحراف انحراف معياري قيمته (1.19).

ومنه نستنتج أن السعادة الزواجية والأسرية تقف على الرضا بمعنى حالة الإرتياح والتوافق والقدرة على التكيف والتواؤم مع الشريك دون مشكلات مزعجة فالسعادة الزوجية هي الشعور بالرضا والإشباع بين الزوجين، وكذلك شعورهما بطمأنينة النفس، وتحقيق الذات، وكذلك الشعور بالبهجة والاستمتاع.

رابعا: إختيار الشريك

جدول 14: يبين معايير الجانب الاقتصادي

الرقم	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
16	التحقق من طبيعة مهنة الشريك	ت	88	80	28	4	0	4.26	0.77	مرتفع جدا
		%	44	40	14	2	00			
17	تفضل أن يكون شريك حياتك يفوقك في المستوى الاقتصادي	ت	64	64	24	48	0	3.72	1.15	مرتفع
		%	32	32	12	24	00			
18	الإتفاق على المال والذهب قبل اختيار الشريك	ت	40	56	52	32	20	3.32	1.24	متوسط
		%	20	28	26	16	10			
19	الاتفاق على اكمال الدراسة والعمل قبل الزواج	ت	144	32	24	0	0	4.60	0.69	مرتفع جدا
		%	72	16	12	00	00			
20	الوقوف على مصادر الدخل للشريك	ت	68	72	28	32	0	3.88	1.05	مرتفع
		%	34	36	14	16	00			
المجـــــموع								3.95	0.59	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن: المتوسط الحسابي للمحور ككل يأخذ القيمة (3.95) بمستوى مرتفع، وانحرافا معياريا قدره (0.59) ما يعني تجانس جيد في إجابات أفراد العينة، يمكننا القول أن اختيار الشريك اثر ايجابي على معايير الجانب الاقتصادي بدرجة مرتفعة.

ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي ومعايير الجانب الإقتصادي:

- العبارة رقم 19: الاتفاق على اكمال الدراسة والعمل قبل الزواج في الرتبة 1 بمستوى مرتفع جدا وبأكبر متوسط حسابي (4.60).
- العبارة رقم 16: لتحقق من طبيعة مهنة الشريك في الرتبة 2 بمستوى مرتفع جدا وبمتوسط إنحرافي (4.26).
- العبارة رقم 20: الوقوف على مصادر الدخل للشريك في الرتبة 3 بمستوى مرتفع، وبمتوسط إنحرافي (3.88).
- العبارة رقم 17: تفضل أن يكون شريك حياتك يفوقك في المستوى الاقتصادي في الرتبة 4، وبمتوسط إنحرافي (3.72).
- العبارة رقم 18: الإتفاق على المال والذهب قبل اختيار الشريك في الرتبة 5، وجاءت بمستوى متوسط حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.32) وأكبر إنحراف معياري (1.24).

وعليه نستنتج أنه تؤسس العشرة الزوجية على قيم القناعة والرضا لتحقيق توافق اقتصادي حتى تلبي احتياجات الأسرة بما هو مشروع وتحقيق توازن بين المتطلبات المادية والمالية لأعباء الحياة الأسرية وبين موارد المالية المتاحة للأسرة وترى الباحثة أن اختيار الزوج وفق المعايير التي تم ذكرها يؤدي إلى توافق اقتصادي، فالزوج الذي يلبي احتياجات الزوج الآخر جميعها، يقود إلى تقدير الطرف الآخر ومشاركته العبء الاقتصادي وتفهمه وضعه ومشاركته التخطيط الاقتصادي للأسرة، ويعتبر المعيار الاقتصادي المعيار الأهم بالتوافق الاقتصادي، فمعرفة الزوج بالوضع الاقتصادي للزوج الآخر ومصدر وثيقا والمرتبط ارتباطا دخله، يجعله يتفهم وضعه ويشاركه ذلك العبء والتخطيط له.

جدول 15: يبين معايير الجانب الاجتماعي

الرقم	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
21	تفضل أن يكون شريك حياتك ذو مركز اجتماعي مرموق	ت	120	40	28	12	0	4.34	0.93	مرتفع جدا
		%	60	20	14	6	00			
22	أسعى إلى اختيار شريك حياتي بنفسي دون تدخل الآخرين	ت	136	28	24	4	8	4.40	1.04	مرتفع جدا
		%	68	14	12	2	4			
23	من الجيد التزام كل من الشريكين بالعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع الذي يعيشان فيه	ت	84	64	40	8	4	4.08	0.97	مرتفع
		%	42	32	20	4	2			
24	التأكد من امكانية بناء علاقات حسنة مع أهل الشريكين	ت	100	92	8	0	0	4.46	0.57	مرتفع جدا
		%	50	46	4	00	00			
25	أفضل أن تكون شريك/ة حياتي ذات حسب ونسب	ت	104	68	24	4	0	4.36	0.77	مرتفع جدا
		%	52	34	12	2	00			
المجـــــموع								4.32	0.49	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

يتبين من نتائج الجدول أن: المتوسط الحسابي للمحور ككل يأخذ القيمة (4.32) بمستوى مرتفع جدا، وانحرافا معياريا قدره (0.49) ما يعني تجانسا جيدا جدا في إجابات أفراد العينة، يمكننا القول أن الجانب الإجتماعي له علاقة كبيرة على العلاقات الزوجية بمستوى مرتفع جدا. جميع عبارات المحور الثاني بمستوى مرتفع جدا ومنه يمكننا القول أن هناك تأكيد بدرجة مرتفعة جدا على أن الإجتماعي له علاقة كبيرة على العلاقة الزوجية في المجتمع الجزائري.

ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي وأهميتها على الجانب الاجتماعي حسب أفراد العينة:

- **العبارة رقم 24:** التأكد من امكانية بناء علاقات حسنة مع أهل الشريكين، في الرتبة 1 بأكبر متوسط حسابي (4.46).
- **العبارة رقم 22:** أسعى إلى اختيار شريك حياتي بنفسي دون تدخل الآخرين، في الرتبة 2 متوسط حسابي مرتفع (4.40).
- **العبارة رقم 25:** أفضل أن تكون شريك/ة حياتي ذات حسب ونسب، في الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي مرتفع (4.36).
- **العبارة رقم 21:** تفضل أن يكون شريك حياتك ذو مركز اجتماعي مرموق، جاءت في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي مرتفع (4.34).
- **العبارة رقم 23:** من الجيد التزام كل من الشريكين بالعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع الذي يعيشان فيه، في الرتبة الخامسة بمتوسط حسابي مرتفع (4.08).

ومنه نفسر أن اختيار الشريك يعتمد المعايير المتعلق بشكل كبير على تلبية الزوج لمعايير الزوج الآخر، وخصوصاّ وتبادل حث الطرف الاجتماعية، فتقارب الوضع الاجتماعي لكل طرف واحترامهما المتبادل يحفز الآخر على العلاقات الاجتماعية مع الأشخاص القريبين منهما، كما يحترم كل زوج علاقات الزوج الآخر ويشاركه تلك العلاقات. إن وجود المعايير الخاصة بكل زوج في الزوج الآخر هي أساس للاستقرار الزوجي والذي يقود إلى التفكير في هدوء في العلاقات الاجتماعية والتوافق مع متطلبات الطرف الآخر الاجتماعية.

ومنه نستنتج ان تكيف الزوجين للتعامل مع الخلفية الثقافية لكل منهما واحترام العادات والتقاليد والاعراف والتسامح في القضايا التي يختلفان فيهما نتيجة لاختلاف التنشئة الاجتماعية لكل منهما

جدول 16 : يبين معايير الجانب الديني والقيمي (الثقافي)

الرقم	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
26	تتوقف العلاقة الزواجية على حسن الاختيار	ت	168	28	4	0	0	4.82	0.43	مرتفع جدا
		%	84	14	2	00	00			
27	أفضل الارتباط بشريك يتميز بأخلاق عالية	ت	140	48	12	0	0	4.64	0.59	مرتفع جدا
		%	70	24	6	00	00			
28	تعتقد أن السن الأصغر هو المناسب للزواج	ت	68	28	65	32	16	3.50	1.31	مرتفع
		%	34	14	28	16	8			
29	أفضل أن يكون شريك حياتي متدين	ت	144	44	8	0	4	4.62	0.74	مرتفع جدا
		%	72	22	4	00	2			
30	أعتقد أنكما تشتركان في القيم	ت	128	64	4	4	0	4.58	0.63	مرتفع جدا
		%	64	32	2	2	00			
المجـــــموع								4.43	0.47	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للمحور يأخذ القيمة (4.43) بمستوى مرتفع جدا، وانحرافا معياريا قدره (0.47) ما يعني ذلك وجود تجانس مرتفع في إجابات أفراد العينة. حسب النتائج في المحور إجابات أفراد العينة تذهب إلى الموافقة بشدة.

- **العبارة رقم 26:** تتوقف العلاقة الزواجية على حسن الاختيار، متوسط حسابي (4.82) ومستوى مرتفع جدا في الرتبة 01 "أي أن الإجابة هي موافق بشدة" وأصغر إنحراف معياري (0.43) في عبارات المحور أي بإجماع كبير من أفراد العينة، وهذا ما يعني أن
- **العبارة رقم 27:** أفضل الارتباط بشريك يتميز بأخلاق عالية، بمتوسط حسابي (4.64) ومستوى مرتفع جدا وبإنحراف معياري قدره 0.59 في الرتبة 02.
- **العبارة رقم 29:** أفضل أن يكون شريك حياتي متدين، بمتوسط حسابي (4.62) مرتفع جدا حيث احتلت الرتبة الثالثة.
- **العبارة رقم 30:** أعتقد أنكما تشتركان في القيم، بمتوسط حسابي (4.58) مرتفع جدا حيث احتلت الرتبة الرابعة.
- **العبارة رقم 28:** تعتقد أن السن الأصغر هو المناسب للزواج، بمتوسط حسابي مرتفع (3.50) جاءت في المرتبة الأخيرة للمحور.

ومنه نفسر أن الاستعداد للزواج قاعدة أساسية لبناء الحياة الزوجية الناجحة، وتأتي أهميته من كونه عملية تهيئة نفسية واجتماعية للإقبال على مرحلة حياتية جديدة، تتضمن التأهيل ووضع مقاييس لاختيار شريك الحياة كما لا ننسى اكتشاف مدى التقارب في التوجهات الدينية بين الطرفين ودرجة تقبل موارد الاختلاف فاختيار الشريك هو البوابة للدخول إلى عالم الحياة الزوجية وتكوين الأسرة والاستقرار وتحقيق السعادة التي ستكون مرهونة على ما تم تحقيقه في هذه المرحلة.

خامسا: الحوار الزواجي

جدول 17: يبين بعد الحوار الزواجي

الرقم	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
31	تفضل أن يشارك الزوج زوجته في اتخاذ القرارات	ت	108	80	8	4	0	4.46	0.67	مرتفع جدا
		%	54	40	4	2	00			
32	تحديد الأهداف تساعد الزوج والزوجة على اتخاذ القرارات المهمة	ت	112	76	12	0	0	4.50	0.60	مرتفع جدا
		%	65	38	6	00	00			
33	يشجعك زوجك على اتخاذ القرارات	ت	84	84	28	4	0	4.24	0.76	مرتفع
		%	42	42	14	2	00			
34	لديك القدرة في الاستماع لشريكك بهدوء دون انقطاع	ت	92	72	24	12	0	4.22	0.88	مرتفع
		%	46	36	12	6	00			
35	أعتقد أن هناك مشاورة بينك وبين زوجك قبل اتخاذ القرارات	ت	88	88	12	12	0	4.26	0.82	مرتفع
		%	44	44	6	6	00			
المجـــــموع								4.33	0.55	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

تبين لنا من خلال القراءة العددية للجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للمحور ككل يأخذ القيمة (4.33) بمستوى مرتفع، وانحرافا معياريا قدره (0.55) أي عدم وجود إختلافات كبيرة في إجابات أفراد العينة للمحور، يمكننا القول ان هناك علاقة بين الحوار الزواجي في اتخاذ القرارات بدرجة مرتفعة. ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي والعلاقة بين الحوار الزواجي في اتخاذ القرارات حسب أفراد العينة:

- **العبارة رقم 32:** تحديد الأهداف تساعد الزوج والزوجة على اتخاذ القرارات المهمة، في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي عالي (4.50) وبإنحراف معياري قيمته (0.60).
- **العبارة رقم 31:** تفضل أن يشارك الزوج زوجته في اتخاذ القرارات، في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي مرتفع (4.46).
- **العبارة رقم 35:** أعتقد أن هناك مشاورة بينك وبين زوجك قبل اتخاذ القرارات، في الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي مرتفع (4.26).
- **العبارة رقم 33:** يشجعك زوجك على اتخاذ القرارات، في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي مرتفع (4.24).
- **العبارة رقم 34:** لديك القدرة في الاستماع لشريكك بهدوء دون انقطاع، في الرتبة الخامسة بمتوسط حسابي مرتفع (4.22).

نلاحظ من خلال إجابات أن النسبة الغالبة حول اتخاذ القرارات الأسرية هي تكون من طرف الزوجة العاملة وزوجها هذا أنظر للدور الهام الذي تلعبه الزوجة العاملة داخل أسرتها، فأغلب القرارات تؤخذ بعد مشاورات مع زوجها وهذا ما يجعلنا نقول أن عمل المرأة أدى إلى مراجعة في الدور التقليدي في اتخاذ القرار في الأسرة حيث لا تعمل المرأة خارجا إن كان من اختصاص الرجل وحده ومع ذلك ما زال هناك في بعض السر الجزائرية وحتى وإن كانت المرأة عاملة فهذا لم يغير في أمر اتخاذ القرار شيئا.

جدول 18: يبين المشاركة في رعاية وتربية الأبناء

الرقم	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
36	أشارك زوجي/ زوجتي في اتخاذ القرارات المتعلقة برعاية الأبناء	ت	112	88	0	0	0	4.56	0.49	مرتفع جدا
		%	56	44	00	00	00			
37	الحوار والاقناع هو الأسلوب المفضل في تربية الأبناء	ت	144	56	0	0	0	4.72	0.45	مرتفع جدا
		%	72	28	00	00	00			
38	يحرص كل من الزوجين على القيام بواجباتهم نحو الأبناء	ت	100	88	8	4	0	4.42	0.66	مرتفع
		%	50	44	4	2	00			
39	يفضل الزوج والزوجة الاعتماد على المربيات لرعاية وتربية الأبناء للتخفيف من المسؤولية	ت	8	56	20	60	56	2.50	1.27	متوسط
		%	4	28	10	30	28			
40	تشعرين بالراحة حين تتركين أبنائك في الروضة أو عند الأقارب والجيران	ت	12	36	12	84	56	2.32	1.22	متوسط
		%	6	18	6	42	28			
المجـــــموع								3.70	0.40	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للمحور يأخذ القيمة (3.70) بمستوى مرتفع، وانحرافا معياريا قدره (0.40) ما يعني ذلك وجود تجانس في إجابات أفراد العينة. في المحور حسب النتائج وإجابات أفراد العينة تذهب إلى الموافقة.

- **العبارة رقم 37:** الحوار والاقناع هو الأسلوب المفضل في تربية الأبناء جاءت في الرتبة الأولى بأكبر متوسط حسابي (3.70) ومستوى مرتفع "أي أن الإجابة المتوسطة هي موافق وأصغر إنحراف معياري (0.40) في عبارات المحور أي بإجماع كبير من أفراد العينة.
- **العبارة رقم 36:** أشارك زوجي/ زوجتي في اتخاذ القرارات المتعلقة برعاية الأبناء، في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي مرتفع (4.56).
- **العبارة رقم 38:** يحرص كل من الزوجين على القيام بواجباتهم نحو الأبناء في الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي مرتفع (4.42).
- **العبارة رقم 39:** يفضل الزوج والزوجة الاعتماد على المربيات لرعاية وتربية الأبناء للتخفيف من المسؤولية في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي متوسط (2.50).
- **العبارة رقم 40:** تشعرين بالراحة حين تتركين أبنائك في الروضة أو عند الأقارب والجيران في الرتبة الخامسة بمتوسط حسابي متوسط (2.32).

نلاحظ ان الحوار والاقناع هو الأسلوب المفضل في تربية الأبناء وعليه فالزوجين موافقين في أداء أدوارهن المنزلية و تربية الأطفال و الإعتناء الزوجة بالزوج و القيام بالأشغال المنزلية على حد سواء، ولقد ذكرت أن مساعدة أزواجهن في القيام بأشغال المنزل كمساعدة من طرفهم تعد لا بأس بها وهي من العوامل التي مكنت من التوفيق في أداء أدوارهن المختلفة في الأسرة كما نفسر أيضا عدم شعور الزوجة بالراحة حين تترك أبنائها في الروضة أو عند الأقارب هذا يؤدي بها الى التخوف من دور الحضانة لأنه لا تساعدها على تربية أطفالها حيث أن طفلها دائما يتعرض للضرب أو عدم الاهتمام وبالتالي تشعر الأم بالتقصير في رعايتها لأطفالها.

جدول 19: يبين النقاش والحوار بين الزوجين

الرقم	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
41	أعتقد أن الحوار والنقاش لغة التفاهم لنقل الأفكار والآراء والمشاعر والاتجاهات الخاصة بالأزواج اتجاه بعضهم البعض	ت	160	36	4	0	0	4.78	0.46	مرتفع جدا
		%	80	18	2	00	00			
42	تفعيل الحوار وإثراء الزوجين بأداة الحوار ومهاراته يحقق السعادة والاستقرار	ت	144	52	4	0	0	4.70	0.50	مرتفع جدا
		%	72	26	2	00	00			
43	أشعر أن الحوار يوجه ويصحح الأفكار التي قد يتعرض لها الزوجين ويعزز الأفكار الإيجابية	ت	128	68	4	0	0	4.62	0.52	مرتفع جدا
		%	64	34	2	00	00			
44	أعتقد أن المشاكل الزوجية يمكن معالجتها من خلال الحوار	ت	120	80	0	0	0	4.60	0.49	مرتفع جدا
		%	60	40	00	00	00			
45	أعتقد أن الحوار بين الزوجين يحقق التفاهم والألفة والانسجام ويقوي العلاقات الزواجية	ت	148	52	0	0	0	4.74	0.43	مرتفع جدا
		%	74	26	00	00	00			
المجـــــموع								4.68	0.38	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

من خلال القراءة العددية للجدول تبين لنا أن المتوسط الحسابي للمحور يأخذ القيمة (4.68) بمستوى مرتفع جدا، وانحرافا معياريا قدره (0.38) ما يعني ذلك وجود تجانس كبير في إجابات أفراد العينة.

في المحور حسب النتائج وإجابات أفراد العينة تذهب إلى الموافقة بشدة.

- **العبارة رقم 41:** أعتقد أن الحوار والنقاش لغة التفاهم لنقل الأفكار والآراء والمشاعر والاتجاهات الخاصة بالأزواج اتجاه بعضهم البعض في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي مرتفع (4.78).
- **العبارة رقم 45:** أعتقد أن الحوار بين الزوجين يحقق التفاهم والألفة والانسجام ويقوي العلاقات الزواجية في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي مرتفع (4.74).
- **العبارة رقم 42:** تفعيل الحوار وإثراء الزوجين بأداة الحوار ومهاراته يحقق السعادة والاستقرار في الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي مرتفع (4.70).
- **العبارة رقم 43:** أشعر أن الحوار يوجه ويصحح الأفكار التي قد يتعرض لها الزوجين ويعزز الأفكار الإيجابية في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي مرتفع (4.62).
- **العبارة رقم 44:** أعتقد أن المشاكل الزوجية يمكن معالجتها من خلال الحوار في الرتبة الخامسة بمتوسط حسابي مرتفع (4.60).

شعور الزوجين بالسعادة ومحاولة إرضاء كل طرف للأخر وإهتمام كل من الزوجين لإنجازات الأخر والاهتمام بالعمل والثقة المتبادلة بينهما وتبادل أطراف الحديث عن الأشياء السارة التى تحدث فى الحياة اليومية وعدم البحث عن أخطاء كلا منهما للأخر.

وتشمل العلاقات القائمة بين الزوجين في اطار الاسرة والزواج ويكون أساسهما الإحترام المتبادل والسعادة في إقامة علاقات مع الأخرين والتواصل الإجتماعى القائم على التفاهم بينهما.

ويتمثل في أنه رغم إختلاف الرأي ووجهات النظر بين الزوجين إلا انهم يبذلون جهداً في محاولة الوصول إلى توافقات مختلفة مثل البعد عن المشكلات الناتجة عن فارق السن وتقبل النقد بصدر رحب وانتهاء الخلافات بين الزوجين بشكل وأسلوب ديمقراطي وفى التجاوب الروحي والاتزان النفسي والعصبي.

كما أنه اعتقاد كلا من الزوجين بأن الحب بينهما كفيل بحل جميع المشاكل والصعاب وللحب مظاهرة ودلائله التي تعنى مزيداً من الإستقرار والأمان والهدوء داخل الأسرة ومنها مراعاه الحالة النفسية من كل زوج لآخر وعدم تحميله مزيد من الأعباء على كاهله، ومعاملة كل زوج للأخر برفق وحب وتفاهم، مع حرصهما على قضاء وقت خاص بينهما وأن يحافظ كلا منهما على مظهره العام أمام زوجه والحرص على إضافة لمسات رقيقة في الأعياد والمناسبات الخاصة بينهما.

المحور الثاني: التغير الاجتماعي

مجموعة من العبارات تهدف إلى معرفة التغير الحاصل على الأسرة الزواجية بناء ووظيفة.

جدول 20: يبين بعد خروج المرأة للعمل.

الرقم	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
46	خروجك للعمل يجعل علاقتك بزوجك حسنة	ت	20	108	28	36	8	3.48	1.02	مرتفع
		%	10	54	14	18	4			
47	يقترح عليك زوجك فكرة عدم التخلي عن العمل	ت	28	84	32	28	28	3.28	1.26	متوسط
		%	14	42	16	14	14			
48	يلازم زوجك الأبناء في البيت إذا تأخرت عن العمل	ت	28	88	20	56	8	3.36	1.14	متوسط
		%	14	44	10	28	4			
49	يمكنك التوفيق بين العمل والوظائف الأسرية	ت	20	132	36	12	0	3.80	0.69	مرتفع
		%	10	66	18	6	00			
50	يسود روح التعاون بينك وبين الزوج في تسيير شؤون المنزل	ت	56	92	20	24	8	3.82	1.09	مرتفع
		%	28	46	10	12	4			
المجـــــموع								3.54	0.60	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن: المتوسط الحسابي للمحور ككل يأخذ القيمة (3.54) بمستوى مرتفع، وانحرافا معياريا قدره (0.60) ما يعني تجانس في إجابات أفراد العينة، يمكننا القول أن خروج المرأة للعمل.

ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي لخروج المرأة للعمل:

- **العبارة رقم 50:** يسود روح التعاون بينك وبين الزوج في تسيير شؤون المنزل في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي مرتفع (3.82).
- **العبارة رقم 49:** يمكنك التوفيق بين العمل والوظائف الأسرية في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي مرتفع (3.80)
- **العبارة رقم 46:** خروجك للعمل يجعل علاقتك بزوجك حسنة في الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي مرتفع (3.48)
- **العبارة رقم 48:** يلازم زوجك الأبناء في البيت إذا تأخرت عن العمل في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي متوسط (3.36)
- **العبارة رقم 47:** يقترح عليك زوجك فكرة عدم التخلي عن العمل في الرتبة الخامسة بمتوسط حسابي متوسط (3.28).

ان الزوجة العاملة تخرج للعمل أساسا من أجل سد حاجيات أسرتها المتزايدة نظرا لأن دخل زوجها لا يكفي وأيضا لصعوبة الظروف المعيشية حيث أن أغلبية أزواج عينة بحثنا هم أيضا موصوفون وبالتالي دخلهم متواضع لا يكفي للنهوض بكل مصاريف الأسرة وبهذا الشكل فإن عمل الزوجة يعد مصدرا هاما وأساسيا في زيادة دخل الأسرة ورفع مستوى المعيشة.

كما لاحظنا أن أغلبية أفراد عينة بحثنا راضيات عن حياتهن الاسرية"، هذا لا يعني أنهن سعيدات بل راضيات فخروجهن للعمل مكنهن من المساعدة في نفقات أسرتهن وبالتالي أزاح على كاهلهن مخاوف عدم كفاية دخل أزواجهم، فهذا المستوى حسب أفراد عينة البحث عموما مرضي، فالعاملة رغم أنها تقوم بالمشاركة في نفقات الأسرة إلا أنها لم تصل إلى المستوى الذي تكون راضية تمام الرضى نظرا لضعف المرتب الذي تتقاضاه هي وزوجها.

جدول 21: يبين تغير بعد وظائف وأدوار الأسرة.

الرقم	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
51	يوفر لك زوجك الجو أثناء انشغالك بالوظائف الأسرية	ت	40	92	24	40	4	3.62	1.07	مرتفع
		%	20	46	12	20	2			
52	يساعدك الزوج في الأعمال المنزلية	ت	12	96	20	44	28	3.10	1.22	متوسط
		%	6	48	10	22	14			
53	أعتقد أن هناك وضوح في المهام الخاصة بالعمل والوظائف الأسرية	ت	44	108	32	4	12	3.84	0.98	مرتفع
		%	22	54	16	2	6			
54	أشعر بالراحة النفسية عند توفيقي بين العمل والوظائف الأسرية	ت	96	104	0	0	0	4.48	0.50	مرتفع جدا
		%	48	52	00	00	00			
55	أقوم بواجباتي اتجاه الزوج والأولاد	ت	80	112	8	0	0	4.36	0.55	مرتفع جدا
		%	40	56	4	00	00			
المجـــــموع								3.88	0.60	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

من خلال معطيات الجدول أعلاه تبين أن المتوسط الحسابي للمحور ككل يأخذ القيمة (3.88) بمستوى مرتفع، وانحرافا معياريا قدره (0.60) ما يعني تجانس في إجابات أفراد العينة.

ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي تغير وظائف وأدوار الأسرة:

- **العبارة رقم 54:** أشعر بالراحة النفسية عند توفيقي بين العمل والوظائف الأسرية في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي مرتفع جدا (4.48).
- **العبارة رقم 55:** أقوم بواجباتي اتجاه الزوج والأولاد في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي مرتفع (4.36).
- **العبارة رقم 53:** أعتقد أن هناك وضوح في المهام الخاصة بالعمل والوظائف الأسرية في الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي مرتفع (3.84).
- **العبارة رقم 51:** يوفر لك زوجك الجو أثناء انشغالك بالوظائف الأسرية في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي مرتفع (3.62).
- **العبارة رقم 52:** يساعدك الزوج في الأعمال المنزلية في الرتبة الخامسة بمتوسط حسابي متوسط (3.10).

نلاحظ من خلال نتائج هذا الجدول أنه لا توجد صراعات بين الزوجة العاملة وزوجها حول الأمور العائلية ومنه نستنتج أنه لا توجد خلافات حول اتخاذ القرار داخل الأسرة فهناك تفاهم عام حول أمور الأسرة وبالتالي أمر اتخاذ القرار يكون عادة عن طريق التشاور والتفاهم، وبالتالي ومن منظور واقعي واقتصادي كلما كانت المرأة عاملة كلما كان بإمكان للكثير من المشاكل حلها خاصة الأساسية منها وبالتالي فإن عمل المرأة يساعدها في أن تستشار في القضايا الأسرية.

جدول 22: يبين بعد استقلالية السكن

الرقم	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
56	أعتقد أن الإستقلالية في السكن تعتبر العنصر الرئيسي في تماسك واستقرار الأسرة ومنه الحفاظ على العلاقة الزواجية.	ت	114	56	0	0	0	4.72	0.45	مرتفع جدا
		%	72	28	00	00	00			
57	أعتقد أن السكن مع أهل الزوج أو الزوجة فكرة غير مرفوضة.	ت	12	44	32	32	80	2.38	1.35	متوسط
		%	6	22	16	16	40			
58	أفضل العيش أنا وزوجي في سكن منفرد	ت	172	24	0	4	0	4.82	0.51	مرتفع جدا
		%	86	12	00	2	00			
59	أعتقد أن الإيجار بدل السكن مع أهل الزوج يحقق الاستقرار في العلاقة الزواجية.	ت	144	36	8	12	0	4.56	0.83	مرتفع جدا
		%	72	18	4	6	00			
60	تفضل إستقلالية السكن للأبناء في المستقبل، بدل العيش في سكن واحد.	ت	152	36	0	8	4	4.62	0.84	مرتفع جدا
		%	76	18	00	4	2			
المجـــــموع								4.22	0.30	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

من خلال القراءة العددية تبين أن المتوسط الحسابي للمحور ككل يأخذ القيمة (4.22) بمستوى مرتفع، وانحرافا معياريا قدره (0.30) ما يعني تجانس في إجابات أفراد العينة، يمكننا القول أن استقلالية السكن.

ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي استقلالية السكن

- **العبارة رقم 58:** أفضل العيش أنا وزوجي في سكن منفرد في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي مرتفع جدا (4.82)
- **العبارة رقم 56:** أعتقد أن الإستقلالية في السكن تعتبر العنصر الرئيسي في تماسك واستقرار الأسرة ومنه الحفاظ على العلاقة الزواجية. في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي مرتفع جدا (4.72).
- **العبارة رقم 60:** تفضل إستقلالية السكن للأبناء في المستقبل، بدل العيش في سكن واحد في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي مرتفع جدا (4.62).
- **العبارة رقم 59:** أعتقد أن الإيجار بدل السكن مع أهل الزوج يحقق الاستقرار في العلاقة الزواجية، في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي مرتفع جدا (4.56).
- **العبارة رقم 57:** أعتقد أن السكن مع أهل الزوج أو الزوجة فكرة غير مرفوضة، في الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي متوسط (2.38).

ونفسر ذلك أن معظم الزوجات يفضلن أن يقطن في أسرة نووية حيث يتلقين مساعدة من طرف الزوج في القيام بالأعمال المنزلية مما ساعدها على التوافق بين عملها المنزلي وعملها المهني وتكون أكثر حرية واستقلالية إضافة إلى حرية التصرف وأهم شيء هو المحافظة على أسرار أفراد الأسرة على عكس المرأة التي تعيش في أسرة ممتدة التي تكون في حريتها محدودة.

جدول 23 :جدول يبين بعد المستوى التعليمي

الرقم	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
61	أفضل أن يكون زوجي/زوجتي ذو مستوى تعليمي عالي.	ت	108	68	20	4	0	4.40	0.75	مرتفع جدا
		%	54	34	10	2	00			
62	إن المستوى التعليمي من أهم المؤشرات التي تساعد على اختيار شريك الحياة الزوجية.	ت	80	68	32	20	0	4.04	0.98	مرتفع
		%	40	34	16	10	00			
63	أعتقد أن المرأة التي تتعلم تستقل اقتصاديا وتشارك في مسؤولية رعاية الأسرة داخليا وخارجيا.	ت	92	96	12	0	0	4.40	0.60	مرتفع جدا
		%	46	48	6	00	00			
64	يساعد تعليم المرأة على تكامل الأسرة بفضل التعاون والمشاركة.	ت	124	72	4	0	0	4.60	0.53	مرتفع جدا
		%	62	36	2	00	00			
65	أشعر بأن تعليم المرأة سوف يجعلها أكثر وعيا بدورها الإنساني وتقليص حجم الأسرة (تنظيم النسل).	ت	116	80	4	0	0	4.56	0.53	مرتفع جدا
		%	58	40	2	00	00			
المجـــــموع								4.40	0.48	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

أظهرت نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للمحور ككل يأخذ القيمة (4.40) بمستوى مرتفع، وانحرافا معياريا قدره (0.48) ما يعني تجانس في إجابات أفراد العينة، يمكننا القول أن المستوى التعليمي

ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي المستوى التعليمي:

- **العبارة رقم 64:** يساعد تعليم المرأة على تكامل الأسرة بفضل التعاون والمشاركة في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي مرتفع جدا (4.60).
- **العبارة رقم 65:** أشعر بأن تعليم المرأة سوف يجعلها أكثر وعيا بدورها الإنساني وتقليص حجم الأسرة (تنظيم النسل) في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي مرتفع جدا (4.56).
- **والعبارتان رقم 61 و63:** أعتقد أن المرأة التي تتعلم تستقل اقتصاديا وتشارك في مسؤولية رعاية الأسرة داخليا وخارجيا وعبارة أفضل أن يكون زوجي/زوجتي ذو مستوى تعليمي عالي احتلتا الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي مرتفع جدا (4.40).
- **العبارة رقم 62:** إن المستوى التعليمي من أهم المؤشرات التي تساعد على اختيار شريك الحياة الزوجية في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي مرتفع (4.04).

نلاحظ من خلال الاجابات ان كل الازواج موافقون على اختيار شريكة أو شريك له مستوى تعليمي عالي لأنه يساعده على متطلبات الأسرة وتكون لها اطلاع بالتطورات الجديدة واحتكاك بالمجتمع للتعرف على أهم الأساليب المتبعة للنجاح مثل الوسائل التكنولوجية التي تساعد الام على ربح الوقت والجهد وكذا المؤسسات التربوية التي يتم فيها تربية الأطفال وتعليمهم وعليه فالمستوى التعليمي للزوجة ينعكس على مدى توفيقها بين بيتها وعملها، حيث أن معايير الزوج في اختيار الزوج الآخر تقود إلى توافق ثقافي، ولا يمكن ربط هذا الجانب بمعيار معين، إذ إن توافق الشخص مع المعايير المتبناة من الزوج الآخر، هي أساس للتوافق الثقافي الذي يستلزم وجود اتفاق حول ثقافة الأسرة، واحترام كل طرف لثقافة الآخر وسد الطريق على كل شخص يريد أن يؤثر على ثقافة الأسرة.

جدول 24 : جدول يبين بعد صراع الأدوار

الرقم	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
66	يتفق الزوجان على أن يقوم كل منهما بأدواره المنوطة له.	ت	84	108	4	4	0	4.36	0.62	مرتفع جدا
		%	42	54	2	2	00			
67	يتفهم كل من الزوجين حقوق الآخر وواجباته.	ت	88	104	4	4	0	4.38	0.63	مرتفع جدا
		%	44	52	2	2	00			
68	في حالة غياب أحد طرفي العلاقة الزواجية يتحمل أحدهما مسؤولية الآخر	ت	60	116	12	12	0	4.12	0.76	مرتفع جدا
		%	30	58	6	6	00			
69	يتشارك الزوجان في تحمل الأعباء المنزلية	ت	64	104	20	12	0	4.10	0.80	مرتفع جدا
		%	32	52	10	6	00			
70	توزيع الأدوار داخل الأسرة تؤدي إلى تحقيق الاستقرار	ت	128	72	0	0	0	4.64	0.48	مرتفع جدا
		%	64	36	00	00	00			
المجـــــموع								4.32	0.42	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

أوضحت نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للمحور ككل يأخذ القيمة (4.32) بمستوى مرتفع، وانحرافا معياريا قدره (0.42) ما يعني تجانس في إجابات أفراد العينة، يمكننا القول أن صراع الأدوار

ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي صراع الأدوار

- **العبارة رقم 70:** توزيع الأدوار داخل الأسرة تؤدي إلى تحقيق الاستقرار. في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.64).
- **العبارة رقم 67:** يتفهم كل من الزوجين حقوق الآخر وواجباته. في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي مرتفع (4.38).
- **العبارة رقم 66:** يتفق الزوجان على أن يقوم كل منهما بأدواره المنوطة له في الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.36)
- **العبارة رقم 68:** في حالة غياب أحد طرفي العلاقة الزواجية يتحمل أحدهما مسؤولية الآخر في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.12).
- **العبارة رقم 69:** يتشارك الزوجان في تحمل الأعباء المنزلية في الرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (4.10).

لاحظ من خلال نتائج هذا الجدول أنه لا توجد صراعات بين الزوجة العاملة وزوجها حول الأمور العائلية ومنه نستنتج أنه لا توجد خلافات حول اتخاذ القرار داخل الأسرة فهناك تفاهم عام حول أمور الأسرة وبالتالي أمر اتخاذ القرار يكون عادة عن طريق التشاور والتفاهم، وبالتالي ومن منظور واقعي واقتصادي كلما كانت المرأة عاملة كلما كان بإمكان للكثير من المشاكل حلها خاصة الأساسية منها وبالتالي فإن عمل المرأة يساعدها في أن تستشار في القضايا الأسرية.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضيات:

الفرضية 01: توجد علاقة بين العلاقات الزواجية وخروج المرأة إلى العمل.

الفرضية 02: توجد علاقة بين اختيار الشريك والتغير الاجتماعي في الأسرة الحديثة.

الفرضية 03: توجد علاقة بين الحوار الزواجي وصراع الأدوار.

جدول 25: يبين علاقة بين العلاقات الزواجية وخروج المرأة إلى العمل

		خروج المرأة للعمل
العلاقات الزوجية	معامل الإرتباط بيرسون	*0,240*
	مستوى الدلالة	*0,001*
	العينة	*200*

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

يعرض الجدول رقم (25) معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات.

يظهر من خلال الجدول أنه وباستخدام معامل الارتباط "**برسون**" تحصلنا على ارتباط وصلت قيمته إلى 0.24، ما يعني أن الفرضية دالة عند مستوى 0.01 إذ يعبر عن علاقة ارتباطية متوسطة بين العلاقات الزوجية وخروج المرأة للعمل.

إختيار الشريك		التغير الإجتماعي في الأسرة الحديثة
معايير الجانب الإقتصادي	معامل الإرتباط بيرسون	0,182**
	مستوى الدلالة	0,010
	العينة	200
معايير الجانب الإجتماعي	معامل الإرتباط بيرسون	0,308**
	مستوى الدلالة	0,000
	العينة	200
معايير الجانب الديني والقيمي	معامل الإرتباط بيرسون	0,179
	مستوى الدلالة	0,011
	العينة	200

جدول 26: بين العلاقة بين اختيار الشريك والتغير الاجتماعي في الأسرة الحديثة

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

يظهر من خلال الجدول رقم (26) والذي يتعلق بالارتباطات بين المتغيرات و الأبعاد أن جميع أبعاد المتغير المستقل مرتبطة ببعضها بين (ضعيف وضعيف جدا) وباستخدامنا لمعامل الارتباط "برسون" وصلت قيمة الارتباط بين معايير الجانب الاقتصادي 0.182 أما معيار جانب التغير الاجتماعي 0.308 كما نجد أيضا معيار الجانب الديني بلغت قيمته 0.179، حيث تعبر عن ارتباط طردي ضعيف.

جدول 27: يبين العلاقة بين الحوار الزواجي وصراع الأدوار.

الحوار الزواجي		صراع الأدوار
المشاركة في اتخاذ القرارات	معامل الإرتباط بيرسون	4,08
	مستوى الدلالة	0,00
	العينة	2,00
المشاركة في رعاية وتربية الأبناء	معامل الإرتباط بيرسون	2,45
	مستوى الدلالة	0,00
	العينة	2,00
النقاش والحوار بين الزوجين	معامل الإرتباط بيرسون	1,33
	مستوى الدلالة	0,60
	العينة	2,00

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSS

يظهر من خلال الجدول وباستخدامنا لمعامل الارتباط "برسون" وعند قيمة احتمالية 0.000 وصلت قيمة الارتباط بين المشاركة في اتخاذ القرارات 0.408 أما معيار المشاركة في رعاية تربية الأبناء 0.245 كما نجد أيضا معيار النقاش والحوار بين الزوجين بلغت قيمته 0.133 حيث تعبر عن ارتباط طردي ضعيف.

مرت الدراسة الراهنة والموسومة بـ العلاقات الزواجية وعلاقتها بالتغير الإجتماعي في المجتمع الجزائري بعدة مراحل فبعد التعرض لما كتب حول هذا الموضوع في التراث النظري، وبعد إجراء الدراسة الميدانية وتجميع المعلومات والبيانات اللازمة والقيم بتحليلها وتفسيرها توصلت الدراسة إلى مرحلة استخلاص نتائجها ومناقشتها في ضوء الدراسات السابقة.

1 – استخلاص نتائج الدراسة:

1 – 1 استخلاص النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

حيث انطلقت الدراسة الحالية من سؤال مفاده: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العلاقات الزواجية وخروج المرأة إلى العمل وبعد أن قمنا بالدراسة الميدانية، وجمع البيانات وعرضها وتحليلها كميا وكيفيا توصلنا لمجموعة من النتائج سوف نستعرضها كالآتي:

والتي كانت تفيد بوجود علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين العلاقات الزواجية وخروج المرأة للعمل وقد تم اختبار هاته الفرضية عبر مراحل كانت أولها اختبار وجود العلاقة بين المتغيرين وذلك باستخدام معامل الارتباط برسون والذي أفاد بوجود ارتباط ارتباطية متوسطة، فبالرجوع إلى أدبيات الموضوع نجد أن غالبية مؤشرات العلاقات الزواجية يتدخل فيها عامل الاتصال، خاصة التفاعل الزواجي، العلاقة الجنسية، الأنشطة المشتركة والعلاقات الشخصية والاجتماعية، حيث أن الأزواج وباستخدامهم مهارات اتصالية سلبية مثلما هو غياب الإصغاء وسوء استخدام وفهم لغة الجسد من إيماءات وإشارات وتعبيرات جسدية، وكذلك غياب كل من المصارحة والمكاشفة والتصرف مع الشريك وفق أحكام مسبقة، هذا كله من شأنه أن ينعكس سلبا على التفاعل الزواجي، العلاقة الجنسية، الأنشطة المشتركة والعلاقات الشخصية والاجتماعية.

مما سبق ذكره فقد ثبت الصدق الإمبريقي للفرضية الأولى حيث توصلنا لوجود علاقة بين العلاقات الزواجية وخروج المرأة إلى العمل.

1 – 2 استخلاص النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

من خلال نتائج الدراسة أنه توجد علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين اختيار الشريك والتغير الاجتماعي و تفسير هذه النتيجة إلى أن الزواج الناجح والمبني على تلك المعايير والأسس لا تتغير تلك المعايير التي بني عليها مع مرور الزمن، بل تتعزز لزيادة متانة العلاقة الأسرية وضمان استمراريتها، وضمان عطاء كل شريك فيها، وهذه يعني أن تقادم الزواج لم يؤثر في معايير اختيار الشريك للمتزوجين كما تؤكد أن المتزوجين لديهم القناعة، وأنهم وصلوا

إلى درجة التفكير الواعي والمدرك بأن الجوانب المادية ليست الهدف الرئيس، والاساسي وإنما ما يحقق التوافق الإيجابي هو السعادة والتفاهم أن الجوانب الاقتصادية ليست المعيار الأساسي والأسمى الذي يتم في ضوء اختيار شريك الحياة وانما هو معيار قد لا يحقق الحياة الأسرية والإيجابية في حال وجود خلل أو عدم توازن المعايير الأخرى، بالتالي فإن الاستقرار والراحة النفسية هي الاساس والجوانب المادية لا بد منها باعتبارها مكملا رئيسيا. أن اختيار شريك الحياة يرتبط بمجموعة من المعايير المشتركة بين الذكور والإناث منها التوافق الاجتماعي والتوافق الديني.

1 – 3 استخلاص النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

بعد استقاء البيانات من ميدان الدراسة، وتحليلها باستخدام الأساليب الكمية والكيفية توصلنا لمجموعة من النتائج لعل أهمها:

ظهر من خلال نتائج الدراسة أنه توجد علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين الحوار الزواجي وصراع الأدوار بمعنى أن المتزوجين ذوي السكن المستقل تحصلوا على درجات عالية بالنسبة لجودة الحياة الزوجية مقارنة بذوي السكن مع العائلة الكبيرة، فالحقيقة أن السكن يدخل ضمن الاحتياجات الرئيسية لتكوين أسرة، وفي تربية الأولاد ويمكن إرجاع ذلك إلى أهمية الاتصال في الأسرة ككل، فما بالك الاتصال بين الزوجين باعتبارهما عمود الأسرة، إضافة إلى أنه هناك أمور لابد أن تحل بالحوار الأسري، فكيف نتوقع إمكانية خروج الأسرة من أزماتها في ظل تبنيها نمطا اتصاليا يتسم باللامبالاة مثلما هو الحال بالنسبة لنمط عدم الاستماع الذي لا يظم في أبجدياته معنى الحوار الأسري، وعلى ذكر الحوار الأسري أشارت الكثير من الدراسات إلى أهميته بالنسبة لمستقبل العلاقة الزوجية من حيث توافقها وانسجامها، إضافة إلى أهميته بالنسبة لتربية الأبناء وعليه لا نستغرب وجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين نمط الحوار الزواجي وصراع الأدوار بوجود نمط اتصالي مضطرب متسم باللامبالاة والاهمال تنقص التفاعلات الأسرية والزوجية خاصة، مما يضفي على العلاقة الزوجية جوا من الصمت الذي لا يسمح بتغذية إيجابية لمؤشرات العلاقات الزواجية.

1 – 4 النتيجة العامة للدراسة:

من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها من الدراسة الميدانية، توصلت الدراسة الراهنة لمجموعة من النتائج نستعرضها كالآتي:

1. وجود ارتباط بين التوافق الزواجي والتفاهم بين الزوجين في الحديث معا من جهة ومتغيرات التواصل الأسري الأخرى مثل الانسجام، كما نرى وجود اتفاق والاستمتاع بالوقت مع الشريك الآخر والسعادة الزوجية فإن الأزواج المستقرين في سلوكهم التواصلي اللفظي يحصلون على رضا تواصلي.
2. أما في مجال اختيار الشريك وجدت فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للتقارب العمري الى أسلوب الحياة ونوع الزواج والتقارب العمري والتعليمي.
3. اختلاف الأدوار داخل الأسرة فالزوجة أكثر استثمارا للعلاقة الزوجية والحياة الأسرية مما يؤدي إلى اختلاف في الاهتمامات والانتظارات.
4. تتحول العلاقة بين الزوجة وأهل زوجها كلما تغير نمط السكن وتفضل الأسر النووية العيش بمنزل مستقل عن منزل الأهل.
5. يعمل الزوجان على تعليم الأولاد التعامل باحترام داخل الأسرة وخارجها لأن هذا له تأثير ايجابي على علاقاتهم.
6. المستوى الإقتصادي والرمزي بالنسبة للزوجان لأن الزواج كان وسيلة للحفاظ أو لإرتقاء برأس اعمال الاجتماعي والمادي للأسرة الأصلية.

2 – مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

بعد اختبار الصدق الإمبريقي لفرضيات الدراسة وتحليل نتائجها جاء الدور على مناقشتها وتحليلها في ضوء الدراسات السابقة أثبتت الدراسة الراهنة أنه توجد علاقة بين العلاقات الزواجية وخروج المرأة إلى العمل ولقد ظهر ذلك من خلال ثبوت الفرضية وبالرجوع لدراسة دراسة رونالدبيرك وتامارا "Burk and Weir" (1976) المعنونة بـ: "آثار العمل على شخصية المرأة المتزوجة وتوافقها الزواجي ومدى رضاها على حياتها وتعدد أدوارها".

والتي حاولت الكشف عن الرضا عن الحياة، الرضا عن العمل، مقياس، ضغوط الحياة، مقياس ضغوط العمل، التمتع بصحة جسمية ونفسية طيبة، والصلة الحميمية بين الزوجين، وكانت أهم نتائج هذه الدراسة فقد توصلت العاملات أكثر رضا عن الحياة بشكل عام وعن الزواج بصفة خاصة، وهن يتمتعن بصحة جسمية ونفسية، جيدة، ويتميزون بالثقة والاستقلالية والتقدير المرتفع للذات والشعور بالكفاية والقدرة على الإنجاز، رغم تعرضهم لضغوط تفوق ما تتعرض له ربة المنزل وانهن أكثر اتصالا بالقرين تميز ازواج غير العاملات باتجاه أكثر إيجابية نحو الزواج وأكثر كفاءة وسعادة ورضا مقارنة بأزواج العاملات الذين أظهروا ضغوطا نفسية ومشكلات منزلية ومالية، وأبد وصعوبة الاتصال الحميم مع الزوجة أو إظهار عواطفهم نحوها. وهو ما يتفق مع دراستنا الحالية ولكن الاختلاف يكمن في أن هذه الدراسة السابقة فككت المتغير المستقل لبعدين فقط أما الحالية فقد فككت إلى أربعة أبعاد وهو ما يجعلها أدق معالجة وإحاطة بالعلاقات الزواجية كما تتفق مع الدراسة الحالية في توصيتها بضرورة التوافق الزواجي في العلاقات الزواجية لتحقيق الاستقرار.

وفي نفس السياق توصلت دراسة دليلة ارزقي الموسومة المرأة في الحياة الزواجية في الجزائر المعاصرة: بين التقليد والعصرنة محاولة فهم سيكولوجية" إلى أن الى معرفه مدى تأثير كل من عامل الزمن والعصرنة وتطور العادات على العلاقات الزواجية وهو ما توصلت إليه الدراسة الحالية لكن الاختلاف يكمن في هاته الدراسة أنها اختبرت البعد عامل الزمن بالنسبة للأزواج الشباب وهو ما لم تعتمد دراستنا بل ركزت على العلاقات الزواجية ويمكن إرجاع سبب هذا الاختلاف لميدان الدراسة كما تتفق مع نتائج دراستنا الحالية حيث توصلت إلى أن للمرأة هي تتعلم كيف تتكيف مع كل الحالات لتواجه ازمة هوية ولا حتى مشاكل نفسية شخصية، تقبل دون مقاومة فهي منصاعة بالعادة، لا تفكر ولا تحلل أمور الحياة مع الزوج لا تتحدث عن الحب والسعادة في حالة وجود مشكل، فأحيانا يشكو الزوج من جهل زوجته لأنها لا تستطيع مساعدة الأبناء في الدراسة ولا أن تعطيهم تربية سليمة.

وبالرجوع إلى دراسة Millar ميلر الموسومة "التحليل التفاعلاتي لأنماط التواصل الزواجي"، الولايات المتحدة الأمريكية، 1973 وقد هدفت هذه الدراسة الأمريكية الى تحديد الخصائص التفاعلاتية التي يمكن استخدامها للتمييز بين أنماط التواصل بين الزوجين، وللوصول إلى هذا الهدف استخدم الباحث المقابلة لجمع بيانات الزوجين ثم مقابلة كل زوج على انفراد وهي تتفق مع دراستنا الراهنة في استخدام المقابلة كما توصلت إلى نفس النتائج حيث أن الأزواج المستقرين في سلوكهم التواصلي اللفظي يحصلون على رضا تواصلي بين شخصين أكثر من الأزواج غير المستقرين، حيث احتوت حواراتهم على عدد أكبر من عمليات الأخذ والعطاء اللفظية وهي تكاد نتائجها مطابقة لما توصلت إليه هذه الدراسة ونفس النتائج حيث توصلت إلى أن الزوجات يكن أكثر سيطرة على التفاعل عندما يكون السلوك اللفظي بين الزوجين مرنا، وهنا تجدر الإشارة إلى أن المرونة اللفظية تتفاوت مع درجة اتفاق الزوجين على دور كل منهما في إطار الشراكة الزوجية، في حين أن الجانب الذي يتصل بالاستقرار الزواجي يدل على مدى توافر الإجماع حول قواعد التفاعل نفسه.

كما أثبتت دراسة حميد آيت عمارة والتي تمحور حول الإستراتيجيات الزواجية للنساء ذوات التعليم العالي في الجزائر حيث هدفت الدراسة الى معرفة الإستراتيجيات التي تتخذها المرأة الجزائرية الجامعية في إختيارها لشريكها الممارسين للمهن الحرة وقد أورد الباحث الإستنتاج التالي من هذه الدراسة إذا كانت معايير الأصل الإجتماعي المستوى الإقتصادي والرمزي للعائلة الأصلية من أهم القيم المتداولة في السوق الزواجية على حط تعبير الباحث في المنظومة التقليدية لأن الزواج كان وسيلة للحفاظ أو لإرتقاء برأس اعمال (الإجتماعي والمادي) للأسرة الأصلية، فإن المعطيات الحالية تشير الى أن الهيكل الإجتماعي المهني، المستوى التعليمي من القيم التي تنحوا للتعويض القيم القديمة أو بمعنى آخر المجتمع بناء نموذج زواج يرتكز على قيم الزوج وتبادل القيم بين الزوجين حيث تتفق هاته الدراسة مع الدراسة الراهنة والتي أفادت بوجود علاقة بين اختيار الشريك والتغير الاجتماعي ويمكن

الاختلاف أن هذه الأخيرة أغفلت بعد صراع الأدوار دون أن تعالجه هاته الدراسة ويمكن أن يكون هذا إغفالا منهم.

وفي نفس السياق نجد دراسة الشريفين في الأردن الموسومة بالتوافق الزواجي في ضوء بعض التغيرات الاجتماعية 2003 بهدف التعرف على أثر أسلوب إختيار شريك الحياة ونوع الزواج والتقارب في المستوى التعليمي وعدد مرات الزواج وفترة الخطوبة في مستويات التوافق الزواجي وهي تتفق مع دراستنا الحالية في دراسة مؤشرات التغير الاجتماعي كما تتفق أيضا في طريقة اختيار العينة والأساليب الاحصائية الاوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل الذي يعد التكملة الأساسية للرحلة البحثية، تمحورت جهودنا حول استعراض النتائج البارزة التي توصلنا إليها. كان ذلك خطوة حيوية ومنهجية لا غنى عنها في تسليط الضوء على مسار الدراسة وقدرتها على تحقيق أهدافها الأساسية. في هذا السياق، تم التركيز على تحليل هذه النتائج بعمق، حيث تم تقديم تفصيل دقيق حول التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة، بما يسلط الضوء على الجوانب التي تبرز تقدم البحث الحالي وتلقي الضوء على الفجوات أو التحديات التي قد تكون قابلة للتحسين في المستقبل.

الخاتمة

خاتمة:

لقد حاولت الباحثة أن تحقق الهدف من هذه الدراسة، والذي يتبلور حول كشف اللثام عن التغير الحاصل على العلاقات الزواجية في ظل التغير الاجتماعي، من خلال تشخيص الواقع السوسيولوجي للأسرة، وعليه فنحن بحاجة إلى معرفة التغير الاجتماعي كحركة ديناميكية وإنعكاساته على العلاقات الزواجية كعملية إجتماعية، من أجل معرفة العلاقة التي تربط بينهما، حيث أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال النهوض بالأسرة كمشروع حضاري ما لم نفهم العلاقة بين السبب والنتيجة، أي نبرهن على الوهن والتغير الذي أصاب العلاقات الزواجية والأسباب التي أدت إلى ذلك بتفعيل الإتصال والحوار بين الزوجين لتحقيق التفاهم والانسجام.

وعموما فإن هذه الدراسة تقودنا إلى فتح آفاق جديدة يمكنها أن تساهم في تطوير ودراسة موضوع العلاقات الزواجية كما توصي الدراسة الحالية بمجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- ✓ ضرورة تشجيع الدراسات التي تعنى بالعلاقات الزواجية.
- ✓ ضرورة تدعيم العلاقات والتفاعلات الزواجية بما يخدم الاستقرار والتفاهم والانسجام في العلاقة الزواجية.
- ✓ إيجاد مكاتب للبحث الاجتماعي والاسري تمارس نشاطها بفاعلية لحل مشاكل الزوجية بكل موضوعية.
- ✓ إنشاء مراكز لتأهيل المقبلين على الزواج.
- ✓ تفعيل آليات الصلح لحل المشاكل والخلافات الزوجية مع ضرورة التنسيق مع المؤسسات الاجتماعية.
- ✓ المزيد من التعمق والبحث في هذا الموضوع وربطه بمتغيرات أخرى وهذا لمراعاة الخصوصية السوسيوثقافية للعلاقات الزواجية.
- ✓ قيام كل من الزوجين بأدواره وهذا ما يحقق جودة الحياة الزواجية.

- ✓ الاعتماد على الحوار بين الزوجين باعتباره وسيلة بنائية علاجية تساعد في حل الكثير من المشكلات الزواجية.
- ✓ تعلم فنيات الحوار والمناقشة وتحديد الأدوار واحترام الحقوق والواجبات الزوجية.

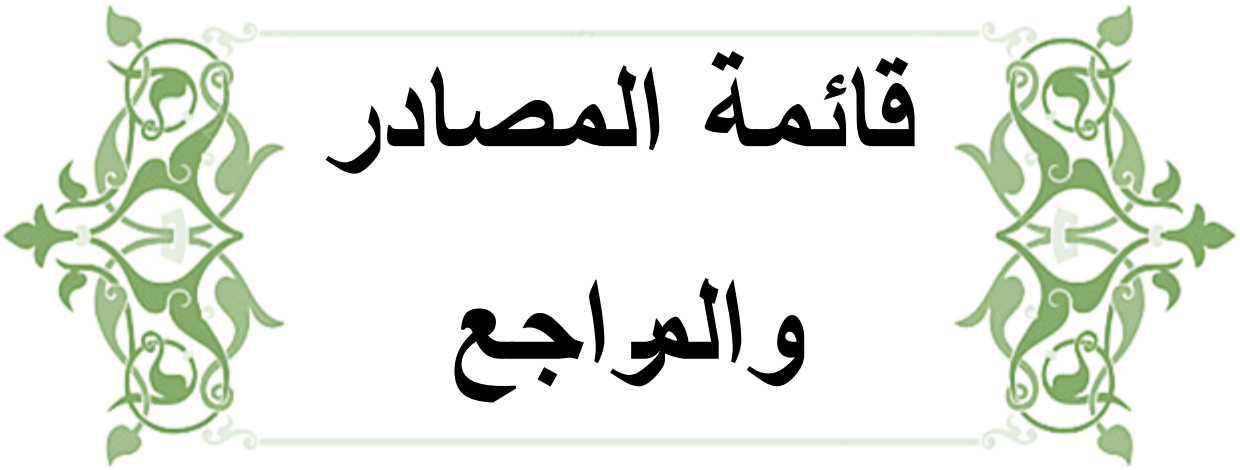
قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم جابر السيد: "التفكك الأسري والمشكلات وطرق علاجها"، دار التعليم الجامعي، دط، الاسكندرية، 2012.
2. إبراهيم رمضان الذيب: "أسس ومهارات بناء القيم التربوية وتطبيقها في العملية التعليمية"، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، ط2، 2007.
3. ابراهيم عثمان: "مقدمة في علم الإجتماع"، دار الشروق، ط1، عمان، 1999.
4. أبو المجد أحمد كمال: "القيم والتحولات المعاصرة"، مكتب المتابعة، لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، بالدول العربية الخليجية، المنامة، 1990.
5. أبو بكر الجزائري: "منهاج المسلم"، مطبعة الفن الجرافيكي، ط 5، باتنة – الجزائر، 1983.
6. إحسان محمد الحسن: "العائلة والقرابة والزواج"، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1985.
7. إحسان محمد الحسن: "علم اجتماع المرأة دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
8. أحمد أبو المنعم حسين: "أصول البحث العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية"، الجزء الأول، الناشر المكتبة الأكاديمية، 1966.
9. أحمد الخشاب: "التغير الاجتماعي"، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1981.
10. أحمد بيري لوحيشي: "الأسرة والزواج" طرابلس المنشورات الجامعية المفتوحة سنة 1997.
11. أحمد زايد: "علم الإجتماع بين الإتجاهات الكلاسيكية والنقدية"، دار المعارف، القاهرة، 1984.

12. أحمد زايد، اعتماد علام: "التغير الاجتماعي"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2006،
13. أحمد زكي بدوي: "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية"، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.
14. أحمد سالم الأحمر: "علم اجتماع الأسرة (بين التنظير والواقع المتغير)، دار الكتاب الجديد، ط1، لبنان، 2004.
15. أحمد عبد اللطيف أبو أسعد: "الارشاد الزواجي الاسري"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
16. أحمد عبد اللطيف أبو أسعد: "الارشاد الزواجي والأسري"، دار الشروق النشر والتوزيع، ط 2، عمان (الأردن)، 2014.
17. أحمد محمد مبارك الكندري: "علم النفس الأسري"، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط 2، الكويت، 1992.
18. أحمد نعمان: "سمات الشخصية الجزائرية (من منظور الأنثروبولوجيا النفسية)"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
19. أسماء إبراهيم، خلف عبد الله: "طرق اختيار شريك الحياة للزواج واستقرار الحياة الأسرية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، عمان، 2018.
20. جابر عوض سيد خيري خليل الجميلي: "الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة"، المكتبة الجامعية، الاسكندرية،2000.
21. جلال إسماعيل حلمي: "علم اجتماع الزواج والأسرة – رؤية نقدية للواقع والمستقبل"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة – مصر، 2012.
22. جلال مدلولي: "الإجتماع الثقافي"، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1979.
23. جمال شحاتة حبيب: "العلاج الأسري والمعالج الأسري" (أسس نظرية وتطبيقات عملية)، المكتب الجامعي الحديث، 2022.
24. جوذة بني جابر: "علم النفس الاجتماعي"، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004.

25. حبيب الله طاهري: مشاكل الأسرة وطرق حلها، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، بيروت – لبنان، 2003.
26. حسن عبد الباسط: "علم الاجتماع"، مكتبة غريب القاهرة، 1982.
27. حسن عبد الرزاق منصور: "الحضارة الحديثة والعلاقات الإنسانية في مجتمع الريف"، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، عمان– الأردن، 2018.
28. الحسين بن حسن السيد: "معايير اختيار شريك الحياة وأثرها في تحقيق التوافق الزواجي"، مكة المكرمة، مكتب الملك فهد الوطنية، ط1، 2015.
29. حسين سعفان: "اتجاهات التنمية في العالم العربي"، مطبعة التقدم، الجزائر، 1973.
30. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: "الأسرة والمجتمع" – دراسة في علم اجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012.
31. حليم بركات: "المجتمع العربي المعاصر" مركز دراسات الوحدة الاجتماعية، بيروت،2011.
32. حنان عبد الحميد العناني: "تنمية المفاهيم الاجتماعية والدينية في مرحلة الطفولة المبكرة"، دار الفكر، الأردن، 2005.
33. داود بن درويش حلس: "دليل الباحث في تنظيم وتوضيح البحث العلمي في العلوم السلوكية"، جامعة الخرطوم، غزة.
34. الدسوقي عبده ابراهيم: "التغير الإجتماعي والوعي الطبقي تحليل نقدي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
35. دلال ملحس استيتية: "التغير الإجتماعي والثقافي"، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2014.
36. ربيع حسين: "إدارة الخلافات الزوجية فن حل المشكلات بين الزوجين"، ط1، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، الجيزة، مصر، 2019.
37. رضا الجندي ممدوح: "علم الاجتماع العائلة"، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان – الأردن، 2016.

38. رمضان السيد: "إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان"، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ،1999.
39. سامية حسن الساعاتي: "الاختيار الزواجي والتغير الاجتماعي"، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1872.
40. سامية مصطفى الخشاب: "النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة"، دار المعارف، ط 1، القاهرة، 1982.
41. سلوى السيد عبد القادر: "الأنثربولوجيا والقيم، دار المعرفة الجامعية، طبع ونشر وتوزيع، جامعة الاسكندرية – جمهورية مصر العربية، 2019.
42. سلوى عبد الحميد الخطيب: "نظرة في علم الاجتماع الأسري" المصرية لخدمات الطباعة والنشر، القاهرة، 2007.
43. سلوى عثمان الصديقي وآخرون: "قضايا الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الاسكندرية، 2004.
44. سلوى عثمان الصديقي: "الأسرة والسكان من منظور اجتماعي وديني"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2012.
45. سليمان علي الدليمي، محمد عبد الحسن: "التغير الاجتماعي والتحديث في المجتمع العربي الليبي"، تالة للطباعة والنشر، طرابلس، 2001.
46. سمير كامل محمد، أحمد مصطفى خاطر: "التنمية الإجتماعية الأطروحة النظرية ونموذج المشاركة"، دار الجامعيين، 1993.
47. سناء الخولي: "الأسرة والحياة العائلية"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2008.
48. سناء الخولي: "التغير الاجتماعي والتحديث"، دار المعرفة الجامعية، كلية التربية، جامعة الاسكندرية، جمهورية مصر العربية،2011.
49. سناء الخولي: "الزواج والعلاقات الأسرية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، كلية التربية، جامعة الاسكندرية، بيروت.

50. السيد رشاد غنيم، نادية السيد عمر، السيد محمد الرامخ: "دراسات في علم الاجتماع العائلي"، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، ط1، الاسكندرية، 2008.
51. سيد رمضان: "إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية _ مصر، 1999.
52. شوق أسعد محمود: "علم اجتماع العائلة"، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن، 2012.
53. صالح حسن أحمد الداهري (2008): أساسيات الإرشاد الزواجي والأسري ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
54. صبحي محمد قنوص: "دراسات في علم الاجتماع"، جامعة قاريونس، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، 2001.
55. صفاء اسماعيل السيد: "بطارية اختبارات الاختلالات الزواجية (دليل البطارية)"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
56. عادل عبد الحميد شكارة: "نظرية هوب هاوس في التنمية الإجتماعية "، مطبعة دار السلام، الاردن، 1975.
57. عادل مختار الهواري: "التغير الإجتماعي والتنمية في الوطن العربي"، مكتبة الفلاح، الكويت، 1988.
58. عادل مختار الهواري: "سوسيولوجيا التخلف والتنمية"، مطبوعات جامعة صنعاء، اليمن، 1981.
59. عاطف وصفي: "الأنثروبولوجيا الثقافية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1964.
60. عايدة أحمد الزواجية: "اتيكيت المعاملة الزوجية"، دار الإسراء، ط1، عمان – الأردن، 1996.
61. عائشة أحمد ناصر: "التواصل غير اللفظي وعلاقته بسمات الشخصية والتوافق الزواجي"، ج 2، منشورات الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2009.

62. عبد الباسط عبد المعطي، عادل الهواري: "علم الإجتماع والتنمية" دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002.
63. عبد الباسط محمد الحسن: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة القاهرة، 1982.
64. عبد الجليل الطاهر: "مسيرة المجتمع، بحث في نظرية التقدم الاجتماعي"، دار المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1966.
65. عبد الحميد الخطيب: "نظرة في علم الاجتماع المعاصر"، مطبعة النيل، القاهرة _ مصر، 2002.
66. عبد الرحمان ابن خلدون: "مقدمة ابن خلدون"، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان، د ط، 2004.
67. عبد الرحمان الصابوني: "نظام الأسرة وحل مشكلاتها في ضوء الإسلام"، دار الفكر المعاصر، ط 1، بيروت – لبنان، 2001.
68. عبد الرحمان الوافي: في "سيكولوجية الزواج"، دار هومة، الجزائر، 1996.
69. عبد الرحمان بن ناصر السعيدي: "تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان"، مؤسسة الرسالة، ط7، بيروت، (1418 هـ – 1997م).
70. عبد الرؤوف الضبع: "علم الاجتماع العائلي"، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط 1، 2003.
71. عبد السلام عطوة الفندي: "تربية الطفل في الاسلام أطوارها وآثارها وثمارها"، دار ابن حزم، ط 1، 2003.
72. عبد العزيز سعد: "الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائري"، دار هومة، الجزائر، ط 3، 2007.
73. عبد العزيز سعد: "قانون الأسرة الجزائري في ثوبه الجديد أحكام الزواج والطلاق بعد التعديل"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط3معدلة، 2018.
74. عبد العظيم بن بدوي الخلفي: "الوجيز في فقه السنة والكتاب العزيز"، دار ابن رجب للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2001.

75. عبد الفتاح تركي موسى: "البناء الاجتماعي للأسرة"، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، مصر 1998
76. عبد القادر القصير: "الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، سنة 1999.
77. عبد الله إبراهيم: "المسألة السكانية وقضية تنظيم النسل"، المركز الثقافي العربي، ط 1، بيروت، 1996.
78. عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني: "الأسرة على مشارف القرن ال 21".
79. عزيب سيد أحمد وآخرون: "علم اجتماع الأسرة"، دار المعرفة الجامعية الأزاريطة، 2001.
80. عصام الدسوقي: الانفتاح الاقتصادي وآثاره على الأسرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة، سنة 2002.
81. علاء الدين حسن رفال، مروان إبراهيم القيسي: "نظام الأسرة في الشريعة الإسلامية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط 5، الأردن، عمان، 2021.
82. علاء الدين كفافي: "الإرشاد والعلاج النفسي الأسرة"، دار الفكر العربي، 1999.
83. علي آل موسى: "معوقات التغير الاجتماعي – قراءة قرآنية –"، بصائر الوحي، د س.
84. علي السيد الشيخي: "في اجتماعيات التربية"، دار الفكر عمان، 2009.
85. علي القائمي: "الأسرة وقضايا الزواج"، دار النبلاء، ط3، بيروت – لبنان، 2004.
86. علي عبد الواحد الوافي: "الأسرة والمجتمع"، مطبعة النهضة المصرية، الطبعة السابعة، 1977.
87. علياء شكري وآخرون: "الأسرة والطفولة"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
88. علياء شكري: "الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1992.
89. عمار بوحوش محمد الذنيبات:" مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، "ديوان المطبوعات الجزائر، 1955.

90. عمار بوحوش: "دليل الباحث في المنهجية وكتابة الوسائل الجامعية"، المؤسسة الوطنية للكتاب 1985
91. عمار بوهلال: "أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر المعاصر" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1882.
92. غريب سيد أحمد:" دراسات في علم الاجتماع العائلي"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر ،1995.
93. غسيري يمينة: "سيكولوجية الزواج والأسرة في المجتمع الجزائري"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2013.
94. فاتن محمد شريف: "دراسات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية – الأنثربولوجيا الأسرة والقرابة"، مطبعة الانتصار، مصر، 1999
95. فادية عمر الجولاني: "التغير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير"، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2014
96. فتيحة حابي: "النفقة وفق القانون والشريعة الاسلامية "، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.
97. فوزية دياب: "القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1980
98. فيروز مامي: "الأسرة والانحراف –بين النظرية والتطبيق"، دار الأيام للنشر والتوزيع، دعمان – الأردن، 2015
99. فيصل محمود الغرابية: "العمل الاجتماعي مع الأسرة والطفولة"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن – عمان، 2012
100. فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه: "علم الإجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية"، تر: إياس حسن، دار الفرقد، سوريا – دمشق، 2010.
101. قانون الأسرة: "سلسلة قضائية بمساعدة المصالح التقنية بوزارة العدل"، ديوان المطبوعات، الجامعية، الجزائر، 1990

102. قرطي فائزة: "الزوجان والعلاقات الأسرية"، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2016.
103. قولنجاج ساكس: "قاموس التنمية دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة"، ترجمة أحمد محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2008
104. كلثم علي غانم: "اتجاهات الشباب نحو قضايا الزواج"، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، قطر، 2010.
105. كلثوم بلميهوب: "الإستقرار الزواجي (دراسة في سيكولوجية الزواج)"، إصدارات شبكة العلوم النفسية العربية، ع 24، 2012.
106. كلثوم بلميهوب: "الاستقرار الزواجي (دراسة في علم النفس)"، سلسلة دراسات منشورات الحبر، بني مسوس – الجزائر، 2006.
107. كمال إبراهيم مرسي: "العلاقة الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس"، ط 1، دار القلم للنشر والتوزيع، 1991.
108. كمال إبراهيم مرسي: "العلاقة الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس"، دار القلم للنشر والتوزيع، ط1، ط2، الكويت، (1990، 1991)
109. كمال دسوتي: "علم النفس ودراسة التوافق، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1976
110. كمال مرسي: "الأسرة والتوافق الزواجي"، دار النشر للجامعات، ط1، القاهرة 2008.
111. ماكيفر بيدج: "المجتمع"، ج 2، ترجمة: السيد محمد الغزاوي وآخرون، مكتبة النهضة المصرية، مصر 1971.
112. مجدي الغريسي: "الحياة الزوجية المثالية"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر.
113. محجوب عطية فادي: مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي، جامعة عمر المختار، البيضاء،1992.
114. محمد أحمد بيومي وآخرون: "الأسرة والمجتمع"، دار المعرفة الجامعية، 2006.

115. محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم: "علم الاجتماع العائلي دراسة التغيرات في الأسرة العربية"، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، دط ،2003.
116. محمد الجوهري: " التغير الاجتماعي "، دار المعرفة، الاسكندرية، 2000
117. محمد الجوهري: "مقدمة في علم الإجتماع والتنمية"، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، 1979،
118. محمد الدقس: "التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق"، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1996.
119. محمد الدقس: التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار المجد ولاوي للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، 1987.
120. محمد السويدي: "مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
121. محمد السويدي: "مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1996.
122. محمد حسن الغامري: "مقدمة في الأنثربولوجيا العامة"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1991
123. محمد حمدي زقزوق: "الانسان والقيم في التصور الاسلامي"، دار الرشاد القاهرة، ط 1، القاهرة، 2003
124. محمد سيد فهمي: "العنف الأسري"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012
125. محمد عبد الحميد المولى الدسوقي: "التغير الإجتماعي بين النظرية والتطبيق"، دار مجد لاوى، ط2، عمان، الأردن، 2005
126. محمد عبد السلام العرود: "العنف الأسري دوافعه وآثاره وعلاجه من منظور تربوي إسلامي"، دار الفاروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007
127. محمد على الجوهري: "الأنثربولوجيا – أسس نظرية وتطبيقات علمية –"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط2، 1993

128. محمد كنال الدين: "الزواج في الفقه الإسلامي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998.
129. محمد متولي قنديل: "مهارات التواصل بين المدرسة والبيت"، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط 1، عمان – الأردن، 2005
130. محمد مصطفى زيدان: "علم النفس الاجتماعي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986
131. محمد هادي اللحام، محمد سعير، زهير علوان: "قاموس عربي – عربي"، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2005
132. محمد يسرى إبراهيم دعبس: "الأسرة في التراث الديني والاجتماعي"، مصر، دار المعارف، 1995
133. محمد يسري دعبس: "التربية الأسرية وتنمية المجتمع 399 رواية في أنثروبولوجيا الزواج والأسرة والقرابة – سلسلة الأسرة التربوية (3)" 1997
134. محمود العماري دكلة: "المجتمع الريفي"، جامعة بغداد، 1979
135. محمود حسن: "الأسرة ومشكلاتها"، النهضة العربية، ط1، بيروت، 1967.
136. مديحة أحمد عبادة: "علم الاجتماع العائلي المعاصر قراءات في قضايا الأسرة في عصر العولمة"، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2011.
137. مراد زعيمي: "علم الإجتماع (رؤية نقدية)"، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، قسنطينة – الجزائر.
138. مصطفى الخشاب: "دراسات في الاجتماع العائلي"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، سنة 1985
139. مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، تر: دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1984
140. مصطفى غالب: "في سبيل موسوعة نفسية (العلاقات الزوجية)"، مكتبة الهلال، ط 4، بيروت، 1982

141. معن خليل عمر: "التغير الاجتماعي "، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان – الأردن، 2004.
142. معن خليل عمر: "علم اجتماع الأسرة"، دار الشروق، الأردن، ط1، 2000
143. مليكة لبديري: "الزواج والشباب إلى أين"، دار المعرفة، الجزائر، 2005.
144. مليكة يوسف زرار: "موسوعة الزواج والعلاقة الزوجية في الإسلام"، دار الفتح للإعلام العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000.
145. ممدوح رضا الجندي: "علم اجتماع العائلة"، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان – الأردن، 2016.
146. منى الصواف وفتيحة حلبي: " الصحة النفسية للمرأة العربية"، دط، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2006.
147. موريس أنجرس: "منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات علمية"، تر: صحراوي بوزيد، الجزائر، دار القصبة للنشر، ط2، 2010.
148. نادية حسن أبو سكينة ومنال عبد الرحمان خضر: "العلاقات والمشكلات الأسرية"، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، عمان – الأردن، 2011.
149. ناصر قاسمي: سوسيولوجيا العائلة والتغير الاجتماعي، دار الكتاب الحديث، ط 1، 2013.
150. نخبة من المتخصصين: "علم الاجتماع الأسري"، القاهرة الشركة العربية المتحدة للتسويق، والتوريدات، د ط، 2008.
151. نسيم الخوري: "الزواج مقاربة نفسية واجتماعية"، دار المنهل اللبناني، ط 1، الكويت، 2008.
152. نصر الدين جابر والهاشمي لوكيا: "مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، الجزائر، 2006.
153. هدى محمود الناشق: "الأسرة وتربية الطفل"، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، عمان، الأردن، سنة 2007.

154. هشام الحناوي: "العلاقة الحميمية بين الرجل والمرأة"، ط2، هلا للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
155. هنري مندراس: "مبادئ علم الاجتماع"، ترجمة ملحم حسن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، سنة 1991.
156. الوحيشي أحمد لبديري: "الأسرة والزواج مقدمة في علم الاجتماع العائلي"، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، الجماهرية الليبية العظمى، د ط، 1998.
157. وداد غازي: "المنظور القرآني لوظائف علم الإتصال"، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن – عمان، 2014.
158. يحي مرسي عبد بدر: "أصول علم الإنسان الأنثروبولوجيا"، ج1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2000.
159. يزيد عباسي: "مشكلات الشباب في ظل التغير الإجتماعي"، دار المجد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، المكتبة الوطنية الجزائرية سطيف، 2022.
160. يسرى إبراهيم وعيسى: "الأسرة في التراث الديني الاجتماعي" دار المعرفة مصر، 1995.
161. يوري ريكوف: "الحب والأسرة عبر العصور"، تعريب نزار عيون السود، ط1، دار كنعان، 2006.

ثالثا الكتب باللغات الأجنبية:

1. Anthony Giddens: "Capitalism and Modern Social Theory – Ananalysis of the writing of Marx", Durkheim and Max Weber, Cambridge, University press, 1971
2. Anthony Giddens: "The Constitution of Society" – University of California Press, Berkeley and Los Angeles, 1984

3. Bjorn Hettne: "Development theory and the three worlds, towards an international political economy of development", Longman Scientific & Technical, New York, John Wiley, 1995.
4. David Booth: "Rethinking social development theory", Research and practice, Harlow United Kingdom, Longman Scientific & Technical, 1994
5. Diana Leat: "Theories of Social Change", London, Bertelsmann Stiftung, 2005
6. Doug McAdam, Sidney Tarrow: "Dynamics of Contention", Cambridge University Press, 2001.
7. Emile Durkheim: "The Division of Labor in Society", New York, Beverly Hills, CA Sage Publications Inc, 1986.
8. Fredric Maatouk: "Dictionary of sociology English – Arabic", edited and revised by Mohamed de bc, Beirut, Lebanon, 2001.
9. Gerhard Lenski: "Ecological–Evolutionary Theory Principles and Applications", acritique and new synthesis. Bouler; co: paradigm Publisher, 2005 .
10. Guy Rocher: "L'idéologie du changement comme facteur de mutation sociale", Paris, 1981.
11. Helen Delpar: "Looking South – The Evolution of Latin Americanist Scholarship in the United States 1850 – 1975", University of Alabama Press, 2008.
12. Hocine FSIAN: "Identité féminine Identité masculine : à propos des relations hommes femmes en Algérie", Thèse de

doctorat d'état, Université d'Oran, Année universitaire ,2005) .(2006

13. Jay Weinstein: "Social Change". 3rd Edition, Rowman & Littlefield Publishers, 2010.

14. Lahouari Addi: "Les mutations de la société algérienne: famille et lien social dans l'Algérie contemporaine", Editions La Découverte, Paris, 1999.

15. Leslie Sklair, Sociology of the global system (Social change in global perspective). New York, Harvester Wheatsheaf, 1991.

16. Marta Dominguez Folgueras, Laurent Lesnard : "Familles et changement social", presses universitaires de France 3, 2018 (vol.68).

17. Marta Dominguez-Folgueras, Laurent Lesnard: "Familles et changement social", Presses Universitaires de France, 2018/2 (Vol. 68).

18. Marx Karl, Friedrich Engels: "The Communist Manifesto". Penguin Classics, London, 1848.

19. Michel Dobry: "Sociologie des crises politiques - La dynamique des mobilisations multisectorielles", Paris, Presses de Sciences Po, 2009.

20. Radcliffe-Brown Alfred Reginald: "A Natural Science of Society", New York Free Press of Glencoe, 1957.

21. Raymond Boudon: "Theories of Social Change", Cambridge, Polity Press, 1991.

22. Robert King Merton: "Social Theory & Social Structure". New York, The Free Press, 1968.

23. Rodolphe Ghiglione : l'homme communiquant, éd : Armand Colin, Paris, 1986.

24. Roger Mucchielli : la psychologie de la vie conjugale, France, 1980.

25. Roger Mucchielli: "Psychologie de la vie conjugale", ESF ; France 1980.

26. Ronald Inglehart: "Modernization and Postmodernization": Cultural, Economic, and Political Change in 43 Societies", OP, cit.

27. Ronald Inglehart: "Modernization and Postmodernization: Cultural, Economic, and Political Change in 43 Societies", Princeton University Press, 1997.

28. Samuel Edward Finer: "Pareto and Pluto-Democracy – The Retreat to Galapagos"; American Political Science Review, Volume 62, Issue 2, June 1968.

29. Sandra Halperin: "War and Social Change in Modern Europe", The Great Transformation Revisited, Cambridge, England: Cambridge university press, 2004.

30. Sophie Ferchiou : "Hasab wa Nasab, parenté, alliance et patrimoine en Tunisie", Paris, ed CWRS, 1992.

31. Sorokin P: "Social & Cultural Dynamics", New York: American Book Company, 1937.

32. Sumpf Joseph, Hugues Michel: "Dictionnaire de Sociologie", Librairie, Paris, 1973.

33. Sztompka Piotr: "the sociology of social change oxford", Black well, 1994.

34. Tilly c. social movements, 1768 – 2004 Boulder, co: paradigm publishers, 2004.

35. William Fielding Ogburn: "Social change with respect to culture and original nature", New York, 1966.

رابعا: المعاجم والقواميس

1. إبراهيم مذكور: "معجم العلوم الاجتماعية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

2. جون سكوت:" معجم علم الاجتماع" المفاهيم الأساسية" ترجمة: "محمد عثمان" الشبكة العربية للأبحاث والنشر، علي موكا بيروت، 2009.

3. خليل أحمد خليل: "معجم المصطلحات الاجتماعية عربي– فرنسي– انجليزي"، دار الفكر اللبناني، لبنان، 1995.

4. دينكل ميتشل: "معجم علم الاجتماع"، ترجمة احسان محمد الحسن، دار الطبيعة، ط1، بيروت، سنة 1981.

5. عبد الوهاب عبد الله: "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية"، إنجليزي – فرنسي – عربي، من مفردات علم الاجتماع، الخرطوم، 1953.

6. محمد عاطف غيث: "قاموس علم الاجتماع"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، سنة 1989

7. محي الدين صابرة: "المعجم العربي الأساسي للناطقين باللغة العربية ومتعلميها"، المنطقة العربية للتربية والثقافة، تونس 1986.

خامسا قائمة البحوث والرسائل الجامعية:

1. ابراهيمي أسماء: "الضغوط المهنية وعلاقتها بالتوافق الزواجي لدى المرأة العاملة – (دراسة ميدانية على عينة من الممرضات والمعلمات بدائرة طولقة)"، أطروحة دكتوراه، تخصص علم النفس المرضي الاجتماعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2015.
2. اجقاوة الشيخ: "موقف الطالب الجامعي من السلطة الأبوية في العائلة" جامعة غرداية نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 2010.
3. أونيسة مرنيس: "الزواج بين الأقارب في الوسط الحضري بين التقليد والتغير –دراسة ميدانية بمدينة عنابة"، رسالة الماجستار، علم اجتماع الثقافة والتحولات البنيوية، (2006/2005).
4. بوخدوني صبيحة: "الخلافات والصراعات بين الزوجين وأساليب تصنيفها"، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة أيام 10/09 أفريل 2013، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.
5. بوعطيط سفيان: "القيم الشخصية في ظل التغير الاجتماعي وعلاقتها بالتوافق المهني"، أطروحة الدكتوراه، علوم في علم النفس العمل والتنظيم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، 2012.
6. تمرسيت فتيحة: "الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي (دراسة سوسيوحضارية بحي عين النعجة)"، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع الحضري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.
7. الجموعي مؤمن بكوش: "التغير الاجتماعي وانعكاساته على القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعات الجزائرية"، أطروحة دكتوراه العلوم في علم النفس، 2017.
8. حسام الدين فياض: "التغير الإجتماعي، دراسة تحليلية"، الناشر نحو علم الاجتماع تنويري، 2017.
9. حمدوش رشيد: "مسألة الرباط الإجتماعي في الجزائر المعاصرة امتدادية أو قطيعة؟ دراسة ميدانية"، مدينة الجزائر نموذجا، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

10. حنيفة صالحي بن الشريف: "اضطراب التواصل بين الزوجين وتأثيره على أداء الزوجة الجامعية بدورها الأمومي"، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
11. دحماني سليمان: "ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية –العلاقات–"، رسالة الماجستير في الأنثروبولوجيا، جامعة تلمسان، 2006.
12. دليلة بريك شاوش: "مظهر السلطة الأبوية في الأسرة الجزائرية– دراسة ميدانية بضواحي مدينة البليدة"، رسالة الماجستير في تخصص علم الاجتماع، العائلة والسكان، جامعة الجزائر، بوزريعة.
13. راضية لبرش: "نظام الزواج في المجتمع الجزائري في ظل المتغيرات الجديدة" (قانون الأسرة المعدل والمتمم 2005)، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة،2010.
14. ساجدة محمد إبراهيم باز: "استراتيجيات التكيف الزواجي مع الطلاق العاطفي لدى عينة من الأزواج"، في محافظة رام الله والبير، رسالة ماجستير في الارشاد النفسي والتربوي، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، حزيران 2019.
15. سامية حميرش: "القيم الدينية ودورها في التماسك الأسري (دراسة ميدانية بمدينة باتنة)"، رسالة ماجستير في علم الإجتماع الديني، كلية العلوم الإجتماعية والإسلامية، جامعة باتنة، 2010.
16. سليمة حمودة: "التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على السلطة الوالدية كما يدركها الأبناء في الأسرة الجزائرية"، دكتوراه، تخصص علم النفس الاجتماعي، بسكرة – الجزائر، 2014.
17. سمية محمد جمعة، أبو موسى: "التوافق الزواجي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى المعاقين"، رسالة ماجيستير، كلية التربية بالجامعة الإسلامية في علم النفس، فلسطين، 2008.

18. سميرة الجهني: "عدم الاستقرار الأسري في المجتمع السعودي وعلاقته في إدراك الزوجين لمسؤولياته"، رسالة ماجستير، تخصص: سكن وإدارة المنزل، كلية التربية للإقتصاد المنزلي، جامعة أم القرى، 2008.
19. السيد الحسيني: "التنمية والتخلف – دراسة تاريخية بنائية"، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة، 1986
20. سيف الإسلام علي مطر: "التغير الاجتماعي / دراسة تحليلية من منظور التربية الإسلامية"، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط1، كلية التربية جامعة الإسكندرية، 1980.
21. سيف الإمام مطر: "التغير الإجتماعي دراية تحليلية من منظور التربية الإسلامية"، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، ط1، ط2، الإسكندرية ،1980.
22. صباح عياشي: "الاستقرار الأسري وعلاقته بمقياس التكافؤ والتكامل بين الزوجين في ظل مختلف المتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري"، دكتوراه، تخصص علم الاجتماع الثقافي، الجزائر، 2008.
23. عبد الحميد جديد، أولاد حيمودة جمعة، بن طاهر تيجاني: "مستوى الاتصال الأسري ومظاهر الانتقال من عصر الأدوار إلى عصر العلاقات (دراسة ميدانية بمدينة مثليلي عبد الحميد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني: "الأسرة على مشارف القرن21"، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.
24. عبد القادر جغلول: "تاريخ الجزائر الحديث – دراسة سوسيولوجية"، دار الحديثة لبنان (بيروت)، بالتعاون مع المطبوعات الجامعية بالجزائر، الطبعة الثالثة 1983.
25. علي عبد الله وأمينة ووجدي الدمجري اسمهان: "الاتصال داخل العلاقات الزاواجية"، مذكرة ليسانس، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007.
26. غوالم امينة: "الخيانة الزوجية وتأثيرهما في المحيط الأسري – دراسة ميدانية"، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط 1، عمان – الأردن، 2018،

27. فضل عبد الله الربيعي: "الهجرة والتغيير الاجتماعي في بناء الاسرة ووظائفها "دراسة ميدانية في علم الاجتماع والعائلي على عينة من المجتمع اليمني، كلية الآداب جامعة عدن، الجيزة اطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، 2020.
28. فضيل دليو، علي غربي: "المنهجية في العلوم الاجتماعية"، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،1999.
29. لطيفة طبال: " التنشئة الاجتماعية وإشكالية القيم في الأسرة، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، الجزائر، 2009.
30. ليلى معاك: "دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية" رسالة ماجستير، تخصص علم الاجتماع العائلي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011
31. محاضرات منشورة في مقياس: "الرابط السوسيولوجي تخصص العلوم الاجتماعية"، المستوى الثالثة ليسانس، للأستاذ محمد يسعد ليلى، جامعة لونيسي علي، البليدة 02، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، السنة الجامعية، (2020/2019).
32. محمد أحمد غزالة، عفاف سالم سعيد: "الاختيار الزواجي وفق النظريات النفسية والاجتماعية وواقعه في المجتمع الليبي (دراسة ميدانية بكلية المجتمع التربية الزواجية)"، مجلة كليات التربية، العديد الأول ديسمبر 2014.
33. محمد زرمان: "قيمة الحوار وأبعادها الحضارية في السنة النبوية"، كلية الدراسات الإسلامية العربية، ندوة علمية دولية ثالثة، القيم الحضارية في السنة النبوية، ج2، ط1، دبي، 2007.
34. محمد صفوح الاخرس: "تركيب العائلة العربية ووظائفها –دراسة ميدانية لوقائع العائلة في سوريا–"، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1972.
35. مراد بوقطاية: "القيم والتوافق الزواجي في المجتمع الجزائري"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2000.

36. مليكة عرعور: "المشكلات الزواجية في الأسرة الجزائرية" قراءة وصفية مقدمة من خلال دراسة ميدانية للأسرة الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، ع 19، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.
37. مليكة عرعور: العلاقات الزوجية وانعكاساتها على الطفل الاجتماعي _دراسة تحليلية للمجتمع الجزائري _باتنة_ مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علم الإجتماع العائلي، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية _قيم علم الإجتماع السنة الجامعية (2003_2002).
38. مهدي محمد قصاص: "علم الاجتماع العائلي"، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2008.
39. نادية بلعباس: أنماط الاتصال وعلاقتها بجودة الحياة الزوجية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علن النفس الاسري، جامعة وهران قم علم النفس وعلوم التربية والارطوفونيا، 2016.
40. هاني بهاء الدين: "التغير الاجتماعي نحو إطار سوسيولوجي ملائم للفهم". نقلا عن كتاب، سمية سعال: "التغير الاجتماعي في الوطن العربي "، ط1، إصدارات مركز البحث في العلوم الاسلامية والحضارة –الأغواط (الجزائر)، 13 جويلية 2018.
41. يمينة غسيري: "وجهة الضبط الزواجي وعلاقته بكل من مصدر الضبط العام وبعض التغيرات التفاعلية في العلاقة الزواجية –دراسة ميدانية على عينة متزوجة من الأسرة الجزائرية – (مدينة بسكرة نموذجا)، أطروحة دكتوراه في علم النفس تخصص: علم النفس الاجتماعي، جامعة بسكرة، 2016.

سادسا المجالات والوثائق (المقالات):

1. أحمد عبد الحكيم بن بعطوش: "النظام العائلي الحديث في الممارسات القرابية في المجتمع الجزائري"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 13، باتنة – الجزائر، ديسمبر 2014.
2. أسماء باشيخ: "مؤثرات التغير الاجتماعي والواقع الزواجي بالجزائر يسير نحو الفردانية"، العدد الثالث، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015.
3. أم الخير بدوي: "التغير الإجتماعي (رؤية نظرية)"، مجلة التغير الإجتماعي، لعدد الخامس، مخبر التغير الإجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر).
4. إياد محمد فياض عيساوي: "معايير اختيار شريك الحياة لدى الشباب الفلسطيني بمحافظة طولكرم، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط، المجلد (07)، العدد 29، 21- 31 مارس 2018.
5. آية عبد الشافي، علي أبو سليم، نهى عبد الستار مصطفى: "الإدارة الأسرية في البرامج الإعلامية وعلاقتها بالخرس الزوجي – لدى عينة من الزوجات_ "، مجلة البحوث في مجلة التربية النوعية، م8، ع 41، يوليو 2022، جامعة ألمانيا، جمهورية مصر العربية.
6. بلخير حفيظة: "تصور الشباب غير المتزوج لعملية الاختيار الزواجي في مدينة سيدي بلعباس (دراسة ميدانية)"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد التاسع، الجزء الأول، ديسمبر 2012، جامعة مستغانم (الجزائر).
7. بلخيري مراد: "أسس التغير الاجتماعي عند مالك بن نبي"، مجلة آفاق للعلوم جامعة الجلفة، ع 10، جانفي 2018.
8. بن السايح مسعودة: "الاخيار الزواجي لدى طلبة الأغواط" (الجزائر)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد 41، كانون الأول 2018.

9. تومي الخنساء، سامية عدائكة: "تعدد الزوجات وتأثيره على الاتصال بين الأفراد داخل الأسرة الجزائرية من وجهة نظر الزوجة الأولى"، الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة أيام 09-10 أفريل 2013، جامعة قاصدي مرياح ورقلة.
10. الجموعي مؤمن بكوش: "التغير الإجتماعي مدخل نظري"، مجلة الشامل للعلوم التربوية والإجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي: الجزائر، المجلد 01، العدد 01، جوان 2018.
11. حسرومي لويزة، دريد فطيمة: "التغير الاجتماعي والتنشية الاجتماعية، في الأسرة الجزائرية دراسة ميدانية بمدينة باتنة"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 27 سبتمبر 2018.
12. حلوش مصطفى: "دور التواصل في تحقيق التوافق الزواجي ومعالجة المشكلات الاسرية " المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مخبر البحوث النفسية والتربوية، العدد 01 المجلد 11، جامعة سيدي بلعباس – الجزائر، جويلية 2020.
13. حنان مالكي: "الخصائص السيسيولوجية للأسرة الجزائرية التقليدية الحديثة"، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد 22، جوان 2011.
14. حواوسة جمال: "دور نظرية التجاور المكاني في تفسير ظاهرة الاختيار للزواج – دراسة ميدانية بمدينة قالمة"، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية"، المجلد 11، 2019/04.
15. خميس حياة، درويش شريف: "أسلوب الاختيار الزواجي للزواج ومعاييره" – مجتمع الطارف نموذجا – (محاولة في قراءة أنثربولوجية)، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2020.
16. زكية مهنة: "جماليات لغة الجسد في تفعيل فضائيات التواصل البشري –الجسد بين العلم المعرفي والتواصل"، نقلا عن كتاب أمينة كرايبية، خيرة بن زيان، صبيحة كيم: "سوسيولوجيا الجسد"، فعاليات ملتقى وطني حول سوسيولوجيا الجسد المنعقد يوم 23

أكتوبر 2019، تأليف جماعي، ط 1، منشورات آلفا للوثائق نشر واستيراد وتوزيع الكتب، 2020، ابن باديس – مستغانم (الجزائر).
17. زياني دريد فطيمة: الأسرة والتنشئة الاجتماعية للطفل، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 13 ديسمبر 2005.
18. زيتوني عائشة بية، "التغير الاجتماعي وأثره على الأسرة وشخصية الأبناء"، العدد 28 سبتمبر، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 28 سبتمبر 2017، جامعة عنابة.
19. سفيان بوعطيط: "التغير الاجتماعي وعملية اكتساب نسق القيم"، مجلة علوم الانسان والمجتمع، الجلد 6، العدد 3، جامعة سكيكدة، 2017.
20. سمر محمد علس، اسماعيل ربابعة: "الوعي بمتطلبات الحياة الزواجية في الاسلام لدى عينة من طلاب الجامعة من وجهة نظرهم وسبل تعميقه من وجهة نظر الخبراء – (دراسة ميدانية)"، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع 110، أفريل 2020.
21. سمير رحال: "الرابطة الزوجية في قانون العقوبات الجزائري – آية حماية"، مجلد الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانانية، المجلد 12، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر، 2020.
22. سهيلة لغرس: "الاتصال الاسري والتنشئة الاجتماعية (مقاربة نظرية حول المفاهيم والعلاقة)"، مجلة دراسات المجلد، 10 العدد 01، جانفي 2021، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر.
23. الشعاينة)، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الانساني والاجتماعية العدد 34، جوان 2018.
24. الشفيع الماحي أحمد: "أبعاد الحب النفسية"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع 63 س 16، جامعة الكويت، 1998.

25. شهرة عبد الرحمان الشهدي: "التواصل الزواجي وعلاقته ببعض المتغيرات الديمغرافية لدى عينة من النساء في المجتمع السعودي في مرحلة منتصف العمر"، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة أسيوط، مج 36، ع 12، 2020.
26. شهرزاد بوتي، رابح ريحاب: "التحولات الاجتماعية ومظاهر التغير في المجتمع الجزائري دراسة سوسيو أنثروبولوجية على مدينة ورقلة"، المجلد01/12، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2020.
27. صحراوي كلثوم: "التغير الاجتماعي للأسرة الجزائرية"، مجلة الحكمة الاجتماعية، المجلد 03، العدد 05، جانفي 2015، جامعة الجزائر 02.
28. عادل عزالدين الأشول وآخرون: "مقياس التواصل الزواجي"، مجلة الارشاد النفسي، العدد 37، كلية التربية جامعة عين شمس، مصر، 2014.
29. عبد الرؤوف مشري، آمنة بودن: "مظاهر التغير الاجتماعي للأسرة الجزائرية بالمدينة الصحراوية في ظل راهن التحضر"، جامعة قسنطينة (الجزائر)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 2015.
30. عز الدين بشقة: "الجندر والعبور الوظيفي إشكاليات الجيل الانتقالي خلال مرحلة التغير الاجتماعي"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد08، العدد 01، (2019)، جامعة باتنة، الجزائر.
31. عمر بوسكرة: "التغير الإجتماعي عند رواد علم الإجتماع"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد التاسع العدد 02، جامعة ابن خلدون تيارت، 2019.
32. عواطف حسين صالح،" المرونة الزواجية وعلاقتها بالحاجات الانفعالية والاكتئاب لدى المتزوجين من الجنسين"، مجلة كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2004.
33. عواطف محمد عيسى وآخرون: "العلاقة بين أساليب التواصل الزوجي وقدرة الزوجين على ادارة ضغوط الحياة أثره على دافعية الزوجة للإنجاز" المجلة العلمية لكلية التربية النوعية، العدد الرابع، يونيو 2016، الجزء الثاني.

34. فاطمة مصطفى: "فاعلية برنامج إرشادي لتنمية الوعي بأسس اختيار شريك الحياة لدى الطالبات الجامعيات بصعيد مصر"، مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، المجلد السابع، العدد34، كلية التربية النوعية، جامعة المنيا، جمهورية مصر العربية، مايو 2021.
35. فضلي وفاء محمد: "مقياس العلاقة الزوجية"، مجلة الخدمة الإجتماعية (الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين)، مصر، مج 11، العدد 34-35، 2016
36. محمد السيد عبد الرحمان: "إسهامات الزواج في تحقيق التوافق النفسي لكل من الرجل والمرأة"، مجلة كلية التربية جامعة الزقازيق، المجلد الأول، العدد الثاني، مصر.
37. محمد ضيف الله القاسم القرني، سعيد بن احمد سعيد آل شويل: "الاتجاه نحو الحوار الأسري وعلاقته بالتوافق الزواجي لدى عينة من الأزواج في محافزة بلقرن"، المجلة العلمية بكلية التربية، جامعة اسيوط، م 35، ع 1، يناير 2019.
38. محمود بونعناع: "سوسيولوجيا التغير الإجتماعي رؤية نظرية تحليلية"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط (المغرب)، مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 34.
39. مسعود كسال: "الأسرة في المجتمع الجزائري ما بين 1980-1990 مجلة علم الاجتماع"، العدد 5، نشر سنوية، 1992، 1993
40. نادية فرحات: "الزواج والتوافق الزواجي"، المجلة المعرفية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، المجلد 11، ع 01، 2020.
41. ولاء عصام عبد الحميد الشرع: "التراث النظري للتغير الثقافي وعلاقته بالاختيار الزواجي في المجتمع المصري"، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، جامعة حلوان، أكتوبر.
42. ياحي نسيمة الربيع: "التغير الاجتماعي وتأثيره على القيم لدى المرأة"، مجلة الحوار الثقافي، ع 11، مخبر حوار الحضارات والتنوع الثقافي وفلسفة السلم، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017.

43. اليمين شعبان: "الأسرة الجزائرية عبر التاريخ، الثابت والمتغير" مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، العدد22، جوان 2017.
44. يوسف خياط ونديم مرعشي: لسان العرب، بيروت، المجلد2، ط1.

المواقع الإلكترونية:

1. مقال: بسام محمد أبو عليان: "علم الاجتماع العائلي النظريات المفسرة للزواج وأنماطه"، زيارة بتاريخ: 11 جويلية 2022 على الساعة: 23:23 ليلا
https://bassam79.blogspot.com/2019/10/blog-post_16.html
2. مقال: علي عمار: "مكونات الأسرة الجزائرية ووظائفها الاجتماعية"، 2014/03/30، زيارة بتاريخ: 11 جويلية 2022 على الساعة: 21:45 ليلا
http://alnoor.se/article.asp?id=238901
3. مهدي محمد القصاص (2008)، علم الاجتماع العائلي، كلية الآداب، جامعة المنصورة تم استرجاعها 18 ماي2020.
http://www.mahdyelkassas.name.eg/boks/Family.doc
4. نعيم بوعموشة: "مظاهر التغير في الأسرة الجزائرية" رؤية سوسيولوجية، 16 نوفمبر 2021، زيارة بتاريخ: 15 ماي 2022 على الساعة: 16:09.
https://akhbarelwatane.dz

الملاحق

قائمة الملاحق

جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية

إستمارة إستبيان حول موضوع:

العلاقات الزواجية وعلاقتها بالتغير الاجتماعي "في المجتمع الجزائري"

تخصص : علم الإجتماع الأسري والتغير الاجتماعي.

من إعداد الطالبة:
لعلاونة أمال

تحت إشراف
أ.د/ لبرش راضية

الأستاذة الدكتورة:

هذه البيانات سرية لا تستخدم إلاّ لغرض البحث العلمي
السنة الجامعية 2023/2022

عنوان الأطروحة: " العلاقات الزواجية وعلاقتها بالتغير الإجتماعي في المجتمع الجزائري"

الفرضية الأساسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العلاقات الزواجية والتغير الإجتماعي في المجتمع الجزائري.

وتندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية:

الفرضية 01: توجد علاقة بين العلاقات الزواجية وخروج المرأة إلى العمل.

الفرضية 02: توجد علاقة بين اختيار الشريك والتغير الاجتماعي في الأسرة الحديثة.

الفرضية 03: توجد علاقة بين الحوار الزواجي وصراع الأدوار.

مؤشرات العلاقة الزواجية	**مؤشرات التغير الإجتماعي**
التوافق الزواجي	خروج المرأة للعمل
التواصل الزواجي	تغير وظائف وأدوار الاسرة
السعادة الزواجية	استقلالية السكن
اختيار الشريك	المستوى التعليمي
الحوار الزواجي	صراع الأدوار

الجزء الأول: البيانات الشخصية الخاصة بالمبحوثين (المتزوجين)

1- الجنس:

الزوج ☐ الزوجة ☐

2- السن:

من 19 إلى 30 سنة ☐ من 31 إلى 40 سنة ☐ من 41 إلى 50 سنة ☐

أكثر من 51 سنة ☐

3- الانحدار الأصلي:

ريف ☐ مدينة ☐

4- المستوى التعليمي للزوج (ة)

أمي ☐ يقرأ ويكتب ☐ إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

5- الحالة المهنية:

عامل حر (ة) ☐ موظف(ة) ☐ متقاعد (ة) ☐ عاطل(ة) ☐

6- نوع الزواج:

زواج داخلي (من الأقارب) ☐ زواج خارجي(من غير الأقارب) ☐

7- عدد أفراد الأسرة :

ذكور. ☐ إناث ☐

8- شكل العائلة:

أسرة ممتدة (كبيرة) ☐ أسرة نووية (صغيرة) ☐

الجزء الثاني: محاور الإستبيان

الرجاء وضع إشارة (X) في المربع المناسب.

المحور الأول: العلاقات الزواجية

مجموعة أبعاد تحتوي على مجموعة من العبارات تهدف إلى معرفة واقع العلاقات الزواجية في المجتمع الجزائري.

أولا: التوافق الزواجي:

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	أشعر بالقرب الشديد من زوجي/زوجتي					
02	توجد العديد من الأمور التي أناقشها مع زوجي/ زوجتي					
03	لا أخفي أي من أسراري المهمة عن الطرف الآخر					
04	التفاهم والانسجام الفكري بين الزوجين يحقق الاستقرار والتماسك					
05	التوافق الزواجي تظهر مظاهره في التعاون والحب المتبادل والاشباع الجنسي.					

ثانيا: التواصل الزواجي

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
06	تفتقدين أنت وشريكك التواصل اللفظي					
07	يفهمك شريك حياتك من تعابير الوجه ونبرات الصوت					
08	تجمعك مع شريكك محادثات حميمية ومهمة					
09	تعتبر الصراحة مع الزوج في الأحاديث هي أساس الثقة					
10	تساهم عملية الاتصال والتواصل في فعالية الحوار وجودة العلاقة الزواجية					

ثالثا: السعادة الزواجية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
11	أوفر لزوجي الجو المناسب حتى يفهم كل منا الآخر					
12	أسعى لتحقيق مصالحي وإن تعارضت مع مصالح زوجي					
13	أثناء الاختلاف نتبادل أنا وزوجي كلمات مرضية					
14	الإشباع الجنسي يساهم في وجود سعادة زوجية					
15	أنصت لزوجي جيدا عند الحديث عن مشاكله وهمومه					

رابعا: إختيار الشريك

1- معايير الجانب الاقتصادي

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
16	التحقق من طبيعة مهنة الشريك					
17	تفضل أن يكون شريك حياتك يفوقك في المستوى الاقتصادي					
18	الإتفاق على المال والذهب قبل اختيار الشريك					
19	الاتفاق على اكمال الدراسة والعمل قبل الزواج					
20	الوقوف على مصادر الدخل للشريك					

2- معايير الجانب الاجتماعي

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
21	تفضل أن يكون شريك حياتك ذو مركز اجتماعي مرموق					
22	أسعى إلى اختيار شريك حياتي بنفسي دون تدخل الآخرين					
23	من الجيد التزام كل من الشريكين بالعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع الذي يعيشان فيه					
24	التأكد من امكانية بناء علاقات حسنة مع أهل الشريكين					
25	أفضل أن تكون شريك/ة حياتي ذات حسب ونسب					

3- معايير الجانب الديني والقيمي (الثقافي)

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
26	تتوقف العلاقة الزواجية على حسن الاختيار					
27	أفضل الارتباط بشريك يتميز بأخلاق عالية					
28	تعتقد أن السن الأصغر هو المناسب للزواج					
29	أفضل أن يكون شريك حياتي متدين					
30	أعتقد أنكما تشتركان في القيم					

خامسا: الحوار الزواجي

1- المشاركة في إتخاذ القرارات

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
31	تفضل أن يشارك الزوج زوجته في اتخاذ القرارات					
32	تحديد الأهداف تساعد الزوج والزوجة على اتخاذ القرارات المهمة					
33	يشجعك زوجك على اتخاذ القرارات					
34	لديك القدرة في الاستماع لشريكك بهدوء دون انقطاع					
35	أعتقد أن هناك مشاورة بينك وبين زوجك قبل اتخاذ القرارات					

2- المشاركة في رعاية وتربية الأبناء

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
36	أشارك زوجي/ زوجتي في اتخاذ القرارات المتعلقة برعاية الأبناء					
37	الحوار والاقناع هو الأسلوب المفضل في تربية الأبناء					
38	يحرص كل من الزوجين على القيام بواجباتهم نحو الأبناء					
39	يفضل الزوج والزوجة الاعتماد على المربيات لرعاية وتربية الأبناء للتخفيف من المسؤولية					
40	تشعرين بالراحة حين تتركين أبنائك في الروضة أو عند الأقارب والجيران					

3- النقاش والحوار بين الزوجين

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
41	أعتقد أن الحوار والنقاش لغة التفاهم لنقل الأفكار والآراء والمشاعر والاتجاهات الخاصة بالأزواج اتجاه بعضهم البعض					
42	تفعيل الحوار وإثراء الزوجين بأداة الحوار ومهاراته يحقق السعادة والاستقرار					
43	أشعر أن الحوار يوجه ويصحح الأفكار التي قد يتعرض لها الزوجين ويعزز الأفكار الإيجابية					
44	أعتقد أن المشاكل الزوجية يمكن معالجتها من خلال الحوار					
45	أعتقد أن الحوار بين الزوجين يحقق التفاهم والألفة والانسجام ويقوي العلاقات الزواجية					

المحور الثاني: التغير الاجتماعي

مجموعة من العبارات تهدف إلى معرفة التغير الحاصل على الأسرة الزواجية بناء ووظيفة.

أولا: خروج المرأة للعمل :

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
46	خروجك للعمل يجعل علاقتك بزوجك حسنة					
47	يقترح عليك زوجك فكرة عدم التخلي عن العمل					
48	يلازم زوجك الأبناء في البيت إذا تأخرت عن العمل					
49	يمكنك التوفيق بين العمل والوظائف الأسرية					
50	يسود روح التعاون بينك وبين الزوج في تسيير شؤون المنزل					

ثانيا: تغير وظائف وأدوار الأسرة

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
51	يوفر لك زوجك الجو أثناء انشغالك بالوظائف الأسرية					
52	يساعدك الزوج في الأعمال المنزلية					
53	أعتقد أن هناك وضوح في المهام الخاصة بالعمل والوظائف الأسرية					
54	أشعر بالراحة النفسية عند توفيقي بين العمل والوظائف الأسرية					
55	أقوم بواجباتي اتجاه الزوج والأولاد					

ثالثا: استقلالية السكن

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
56	أعتقد أن الإستقلالية في السكن تعتبر العنصر الرئيسي في تماسك واستقرار الأسرة ومنه الحفاظ على العلاقة الزواجية.					
57	أعتقد أن السكن مع أهل الزوج أو الزوجة فكرة غير مرفوضة.					
58	أفضل العيش أنا وزوجي في سكن منفرد					
59	أعتقد أن الإيجار بدل السكن مع أهل الزوج يحقق الاستقرار في العلاقة الزواجية.					
60	تفضل إستقلالية السكن للأبناء في المستقبل، بدل العيش في سكن واحد.					

رابعا: المستوى التعليمي

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
61	أفضل أن يكون زوجي/زوجتي ذو مستوى تعليمي عالي.					
62	إن المستوى التعليمي من أهم المؤشرات التي تساعد على اختيار شريك الحياة الزوجية.					
63	أعتقد أن المرأة التي تتعلم تستقل اقتصاديا وتشارك في مسؤولية رعاية الأسرة داخليا وخارجيا.					
64	يساعد تعليم المرأة على تكامل الأسرة بفضل التعاون والمشاركة.					
65	أشعر بأن تعليم المرأة سوف يجعلها أكثر وعيا بدورها الإنساني وتقليص حجم الأسرة (تنظيم النسل).					

خامسا: صراع الأدوار

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
66	يتفق الزوجان على أن يقوم كل منهما بأدواره المنوطة له.					
67	يتفهم كل من الزوجين حقوق الآخر وواجباته.					
68	في حالة غياب أحد طرفي العلاقة الزواجية يتحمل أحدهما مسؤولية الآخر					
69	يتشارك الزوجان في تحمل الأعباء المنزلية					
70	توزيع الأدوار داخل الأسرة تؤدي إلى تحقيق الاستقرار					

صورة موقع: حي سكنات عدل 2000 سكن خنشلة، تطبيق الخرائط Google 2023.

AADL
عدل AADL 3